

ستيف باكلي كرزنشيا دوير
توبى مندل مونرو اي . برايس
مارك رابوى شين او سيوкро

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

ترجمة: كمال السيد

2063



دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغith

- العدد: 2063
- دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين
- تجنب
- كمال السيد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

Broadcasting, voice, and accountability
A Public interest approach to policy, law, and regulation
By: Steve Buckley
Kreszentia Duer
Toby Nendel
Seán Ó Siocru
With
Monroe E. Price and Mark Raboy

Copyright ©2008 by the international bank for reconstruction and
Development, the world bank group

This work was originally published by The World Bank in English as Broadcasting,
Voice and Accountability: A Public Interest Approach to Policy, Law and
Regulation in 2008. This Arabic translation was arranged by National Center for
Translation (NCT). National Center for Translation (NCT) is responsible for the
quality of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين.
الحقوق الإلكترونية للنص العربي 2011 محفوظة للبنك الدولي.

جميع الأفكار والنتائج الواردة في هذا الكتاب ترجع للمؤلف، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المديرين
التنفيذيين للبنك الدولي، ولا تعبّر عن الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في العمل، ولا تعبّر الحدود والألوان والتقييمات والمعلومات
الأخرى الموضحة على أيّة خريطة عن رأي البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية منطقة وحدودها
المتوافق عليها.

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

تأليف:

ستيف باكلی كرزنشيا دوير
شين أوسيوکرو مونرو اي. برايس
توبى مندل مارك رابوى

ترجمة: كمال السيد



بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساعدة نهج المصلحة
العامة في وضع السياسات والقوانين / تأليف: ستيف باكلوي...
[أخر]، ترجمة: كمال السيد،
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤
٥٦٤ ص، ٢٤ سم
١ - الإعلام
(أ) باكلوي، ستيف (مؤلف مشارك)
(ب) السيد ، كمال (مترجم)

٢٠١١٦١

العنوان

رقم الإيداع: ٢٠١١ / ١٧١٤٨
الترقيم الدولي: 8 - 783 - 704 - 977 - 978 - I.S.B.N
طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة
للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اتجاهات أصحابها في ثقافاتهم
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

13	تصدير للطبعة العربية.....
25	تصدير.....
29	شكر وعرفان.....
37	مقدمة.....
الباب الأول	
الحكومة، والإذاعة والتليفزيون والتنمية	
45	الفصل الأول: الحكومة، والتنمية ووسائل الإعلام.....
47	الصالح العام.....
51	وسائل الإعلام والحكومة.....
59	وسائل الإعلام فيما وراء الحكومة.....
65	سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام.....
71	المناخ الأعرض.....
74	الدعائم المعيارية وتوافق الرأى الدولي الناشي.....
79	الفصل الثاني: قطاعات البث وأنواعه.....
81	أضواء على البث.....
88	أنواع البث الأساسي.....
90	سيطرة الحكومة على البث.....
92	البث للخدمة العامة.....
94	بث القطاع الخاص التجاري.....

97	البث المجتمعي الذى لا يسعى للربح.....
100	توسيع مجال أنواع البث.....
105	الفصل الثالث: خصائص البث الإقليمى واتجاهاته.....
107	مناخ وسائل الإعلام إقليميا.....
111	منطقة بعد الأخرى.....
135	ختامة: أنموذج بازغ.....

الباب الثاني

المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة

145	نظرة عامة.....
149	الفصل الرابع: ضمانات حرية التعبير.....
151	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
152	مقدمة.....
155	ضمانات حرية التعبير.....
157	ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام.....
160	سريان القانون الدولى مباشرة.....
163	الفصل الخامس: التمكين من الحصول على المعلومات.....
165	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
167	مقدمة.....
172	الضمانات الدستورية للحق فى الحصول على المعلومات.....
175	الإفصاح الاستباقي أو الروتينى.....
178	نطاق ضيق للاستثناءات.....
183	ضمانات الممارسة الجيدة.....

188	الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات.....
190	حماية متعقبى الأخطاء.....
191	تدابير للتشجيع.....
197	الفصل السادس: استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه
199	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
201	مقدمة.....
203	من الذي يجوز له أن يقاضي.....
205	القذف الجنائي.....
208	البيئة وإثبات الصحة.....
210	ليست للموظفين العاملين حماية خاصة.....
213	آراء.....
215	حجية للدفاع عن النشر المعقول.....
219	التعويض ووجبر الضرر.....
223	الفصل السابع: قواعد المضمون وحدود حرية الكلام.
225	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
226	مقدمة.....
227	الحدود المصرح بها قانوناً على الحق في حرية التعبير.....
229	مبادئ عامة لقيود على المضمون.....
230	الأمن القومي، النظام العام.....
234	حديث الكراهية.....
237	الفحش.....
240	حماية إدارة العدالة.....

243	الأنبياء الكلذبة
246	التغيير السياسي أو الانتخابات
249	الفصل الثامن: تنظيمات الصحفيين
251	قائمة مراجعة بالمعارضات الجيدة
252	مقدمة
253	غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل
257	التنظيم الذاتي
259	حماية المصادر
264	حق التصحيح أو الرد

الباب الثالث

النهوض بباب التعدد والمستقبل

271	نظرة عامة
275	الفصل التاسع: التنظيم ودور الحكومة
277	قائمة مراجعة بالمعارضات الجيدة
279	مقدمة
281	تهديدات للاستقلال
284	هيئة مستقلة للتنظيم
286	السلطات والمهام
288	تعيين الأعضاء
291	الشفافية والتشاور
293	الخضوع للمساءلة العامة
294	ترتيبات التمويل

297	الفصل العاشر: تنظيم مضمون البث.....
299	قائمة مراجعة بالمارسات الجيدة.....
301	مقدمة.....
303	قواعد المضمون الإيجابي.....
307	قيود المضمون وموذنات السلوك.....
311	العقوبات.....
315	تنظيم الطيف لهيئات البث.....
318	قواعد ضرورة التضمين.....
321	قويات المنفذ العام.....
235	الفصل الحادى عشر: البث للخدمة العامة.....
327	قائمة مراجعة للممارسات الجيدة.....
329	مقدمة.....
333	الوضع والاستقلال.....
334	الواجبات والمسؤوليات.....
338	الحكومة.....
341	عضوية مجلس الإدارة.....
344	المدير العام.....
345	التمويل.....
351	الفصل الثانى عشر: البث المجتمعى غير الساعى للربح.....
353	قائمة مراجعة للممارسات الجيدة.....
355	مقدمة.....
357	الاعتراف والتمييز.....
362	التعریف والخصائص.....

367	عملية الترخيص.....
369	شروط الترخيص وشروطه.....
372	التمويل والاستدامة.....
375	التمويل العام.....
383	الفصل الثالث عشر: بث القطاع الخاص التجاري.....
385	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
387	مقدمة.....
391	التنظيم.....
393	عملية الترخيص.....
395	قواعد تحكم تركز الملكية.....
397	قواعد الملكية الأجنبية.....
399	اشتراطات الخدمة العامة.....
401	المنح العامة والدعم والإعلان.....
405	خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية.....
405	جدول أعمال البحوث.....
411	خيارات للمساعدات الإنمائية.....
411	ما الذي يستطيع المانحون أن يفعلوه.....
412	المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية.....
418	أموال لدعم الصوت والحقوق.....
418	الدور الخاص للبنك الدولي.....
418	استراتيجية البنك الدولي للحكمة ومحاربة الفساد.....
423	أدوار البنك الدولي.....

424	استراتيجية المساعدات القطرية.....
425	تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض.....
426	التحليل القطاعي ووضع السياسات.....
432	المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية.....
433	نقط النقاء: دعم الخصوص إلى المسائلة، والمجتمعات المشاركة والقيادة الجماعية..
436	إصلاحات أساسية للسياسة.....
440	بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتنميته.....
443	ملحق ببليوجرافى.....
445	الجدوال.....

تصدير للطبعة العربية

من غانا إلى إندونيسيا، تمكنت مجموعات من الناس من أن تذيع على الهواء أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بوعودهم الانتخابية، مما سبب في رد الأموال وسقوط هؤلاء المسؤولين في الانتخابات التالية. ذلك أن الإرسال الإذاعي والتليفزيوني، كما يؤكد هذا الكتاب أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في تحسين أحوال الفقراء، وتحديد مفهوم الصالح العام والمواطنة الفاعلة. وكان لذلك تأثيره المباشر على اختيار السلطة ومراقبتها واستبدالها، وزيادة القدرة على إدارة الموارد لصالح الجميع، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات.

ومضمون الإعلام ينبغي أن يعكس تنوع الآراء في المجتمع، ويعالج مصالح الفقراء والأقليات والمهمشين، وليس الصفة وحدها، انطلاقاً من أن حرية التعبير حق أساسي للإنسان، ومن أنها لا تنصب على حماية المتحدث وحده، وإنما ترتبط أيضاً بحماية حق المستمع في الحصول على المعلومات. وحتى عام ٢٠٠٦، اعتمد ٧٠ بلداً الحق في الحصول على المعلومات.

ويورد الكتاب، مبررات للحصول على المعلومات:

- ١- باعتبارها ضرورية للمناقشة السياسية المستبررة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتأمر.
- ٣- أنها وسيلة لمحاربة الفساد.
- ٤- أنها أداة لمقاومة الجهل.

٥- أنها الطريق للخضوع للمساءلة.

ويؤكد الكتاب أن القانون الجيد للحصول على المعلومات:

١- يفترض أن كل المعلومات خاضعة للإفصاح العام.

٢- يحدد إجراءات طلب المعلومات والرد عليها.

٣- يلزم بضرورة ذكر أسباب الرفض.

٤- يتيح فرصة للاستئناف.

وقد حدد القانون في بريطانيا الهيئات التي يتبعها أن تتصفح عن معلوماتها في ١٨ صفحة منها القوات المسلحة، بل ونص على الإفصاح الاستباقي أو الروتيني دون طلب.

ويورد الكتاب أن البث الإذاعي يمكن أن يكون سهل المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبيه الأميين في الواقع الثاني. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذي يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفي الأماكن الكثيرة التي يعد الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شاسعة وعميقة.

كذلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحل المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية جمهور المستمعين بأكمله في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وتقتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين

المحللين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس في تحديد الفرص وأغتنامها، والتصدى للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعيم صراحتهم في مواجهة المفاسد.

ويضرب الكتاب مثلاً بإذاعة قرية مادا نبوخارا في نيبال عند سفح جبال الهيمالايا، والتي تبعد ١٠٠ كيلو متر من مسقط رأس بوذا. فيما يجاوز مركز القرية بؤدي طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبني من الأجر الأبيض قريباً من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد في داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويحشد فريق من المنتجين المحليين، بيت إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلي في برامج إعلامية وتربيوية وكذلك ترفيهية. وتتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعي المحلي الذي لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف. ومع ذلك، يوجد حالياً لدى كل الناس تقريباً جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادي المستمعين ومراسلي المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال بالمحطة ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء في مسح مستقل للمستمعين، يسمى راديو مادا نبوخارا، الذي بدأ إرساله في أبريل ٢٠٠٠، في تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، ويسعى الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام وال الحوار والديمقراطية في وجه المنازعات والأضطرابات السياسية.

إن راديو مادا نبوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمي التي تعد مساهمتها في التنمية قابلة للفياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي الديمقراطي.

ويؤكد الكتاب أنه لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البحث قائمة في عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزمبابوي وتركمنستان والصين وMyanmar (بورما). ييد أنه من المسلم به حالياً على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبحث يمكن أن يقوض بصورة خطيرة قدرة جهات البحث على العمل كمصدر يعوّل عليه للمعلومات غير المتحيزه والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابي في الحكومة والتنمية. وحتى في حالة الاحتياط، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوماً لاحتمال التلاعب الحكومي بها. ومصداقية الأنباء والمعلومات المدققة من محطات البحث التي تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الفقر إلى النقمة في الأنباء والمعلومات التي تسيطر عليها الدولة، عن تشكيك الجمهور وعزوفه بدلاً من مشاركته.

وعن الوضع في الشرق الأوسط، يورد الكتاب أن مؤشر استدامة وسائل الإعلام الذي وضعه المجلس الدولي للبحوث والمبادرات الذي يغطي ثمانية عشر بلداً من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توصل إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستوري من القوانين التقديمة مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم ليناً، تمثل وضعاً نموذجياً في المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح الجماح حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمي والمحيط السياسي. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وغيرها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مذراً نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التي تهدد الملكيات والنظم الحاكمة في المنطقة.

وما يبدو غائباً بصورة كلية تقريباً هو الإرسال الوطني كخدمة عامة، والذي يتسم بالتحدي والذى ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. ييد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغير أخذ في الحدوث، وأن التلفزيون هو الذى يقود هذه التطورات، ليس

على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. وكان لهنات السوائل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدي ما وصف بأنه جمهور عربى جديد إلى تغيير كبير في الثقافة السياسية.

فبدلاً من فرض توافق في الرأي، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السوائل الجديدة، إلى جانب الصحف، وموقع الإنترنـت، وكثير من موقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن الوضع القائم. وقد حطم "الجمهور العربي الجديد" احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التي كانت تخنق الخطاب العربي حتى التسعينيات.

ويحدد الكتاب ضمانات حرية التعبير على النحو التالي

- حرية التعبير حق أساسى من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهرياً للممارسة الجدية للتنمية ويكتفى القانون الدولى، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمناً في هذا الحق، فمن العفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.

- والمصورة المثالية هي أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافاً بدورها الحاسم في التطبيق الفعلى لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.

- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير في النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابي من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطانها، أن يساعد في توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

وفيما يتعلق بالتمكن من الحصول على المعلومات يلفت الكتاب النظر إلى:

- أن الضمانات الدستورية بالحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق في التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- أن نقطة البدء في الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات هي مبدأ الإقاصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات محددة بصورة عريضة، التي تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويتمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات في التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى في حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتتصنف قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح عن من له حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة، وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.
- ولتسهيل الحصول على المعلومات يتسع أن تتحدد بوضوح الطريقة التي ستعالج بها المطالبات بذلك، وضمان معالجة عادلة وفي الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.

- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذاك.
 - في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف.
- ويحدد الكتاب مواصفات البث للخدمة العامة كالتالي**
- يجب تحديد هيئة البث للخدمة العامة في القانون باعتبارها هيئة مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسي والتجاري.
 - يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة في خدمة الصالح العام في مجال البث في كل أرجاء البلاد ولكل السكان في البلد الذي أقيمت فيه.
 - يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقوم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسلیتهم، مع مراعاة التنوع العرقي والتقافي والديني والإقليمي.
 - يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسؤوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخصوصية لمسائلة الرسمية أمام عامة الناس.
 - يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة في القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة في الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والأراء التي تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يبieten على عملية التعيينات، أى حزب سياسي أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعينين بالعمل بصفتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.
 - يتتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسئولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.
 - يتتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبة من الميزانية.
- أما البث المجتمعى غير الساعى للربح، فيحدده الكتاب كالتالى
- يجب الاعتراف بالبث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعاً متميزاً من البث يتتعين دعمه وتشجيعه، من خلال ترتيبات محددة و مباشرة للترخيص تكفل فرضاً عادلة ومنصفة فى الوصول للطيف اللاسلكى من أجل المنظمات التى تستند للمجتمع المدنى وتلك التى تستند للمجتمع المحلى.
 - ويمكن تحديد البث المجتمعى باعتباره بناً مستقلاً يقدمه أعضاء المجتمع المحلى بأنفسهم ولمصلحةهم فى موقع جغرافى معين أو باعتباره ينتمى لجمعيّة مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجاري خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته وأن يخضع للمساءلة أمامه، ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.
 - يجب أن تكون عمليات الترخيص للبث المجتمعى عادلة وشفافة ومحددة فى القانون، ويجب أن تقع تحت مسؤولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالشاور مع المجتمع المدنى.

- ينبغي أن تنسق شروط وشروط الترخيص للبث المجتمعي مع أهداف تنظيم البث، وأن تكون مصممة لضمان تمنع هيئة البث المجتمعي، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.
- يجب أن تناح لهيئات البث المجتمعي فرص الحصول على مصادر تمويل متعددة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى فيسود إلا ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتقادى المنافسة غير العادلة.
- يجوز دعم البث المجتمعي عن طريق التمويل العام بما في ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانوني ومضمون للتمويل العام، يتتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا في إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

وبث القطاع الخاص التجارى، ينبغي أن يتوافر فيه

- يتتعين تصميم البث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة في طائفة من الخدمات وفي توسيعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاص. ومن الطبيعي، أن تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التلفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- يجب أن تكون القواعد التي تحظر تركيز الملكية في قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع في تقديم خدمات البث.

- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وخاصة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصادياً. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبي في قطاع البث أمر غير مشروع.
- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشترطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهي موجات الأنثير. ويجب تصميم هذه الاشترطات لدعم أهداف الصالح العام ويجب أن تناسب في مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.
- ينبغي تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجارى على أساس غير تمييزية وتجارية صارمة.

يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. وينتعين تخصيصهما وفق معايير مقررة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.

وإجمالاً، يركز الكتاب على أن حماية حرية التعبير أمر أساسي. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركون بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا حكوماتهم للمساءلة. ويقتضى ذلك:

- ١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة، وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.
- ٢- التمكين من انتقاد الموظفين العموميين في وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.

- ٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدني بما في ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعي غير الساعي للربح.
- ٤- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغط التجاري على حد سواء.

المترجم

تصدير

اعترف البنك الدولي منذ أمد طويل بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التنمية. وقد فعل ذلك من خلال المناداة بأهمية الصحفة الحرة، و توفير التدريب للصحفيين، وتقديم المساعدة التقنية والمالية لمنظمات الإعلام التجارية من خلال ذراع البنك المنوط به رعاية القطاع الخاص، وهو مؤسسة التمويل الدولية. وفي الوقت الحالي، ينعقد العزم على توسيع محور التركيز ليشمل وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية. واسترشاداً بذلك يسعى معهد البنك الدولي لدعم تنمية قطاع مستقل ومتعدد للإذاعة والتلفزيون يستطيع أن يسمى في تحقيق الصالح العام.

ومما له أهمية أسمى الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي الذي يؤثر على شكل ومحنت قطاع الإذاعة والتلفزيون ككل وعلى آثاره الاجتماعية. وهذا هو موضوع الكتاب الراهن. وهو لا يتضمن حماية حريات التعبير الأساسية فحسب، بل يتضمن أيضاً قضايا مثل هيأكل الهيئات التنظيمية وطريقة أداء وظائفها، وإدارة طيف تردد الإرسال الإذاعي، واشتراطات الترخيص التي تمكن من تحقيق تنويع الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، وقد أدرجت فيه الممارسات الجيدة من طائفة واسعة من البلدان. وللمناخ الذي يمكن للإذاعة والتلفزيون عوائق مهمة بالنسبة للحكومة والخضوع للمساءلة: ففي مقدوره أن يمكن الناس في العالم النامي من أن يصبحوا مطلعين على مجريات الأمور ويزودهم بأسباب القوة.

إن البث الإذاعي يمكن أن يكون سهل المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين في الواقع النائي. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذي يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفي الأماكن الكثيرة التي يعد

الاستماع فيها للراadio نشاطاً للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسماً بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شائعة وعميقة.

كذلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب عنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحل المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية المستمعين بكل منهم في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وتقنّهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين المحليين لاتخاذ الإجراءات الازمة. وتساعد هذه العملية الناس في تحديد الفرص واغتنامها، والتصدى للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساعدة وتدعيم صراحتهم في مواجهة المفاسد. فمن غانا إلى إندونيسيا تقدمت مجموعات "على الهواء" وذكرت أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بالوعود التي قطعواها منذ أمد طويل - وشهدت رد فعل واستجابة نشيطة لهذا. ومثل هذه الإدانة العلنية تجعل المسؤولين يغيّرون حساباتهم بشأن امتيازاتهم ومسؤولياتهم.

إن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني أداة فاعلة لإذكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في حياة دوائر القراء في البلدان النامية - وفي توقعات المسؤولين الحكوميين.

إن حرية المعلومات والتعبير ووجود مزيج قوى من ملكية وسائل الإذاعة والتلفزيون واستخدامها - والتي يشار إليها على نحو شائع على أنها خدمة عامّة،

تجارية، وإرسال إذاعى وتلفزيونى مجتمعي - لـها أهمية حاسمة فى تطوير مجتمع علیم ومشارك واستدامة ذلك. وبهذا الكتاب، نبین أن تحسين المناخ الذى يمكن قطاع الإذاعة والتليفزيون من أسباب القوة حقل مهم للتنمية، الحاجة فيه ماسة منذ أمد طویل للتحليل الخاص بأقطار بعضها ولتقديم المساعدة.

راكيش نانجيا

القائم بأعمال نائب رئيس معهد البنك الدولى، ٢٠٠١-٢٠٠٧

شكر وعرفان

كان كتاب دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، قيد المناقشة والتصوير من ٢٠٠٣. وهو ثمرة لبرنامج معهد البنك الدولي لدعم مشاركة المجتمع المدني وتمكينه من أسباب القوة واحترامه من أجل تحقيق التنوع، بما في ذلك تنمية حرية الرأي ووسائل الإعلام. وبمضي الوقت، استفاد أيضاً من تعاون خبراء في مجالات الحكومة والخضوع للمساءلة في البلدان النامية، وسياسة الاتصالات والاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل التنمية. وقد استخدم مسؤولون حكوميون وأصحاب مصلحة غير حكوميين مسودات مكررة لدعم تحليلاتهم لسياسة الإذاعة والتليفزيون وتنظيمها في عدد من البلدان النامية وإغناء مقترناتهم للإصلاح بالمعلومات.

وفي الاقتراح الأول، تلقى المشروع دعماً مالياً من مكتب رئيس البنك الدولي، جيمس د. ولفسون (١٩٩٥ - ٢٠٠٥). ومنذ ذلك، تلقى منحاً من برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا، ووكالة التنمية الدولية الكندية، ومؤسسة بيفر بروك.

وقد استهلت كريزنيتا دوير، المشرف على تنمية مؤسسات الأعمال الجديدة في معهد البنك الدولي ومدير برنامج دعم مشاركة المجتمع المدني وتمكينه من أسباب القوة واحترامه، مشروع الدليل المرشد في مسعى للنهوض بإدماج سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتليفزيون في ميدان التنمية. ومنذ المستهل، تم وضع هيكل الدليل المرشد على نحو يكفل عرض الممارسات الجيدة من شئون أنحاء العالم في مشهد متماشٍ للسياسة التي يمكن أن تحسن على نحو كبير الحكومة والوصول

لوسائل الاتصال والحصول على الفرص وذلك بالنسبة للأشخاص المحررمين. وتحقيقاً لهذا الغرض، شكلت دوائر الفريق وتولت قيادته، وحددت أهمية وملاءمة الدليل لقضايا التنمية وسياساتها وممارساتها، وتولت قيادة المشروع حتى إكماله. وفي عدة مراحل، دعت فاخصين نظراء لضمان أن يعكس الدليل منظوراً جماعياً لكبار الإخصائين من مختلف أقسام البنك الدولي وبين طائفة واسعة من الخبراء الدوليين.

وقد انطلق سيف باكلي، رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعي المجتمعى، وتوبى مندل، مدير برنامج القانون بمقتضى المادة ١٩، من الأعمال المسهبة التي قاما بها هما وأخرون في مجال البحث، وكتباً كثيراً من مادة القسمين الثاني والثالث من هذا الدليل. ويدون جهودهما، والتزام سيف باكلي، بهذا المشروع منذ البداية، ما كان هذا الدليل ليتحقق. وأنتج شين أو سيكرو، مؤسس الحملة من أجل حقوق الاتصال في مجتمع المعلومات والمتحدث باسمها ومدير هيئة نكسوس للبحوث، الصيغة النهائية المحررة للنص، مع تقديم مادة جديدة كبيرة للجزء الأول. ووضع كريج هامر (برنامج دعم مشاركة المجتمع المدني، البنك الدولي) الملحق البيلوجرافى للدليل ويسراً كثيراً نشر هذا الدليل.

وانضم للركب في أبريل ٢٠٠٦، الخبران الاستشاريان للمشروع، الأستاذان مووروى، برليس (مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية في مدرسة إنفبرج للاتصالات بجامعة بنسلفانيا) ومارك رابوى (أستاذ بيفر بروك لعلم الأخلاق ووسائل الإعلام والاتصالات في جامعة ماكجيل). وتعاقد البنك مع مركز دراسات الاتصالات العالمية للعمل كمستشار يعمل على تحقيق المشروع للأعمال المرجوة منه. وكان جهد سوزان أبوت، منسق البحث الأقدم في مركز دراسات الاتصالات العالمية، لا غنى عنه في توجيه عملية تقديم الاستشارات. كما حظى المشروع بمساعدة قيمة من سيلفي بوفيه ولبي مورجان في مركز دراسات الاتصالات

العالمية. وزودت النصائح والمشورة المقدمة من مدرسة إنترج وماكجيل، معهد البنك الدولي ومؤلفي الدليل بدخلات خلقة وتفكير نقدي ضروريين للوصول بالدليل لمرحلة الاتصال.

واستقاد الدليل كثيراً من أربع مراحل من استعراض النظرة من الداخل ومن الخارج ومن مناقشات المواند المستبررة. وقد حدث هذا أولاً في المراحل الأولى للتصور، وثانياً في مؤتمر عقد لمراجعة المخطوط الكامل في تشيركلي كورت في المملكة المتحدة، أعقبه تقديم المشاركيين لبحث الخبراء، وثالثاً، في اجتماع البنك الدولي لعرض أبحاث الخبراء واتخاذ القرارات بشأن مخطوط العمل الاقتصادي والقطاعي، ورابعاً، في استعراض النظرة من الخارج الذي طالب به الناشر. ونود أن نعترف بالتقدير للمشاركيين على النحو التالي.

لقد ساهم الفاحصون من النظرة من داخل البنك الدولي وخارجه بتعليقات عميقة التفكير ومساعدة في مستهل المراحل الأولى من وضع تصور الدليل. ويستحق شكرنا ليتم كارنجلتون (مسؤول أقدم للاتصالات، منطقة أفريقيا، البنك الدولي)، لين هامرجنن (إخصائى أقدم في إدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي) جrai ريد (إخصائى رئيسى لإدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي)، ورييك ستينهيرست (إخصائى أقدم لإدارة القطاع العام، وشعبة تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولي)، وويليام آشر أستاذ كرسى دونالد س. مكينا لشنون الحكم والاقتصاد، كلية كليرمونت مكينا)، وبيتير أركس (مسؤول برنامج التعاون الإنمائى شعبة وسائل الإعلام والثقافة، وكالة التعاون الإنمائى الدولى السويدية)، وداميان لوريتى (أستاذ العلوم الاجتماعية، جامعة (بوينس آيرس)، وتوندى أولادو نجوى فاجيهونلو (محام ومدير تنفيذى، مركز تعليم الإعلام وتكوين الشبكات، نيجيريا)، وجلوريا سانشيز (مستشارة، فرنسا)، وسوميكات تانجكيفانتش (مدير بحوث،

معهد بحوث التنمية في شابيلز)، وجيلز تانر (مدير عام، هيئة الإذاعة الأمريكية)، وسحر كابوند (إخصائية أقدم في شئون القطاع العام، معهد البنك الدولي)، وريك مسيسيك (إخصائي أقدم في شئون إصلاح القطاع العام، دائرة إصلاح القطاع العام والحكومة، البنك الدولي) وجويتر هايدنوف (إخصائي رئيسي في شئون القطاع العام، إصلاح وقدرة القطاع العام في أفريقيا، البنك الدولي). كذلك نرجى الشكر للوتي سلازار (مسئول إعلام، حلول العمليات، البنك الدولي) وإيزابيل بلياس (مسئولة أقدم للعمليات، برامج القطاعات والمواضيعات، معهد البنك الدولي) على ما قدماه من دعم.

وجاءت اللحظة الحاسمة في تشكيل هيكل المخطوط وتعديقه في المؤتمر المعنى بوسائل الإعلام، حرية الرأي والتنمية الذي عقد في تشيكرلى كورت في سورى (المملكة المتحدة) في ١٢ يوليو ٢٠٠٦. فقد جمع هذا المؤتمر الذي نظمته ماكجبل وانتسبرج في شراكة مع مؤسسة بيفربروك معاً عشرين خبيراً دولياً لمناقشة الصيغة الأولية للدليل وتقديم تغذية مرئية بشأنه. ونحن نشكر مؤسسة بيفربروك على استضافتها الكريمة للمؤتمر، وكذلك نشكر العميد كريستوفر مانفريدى (كلية ماكجبل للأداب) وكاميلا لاي (مكتب ماكجبل للتنمية) على دعمهما. وبالإضافة لذلك، نشكر الأشخاص التاليين أسماؤهم على إسهاماتهم في ورشة العمل: مافيك كابريرا باليزا (زميل برنامج أقام، المركز الدولي للدفاع عن المرأة)، بيتر در كوستا (مستشار، لندن)، ستوى خيماني (خبير اقتصادي، فريق بحوث التنمية، البنك الدولي)، وإليزابيث ماكول (مستشار في شئون المجتمع المدني وفرص الوصول لسياسة الإعلام، مركز الحكومة في أسلوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى)، ولومنكو متمنى (مسئول تنفيذى رئيسي (وكالة تنوع وتنمية وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا)، وجمال الدين ناجي (كرسي اليونسكو في معهد الاتصالات العامة والمجتمعية، رئيس قسم الإعلام والاتصالات، المغرب)،

وبايكياسوئي سارافانا موتو (مدير تنفيذى، مركز بداول السياسة، سرى لانكا)، وديانا سنجور (مديرة معهد بانوس لغرب أفريقيا)، وجيمس دين (رئيس دائرة تنمية السياسة، اتحاد هيئة الإذاعة البريطانية العالمية، ومدير إدارى سابق للاتصالات لاتحاد التغيير الاجتماعى)، وكارين واصل - جورجنس (محاضرة أقدم، دراسات الصحافة، جامعة كادريف).

واستنادا لتغذية مرتبة تم الحصول عليها من مؤتمر تشكيرلى، أصدر مركز دراسات الاتصالات العالمية تكليفات بإجراء عدد من البحوث المركزية على طائفية من الموضوعات يعدها إخصائيون أكاديميون، وخبراء فى شئون السياسة، ونظمات غير حكومية ناشطة فى ميدان وسائل الإعلام والتنمية. وقد أضاعت إسهاماتهم الطريق أمام الدليل وحسنته بغير حد. وإضافة لذلك، نود أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من نصح ودخلات وتوصيات: ديتر زنباور، لومكو متميد، داميان لورينى، ستيفان فير هوست، إليزابيث ماكروا، بيبا نوريس، بريجيت جالوف، ألفونسو جوموسيو داجرون، موفيك كابريرا - باليزا، سالى بورش، أموجوزيف، كانجي كاتيررا، جمال الدين ناجى، ثارلاتش ماكجو ناجل، كاتى كوير، مارك هوait هاوس، دروسيلا فيدكر، إيفان سيجال، ديان سنجور، وفريقيما فى معهد بانوس فى غرب أفريقيا، وباتريك باتلر، ولويس بوتيللو، وكارين بلكنز وجان سيفايس، وفوكر هانوش، وأرنى هنتز وستيفانيا ميلان، وبول فالزونى وأنطونيو لامبينو، وديفيد بيرج وويليام كرولى، وسوزان زايده، وأوى هازبرنك، ونيك كولدرى، وروث تير توماس بيللى (كرسى اليونسكو للاتصالات فى جنوبى أفريقيا، دراسات الثقافة والاتصالات والإعلام، جامعة كوازولو - ناٹال). كما قدم جوستاف جوميز (مدير قانونى، آمارك أمريكا اللاتينية) رؤى ثاقبة قيمة عن قسم الإرسال الإذاعى والتليفزيون المجتمعى فى الدليل، والتى ترأت فى المسودات اللاحقة.

وبالاستفادة من مدخلاتهم، نفع المؤلفون المخطوط وأعدوه لنقدمه لاجتماع النظاراء الرسميين الذى عقده البنك الدولى فى واشنطن العاصمة فى ٢٩ يناير ٢٠٠٧. وكانت عملية استعراض النظارء شاملة ومتلاحمة وميزت مفترق طريق، حيث إن تلك كانت هى المرة الأولى التى تعاون فيها إخصائيون أقدم من كل الإدارات الرئيسية فى البنك لتحديد نهج البنك إزاء إصلاح سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتليفزيون باعتبار ذلك قضية إنسانية ساندة. وقد مكّن هذا المطبوع من أن يعكس منظورا جماعيا. وإضافة لمؤلفى الكتاب والمستشارين، حضر الأشخاص التالية أسماؤهم الاجتماع ويستحقون شكرًا خاصًا على تعلقاتهم عميقه التفكير: ميشيل دى نيفرس، تشير (مدبر، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولى) ستوى خيماني، داريث لوكلسى (إخصائى أقدم فى الاتصالات السلكية واللاسلكية، شعبة السياسة، الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات بالبنك الدولى للإنشاء والتعمير، البنك الدولى)، أديسناولا أودوجبىمى) وبابلو مينالوبولس (مسنولان أقدم للاتصالات، اتصالات التنمية، البنك الدولى)، ريك ميسيك، ومارك نيلسون (مسنولا عمليات أقدم، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولى). وقدمت ميشيل دى نيفرس إشرافا رائعا على استعراض النظارء هذا. وكانت التعليقات المكتوبة للفاحصين السابق ذكرهم، وكذلك تعليقات رومين اسلام (مدبر، تخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولى) وسحر كبونده، وجونيتير هيدنهوف، عوناً كبيراً في تشكيل المخطوط النهائي.

وأخيرا، أجرى الناشر استعراضا خارجيا للنظارء للمخطوط المعتمد الذى أسف عن استعراض داخلى للنظارء فى البنك الدولى. ويستحق شكرًا خاصًا، منا فاحصين خارجيين رسميين من النظارء للمخطوط النهائي، البروفيسور روث - تير توماسيلى وجيمس دين. وصرح هذان الفاحصان للمطبعة أن تكشف عن هويتهما بعد إكمال الفحص بعناية توفير مزيد من التغذية المرتدة. وكانت تعليقاتهما

المعاونة وأفكارهما الحاسمة قيمة لاقصى حد. كما يود فريق نشر الدليل أن يشكر بروس جيرارد (مؤسس، أجنسيا أنفورما تيفا بولسار ، والباحث السابق في جامعة دلفت للتكنولوجيا) على استعراضاته وإسهاماته في المخطوط النهائي.

ونود بالمثل أن نعرب عن تقديرنا لمطبع جامعة ميشجان ، وبصفة خاصة فيل بونشودا (مدير ، مطبع جامعة ميشجان) على التعاون والاهتمام بنشر هذا الدليل مع البنك الدولي وإدراجه في سلسلة "عالم وسائل الإعلام الجديد". ويمكننا نشر هذا الكتاب من قبل البنك الدولي ومطبع جامعة ميشجان من الوصول لمجتمع التنمية الدولي العريض والممارسين من الخبراء في ميدان الاتصال ، والذين يلعبون دوراً مهمًا في تفسير وتشكيل سياسة الإعلام باعتبارها شاغلاً إيمانياً أساسياً.

مقدمة

تقع قرية مادا نبخارا في نيبال على التلال الواقعة عند سفح جبال الهيمالايا، وتبعد ١٠٠ كيلو متر، من مسقط رأس بوذا. وهي على مسيرة طويلة من أقرب طريق. وينتهي طريق مترب إلى منحدر التل ممتداً للقرية، ماراً بالبيوت والمباني الملحقة والمعابد ومسارب الشاي والورش والمتاجر. وفيما يجاوز مركز القرية يؤدي طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريباً من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبخارا. ويوجد في داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويرشد فريق من المنتجين المحليين، بيت إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلي في برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتثبت إذاعة مادا نبخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعي المحلي الذي لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف سوى لقلة من الناس. ومع ذلك، يوجد حالياً لدى كل الأسر تقريباً جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادي المستمعين ومراسلي المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال المحلي ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء في مسح مستقل للمستمعين^(١)، يسمى راديو مادا نبخارا، الذي بدأ إرساله في أبريل ٢٠٠٠، في تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، ويسهل فرص الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية في وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

(١) جوراجين، آفاق النهوض بالمساواة والتنمية والعدالة الاجتماعية من خلال إذاعة تضمين التردد (كامندو: أم نيبال - الرابطة الدانمركية للتعاون الدولي، ٢٠٠٥).

إن راديو مادا نيوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمي التي تعد مساهمتها في التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي الديمقراطي. وقد تم وضع هذا الدليل، الإذاعة والتليفزيون بين حرية الرأي والخضوع للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، لإقامة الضوء على القضايا المعنية وأثارها على المجتمع المدني. وقد حفزنا على إصدار هذا الدليل، نمو وسائل الإعلام، مما وفر فرصة للتعبير عن الرأي للأشخاص المستبعدين في معظم البلدان وفي كل أقاليم العالم، ونفوذ وسائل الإعلام البازغ في الصراع العالمي ضد الفقر والظلم الاجتماعي. إن مناخا حراً ومستقلاً وواعياً لوسائل الإعلام، يوفر الوسائل والحوافز لـأوسـع مشاركة، يمكن أن يكون له تأثير عميق على فرص الناس للحصول على المعلومات والخدمات، وفهم حقوقهم والقدرة على ممارستها، والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وإخضاع من يحتلون موقع السلطة والمسؤولية للمساءلة. ويتراءى هذا في اعتراف مت坦ٍ في سياق التنمية الدولية، بالأهمية المحورية لنظم الاتصالات فاعلة وشاملة للجميع.

إن لوسائل الـبـث، الإذاعة والتـليفـزيـون دوراً فـريـداً وخاصـاً تـلـعبـه فـي تعـزيـزـ الحـوكـمةـ وـالـخـضـوعـ لـلـمـسـاءـلـةـ، وـتـوفـيرـ فـرـصـةـ لـلـفـقـراءـ وـالـمـجـتمـعـاتـ الـمـهـمـشـةـ لـلـتـعبـيرـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ، وـإـضـافـةـ لـوـسـائـلـ التـعـبـيرـ التقـليـديـ، فـإـنـ "ـفـرـصـةـ التـعـبـيرـ"ـ أوـ "ـ الصـوتـ"ـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ تـعـنىـ توـافـرـ الـقـدرـةـ وـالـفـرـصـةـ وـالـمـوـارـدـ لـمـخـلـفـ أـقـسـامـ المـجـتمـعـ عـلـىـ أنـ تـعـربـ لـلـحـوكـومـاتـ عـنـ اـحـتـيـاجـاتـهاـ وـتـصـورـهاـ لـنـوـعـيـةـ الـحـوكـمـةـ، وـتـمـثـيلـ وـجـهـاتـ نـظـرـهاـ فـيـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ السـانـدـةـ، وـتـطـوـيرـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ الـخـاصـةـ بـهـاـ. إـنـ وـسـائـلـ الـبـثـ كـماـ نـحـاجـ فـيـماـ بـعـدـ، مـلـائـمـةـ وـسـهـلـةـ الـمـنـالـ بـصـفـةـ خـاصـةـ بـالـنـسـبةـ لـلـمـجـتمـعـاتـ الـنـادـيـةـ، وـلـلـأـقـلـيـاتـ الـنـقـافـيـةـ وـالـلغـوـيـةـ، وـلـلـأـشـخـاصـ الـفـقـراءـ جـداـ وـالـأـمـيـنـ. وـالـسـيـاسـاتـ وـالـقـوـانـينـ وـالـتـنظـيمـاتـ وـالـإـجـرـاءـاتـ الـعـامـةـ الـأـخـرىـ الـتـيـ تـحـكـمـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ مـحـورـيـةـ بـالـنـسـبةـ لـقـدـرـتـهاـ عـلـىـ الـقـيـامـ بـذـلـكـ الدـورـ، وـتـشـكـلـ الـمـحـورـ الرـئـيـسـيـ لـهـذـاـ الدـلـيلـ.

ويحدد هذا الدليل بالتفصيل نهج مراعاة المصلحة العامة لدعم وسائل البحث والحركة والمستقلة والتعددية. وهدفه هو توفير مرشد بشأن كيفية تصميم السياسة والإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف المصلحة العامة مثل شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة أمام الناس، وتعزيز نوعية النقاش العام والمشاركة فيه، وزيادة فرص الأشخاص المهمشين على تطوير وجهات نظرهم والإعراب عنها. ويستند الدليل إلى تجارب طائفة عريضة من البلدان في كل مناطق العالم والتي توضحها على نحو مسهب الأمثلة المستمدة من المستوى القاطري للسياسات والقوانين والتنظيمات.

والقصد من الدليل هو توفير أداة لإصلاح وسائل الإعلام خاصة في الديمقراطيات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال. وفي الوقت نفسه، فإنه لابد وأن يكون مفيداً في كل مكان يتطلع فيه الناس لديمقراطية أعمق، أن بناء الديمقراطية عملية مستمرة، طويلة الأجل عادة. وينبغي أن يكون التهوض بوسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة جزءاً محورياً منها. ولا ينبغي تركه إلى ما بعد تغيير النظام القانوني أو ترسيخ المواقف الديمقراطية، بل لابد بالأحرى أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود إصلاح النظام الاجتماعي والمؤسسي وبناء الديمقراطية في كل جوانبها. وفي حين أن الدليل في حد ذاته قد لا يكون قابلاً للتطبيق بشكل مباشر في الديكتاتوريات أو في مناطق الحروب^(٢)، فقد يمكنه أن يساعد في توجيه الإستراتيجيات في بلاد - مثل تلك التي تمر بمرحلة انتقال أو تسترد عافيتها من المنازعات - جرت فيها إقامة المؤسسات الديمقراطية.

ويتبين الدليل نهجاً معيارياً - يتعلق بالممارسة الجيدة - ولكن يتعين إثداء ملاحظتين آخريتين فيما يتعلق بتطبيقه. الأولى هي أن مناخ وسائل الإعلام

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه النقطة، انظر بوترل وفان ديرزوان، لماذا لا تجد قوالب تنمية وسائل الإعلام في الدول التي تعاني أزمة (الندن: مركز بحوث الدول التي تعاني من أزمة، ٢٠٠٥).

والاتصالات مناخ ديناميكي، يتعرض للتغيير السريع في كل مكان تقريباً. والثانية هي أنه توجد فروق كبيرة ليس فقط في مدى تطور وسائل الإعلام وإنما أيضاً في وتيرة التغيير، وتوجد هذه الفروق فيما بين البلدان وفيما بين مختلف مجموعات السكان داخل البلاد على حد سواء. وبهذا فإن الأدوات نفسها لا تتوفر، ولا يمكن أن توفر حلاً من مقاس واحد يلائم الجميع" وينبغي إعادة النظر فيها لحد كبير لتسجّب للمناخ المتغير.

ويقدم الباب الأول عرضاً عاماً لمبرر نهج مراعاة المصلحة العامة ودوره في تعزيز الحوكمة والتنمية "وإبداء الرأي". ويجرى شرح ومبرر التركيز على الإذاعة والتليفزيون على أساس اتساع نطاق وصولهما وأهميتها بالنسبة لحياة الناس. ويرد وصف لقطاعات البث المختلفة، إلى جانب اتجاهاتها وخصائصها الأساسية. ثم ينتقل الباب الأول إلى استعراض إقليمي لخصائص البث واتجاهاته وينتهي بتلخيص الأدلة على ظهور أنموذج في سياسة البث وتنظيمه.

وجرى تحديد المبادئ التوجيهية للممارسة الجيدة في البابين الثاني والثالث. وليس القصد من ذلك الالتزام بما ورد فيه حرفيًا، وإنما الرجوع إليه بصورة انقائية بالنسبة للقضايا ذات الأهمية. ولتسخير هذا الإ Bhar ، تم تنظيم الممارسات الجيدة تحت عناوين واضحة ووصف سمات المناخ القانوني والسياسي والتنظيمي الذي يعد مهما بصورة حاسمة بالنسبة لتنمية وسائل الإعلام للمصلحة العامة. ومع الاعتراف بأن الإصلاح ينطوي بالضرورة على عمليات تغيير اجتماعية وسياسية ومؤسسية تستغرق وقتاً، وتفتضي تكيفاً مع الظروف والمصالح المحلية، فإن هذه الموضوعات توفر إطاراً يمكن أن يساعد في توجيهه عمليات التقييم للوضع القائم ويوفر خيارات للإصلاح.

ويعرض الباب الثاني المناخ العام الذي يمكن وسائل الإعلام والاتصالات من أسباب القوة، بما في ذلك معايير حرية التعبير والحصول على المعلومات،

واستخدام قانون القذف وإساءة استخدامه، وقواعد المضمون العامة التي تطبق على كل وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والصحفية.

والباب الثالث مكرس خصيصاً للبث، بما في ذلك دور هيئات التنظيم، وقواعد مضمون البث، والقطاعات المتميزة والتي تشيد الإشارة إليها باعتبارها هيئة عامة أو هيئة مجتمعية لا تستهدف الربح أو قطاعاً خاصاً تجارياً، وكذلك تنظيم طيف البث وقنواته.

وبعد مقدمتين موجزتين للبابين الثاني والثالث، تسبق كل فصل قائمة مراجعة للممارسات الجيدة. وقد تم تطوير وشرح عناصر الممارسة الجيدة أثناء السرد، وجرى تدعيمها بأمثلة قطرية تصور تطبيقها. وتشكل هذه الفصول جواهر الدليل وتتوفر طقم عدة للمشاركين في تحليل إصلاحات وسائل الإعلام والاتصالات ومناصرتها ووضع السياسات الازمة لها.

ويتمثل الجزء الأخير من الدليل جدول أعمال للبحوث التي يقصد منها علاج الأفقار إلى بيانات ومعلومات وثيقة الصلة ومنتظمة عن البث، والذي ووجه خلال عمليات إجراء البحث والتصنيف لهذا الدليل. وينتهي بعرض بعض الخيارات والفرص العملية لتوفير المساعدات الإنمائية لدعم نهج أكثر ترابطاً من الناحية المنطقية لإصلاح البث تحقيقاً للصالح العام.

الباب الأول

الحكومة والإذاعة والتليفزيون والتنمية

الفصل الأول

الحكومة والتنمية ووسائل الإعلام

الهدف الأول لهذا الدليل هو وصف المناخ الذي يوفر أسباب القوة لنهج مراعاة المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الإذاعة والتليفزيون. وتم تكرис اهتمام خاص لبيان كيف تستطيع وسائل الإعلام تعزيز الخصوص للمساءلة في الحكومة وتسيئهم في التنمية والقدرة على إبداء الرأي، خاصة بالنسبة للمحرومين من الفرص المتكافئة في المجتمع.

ويحدد هذا الفصل نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، ويصف علاقته بالحكومة والخصوص للمساعدة والتنمية. ويتقصى كيف يمكن لهذا النهج أن يسهم في الحكومة الجيدة، وفي التنمية، وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية الأعرض. ويصف بعض الخصائص الأساسية لوسائل الإعلام التي يستند إليها نهج المصلحة العامة، ويتضمن تأملاً لعوامل المناخ الأعرض التي تقضي لهذا، ثم يرد تعليق ختامي على الدعامات المعيارية للدليل.

الصالح العام

إن فكرة الصالح العام في وسائل الإعلام ليست جديدة. وهي تتغير على مر الزمن وعند النظر إليها من منظورات مختلفة. ومن ثم فإن تعريفها ليس واضح المعالم.

يمتد مفهوم الصالح العام في وسائل الإعلام للوراء على الأقل إلى وقت ظهور البث الإذاعي في مطلع القرن العشرين، باستخدامات مختلفة تعمل لصالحه أو ضده. ويورد تقرير رسمي صدر في كندا، وهي بلد لا يزال شديد الانشغال بالصالح العام في مجال سياسة البث، عدة مصادر تكمن وراء صعوبة تحديد الصالح العام.

وفي مجال البت، استخدمت طائفة واسعة من التعريفات للصالح العام، تتراوح من هذا البيان البسيط الذى صدر فى ١٩٦٠ عن فرانك ستانتون مدير سى بي إس وهو: "إن برنامجا يهتم به جانب كبير من النظارة هو بحكم هذه الحقيقة يتفق مع الصالح العام" (ورد فى مؤلف فرنلى، ص ٢٩١)^(١)، إلى المثال الأكثر إحكاما الذى صاغه المنظم الأسترالى جاريث جرينجر: "إن الصالح العام هو الصالح الذى يجب على الأقل أن تقبله الحكومات والبرلمانات والقائمون بالإدارة فى بلدان الحكم الديمقراطى وتدرجه فى القوانين والسياسات والقرارات والإجراءات لضمان السلام والنظام والاستقرار والأمن للأشخاص والمتناكبات والبيئة وحقوق الإنسان من أجل الرفاهية الشاملة للمجتمع والأمة، وهو ما يسمح من خلال الدستور والانتخابات، للمواطن الفرد بأن يجدد ويتدبر موافقته وقبوله لأن يحكم ويدار" (محاضرة تذكارية، ص ٢٩). وبعد ذلك يمضى جرينجر للقول: "بعد ثمانين عاما من البت، فإن قضايا الصالح العام التى كانت تعتبر منضوية فى استخدام طيف البت لا تزال لحد كبير بدون تغيير على الرغم أن طرق تعبرنا عنها قد تتطلب نوعا من إعادة الصياغة"، (ص ٤٣)^(٢).

وهكذا، فإن ضمان قدرة وسائل الإعلام على الإبقاء على تركيزها الأول فى خدمة الصالح العام ليس سهلا بأية حال، فقد طفت الحكومات وجهات البت تجاهد من أجل ذلك عقودا طويلة. وذلك لأن فضاء وسائل الإعلام - التوسط التكنولوجى للاتصال بين الناس - فيما خلا دول الاستبداد، تحتل مجموعات مصالح متضاربة،

(١) فريد دبليو. فرنلى، بسبب ظروف تخرج عن سيطرتنا (نيويورك: راندم هاوس، ٢٦٧)، ٢١٩.

(٢) سيدتنا الثقافية. القرن الثانى من البت فى كندا (كندا، مجلس العموم، اللجنة الدائمة المعنية بتقييم التراث الكندى ٢٠٠٣)، ٥١٨، متاح على http://friends.ca/News/Frnieds_News/archives/articles06110311.asp.

(المصدر مذكور فى محاضرة تذكارية، متاح فى <http://www.fas.umontreal.ca>)

لا يستهدف أى منها بغير لبس الصالح العام
بل يدعى كل منها أحياناً أنه يفعل ذلك.

في سياق المصالح المتضاربة لمختلف
 أصحاب المصالح، يرمي نج مراعاة
 الصالح العام لضمان أن رفاهية عامة
 الناس جيئاً تظل في الصدارة عند صياغة
 وتنفيذ السياسة القانونية، والصالح
 التنظيمي بالنسبة لوسائل الإعلام.

بعبارة أخرى، إن الحكومات والأحزاب
 السياسية، والكيانات التجارية الخاصة
 والمجموعات المختلفة في المجتمع المدني
 يرتبط كل منها بوسائل الإعلام بطرق متباعدة،

وتتركز على الفرص والمخاطر التي تواجه أهدافها هي الخاصة. ومن المحمّت،
 أن تولد مؤسسات الإعلام نفسها، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ديناميات ومصالح
 داخلية وخارجية خاصة بها. ولكل من أصحاب المصلحة في المجتمع أهداف عامة
 مختلفة وتحظى بأنواع ومستويات مختلفة من الموارد. ولو تركت الأمور لما
 يتوافق لهم من وسائل، فإن المشهد الإعلامي يمكن أن يفي بكثير من الأهداف
 العامة، ولكن ربما لا يفي بتلك الأهداف الأشد أهمية بالنسبة للمجتمع في زمن
 معين. وإضافة إلى الحاجة العامة المستمرة لإطلاع الجمهور على مجريات
 الأمور، فقد تنشأ عن ظروف خاصة، منازعات وتطورات اقتصادية ولحظات من
 الأزمات الديمقراطية والنمو تحيط بذلك. ويوفر كل هذا مبررات لوضع السياسات
 والتنظيمات التي تحقق الصالح العام الأعرض.

وهدف التنظيم بما يتنق مع الصالح العام، وبصفة خاصة الأخذ بنهج مراعاة
 الصالح العام إزاء وسائل الإعلام، هو شق طريق يوفق بين هذه المصالح، ويشجع
 ويوفّر حواجز، ويفرض عند الضرورة التزامات وقيوداً على كل مجموعة، في حين
 يفلت من استحواذ أيّة مصالح بعينها عليه. وهناك بعض المفارقة في حقيقة أن
 أولئك المكلفين بحكم الضرورة بالقيام بالدور الأول في الأخذ بنهج الصالح العام
 إزاء وسائل الإعلام - الحكومات - هم أيضاً من بين من لديهم أقوى دافع
 للانحراف بها نحو تحقيق غايياتهم الخاصة. وحتى لو توافق خير النبات، فإن النجاح

في التفاوض بشأن تحقيق هذا التوازن ليس مؤكدا تماماً. بيد أنه في ضوء ما هو موجود على المحك بالنسبة للمجتمع، فإن محاولات وضع الأمور في نصابها الصحيح قمين بذلك أقصى الجهود في سبيله.

ويحاول فينتوك التوصل لنظرة عامة عن نهج الصالح العام والقيم المرتبطة به^(٣)، وتحديد الإطار النظري، والمؤسسي لخطاب هادف تجاه هذه القيم وللنظر في السياسات الفاعلة في الدفاع عن الحقوق". ويحدد موضوعاً ينكرر عبر كل القطاعات:

يمكن وصف الخيط المشترك الممتد عبر دعاوى الصالح العام بالنسبة لتنظيم وسائل الإعلام على خير وجه، بأنه إثراء للمسعى الدستوري الأعرض لتحقيق مشاركة المواطنين الفاعلة. ويمكن مساواة المشاركة الفاعلة بالمشاركة المستنيرة، وتتطلب هذه بدورها جعل طائفة متباعدة من الآراء متداولة، وفي المتناول لطائفة واسعة من السكان لأقصى حد ممكن بغية إتاحة الفرصة للمقارنة والقياس^(٤)، (التوكيد مضاف).

ويبني الدليل على فكرة المواطن الفاعلة باعتبارها محور نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام. ونحن نبسط هذا المفهوم على نحو بين، لإظهار قدرة وسائل الإعلام على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تحسين الحكومة والخضوع للمساءلة أمام الجمهور، وبناء مواطنة مستنيرة ومشاركة، وتعزيز إيماج المجتمعات المهمشة، ودعم ثقافة وهوية التسامح والتوعي والإبداع.

(٣) مايك فينتوك ومايك فارني، تنظيم وسائل الإعلام، الصالح العام والقانون، الطبعة الثانية (مطبع جامعة أدنبره، ٢٠٠٦)، ٦.

(٤) مايك فينتوك، تنظيم ثورة الإعلام: سعي وراء الصالح العام جيلت (١٩٩٧)، ٣٠.

يركز فج الصالح العام كما بسطناه هنا
خصوصاً على إسهاماته المختتم في الحكومة،
والتنمية والثقافة والموبة.

والحاجة إلى القيام بإعادة النظر

وإعادة تقييم لمفهوم الصالح العام في
مجال البث لبيان الظروف الراهنة
والاحتياجات الحالية، موضوع هذا الدليل.

واستناداً إلى تعريفنا العلمي السابق عرضه، نركز على إمكانات وسائل الإعلام في
مجالين عريضين: فننظر أولاً في الإسهام الذي يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في
تحقيق الحكومة الجيدة والخوض في المساعدة أمام الناس، وعلاقة ذلك غير المباشرة
بعملية التنمية. وننظر ثانياً، وفيما وراء الحكومة، في تقاليد وممارسات استخدام
وسائل الإعلام بصورة مباشرة لتحقيق أهداف التنمية، وكذلك التأثير المتنامي الذي
تمارسه وسائل الإعلام على التطور والتغير في المجال الثقافي الأعرض.

والصالح العام لا يمكن معاملته باعتباره مفهوماً جامداً غير ملتبس، حتى مع
تطور مفهوم الجمهور، حيث إن وسائل الإعلام نفسها تتغير أحياناً بسرعة كبيرة،
وتتغير ظروف واحتياجات المجتمع الإنمائية. لكن هذه الجوانب الأساسية لنجد
الصالح العام إزاء وسائل الإعلام - وتأثيرها المختتم على الحكومة والتنمية
والثقافية - باقية.

وسائل الإعلام والحكومة

أصبح تعزيز آفاق الحكومة الجيدة في سياق التنمية هدفاً رئيسياً بالنسبة
للحكومات والقوى الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية في السنوات الأخيرة.
ورغم أن استخدام مصطلح الحكومة قد تباين، وهناك اتفاق عام على أنه يمتد لما
وراء عمليات الحكومات ليشمل طائفة عريضة من المؤسسات الاجتماعية، ويشمل
بالضرورةأخذ المواطنين والمواطنة بعين الاعتبار. وقبل الشروع في السعي من
أجل فهم العلاقة بين وسائل الإعلام وهذه الأمانيات، يتعين التوقف لتدبر مفهوم
"الحكومة الجيدة" نفسه.

ويعرف البنك الدولي الحكومية كما يلى

النماذج والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما لتحقيق الصالح العام. ويشمل هذا (١) العملية التي يتم بها اختيار هذه السلطة ومراقبتها واستبدالها، (٢) قدرة الحكومة على أن تدير بطريقة فاعلة مواردها وأن تنفذ سياسات سليمة، (٣) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم^(٥).

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بيان مصالح الناس كالتالي

الحكومة هي نظام من القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير بها المجتمع شئونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعلات داخل وفيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه لاتخاذ القرارات وتفيذها - تحقيق الفهم المتبادل والاتفاق والعمل معاً. وتشمل آليات وعمليات توافق للمواطنين والمجموعات للإعراب عن مصالحهما، وتسوية خلافاتهما وممارسة حقوقهما والتزاماتها القانونية^(٦)، والحكومة الجيدة، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتعلق بالعمليات وكذلك بالنتائج، بالعمليات

تعلق الحكومة الجيدة بكل من النتائج والعمليات القائمة على المشاركة، والشفافية والمساءلة والكافحة، والتي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضاً وكذلك الدولة^(٧). كذلك، فإن الحكومة الجيدة ضرورية للتنمية، وتشير لهذا الاتجاه حالياً أدلة تجريبية كثيرة.

(٥) البنك الدولي، شئون الحكومة، ٢٠٠٧، في <http://info.worldbank.org/governance/wgi2007/>.

(٦) مذكرة استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحكومة من أجل التنمية البشرية، ٢٠٠٤.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شبكة الإدارة والحكومة (MAGNET) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨).

وتوضح دراسة لكاوفمان^(٨)، أنه لا توجد فقط درجة عالية من الارتباط بين مؤشرات الحكومة^(٩) السبعة، ومؤشرات التنمية المستخدمة على نطاق واسع مثل دخل الفرد^(١٠). وإنما يوجد أيضاً تأثير سببي إيجابي للحكومة الجيدة على نتائج التنمية. وتحاجَ الدراسة بأن الحكومة السينية "أصبحت قيادة محورياً يعترض النمو والتنمية حالياً في كثير من الأوضاع" وتخلص إلى أن:

البلد الذي يحسن بصورة كبيرة أبعاد الحكومة مثل حكم القانون ومكافحة الفساد ووضع منظومة للتنظيم، ويسمح بإبداء الرأي ويتيح الخضوع للمساءلة الديمقراطية، يمكنه أن يتوقع حدوث زيادة مئيرة في دخل الفرد فيه، وغير ذلك من الأبعاد الاجتماعية^(١١).

توافر الأدلة على أن الحكومة الجيدة تسهم أيضاً بصورة كبيرة في تحقيق التنمية.

وبين البيانات المعروضة أن مكاسب النمو قد ترتفع إلى ٤٠٠ في المائة إذا حدث تحسن في الحكومة قدره انحراف معياري واحد، وذلك نتيجة كبيرة بدرجة عالية^(١٢).

لذلك، فليس من المستغرب أن أصبح الدور المحتمل لوسائل الإعلام في تحسين الحكومة والخضوع للمساءلة مجالاً لاهتمام المجتمع الدولي للتنمية.

(٨) د. كاوفمان، تراجع الحكومة: التحدى التجربى (واشنطن العاصمة، معهد البنك الدولى، ٢٠٠٣).

(٩) هذه هي: إبداء الرأى والخضوع للمحاسبة الخارجية والاستقرار السياسي وغياب العنف وفاعلية الحكومات، وغياب العباء التنظيمى، حكم القانون ومكافحة الفساد.

(١٠) كاوفمان، ١٢، جدول ٢ متاح في:

<http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdfs/govredux.pdf/>.

(١١) المرجع المذكور، ٢٥.

(١٢) المرجع المذكور، ٢٦.

إن فكرة أن وسائل الإعلام تستطيع بالمعنى العام أن تنهض بالحكومة الجيدة ليست فكرة جديدة. فقد حاج أمارتي سن، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بصورة مستمرة وقوية منذ مطلع الثمانينيات بأنه لم تحدث مطلقاً مجاعة كبيرة في أي بلد مستقل به شكل ديمقراطي من الحكم وصحافة حرة نسبياً^(١٣). واستند سن في مقال له نشر احتفالاً باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٤، ٢٠٠٤، على بحوثه عن المجاعة في الهند ليقول:

لم تكن مجاعة البنغال التي شهدتها وأنا طفل ناجمة عن افتقار الهند المستعمرة للديمقراطية فحسب، وإنما نتجت أيضاً من جراء القيود القاسية على الصحافة الهندية التي عزلت حتى البرلمان في بريطانيا عن البوس في الهند البريطانية. ولم تحظ الكارثة بالاهتمام إلا بعد قرار إيان ستيفنز، المحرر الشجاع في صحيفة ستيمنان أوف كالكتا (المملوكة للبريطانيين آنذاك) الخروج على المأثور بنشر تقارير مصوّرة وافتتاحيات لاذعة في ١٤ و ١٦ أكتوبر ١٩٤٣. وأعقبت ذلك حالة من الاضطراب في الدوائر الحكومية في الهند البريطانية واستعرت المناوشات البرلمانية في وستمنستر. وأعقب ذلك بدوره البدء - وبعد طول غياب - في اتخاذ ترتيبات للإغاثة العامة. وعندئذ انتهت المجاعة، لكنها كانت قد قتلت هذه المرة الملايين بالفعل^(١٤).

ويدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على حد سواء وسائل الإعلام ضمن المؤسسات والآليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الحكومة الجيدة، بالتعريفات السابقة وغيرها. وفي مقدور وسائل الإعلام أن تؤدي مهام عديدة

(١٣) انظر على سبيل المثال، أمارتي سن، الفقر والمجاعات: مقال عن الاستحقاقات والحرمان (أوكسفورد: كليرنون برس، ١٩٨١)، وأمارتي سن، التنمية باعتبارها حرية (نيويورك: أنكوريوكس، ٢٠٠٠).

(١٤) أمارتي سن، ما الهدف من حرية الصحافة؟ (باريس: الرابطة الدولية للصحف، ٤، ٢٠٠٤).

حاسمة في سياق الحكومة والإصلاح، بما ينطوي على مداخل مع ويدعم عوامل أخرى مثل الحصول على المعلومات وحرية التعبير. وقد لخص بيبا نوريس، عندما كان مديرًا لفريق الحكومة الديمقراطية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أدوار أساسية لوسائل الإعلام تساهم بها المقرطة والحكومة الجيدة: كجهة رقابة على الأقوياء، تهض بالخصوص بالمساءلة والشفافية والتدقيق العام، وكمنبر منفي للنقاش السياسي، ييسر الخيارات والإجراءات الانتخابية المستنيرة، لوضع جدول أعمال لصناعة السياسة، بما يدعم استجابة الحكومات مثلاً للمشاكل الاجتماعية وللابتعاد^(١٥).

ويمكن لوسائل الإعلام أن تمارس مثل هذا التأثير، في الظروف السلمية، من خلال نفوذها المباشر وغير المباشر على عدد من المحددات الأساسية للحكومة: الحد من الفساد وتحسين الخصوص للمساءلة والشفافية، وتعزيز المشاركة المستنيرة في العمليات السياسية، وتيسير وتدعم السياسات والإجراءات الأدعى إلى الإنصاف والشمول.

ورغم أن التقييم المنظم كان قليلاً، فإن ثروة من الحالات الفردية تبين دور وسائل الإعلام في فضح الفساد، الذي يعد قيداً كبيراً على التنمية.

وفي بيرو، كانت الصحافة المطبوعة هي أول من ألقى الضوء على أعمال ألبرتو فوجيموري الذي كان رئيساً للبلاد حينذاك بتحقيقات انتقادية.

(١٥) بيبانورس، دائرة حميدة (كامبردج، مطبع جامعة كامبردج، ٢٠٠٠)، ذكر في مؤلف بيبانورس المعنون دور الصحافة الحرة في التهوض بالمقرطة، والحكومة الجيدة والتنمية البشرية (بحث قدم في مؤتمر اليونسكو في يوم حرية الصحافة العالمي الذي عقد في كولومبو في سريلانكا، ٢٠٠٣)، ٤.

الأمثلة وفيرة عن فضح وسائل الإعلام
للفساد والتلاعب في الانتخابات.

وقد كشفت التحقيقات عن نمط من
الأعمال الآثمة والفساد بما في ذلك فرق
الموت وطغيان العسكر والروابط بين
بارونات المخدرات والصفوة السياسية.

وقد أعقب ذلك، وعلى نحو صارخ في ٢٠٠٠، إذاعة شرانط فيديو سجلنا سرا
رئيس جهاز الأمن في بيرو، على تليفزيون الكابل المخصص للمشتركون فقط، والتي
تبين بيع الأصوات مقابل رشاوى. واستقال فوجيموري فوراً بعد إذاعة هذا^(١٦).

وفي سيراليون، أذيع مسلسل السيد بومه، والذي يتناول فساد الشرطة المحلية
على محطات الإذاعة الخاصة KISS-FM و BO FM (SKY-FM) في فريتاون^(١٧).
وأسفرت التغطية عن زيادة في الأجور لرجال الشرطة وإنشاء إدارة لشئون مجتمع
الشرطة. وكانت نتائج الانتخابات الشفافة في غانا في ٢٠٠٠ ترجع جزئياً إلى جهود
محطات الإذاعة الخاصة الكثيرة في البلاد. فقد راقب العاملون بها عمليات الاقراغ،
وتمت إذاعة تقاريرهم عن الانتهاكات إلى جانب تقارير المواطنين، مما جعل من
الصعب التلاعب في التصويت وعزز مصداقية النتائج^(١٨).

وفي بنجلاديش، لعبت وسائل الإعلام منذ استعادة الديمقراطية في ١٩٩١ دوراً محورياً في فضح الفساد في النظم المالية والمصرفية، وفي تصاريف البناء
التي يمنحها الموظفون الفاسدون، والتلوث واسع النطاق بالزرنيخ، وفي عديد من
المجالات الأخرى^(١٩).

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعزيز الديمقراطية في عالم مجاز، ٧٦.

(١٧) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمكافحة الفساد، متاح في:
<http://www.developingradiopartners.org/caseStudies/sierraLeone.html>.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعزيز الديمقراطية في عالم مجاز، ٧٦.

(١٩) محفوظ أنام، «وسائل الإعلام والتنمية في بنجلاديش» الفصل ١٥ في حق الإعلان: دور وسائل
الإعلام الجماهيرية في التنمية الاقتصادية (سلامل التنمية، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٢).

تحسين الخصوص للمساءلة بفتح عملية اتخاذ القرارات أمام الرأى العام وتحديد المخاطر فيها.

والقضية هي أيضا قضية خصوص للمساءلة. فوسائل الإعلام تعزز خصوص الحكومات والقوى الفاعلة القوية الأخرى للمساءلة من خلال كشف ونشر القرارات والأحداث التي تؤدي إلى نتائج محددة،

خاصة النتائج التي تتعارض مع الصالح العام. وبطبيعة الحال، يزيد تحديد من هم المسؤولون والعمليات المتضمنة، الخصوص للمساءلة، ويتوقع أن يستطيع مثل هذا التحديد أن يسهم في صنع القرارات بصورة مسؤولة وتحقيق نتائج إيجابية للصالح العام.

بيد أن للشفافية عواقب تتخلل مجالات كثيرة. ويحاج جوزيف ستجلتر الحاصل على جائزة نوبل والخبير الاقتصادي الرئيسي السابق في البنك الدولي بأن "الانفتاح جزء جوهري من الحكومة العامة"^(٢٠). وباستخدام مقوله هيرشمان عن "الخروج" و"الاقتراض"^(٢١)، يقدم فكرة أن الحكومات تستفيد عندما يمارس المواطنون الاقتراض.

وبصفة خاصة، فعندما لا يستطيع الناس الإعراب عن سخطهم من خلال الخروج (على خلاف ما يوجد في أسواق السلع التنافسية، فإن الحكومة تحظى باحتكار الخدمات العامة)، يمكن الإعراب عن السخط وممارسة الحكومة الفاعلة من

(٢٠) جوزيف ستجلتر، "الشفافية في الحكم"، الفصل ٢ في الحق في الإعلان: دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية (سلسل التنمية، معهد البنك الدولي ٢٠٠٢، ٣١).

(٢١) أ. و هيرشمان، الخروج والاقتراض والولاء، انخفاض انتخابات الإدارة العليا في منظمات الشركات والدول (كامبردج، إيه، مطبوع جامعة هارفارد، ١٩٧٠).

خلال المناقشة المستترة والتفاعل بشأن السياسات المتبعة - الإعراب عن الرأي والشفافية الكاملة حاسمة في هذا. وإضافة لذلك، فإن عدم تماثل المعلومات داخل الحكومة وفيما بينها وبين الجمهور يؤدي إلى انعدام الكفاءة واتخاذ قرارات إدارية سيئة.

ويلاحظ سجلتر أن الشفافية تعتمد على عدد من العوامل، مثل حرية تشرعيات المعلومات ومؤسسات الإعلام العامة "الرامية إلى استكشاف المعلومات لفائدة الجمهور، الصحافة من أهم هذه المؤسسات الإعلامية" (٢٢).

وإلى جانب دورها في تحقيق الخصوص للمساعدة والشفافية، تستطيع وسائل الإعلام أيضاً أن تلعب دوراً حاسماً في العمليات الديمقراطية التي تمثل جوهر الحكومة الجيدة. ومن نتائج ذلك وضع جدول للأعمال في شكل دعم استجابة الحكومة، لكنه يتجاوز ذلك كثيراً. وفي مقدور وسائل الإعلام أن توفر الوسائل التي يستطيع الناس بها أن يعربوا عن آرائهم ويشركونا في المناقشة السياسية، مما يخلق فضاء حاسماً يمكن أن يجري فيه التداول العام بشأن الأمور التي تشغله البال. ويوفر هذا فرصنا للناس للإعراب عن شواغلهم وأفكارهم لبعضهم البعض والحكومة، وذلك دور مهم بصفة خاصة بالنسبة للمجموعات الفقيرة والمهمشة. وهذا توافق لوسائل الإعلام إمكانية تعزيز "منبر مدنى" أو كما وصفه الفيلسوف وعالم الاجتماع يورجن هابرمان بأنه "مجال عام"، شبكة لتوصيل المعلومات ووجهات النظر (٢٣)، يمكن فيه نقاش القضايا التي تؤثر على المجتمع والجماعة صراحة وبقوة، وتصفيتها وتركيبها بطريقة تدمجها في الرأي العام (٢٤).

(٢٢) سجلتر، ٤٠.

(٢٣) يورجن هابرمان، بين الحقائق والأعراف (كامبريدج، أم آيه، مطبع أم آوى تى، ١٩٩٦، ٣٦٠).

(٢٤) المرجع المنكورة.

وهكذا، تتوافق الوسائل القادرة ليس لمجرد التأثير على جداول أعمال الحكومات، وإنما أيضاً لدعم القدرة الشاملة للمجتمع على إجراء الحوار والنقاش السياسي، وتعزيز مشاركة الناس، بما في ذلك المجموعات المهمشة في عملية الحكومة. وهذا التأثير يمكن أن يحدث بطرق بسيطة – فقد أذاعت محطات الإذاعة السابق ذكرها في سيراليون سلسل لتوعية الناخبين أسمتها الديمقراطية الآن، أسرفت عن زيادة أعداد الناخبين في المناطق التي تستمع إليها عنهم في الأجزاء الأخرى من البلد^(٢٥). ولكن على مرّ الزمن وفي الظروف السليمة، تستطيع وسائل الإعلام أيضاً أن تساعد في بناء الممارسات والثقافة فيما يخص الديمقراطية والحكومة داخل المجتمع بأسرّه.

وسائل الإعلام فيما وراء الحكومة

فيما وراء الحكومة، تختلط وسائل الإعلام في ديناميات عده يمكن أن تتضاد، وأن تتقاطع لتدعم التنمية والرفاهية الاجتماعية الشاملة بطرق مختلفة. ومما هو وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، دور وسائل الإعلام في التقاليد الطويلة لوضع الاتصالات في خدمة التنمية، وتنامي التأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام في تكوين القيم والتطور والتغير في مجال الثقافة.

فمنذ أمد طويلاً يعتبر العاملون في مجال وضع الاتصالات في خدمة التنمية، وسائل الإعلام أدوات يمكن استخدامها في النهوض بالتغيير الإنمائي، لكن كان ينظر إليها في الغالب الأعم بصورة مستقلة عن سياسة وسائل الإعلام وعمليات تنظيمها. ومع ذلك، فقد تغير التفكير في كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام،

(٢٥) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمحاربة الفساد، متاح في:
<http://www.developingradiopartners.org/caeStudies/sierral.eone.html>.

وسائل الإعلام أيضاً أدوات للتنمية، ويمكن استخدامها لتمكين الجماعات المهمشة من أسباب القوة من خلال مشاركة من أسفل الأعلى.

ولائي غایات محددة، بصورة كبيرة على مر السنين. وفي الأيام الأولى، كان كثيرون في هذا الميدان يفهمون وسائل الإعلام أساساً على أنها أداة لنشر المعلومات من أعلى لأسفل. وكان التحدي يتمثل في نقل "الرسائل"

الإنمائية حول موضوعات شتى مثل الوعي الصحي، والوقاية من الأمراض، والممارسات الزراعية، وإدارة المياه، والمسؤولية البيئية. وانتقل التركيز أخيراً إلى قدرة وسائل الإعلام التي تمكن من أسباب القوة باعتبارها وسائل تتجه من أسفل لأعلى للنهوض بالمشاركة في المجتمع وفي الحياة السياسية، خاصة في المجتمعات المهمشة.

ومن هذا المنظور لا يطالب المواطنون بفرص الحصول على المعلومات فحسب، بل يطالبون أيضاً بالقدرة على التشاور والتجاوب والمشاركة مع القادة وصناع الرأي أى أن يكون لهم صوت. فالموطنون يحتاجون فرصاً للوصول لوسائل الاتصال وجعل صوتهم مسموعاً، فيما يستطيعون أيضاً الحديث إلى بعضهم البعض، ومناقشة أوضاعهم وتطلعاتهم، وتطوير القدرة على المشاركة والعمل لتحسين فرص حصولهم على الخدمات والحقوق في ظل القانون. ويولى هذا النهج التغيير للمعرفة المحلية، ويحترم الثقافات المحلية، ويجعل الناس في موضع السيطرة على وسائل ومضمون عمليات الاتصال^(٢٦). وتدعى الدراسة

(٢٦) الفونسو جومسيو - داجرون: الجذور والملائمة: مقدم إلى مقتطفات أنسية من CFSC في مؤلف الفونسو جومسيو - داجرون و.ت. توفت، محرران، الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعي، مقتطفات: قراءات تاريخية ومعاصرة (نيوجيرسي: اتحاد الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعي، ٢٠٠٧).

الرايدة "أصوات الفقراء"^(٢٧)، للاستماع لأصوات القراء بشأن تجربة الفقر . وتعتبر أن نقطة البداية بالنسبة لها هي الاعتراف بأن آراء القراء نادراً ما كانت جزءاً من المناقشة السياسية.

ولاحظت الدراسة أن الرجال والنساء القراء واعون بصورة مرهفة بأن صوتهم ليس مسموعاً، وأنهم يفترون إلى المعلومات، وتقصيم الاتصالات الازمة للحصول على المعلومات. وتورد الدراسة كيف ينافق القراء عبر العالم كيف أن ذلك يضعهم في وضع غير مواتٍ في التعامل مع الوكالات العامة، والمنظمات غير الحكومية والموظفين والتجار . وقد أوحىت الدراسة بتفكير مستثير جديد بشأن نهج التمكين من أسباب القوة والمشاركة، تحديداً بإظهار كيف أن الشمول، والوصول للأصوات، والحصول على المعلومات يمكن أن ينهض بالتلامح الاجتماعي والثقة، ويمكن من عمل المواطنين المستثير ، ويحسن فاعلية التنمية^(٢٨).

إن استخدام الاتصالات لتحقيق التنمية هو عملية للحوار العام والخاص يحدد الناس خلالها من هم، وما يحتاجونه، وما يريدونه من أجل تحسين حياتهم . ويقع في موضع القلب منه افتراض أن الناس المنضررين يفهمون واقعهم أفضل من أي "خبير" من خارج مجتمعهم، وأنهم يمكن أن يصبحوا القادة الذين يوجهون عملية التغيير الخاصة بهم^(٢٩).

وتأتي الأدلة على فاعلية هذه النهج في محل الأول من التحليل الكيفي، بما في ذلك الدراسات العرقية الوصفية، والتقييم القائم على المشاركة، وغير ذلك من

(٢٧) ديانا رايان، روبرت شامبرز، ميرا كاول شاه، وباتي بيتش، *أصوات القراء: الصراخ عالياً مطالبة بالتغيير* (نيويورك، البنك الدولي/ مطبع جامعة أوكلاند، ٢٠٠٠).

(٢٨) ديانا رايان، التمكين من أسباب القوة وتنقليل أعداد القراء: مرجع أولى (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٠).

(٢٩) المرجع المذكور.

مناهج البحث التي تفضي إلى نهج أكثر توجهاً نحو العمليات منها نحو المخرجات. وقد لفت عدد من الدراسات في هذا الميدان بصفة خاصة الانتباه إلى الدور الذي تستطيع وسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلي أن تلعبه في التمكين من أسباب القوة، وإتاحة فرصة المشاركة للناس والمجتمعات من يواجهون الاستبعاد والتهميش. وقد جمع تقرير مؤسسة فورد المعنون "إثارة الأمواج: قصص عن تسخير الاتصالات القائمة على المشاركة لخدمة التغيير الاجتماعي"^(٣٠)، دراسة ٥٠ حالة واستند بصورة مساعدة على قصص مشروعات الإذاعة والتليفزيون المجتمعية ل توفير تقرير ينبع بالحيوية عن الناس والمجتمعات الذين يكرسون وسائل الإعلام لاستخدام كوسيلة للتمكين من أسباب القوة، والاعتماد على النفس، والحد من التهميش.

تبين دراسات الحالة أن النهج القائم على المشاركة يمكن أن تكون المجتمعات المحلية من أسباب القوة بدعم العمليات الديمقراطية الداخلية خصيصاً بالنسبة إلى المجموعات المهمشة، ويمكن أن تعزز احترام الذات، وغنم القيم الثقافية، وتيسّر تكامل العناصر الجديدة.

ويوفر التقرير ثروة من الأدلة على التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلي على حياة الناس الحقيقة. ويخلص التقرير إلى أن نموذج استخدام الاتصالات لتحقيق التغيير الاجتماعي ينطوي على تداعيين حاسمين بالنسبة للمشاركة في التنمية يرتبطان بقضايا السلطة والهوية:

قضية تتعلق بالسلطة. تتدخل مقرطة الاتصالات مع قضية السلطة. وتسهم النهج القائم على المشاركة في وضع عملية اتخاذ القرارات في أيدي الناس. كما تعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة أفكارها بشأن التنمية بأفكار مخططى التنمية والعاملين الفنيين. وفي داخل المجتمع نفسه، فإنها تدعم تقوية العمليات الديمقراطية الداخلية.

(٣٠) للفونسو جوموسيو - داجرون، إثارة الأمواج: قصص عن استخدام الاتصالات القائمة على المشاركة لتحقيق التغيير الاجتماعي (نيويورك: مؤسسة روكلر، ٢٠٠١).

قضية تتعلق بالهوية. تسهم النهج القائمة على المشاركة خاصة في المجتمعات التي كانت مهمسة، وخاصة للقمع، أو ظلت ببساطة مهملة عقودا طويلا، في الاعتداد الثقافي بالنفس واحترام الذات. وهي تدعم النسيج الاجتماعي من خلال تقوية الأشكال المحلية والأهلية للتنظيم. وتحمي التقاليد والقيم الثقافية، في حين تيسر تكامل العناصر الجديدة.

وهناك مجال ثان وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، هو الدور متزايد الأهمية الذي تلعبه وسائل الإعلام في التنمية وتطور الأشكال الثقافية والهوية والتوعي. وفيما وراء فكرة نشر المعلومات والتسليمة وحتى التربية، كان الدور الثقافي الأعمق لوسائل الإعلام، موضوع اهتمام ودراسة كبارين.

وقد خلص تقرير عالي المستوى للمفوضية الأوروبية إلى أن: دور وسائل الإعلام يتجاوز كثيرا مجرد تقديم المعلومات عن الأحداث والقضايا المشاركة في مجتمعنا أو السماح للمواطنين والمجموعات بعرض حجتهم ووجهات نظرهم: فوسائل إعلام الاتصالات تلعب دوراً في تشكيل المجتمع أى أنها مسؤولة لحد كبير عن تشكيل (وليس مجرد الإعلان عن) المفاهيم، ونظم المعتقدات بل وحتى اللغات - المرئية والرمزية وكذلك الشفوية - التي يستخدمها الناس لإضفاء معنى على العالم الذي يعيشون فيه وتفسيره. ومن ثم، يمتد الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام للتأثير في تفكيرنا بشأن عن من نكون وبشأن الموضع من العالم الذي نعتقد أنه يناسبنا (أو لا يناسبنا): بعبارة أخرى، إن وسائل الإعلام تلعب أيضا دوراً رئيسياً في تشكيل هويتنا الثقافية^(٣١). بل وقد يتجاوز تأثير مشاهدة التليفزيون طويلاً على الفرد تأثير السياق المباشر الذي يعيش فيه عليه. وقد حاج جورج جرينبر وهو

(٣١) المفوضية الأوروبية، تقرير لفريق عالي المستوى بشأن السياسة السمعية البصرية، رأى المفوض مارسيلينو أوريجا (بروكسل: المفوضية الأوروبية، ١٩٩٨)، ٤، ٥.

خبير دولي بارز في تأثيرات التلفزيون، بأن مستهلكي وسائل الإعلام بأفراط يشرعون في الإعراب عن رأي بشأن العالم مستمد مباشرةً من رأي وسائل الإعلام، حتى لو كان عالم وسائل الإعلام

الذى يتعرضون له بعيداً نوعاً ما عن واقع حياتهم اليومية^(٣٢).

فيما وراء الفرد، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على المعتقدات المشتركة وهوية الجموعة في المجتمع، سواءً كان مفتوحاً، ومتسامحاً وخلقاً أم لا.

ولا يظل تأثير وسائل الإعلام يجري على مستوى الفرد فقط، أو حتى في المحل الأول.

إذ يشير جيمس كاري، عالم الاتصالات إلى التأثير "الشعاعي" لقدرة وسائل الإعلام على إدامة المعتقدات وال العلاقات بين من يصل إليهم. وفي رأيه أنه: تربط الاتصالات بشروط مثل التقاسم والمشاركة، الاتحاد والزمالة، والاشتراك في عقيدة واحدة، أن وجهة النظر الشعاعية ليست موجهة نحو توسيع نطاق الرسائل في المكان، وإنما الحفاظ على المجتمع على مرّ الزمن، ولن يست وجهة للعمل على إضفاء المعلومات وإنما عرض المعتقدات المشتركة^(٣٣).

ومثل هذه المعتقدات المشتركة محورية لطبيعة الثقافة في مجتمع معين، سواءً كان مفتوحاً أم متسامحاً أم لا، سواءً كان يشجع الإبداع والتتنوع أم لا. وفي البلدان النامية، تم وصف دور وسائل الإعلام أحياناً بأنه "بناء الأمة"، وأنه يخلق إحساساً مشتركاً بالهوية، ويسمم في نشوء توافق الرأي بشأن نوع الأمة

(٣٢) جورج جيرنير، "الحياة مع التلفزيون: ديناميات عملية التتفيف، في عمل بريانت ود. زيلمان، محرران: منظورات عن آثار وسائل الإعلام (هيلسايد، نج لورنس أريباوم، ١٩٨٦) ٤٠-١٧.

(٣٣) جيمس دبليو كاري، "تهج ثقافي إزاء الاتصالات" في عمل ج. دبليو. كاري، الاتصالات باعتبارها ثقافة. مقالات عن وسائل الإعلام (بوسطن، نوين هاينان، ١٩٨٩)، ١٨،

التي يتم السعي وراءها. ويؤكد الإطار أو الثقافة أيضاً إسهام التسوع والالتزام بالتعديدية^(٣٤)، واحترام كل الثقافات على قمة المساواة وعرضها في وسائل الإعلام. ومثل هذا النهج مهم بصفة خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام في البلدان التي توجد بها مجتمعات كبيرة من المجموعات المهمشة ومن السكان المحليين المستبعدين، وحيث تتعرض الهياكل التقليدية ونظم المعتقدات للتغير وتطور سريعين.

سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام

يركز نهج الصالح العام تجاه وسائل الإعلام على دعم مساهمة وسائل الإعلام في الحكومة الجيدة والخضوع للمساءلة، واستخدام الاتصالات القائمة على

يفتضي جنح ثمار فرج الصالح العام،
على الأقل، وجود عدد من السمات
الأساسية لمناخ وسائل الإعلام.

المشاركة لتحقيق التنمية، والتعديدية الثقافية والوكالة الاجتماعية. ويمكن لأهداف السياسة هذه أن تذمم بعضها البعض. فالخضوع للمساءلة والحكومة المعززة يمكن

أن يساعد في خلق مناخ لقيام إعلام أكثر استناداً للمشاركة، ومن ثم توفير صوت للمجتمعات المهمشة. ويمكن إلقاء الصوت بدوره من إقامة مواطنة أكثر إهاطة ونشاطاً، مما يترى عملية الحكومة. وما يدعم التسامح الثقافي والتعديدية، الالتزام بتتنوع مضمون الإعلام، وتشجع المشاركة العلمية وضع سياسات أكثر إنصافاً وشمولاً.

(٣٤) يقدم تقرير المفوضية العالمية عن الثقافة والتنمية، توعنا الخلق (اليونسكو، ١٩٨٥)، مفهوم الحرية الثقافية باعتباره حق مجموعة من الناس في اتباع أو تبني طريقة للحياة من اختيارهم وذلك شرط لازدهار حرية الأفراد. ٢٥، ٢٦.

ومع ذلك، فإن وجود علاقة إيجابية بين وسائل الإعلام والحكومة والتنمية ليس أمراً محتملاً بأية حال. فالآثار النافعة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود مجموعة متميزة من السمات الخاصة بالإعلام داخل مناخ يمكن من أسباب القوة، ويشمل وإن كان لا يقتصر على، السياسات والقوانين والتنظيمات. ومن بين أهم هذه السمات على المستوى العام: حرية التعبير وسهولة الحصول على المعلومات، المرتبطة بوسائل الإعلام بصفة أخص، والاستقلال عن المصالح المترسخة، والتنوع الكبير في ملكية وسائل الإعلام ومضمونها، ونطاق وصولها الكبير داخل المجتمع، وجود قاعدة مستدامة للأصول. وينوسع الكتاب الحالي في هذا الموضوع البسيط في الأساس.

إن احترام حق التعبير في المجتمع أساسى لقدرة وسائل الإعلام على التأثير على الحكومة والتنمية، فالصحافة الحرة هي مكانت اختبار الديمقراطية والحكومة الجيدة. فلسبب جيد، فإن فرض القيود على إجراء التحقيقات وإعداد التقارير بشأن الأمور التي تحظى بالاهتمام العام يمكن أن يقوّض بصورة شديدة كل جوانب أداء وسائل الإعلام عملياً، ويعرقل قدرتها على إدامة الحكومة الجيدة والنهوض بها.

بيد أن الحرية لا تعنى ضمناً ترخيصاً مطلقاً. فكل بلد يفرض قيوداً على ما يمكن نشره أو بثه. ولا يعتبر نشر الأكاذيب الخبيثة التي تنتهك سمعة شخص ما أمراً مشروعاً في أي مكان، ويحظر معظم البلدان الحض على الكراهية، مثلاً على أساس العنصر أو الأصل العرقي. إن وجود توازن سليم بين مختلف الحقوق والمصالح المضاربة أمر حيوى لحماية حرية وسائل الإعلام، والقوانين المقيدة بغير موجب تعرقل بصورة خطيرة قدرة وسائل الإعلام على خدمة الصالح العام.

ثانياً، إن الحصول الميسور والفورى على المعلومات المهمة للعامّة، من المصادر العامة والخاصة على حد سواء، أمر حاسم للأداء الفاعل لوسائل الإعلام

سمة أساسية ثانية: الحصول الميسور والغوري على المعلومات المهمة العامة أمر جوهري.

بالنسبة لأدوارها المختلفة في مجال الحكومة. ويعتمد الخضوع للمساءلة عن تلك السلطات اعتناداً مفرطاً على القرابة على الحصول على المعلومات المتعلقة باتخاذ

القرارات واسترجاعها، لكن فاعلية عملية اتخاذ القرارات تتعزز عندما تكون أسس هذه القرارات مفتوحة أمام التدقيق والنقاش العام. كما يمكن لتدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام أن يحسن تخصيص الموارد، وفيته لا تقدر بالنسبة للأداء الفاعل للأسوق^(٣٥).

ثالثاً، هناك عادة خليط من وسائل الإعلام وأنواع وسائل الإعلام في المجتمع (وهذه هي الحال على نحو متزايد)، مع أداء مختلف وسائل الإعلام لوظائف مختلفة. وإنما، فإن وسائل الإعلام يجب أن تكون مستقلة، قادرة على ممارسة نشاطاتها متحركة من تأثير مجموعات المصالح الخاصة بغير مقتضى. وتعمل وسائل الإعلام على خير وجه عندما تكون هذه التشكيلة المتعددة مزدهرة بشكل كامل: خدمات عامة وخدمات تجارية ومجتمعية وغيرها. وحيث تسيطر

سمة أساسية ثالثة: استقلال وسائل الإعلام أمر حيوي.

الحكومة أو المصالح التجارية القوية كلياً على وسائل الإعلام، فإن قدرتها الشاملة على الإسهام في تشكيله السياسي الديمقراطي تتعرض للضرر.

ولغياب استقلال وسائل الإعلام تأثير يمكن انتباهه على قدرة وسائل الإعلام على تحقيق الدخول للمساءلة: ففي الحد الأدنى، يفشل دورها في مراقبة الانتهاكات بالنسبة للملك المسيطر عليها. وعندما تكون الحكومة هي الملك

(٣٥) البنك الدولي، تقرير من التنمية في العالم، ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢) ١٨٩.

المسيطرون، فإن التداعيات بحكم الضرورة ستكون خطيرة. ذلك أن العلاقة الوثيقة مع الحكومة بأكثر من اللازم ستسبب أيضاً مشكلات خطيرة من زاوية قدرة وسائل الإعلام على تيسير المشاركة والإسهام في تمكين المواطنين من أسباب القوة. إذ تعتمد المشاركة على القدرة على الإعلان عن الانتقادات للحكومة علانية من خلال وسائل الإعلام، ولا شك أن هذا سترعرقه سيطرة الحكومة. وعندما تسيطر أقلية من أصحاب المصالح الخاصة على وسائل الإعلام، فإن النتيجة ستكون مماثلة تماماً. ورغم أن بعض المالك لا يتدخلون في التحرير، فإن الملكية تعنى ضمناً على الدوام درجة من السيطرة الواقعية أو المحتملة ويمكن أن تشكل عقبة كؤوداً أمام التعديدية والتنوع. وهناك طريقة شائعة لعلاج ذلك هي تطبيق تدابير للحد من تمركز الملكية.

رابعاً، ينبغي أن يعكس مضمون الإعلام بل ويعزز ويحفز تنوع الآراء في المجتمع. ويقتضي تنوع الإعلام طائفه واسعة من المضارعين التي تخدم احتياجات

سنة أساسية رابعة: ينبغي أن تعكس
وسائل الإعلام وتعزز التنوع الكامل للأراء
في المجتمع.

ومصالح جماهير نظرة مختلفة وأغراضها
متباينة. إن مضمون الإعلام يجب ألا
يعالج مصالح الصفة في الحضر فقط،
بل أيضاً مصالح قراء الريف والحضر،

والآليات، وغيرها من المجموعات المهمشة. ويجب أن يعكس مختلف الثقافات،
ونظم المعتقدات والنظم الذهنية الخاصة بالأقلية وكذلك للأغلبية، وأن يفعل ذلك بطريقة
غير متحزبة.

وبالمثل، فإن النهوض بالخضوع للمساءلة يقوم على فكرة وجود قطاع
للإعلام يركز إجمالاً على طيف كامل من القضايا التي شكل شاغلاً عاماً، بما في
ذلك تغطية طائفية عريضة من الآراء والقوى الفاعلة، ليس فقط المسؤولون ولكن
أيضاً القوى الاجتماعية الفاعلة والقوية الأخرى.

خامساً، إن وسائل الإعلام الفاعل يجب أن تحظى بنطاق وصول عريض إلى المجتمع، وأن تتوافر ويسهل الحصول عليها من قبل كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وعبر سمة أساسية خامسة: ينبغي أن تكون كل المجموعات في المجتمع قادرة على الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها.

أعرض مساحة إقليمية. ويمكن أن تشمل العوامل التي تؤثر على نحو متباين على نطاق وصول مختلف وسائل الإعلام،

المعدلات المرتفعة للأمية، وتعدد اللغات والشعوب الأهلية الكثيرة، ومدى البعد عن المراكز الحضرية، وصعوبة التضاريس، وضعف شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكلفة معدات الإعلام، بما في ذلك أجهزة الاستقبال وعدم وجود الكهرباء. وضمان أن تتوافر وسائل الإعلام المختلفة لمن يعيشون على الهاشم، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وجغرافياً، يمكن أن يمثل تحدياً كبيراً ومع ذلك فهو أمر ضروري، إذا أردنا ضم السكان بأكملهم، أو ما يقرب من ذلك، ومنحهم صوتاً.

وأخيراً، فإن وجود قاعدة موارد مستدامة أمر حاسم لوجود إعلام فاعل. والقاعدة المالية الملائمة والمستدامة أمر حيوى لأداء كثير من وظائف وسائل الإعلام، مثل الأنشطة الأكثر استخداماً للموارد الخاصة بتقارير التحقيقات والشئون الجارية.

وأخيراً، فإن الأمر يتضمن توافر قاعدة اقتصادية ومؤسسية مستدامة.

وبعض مصادر التمويل ينطوى على مخاطر لصيقة به، فإمكاني حجب التمويل العام يعطى للحكومات وسيلة ضغط للتاثير على وسائل الإعلام، في حين أن المعلنين يمكن أن يستخدموا قدرتهم على التحول إلى منافذ أخرى للحصول على تغطية أكثر موافاة. وبما أن قيام عدم كفاية الموارد الاعتماد على مصادر التمويل، سواء كانت عامة أم خاصة، ويزيد خطر النفوذ المتحزب أو الخارجي أو الرقابة.

وقد تجد وسائل الإعلام في البلدان النامية، بفرصها المحدودة للحصول على الاستثمارات والإيرادات، أنه من الصعب بصفة خاصة الموازنة بين احتياجات القدرة على البقاء اقتصادياً والاستقلال والتنوع.

يبد أن الاستدامة تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية^(٣٦). وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى العلاقات بين هيئات البث والمجتمع أو الجمهور الذي تخدمه، بما في ذلك مصداقيتها في عيون ذلك المجتمع. ويمكن قياس عواقب فقد دعم الجمهور على هيئات البث التجارية بصورة مباشرة من حيث الإيرادات. فلدى هيئات البث التي تقدم خدمة عامة وهيئات البث المجتمعية التزامات محددة إزاء المجتمعات أو الجماهير التي تخدمها، ويمكن أن يؤثر فقد الدعم الاجتماعي، مقابلاً بنسبية الجمهور أو المواقف العامة، بصورة خطيرة على استدامتها، بما في ذلك قدرتها على تبرير حصولها على التمويل العام وغيره من الموارد.

وتشير الاستدامة المؤسسية إلى العلاقات البيكلية التي تحرك عمل جهات البث. فعلى سبيل المثال، فإن الحكومة الشفافة والفاعلة لدى جهة البث العامة، محورية بالنسبة لمصداقيتها واستمرار قدرتها على العمل. وبالنسبة لجهات البث المجتمعية، فإن المشاركة عن طريق إخضاعها للمساءلة أمام مجتمعها، شرط ضروري للنجاح. وبالمثل، تحتاج جهات الإرسال التجارية أيضاً إلى هيكل كفالة وفاعلة للإدارة لتحقيق أهداف الأعمال الخاصة بها.

(٣٦) الفونسو جوميزيو - داجرون، مفترق الطرق السعيد: أربعة جوانب للاتصالات من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي المستدام (جرى التكليف به من أجل هذه الدراسة)، ١٥-١٧.

المناخ الأعرض

تدرج هذه السمات الأساسية في العمليات الأعرض للتنمية السياسية والمؤسسية. فالقوانين والسياسات المرتبطة بها يمكن أن تمثل ورق الحائط، تغدو في الزينة ولكن يصعب اعتبارها مؤشراً موثقاً به على ما يحدث فعلاً تحت السطح. وفي عدد كبير للغاية من الدول،

المناخ الأعرض مهم أيضاً في توفير
الظروف المضيبة إلى نجاح الصالح العام
إذاء وسائل الإعلام.

تكون سياسات الإعلام موضع احتفاء كبير، لكن تنفيذها لا يرقى إلى مستوى الطموحات المعرف عنها.

وتتمثل سمة أساسية في احترام حكم القانون والالتزام العام به. ويقتضى هذا وجود قضاء فاعل. وبدون وجود ذراع للتنفيذ لحفظ على الحماية التي يس衷ها القانون، يمكن حتى أن يثبت أن محاولات خلق مناخ قانوني وتنظيمي إيجابي لا جدوى منها.

ويتضمن حكم القانون عدداً من المبادئ، بما في ذلك وجود إطار هرمي منظور من القوانين التي يتوجها الدستور، وتوافر الاحترام الواسع لهذه القوانين وتطبيقاتها بدون تمييز، وفصل الوظائف التنفيذية عن الوظائف القضائية، واحترام أحكام القضاء والعمل بمقتضاه.

إن غياب حكم القانون يمكن أن يجعل
تشريعات الإعلام وسياساته أمراً
لا طائل منه.

وتوضح أمثلة كثيرة كيف أن غياب
حكم القانون يمكن أن يجهض تحقيق أهداف
الصالح العام في مناخ الإعلام. فعلى سبيل
المثال، فقد ألقت دراسة أجرتها

رابطة المحامين الدولية في عام ٢٠٠٠، الضوء على المشاكل الخطيرة المتعلقة باستقلال القضاء في ماليزيا في دعوى سياسية، بما يتناقض مع الاحترام الجيد لحكم القانون وذلك في دعوى الأعمال^(٣٧). ونتيجة لذلك، جرت إساءة استخدام قوانين القذف والشغب، إلى جانب فرض ضوابط تنظيمية على وسائل الإعلام، وذلك لإسكات الانتقادات الموجهة للحكومة والحلولة دون فضح الفساد وغيره من الآثام.

وفي زimbabw، طرحت المحكمة العليا جانباً القوانين التي تقييد حرية التعبير باعتبارها غير دستورية في عدد من المناسبات، مما حطم احتكار الحكومة لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية،^(٣٨) وألغت حظراً على نشر الأنباء الكاذبة،^(٣٩) ومنعت احتكار الحكومة للبث.^(٤٠) وفي بعض الحالات، مثل إلغاء احتكار البث، رفضت الحكومة ببساطة تنفيذ هذه الأحكام.

وهكذا، فإن غياب حكم القانون يزيد بصورة كبيرة خطر الإخفاق التنظيمي، بغض النظر عن نوعية التنظيم، لاحتمال أن يقوض ذلك استقلاله ويجهض أعماله. واضافة لذلك، فإن استمرار نظام قانوني يسمح بالفساد بعد أن تفضحه وسائل الإعلام، يحد بدرجة كبيرة من قدرة مثل هذه الوسائل على إحداث التغيير.

(٣٧) انظر العدالة معرضة للخطر: ماليزيا في ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة المحامين الدولية، ٢٠٠٠) متاح في:

<http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp>.

(٣٨) أعدت تجاهيز شركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية و Anor,4LRC (1996) 513:

(٣٩) قضية شافونوكا وشتوتو ضد وزارة الداخلية والمدعى العام. الحكم رقم S.C.361/2000 (ميون ٢٠٠٠).

(٤٠) قضية كابتان راديو ضد وزارة الإعلام، البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ٢٢، الحكم رقم S.C.99/2000 (سبتمبر ٢٠٠٠).

كما أن هناك عدداً آخر من العوامل المهمة لصحة وسلامة وسائل الإعلام، منها الدعم المؤسسي للمصاحب. ففي مقدور الروابط المهنية القوية والفاعلة أن تقوى كثيراً جهود وسائل الإعلام للحفاظ على استقلالها، وتتمكن من ظهور مؤسسات فاعلة للتنظيم الذاتي لاستكمال التنظيم الحكومي بمدونات ومعايير لوسائل الإعلام. وفي مقدور النقابات أن تقوى سطوة الصحفيين وغيرهم من العاملين بالإعلام في إنتاج مضمون غير متحيز عالي النوعية، والدفاع عن ممارسات الصحافة غير المتميزة في مواجهة المصالح الفنية. و تستطيع منظمات التدريب أن تبني و تتمي قدرة ومهنية العاملين بالإعلام. إن الصحافة الرسمية تكون جوفاء في غياب الموهبة الخلاقية، المياللة لممارسة مهاراتها والوسائل المتاحة لها لتوسيعها وتدريبها للارتفاع بها لمستوى أعلى.

إن عدم توافر الحاجات المادية

إن القدرة على إشباع الاحتياجات المادية، و توافر قنوات ومنافذ التوزيع، وأسواق الإعلان الفاعلة، هي أمور مهمة.

اللازمة لصحافة حرة، بما في ذلك ما يكون أساسياً مثل ورق الصحف، أو عدم توافر منافذ توزيع القنوات للبث، يمكن أن يؤثر على المجتمع ككل بصورة خطيرة.

وفي حالة الصحف والمجلات، فإن إقامة نظام عادل ومفتوح من أكشاك الصحف وغيرها من وسائل التسلیم، أمر جوهري. ويمكن لمنظمات رصد وسائل الإعلام وبحوث التسويق، أن تيسّر نمو الإعلام. ويمكن للحكومة أن تسنّ حوافز ملائمة من خلال سياسات الضرائب والحوافز وغيرها من الوسائل.

وأخيراً، فإن تأثير سياسة وقوانين الإعلام جيدة النوعية يعتمد في نهاية المطاف على مدى حسن تطبيق هذه القوانين والسياسات، ويركز هذا الدليل أساساً على الإطار القانوني السياسي وليس على دور الحكومة والقضاء والمجتمع

المدنى والقوى الفاعلة الأخرى فى ضمان التنفيذ الفاعل. بيد أن مثل هذا التركيز على التنفيذ حاسم وينبغي أن يمثل شاغلا أساسيا لمستخدمي هذا الدليل.

إن كل هذه العوامل مهمة، وفي مقدور الحكومات أن تتخذ تدابير لإقرارها وتدعمها. وترتد الإشارة لها في البابين الثاني والثالث في الأماكن المناسبة.

الدعائم المعيارية وتوافق الرأى الدولى الناشئ

يركز هذا الدليل على العلاقة بين البث والصالح العام. ويهم بصفة خاصة كيف يمكن لأطر السياسة أن تتمكن وسائل الإعلام بأكثر الطرق فاعلية من إخضاع السلطات للمحاسبة للصالح

العام، وتوفير منابر للنقاش العام المستثير

والشامل، والمساعدة في ترسیخ الحوكمة الفاعلة. باختصار، إنه يركز على العلاقة بين البث والمجتمع.

ويتبينى الدليل نهجا معياريا إزاء هذه القضايا، ساعيا إلى تمكين صناع السياسة وغيرهم من مستخدميه من تكييف التحليلات والأمثلة المعروضة هنا مع سياقاتهم الخاصة المحددة. بيد أنه كما يبين العنوان، فإن المؤلفين اعتمدوا منظورات معيارية، وقد يكون من المفيد الإعراب صراحة عن القيم الكامنة وراء ذلك. وكثير من التوجيه المقدم يجد جذوره

في القانون الدولى والممارسة الجيدة المعترف بها - والمفنة أحيانا - لكن البعض منه ينبثق

من خبرة المؤلفين وتقييماتهم الخاصة بهم، وذلك الخبرة نفسها متجلزة في مجموعة من القيم المحددة.

الدور الخامس لوسائل الإعلام
في الممارسات الديمقراطية.

فأولاً، يحاجُ الدليل لصالح إطار من الحكومة الديمocrاطية ويقع في ثاباته، حيث يمثل دور وسائل الإعلام جزءاً حاسماً من عملية التدقيق والموازنة التي تمكن النظم الديمocratie، من العمل لصالح شعوبها. ويحاج هذا النهج بأن الديمocratie لا يمكن أن تكون فاعلة أو مستدامة بدون إعلام نابض بالحياة قادر على العمل للصالح العام.

ثانياً، أنه يندرج في إطار حقوق الإنسان، حيث تعد حقوق الفرد أساسية ليس لمجرد أنها مفيدة للمجتمع (أي في توفير كابح على أعمال الحكومة)، ولكن لأنها قيمة بطبعتها وجدية بالتمسك بها.

وثالثاً، فإنه يحاج بأن نظم الحكم التي تنظم دور وسائل الإعلام داخل المجتمع لا بد من تكييفها مع سياقات مثل هذا المجتمع. ولا يقصد بهذا الدليل أن يوفر مجموعة شاملة من وصفات السياسة. وإنما من ذلك، فإنه يوفر مجموعة من الأمثلة والمعايير والقواعد التي تشكل نهج الصالح العام إزاء سياسة وسائل الإعلام وتنظيمها والتي يمكن تطبيقها وتكييفها في مختلف السياقات.

رابعاً، يسلم المؤلفون بأن كثيراً من النقاش حول دور وسائل الإعلام في الحكومة ليس تقنياً في الأساس، بل سياسي بطبعته. وهو يركز على كيف يستطيع المجتمع، أن يجعل صوته مسموعاً في النقاش العام والسياسة، ومن ثم يستطيع أن يمارس سلطة الاتصال في المجتمع. ويواجه الناس الذي يعيشون في فقر تحديات كبيرة في جعل صوتهم مسموعاً.

ويعتقد المؤلفون أن بناء وسائل الإعلام الفاعلة التي تعمل للصالح العام مكون حاسم في التمكين للتنمية الديمقراطية والسلمية التي ترتفقى بمصالح الناس الذين يعيشون في فقر.

إن كثيراً من الشواغل المتعلقة بوسائل الإعلام المثارة في هذا الدليل طويلة الأمد، ولم يكن تاريخ الجدل حولها سعيداً على الدوام. ورغم أن هذا الدليل يركز على السياسة والأطر التنظيمية على المستوى القطري، فإن الجدل على المستوى القطري يتأثر، تاريخياً وحالياً، بالجدل على المستوى الدولي. وهناك تاريخ طويل من الجدل والمحاجة الذي اتسم جزءاً كبيراً منه بالاستقطاب الحاد حول القضايا التي ألقى عليها الضوء في هذا الدليل مثل النفوذ الحكومي المفرط، وعمل وسائل الإعلام لتحقيق مصالح تجارية ضيقة وليس مصالح عامة، وتركز ملكية وسائل الإعلام، وانعدام التنوع والتعددية في وسائل الإعلام، والنقص في فرص الوصول إلى وسائل الإعلام ومضمونها بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وغير ذلك.

وحتى التاريخ الحديث نسبياً شهدَ تهجاً جدّاً مختلفاً لفهم تأثيرات الإعلام على عمليات التنمية. فمع تعرض وسائل البث لموجة من التدويل خلال السبعينيات والسبعينيات، انتبعت منازعات وخلافات شتى، أحياناً من منظورات قيم مختلفة بصورة كبيرة. وأصبحت قضية بث الإشارات اللاسلكية المباشر بالسؤال عبر الحدود قضية رئيسية في أواخر السبعينيات وأوائل السبعينيات، وأشارت شواغل تقافية وتجارية وسياسية بين كثير من البلدان النامية، رغم أن المحصلة كانت هي السمات المفتوحة عملياً القائمة حالياً. وجرت المناقشة الأكثر استعارة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وكانت تتعلق بما سمي النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات، مما أسفر عن إنشاء اليونسكو لجنة للنظر في المشاكل العالمية المتعلقة بالاتصالات^(٤١).

(٤١) اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات التي وضع تقريرها المعنون "أصوات كثيرة وعالم واحد" وقدمنه لمؤتمر الجمعية العامة لليونسكو في ١٩٨٠، والذي صادق عليه.

ويعتقد كثيرون في العالم النامي، وفي أماكن أخرى أن بناء عالم ما بعد الاستعمار يقتضي إعادة النظر في الديناميات والهيكلات الدولية – بل وحتى الحكومة والاتصالات الدولية – لكي نضمن، بين أمور أخرى، "مزيداً من العدالة، ومزيداً من الإنصاف، وكثيراً من المعاملة بالمثل في تبادل المعلومات"^(٤٢)). وقد عارض دعاة الحلول التي يوفرها السوق، بما في ذلك مصالح وسائل الإعلام التجارية الكبرى وحكومة الولايات المتحدة، بصورة عنيفة كثيراً من التداعيات التنظيمية للنظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات، وحاجت بأنها تتنهك مصالح حرية التعبير الأساسية. وقد اختزلت المناقشات المخلصة التي شوهرتها سياسات الحرب الباردة، على مقولات تثير الضغائن، ولا يزال المذاق المر العالق مستمراً إلى اليوم. ولقد كانت المشاعر ثائرة، إلى حد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انسحبتا من اليونسكو بسبب هذه القضايا (ولم تعودا إلا أخيراً).

ويركز تيار في هذا الجدل، يمثل في بعض النواحي محاولة لسد الفجوة بين الجانبين، على فكرة أن الاتصالات حق. وتمثل هذه المقوله التي أثيرت بداية في أوائل السبعينيات، في أنه في سياق النمو الحاصل في أساليب وتكنولوجيا الاتصالات، ينبغي ترسیخ الحق في الاتصال لتعزيز حرية التعبير، وبما يؤدي إلى حوار أكثر احتماماً واحتراماً وتفاعلًا بين الناس والمجموعات في المجتمع. وأخيراً جداً، مارست فكرة الحق في الاتصال – وبصورة أقل اتساماً بالطابع الرسمي حقوق الاتصال – تأثيراً ملحوظاً على المناقشات الدائرة حول الإعلام في القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات^(٤٣).

(٤٢) مقدمة لكتاب أصوات متعددة وعالم واحد، لرئيس اللجنة، سين ماكجريد (اليونسكو، باريس، ١٨)، ١٨.

(٤٣) ريتز كوهن، لماذا تثير الحقوق في الاتصال مثل هذا الخلاف؟ في عمل مؤسسة هاينريش بول، محرر، روئي في العملية. القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات، جنيف، ٢٠٠٣، تونس (٢٠٠٤). وكذلك في مطبوعات الرابطة العالمية لاتصالات المسيحية: http://wacc.dev.visionwt.com/wacc/our_work/thinking/communication_rights/why_are_communication_rights_so_controversial.

وتبيّن عوامل مختلفة أن المناقشات الدوليّة حول دور وسائل الاتصال في التنمية أصبحت بناةً بدرجة أكبر مما كانت عليه في الماضي. لقد انتهت الحرب الباردة وغدت ديناميّات القوّة العالميّة أكثر تعقيداً وتعدداً في الأوجه من جراء ذلك. وقد أصبحت الديمُقراطية أكثر تجذراً في كثير من البلدان مما كانت عليه في الثمانينيات، وغداً التسليم بأهميّة وسائل الإعلام في التنمية أكثر شمولاً على النطاق العالمي منه في الماضي. وربما يسبق كل ذلك في الأهميّة، أن كل القوى الفاعلة تقريباً (على الأقل خارج الحكومات) تُحاجَّ بأن حرية التعبير حجر أساسى ولا يخضع للمساومة في كل المناقشات الدائرة في هذا المجال، وأن كثيراً من النقاش حول نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام يجب أن يركّز على تمكين الناس الذين يعيشون في فقر من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير، وهي حقوق تستحيل ممارستها بدون إنشاء منصات يستطيعون التواصل من خلالها^(٤).

(٤) عقد اجتماع في مركز بيلاجيو بمؤسسة فورد في ٢٠٠٣، جمع مجموعة من القوى الفاعلة في مجال الإعلام، وتباين آراؤها بشدة وتختلف خلفياتها لتقدير درجة توافق الرأى حول قضيّاً يتعلق بحرية الإعلام والفقر. ويشير البيان الصادر عنه إلى الاتفاق على كثير من القضايا. انظر بيان بيلاجيو المعنى بالإعلام والحرية والفقر، متوافر في:

<http://www.panos.org.uk/global/Rprojectdetails.asp?ProjectID=1033&ID=1002&RProjectID=1058>.

الفصل الثاني

قطاعات البيث وأنواعه

رغم أن كثيراً من الممارسات الجيدة التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل وثيقة الصلة بكل وسائل الإعلام، فإن محور التركيز في هذا الدليل ينصب في محل الأول على وسائل البث التقليدية (أى الإذاعة والتلفزيون). وفي عصر يكرّس فيه قدر متزايد دوماً من الاهتمام للإعلام الخبرى، على الأقل في وسائل الإعلام، بما في ذلك الأشكال المتعددة التي يوفرها الإنترنـت ويواصل فيه الإعلام المطبوع الإطاحة بالتبؤات السابقة لأنها عن زواله، فإن هذا الأمر يستحق تقسيراً.

والعوامل التي أثرت على القرار الخاص بالحد من نطاق الدليل بهذه الطريقة موجزة في هذا الفصل، وتستخدم كمقدمة للأقسام التالية التي جرى فيها وصف الأنواع الرئيسية للبث ودينامياتها وعلاقاتها المتبادلة.

أصوات على البث

يحتل البث موقعاً يجعل له تأثيراً ضخماً على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في كل أنحاء العالم تقريباً. لعدد من الأسباب. ويقارن الجدول (٢-١) فرص الوصول للإنترنـت والتليفـون مع التـليفـزيـون (بما في ذلك السـواـقـاتـ المنـزـلـيـةـ) والإذاعةـ.

يركز هذا الدليل على البث لأن...

ورغم أنه قد يكون من المعقول أن نخلص إلى أن ذوى الدخل المرتفع يستطيعون أن يحصلوا على كثير من معلوماتهم وإعلامهم من على الإنترنـتـ، فالـمؤـكـدـ أنـ هـذـهـ لـيـسـ هـيـ

الإذاعة والتلفـزيـونـ هـمـاـ
الـوسـيـلـاتـ لـلـإـعـلـامـ اللـسانـ تـصلـانـ
لـأـبـعـدـ مدـىـ، خـاصـةـ بـينـ الفـقـراءـ.

الحال لدى مجموعة الدخل الأدنى والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وهذا تعتبر الإذاعة والتليفزيون (تشاهد نسبة صغيرة فقط السوائل المنزليه) منافذ للإعلام في المحل الأول. وفي حين أن المشاهدة والاستماع الجماعيين أكثر شيوعاً في البلدان الفقيرة عنها في البلدان النامية، فإن النسبة الفعلية من السكان التي تستهلك الإذاعة والتليفزيون من المرجح أن تكون أعلى نسبياً من النسبة التي تملك جهازها الخاص. وإضافة لهذا، بلغت تغطية الإذاعة والتليفزيون في ٢٠٠٢ (أى السكان الذين يعيشون في مناطق يمكن أن تتلقى الإرسال) ٩٦ و ٩٣ في المائة على التوالي^(١).

الجدول ١-٢ الإجمالي لكل ١٠٠ من السكان من :
مشتركي الإنترنٌت، مشتركي الإرسال التليفوني، أجهزة التليفزيون،
سائل منزلي للتليفزيون كنسبة منوية من إجمالي أجهزة التليفزيون والراديو.

آخر الأرقams	وسائل المحمولة آخر الأرقams	الأجهزة ذات السوائل المنزليه	أجهزة التليفزيون منوية من الراديو	الإنترنت	أجهزة أجهزة
١٦	٣	٨	٧	٢	٢٠٠٤
٣٧	١٢	٣٢	٤٤	٨	٢٠٠٤
٤٨	٩	٣٧	٦٩	١٦	٢٠٠٤
٧٤	٢٢	٧٤	١٣١	٥٣	٢٠٠٤

المصدر: تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٠٠٦، الجداول، ١٩ (أرقام الراديوهات حسبت بترجمة عدد الراديوهات لكل ١٠٠ من السكان بعد السكان).

(١) تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (جييف، ٢٠٠٣).

ولا تتوافر الأرقام القابلة للمقارنة بصورة مباشرة بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة والإنترن特. بيد أن الجدول (٢-٢) يبين أنه فيما عدا استثناءات قليلة خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، فإن توزيع الصحف يقل كثيراً عن عدد الراديوهات.

يسقط البث الصحف من حيث التوزيع.

وقد خلص مسح شامل حديث للتلذيفزيون في عشرين بلداً أوربياً، تمر جميعها فيما عدا أربعة منها، بمرحلة انتقال إلى ما يلى (٢).

على الرغم من التوسع السريع في الإنترنط، فقد احتفظ التلذيفزيون بجاذبيته الكبيرة للمشاهدين على اتساع العالم كله. وخلال السنوات العشر السابقة، أخذت مشاهدة التلذيفزيون تتزايد، وبلغ متوسط وقت المشاهدة في أوروبا أكثر من ثلاثة ساعات يومياً. وزاد متوسط زمن مشاهدة الكبار له.. في وسط وشرق أوروبا من ٢٠٨ دقائق في ٢٠٠٠ إلى ٢٢٨ دقيقة في ٢٠٠٣ (٣).

(٢) كانت البلدان المدرجة هي: ألبانيا والبوسنة والهرسك وبولندا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وفرنسا وهنغاريا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية مقدونيا، ورومانيا، وصربيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا وتركيا والمملكة المتحدة. ولم تكن بيانات المشاهدة متوفرة لأول بلدين.

(٣) معهد المجتمع المفتوح، التلذيفزيون عبر أوروبا: السياسة والاستقلال، المجلد الأول (٢٠٠٥). ٣٩.

الجدول (٢-٢) توزيع الصحف لكل ١٠٠ من السكان
(أحدث الأرقام) اتجاهات الصحافة العالمية WAN، ٢٠٠٤

أمريكا اللاتينية	بلدان تمر بمرحلة انتقال
أكوادور ١٤	بلغاريا ٤٧
كاستاريكا ١١	أوكرانيا ٢٧
السلفادور ٦	سلوفينيا ٢١
الأرجنتين ٥	أستونيا ٢٠
البرازيل ٥	جمهورية التشيك ١٩
الجمهورية الدومينيكية ٤	لاتفيا ١٨
كولومبيا ٤	هنغاريا ١٨
أوراجواي ١	صربيا - الجبل الأسود ١٦
آسيا	كرواتيا ١٤
ماليزيا ١٨	بيلاروسيا ١٣
الصين ٩	بولندا ١٣
باكستان ٨	سلوفاكيا ١٢
الهند ٤	مقدونيا ١٠
سرى لانكا ٤	رومانيا ٧
إندونيسيا ٣	البوسنة والهرسك ٣
منغوليا ٢	أفريقيا جنوب الصحراء
شمال أفريقيا	جنوب أفريقيا ٤
مصر ٤	زامبيا ٤
تونس ٣	أوغندا ٦
المغرب ٢	تنزانيا ٣

الأرقام مقربة لأقرب وحدة

وبإضافة لذلك، فإنه على الرغم من أن النقمة العامة في وسائل الإعلام قد انخفضت في بعض البلدان في السنوات الأخيرة، فإن كل التقارير القطرية الواردة في هذا البحث تؤكد أن التليفزيون لا يزال هو المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى السكان^(٤)، وأنه "على نطاق واسع يعتبر الوسيلة الأكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام"^(٥).

وقد توصلت دراسة غطت عشرين بلداً في أفريقيا، إلى أنه على النقيض من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: فإن الإذاعة تسقط على طيف وسائل الإعلام،

لا تزال الإذاعة في أفريقيا هي أهم وسائل الإعلام، خاصة في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الناس.

وتتوفر التليفزيون أقل اتساعاً في نطاقه، خاصة في المناطق الريفية. ولا تزال الصحف مركزة في المراكز الحضرية بأنماط نمو مختلفة عبر البلدان. وفي

قطاعات الإعلام الجديدة، كان الأخذ بالإرسال التلفوني المحمول مدهشاً لأقصى حد، متجاوزاً بصورة مفرطة استيعاب الإنترن特^(٦).

وسيطرة البث لا تدعوا للدهشة، فالبث - خاصة البث الإذاعي - منخفض التكلفة، ويسهل استعماله، وفي المتناول على نحو ميسور.

ومن الصدق أيضاً أن البث لا يمنع امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة. وسهولة المثال هذه مصدر قوة كبيرة، في ضوء أن أمية الكبار تبلغ ٣٨ في المائة في البلدان منخفضة الدخل، حيث يعيش ٣٧ في المائة من سكان العالم، وبالطبع

(٤) المرجع المذكور، ٤٠.

(٥) المرجع المذكور، ٢١.

(٦) تقرير مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، تقرير موجز للبحوث (النبي بي سي)، اتحاد الخدمات العالمية،

.١٣، (٢٠٠٦).

فإن معدل حدوث ذلك أعلى كثيراً بين القراء في هذه البلدان^(٧). وإضافة لذلك، فإن حديث البث أكثر سهولة بالنسبة للمجموعات الثقافية المهمشة بلغاتها الأصلية.

الإذاعة لا تعطي امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة، وهي منخفضة التكلفة ويسهل استخدامها وأيسر متالاً بصورة فورية.

والإذاعة سهلة المنال بصفة خاصة من النواحي المالية. فجهاز استقبال الإذاعة الرخيص لا يتكلّف حالياً سوى دولارين أو ثلاثة

دولارات، وهو بالنسبة لكثير من أكثـر سكان العالم فقراً المصدر الوحيد للأنباء والمعلومات بعد الاتصال بالمحادثة شفاهة. وهو لا يحتاج إلى كهرباء، أو حتى إلى بطاريات في حالة النماذج التي تديرها الرياح. وإلى حد بعيد، فإن محطة الإذاعة من زاوية إمكاناتها للاستخدام الصغير على نطاق واسع، وإمكانات المشاركة في الاتصال، يمكن إقامتها بمبلغ صغير يصل إلى ١٠٠٠ دولار وتكليف تشغيلها منخفضة جداً.

وفي حين أن البث ليس للإعلام فحسب بل يقوم على المشاركة، فإنه

حيثما يكون البث قائمًا على المشاركة، فإنه يمكن أن يهضم بتدفق المعلومات في الاتجاهين بين الناس والحكومة، ويمكن أن يكون مكوناً مهمـاً للديمقراطية القائمة على التداول.

يستطيع أن يساعد في بناء القدرات التي تسهم في توفير مناخ صحي للحكومة، ويشجع قدرات القيادة التعاونية، والتقة بالنفس، والمشاركة الجماعية. ويستطيع جمهوره، بما في

ذلك من يكونون في غير هذا مهتمين ولا صوت لهم، أن يساهموا في وضع جدول الأعمال، والتعبير عن مكوناتهم، والتأثير على مجتمعهم المحلي أو على مجتمعهم بأسره، والدعوة للعمل الحكومي. وتنهض الكتلة الحرجة لمثل هذه البرمجة بتدفق

(٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠٠٧ : التنمية والجبل التالي (٢٠٠٧)، جدول ١.

يسير في اتجاهين للمعلومات بين الحكومة والناس بما لا يفيده في النهوض. بالسياسات الأفضل تصميماً والتنفيذ الأكثر فاعلية للمشروعات فحسب، وإنما يفيده أيضاً في إلقاء الضوء على مشروعات التنمية المعيبة، والآثام، أو السياسات أو البرامج الحكومية التي يمكن أن تضر بالفقراء.

وتتحوّل جهات البث المستندة للمجتمع وبعض جهات البث للخدمة العامة، لأن تكون مستندة للمشاركة بدرجة عالية وتشجع التفاعل الإيجابي المباشر والمناقشات على موجات الأثير. وفي مقدورها أن تمكن المجتمعات من تطوير وإدامة، المعارف، والأهلية، ومهارات التفكير الانتقادى من أجل مشاركة المواطنين عريضة القاعدة والتي تعد حيوية بالنسبة للتنمية القائمة على المشاركة. وهي إجمالاً، مكون أساسي في ثقافة الديمقراطية القائمة على التداول.

خلاصة القول، إن قوة قطاع البث ونطاق وصوله مهمان بصفة خاصة في سياق البلدان النامية، حيث قد تكون الكثافة الأساسية من السكان أميين أو شبه أميين، وحيث قد تكون أعداد كبيرة من السكان معزولين عن الأخبار والمعلومات والخطاب العام^(٨). والصحف عادة لا تكون في متناول سوى الصحفة المتعلمة ولا تتوافر إلا في البلدات والمدن الكبيرة. ويفقر الإنترن特 حتى لو توافر، للقدرة والمرؤنة اللتين يحظى بهما البث، خاصة الإذاعة، بما يتفق مع التعدد الثقافي واللغوي^(٩).

(٨) انظر على سبيل المثال: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠ التصدي للقرف ٢٠٠٠ (٤)،

(٩) انظر على سبيل المثال، كارتر الزروث، تشارلس كيني: خيارات البث والتنمية للبنك الدولي مجموعة البنك الدولي، أكتوبر ٢٠٠٣، ٣، ٤.

وإجمالاً، يحظى البث بدور محوري في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، خاصة في تلك الأنهاء من العالم وبين تلك المجتمعات التي يمكن أن تستفيد لأقصى حد من العولمة والتعميم، بيد أن هناك اعتبارات عملية تؤثر أيضاً على نطاق هذا الدليل. فتشكله من الأساليب، منها استخدام الطيف الإذاعي، وهو مصدر عام نادر، والسمات المميزة للبث (والتي وصفت باعتبارها مدى تغلقه، مدى اجتياحه، مدى عموميته وتأثيره)^(١٠)، فإن طبيعة وشكل تنظيمات وسائل البث يتميزان ويختلفان كثيراً عنهما في الإعلام المطبوع والإنترنت. وعلى الرغم من أنه ليس هناك شك في الحاجة إلى دليل للممارسات الجيدة لتمكين مناخ وسائل الإعلام الأخرى من أسباب القوة، فإن التأثير والنطاق الفريدين للبث وسماته ومتطلباته المميزة في السياسة والتنظيم، أمر يستحق تكريس دليل له.

أنواع البث الأساسي

يمكن تحديد البث، الإذاعة والتلفزيون على حد سواء عبر طائفة من النماذج المتداخلة للملكية والسيطرة، من جهات البث التي تسطر عليها الدولة، إلى الملكية التجارية الخاصة على الصعيدين الدولي والمحلى، والملكية التي لا تسعى للربح والملكية المجتمعية. وكل منها تحكمه ديناميات مختلفة، ويجسد مجموعة متباعدة من المصالح، ولكن الشكل في أي بلد معين يتحدد بصفة عامة نتيجة تطور تاريخي فريد، وأحياناً طويلاً ومعقد. ليس هناك نظامان متماثلان، ويتحقق مفهوم نموذج

(١٠) نميان تاجيني ستيفان فير هولست، "الانتقال إلى التنظيم الرقمي وتنظيم المضمون، في د. تاميني، محرر، إصلاح الاتصالات (التن: معهد بحوث السياسة العامة ٢٠٠٠).

البث "المثالى" عندما يواجه تنوّع السياقات الوطنية المختلفة. فليس هناك مقاييس واحد يناسب الجميع.

وحتى عشرين سنة خلت، كان يمكن تصنیف البث القومي حسب النظم السياسية القائمة في كل من البلدان المعنية. وكان يوجد في معظم البلدان الأوروبي محتكر واحد للبث، وإن كان يعمل وفق مجموعات مختلفة من المبادئ في الغرب (الخدمة العامة) عنها في الشرق (سيطرة الدولة). وفي أفريقيا ومعظم أنحاء آسيا، كان البث القومي ممولاً للحكومة وهي التي تديره بشكل قاطع. وفي الطرف المقابل، كان نموذج المشروع الحر الأمريكي للبث مطبقاً في معظم أنحاء الأمريكتين (باستثناءات ملحوظة). وكان عدد البلدان التي تضم نظماً "مختلطة"

حتى على خلاف ما كان قائماً منذ بضعة عقود خلت، توجد الآن تشكيلة واسعة من نماذج البث من حيث الملكية والسيطرة.

صغيراً، وشمل المملكة المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفنلندا. وكان البث المجتمعى، حيثما وجد، ظاهرة محلية هامشية على نحو قاطع له روابط قليلة بالمنجز العام. وكان التليفزيون العالمي موجوداً بالكاد^(١١).

حطمت عدة عوامل النماذج المتمايزة إقليمياً المتسمة للماضي، بما في ذلك النمو في قدرة القنوات، وإلغاء الحدود عملياً، وأفيار النموذج الذي تسسيطر عليه الدولة مقترباً بنحو نموذج السوق.

ومنذ ذلك تغير عالم البث تماماً، متلماً كتب مارك رابوي، أستاذ علم الأخلاق والإعلام والاتصالات، واتسم بثلاث مجموعات من التطورات المتوازية: ١- الانفجار في قدرة الشبكات واختفاء الحدود السمعية

(١١) مارك رابوي، الوضع العالمي لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: أبعاد ثقافية وتربوية (اليونسكو، ٢٠٠٧).

البصرية وال المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الذى جعلته التكنولوجيات الجديدة والتقارب الرقمى أمرا ممكنا، ٢- تحل نموذج البث الخاضع لسيطرة الدولة مع انهيار الكتلة الاشتراكية والتحرك نحو المقرطة فى مختلف أنحاء العالم، ٣- الزيادة السريعة فى البث المستند للسوق وإدخال نظم مختلطة للبث فى البلدان التى كانت تتضمن من قبل احتكارات الخدمة العامة.

وهذه الظواهر، والبعيدة عن التمايز فيما بينها، ترتبط معا بعلاقة معقدة فيما يتعلق بظهور أشكال جديدة من البث، محليا وقوميا ودوليا. والنتيجة هي نظام أكثر تنوعا من البث، وهو نظام لا يزال يمر بعملية التغير الدينامية التى تحركها قوى عالمية تتعلق بتنمية السوق، والتغير التكنولوجى، وتشكيل ثقافة معمولمة. وهكذا فإن دراسة رموز وخصائص نماذج البث القومية حاليا يجب أن تأخذ فى اعتبارها عددا أكبر من الأشكال والتوليفات.

توجد حاليا أربعة نماذج أساسية للبث،
ولكن بtolيفات مختلفة في كل بلد.

وتعيش أربعة أنواع أساسية من البث (البعض منه يضم أنواعا فرعية) في أشكال وتوليفات مختلفة في أي بلد معين،
البث الذى تسسيطر عليه الحكومة بصورة مباشرة، وبث الخدمة العامة، وبث التجارى، وبث المجتمعى. وتصف النظرة العامة التالية ديناميات كل منها.

سيطرة الحكومة على البث

لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة في عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزمبابوى وتركمستان والصين وميانمار (بورما).
بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوض

بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعول عليه للمعلومات غير المتحيزه والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابي في الحكمه والتنمية^(١٢). وحتى في حالة الاحتقار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوما لاحتمال التلاعب الحكومي بها. ومصداقية الأنباء والمعلومات المقدمة من محطات البث التي تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة في الأنباء والمعلومات التي تسيطر عليها الدولة، عن تشكيك الجمهور وعزوفه بدلا من مشاركته.

وعلى الرغم من أن سيطرة الدولة على المضمون قد تفهم على أنها وسيلة لضمان خدمة أولويات التنمية، فإنها لا تمكن المواطنين من أسباب القوة، ولا تنهض بالمشاركة الفاعلة والمنصفة، أو

على نطاق واسع، تعتبر سيطرة الدولة على البث متضاربة مع الصالح العام، ومنحازة لأراء الحكومة، وتغافر للمشاركة، وتعزف عن التسمية والديمقراطية على حد سواء. ومن ثم، فإن هذا النموذج لم يول مزيدا من الاعتبار هنا.

الخصوص للمساءلة. ونتيجة لذلك، فمن غير المرجح أن تتحقق منافع المشاركة عريضة القاعدة - مثل تحسين تصميم وتنفيذ السياسات، وزيادة ملکية مبادرات التنمية. ولنفس الأسباب، سينذر تحديد أو حل مشاكل عدم الإنصاف وعدم الفاعلية

في التنمية، خاصة عندما ينجم هذا عن انجازات حكومية معينة بدلا من الإشراف العام. بل إنها تلقي عراقبيل أكثر خطورة عندما تخضع لسيطرة الحكومة، إذ ت Kelvin قدرة جهات البث على الترويج للديمقراطية والحكومة الجيدة، وفضح الفساد وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

(١٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢)،

.١٨٣ - ١٨٤

ولهذه الأسباب، لا ينوجه هذا الدليل إلى تلك الحكومات التي تسعى للاحتفاظ بالملكية والسيطرة على البث، وهذا النموذج المحدد لن يكون موضع اعتبار أكبر حيث إن هذا دليل عن الممارسة الجيدة. بيد أنه هناك حافز مت坦م في كثير من البلدان عبر مناطق عدة لتحويل جهات الإرسال التي كانت تسيطر عليها الحكومات من قبل إلى جهات إرسال للخدمة العامة (انظر ما يلى).

البث للخدمة العامة

ينبغي أن يكون البث للخدمة العامة مستقلاً عن الحكومة وعن المصالح التجارية، وأن يرمي فقط إلى خدمة الصالح العام.

جهات البث للخدمة العامة تكون في أفضل حالها مستقلة عن الحكومة وعن المصالح التجارية ومكرسة فقط لخدمة الصالح العام. وهي لا تزال في

معظم الأحوال تتخذ شكلًا ما من الملكية العامة لكنها تعمل بموجب نظام أساسى يؤكد صرامة استقلالها التحريري عن الحكومة القائمة، وتضع ترتيبات للحكومة يقصد بها ضمان ذلك. وحتى ظهور الإرسال التجارى فى الثلث الأخير من القرن العشرين فى غربى أوروبا، كان احتكار البث العام هو نموذج البث السادس. ومبداً ضمان استقلال التحرير وتوافر أهداف الخدمة العامة أمران راسخان بدرجة أو أخرى اليوم فى نظم البث فى كثير من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النرويج وسويسرا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا، وقد تزايد استخدامه كنموذج لإصلاح البث الذى تقوم به الدولة فى أفريقيا وأسيا وشرق أوروبا.

وعلى خلاف النهج السادس فى أوروبا، هيمنت جهات البث التجارى، على البث فى الولايات المتحدة ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية. ولم يظهر البث كخدمة

عامة في الولايات المتحدة إلا في أواخر السبعينيات، وكان ذلك في أشكال مختلفة عنه في أوروبا. والثمانمائة محطة إذاعة عامة ومحطات التلفزيون العامة التي يبلغ عددها ٣٥ محطة في الولايات المتحدة، تملك معظمها الجامعات والمنظمات التي لا تسعى للربح، والحكومات المحلية أو حكومات الولايات. وب يأتي غالبية تمويلها من هبات المستمعين والمشاهدين ومن الشركات الراعية، لكن هذا القطاع يتألق أيضاً منحة سنوية كبيرة من الكونجرس^(١٢). وفي أمريكا اللاتينية، كانت جهات البث المملوكة ملكية عامة ضعيفة وتشكو نقصاً في التمويل بصورة تاريخية، وتعرض بعضها لشخصية جزئية أو كليلة وليس للإصلاح، لتحول إلى نموذج البث من أجل الخدمة العامة.

إن جهات البث العامة يمكن أن تعزز الحكومة والتنمية عن طريق تحقيق نطاق وصول قومي، وتقدم برامج جيدة النوعية، والتعبير عن تنوع الآراء، والنهوض بالمنافسة العامة العريضة.

وفي البلدان التي أقيمت فيها هيئات البث للخدمة العامة وحظت بتمويل جيد، مثل المملكة المتحدة واليابان وألمانيا وهولندا وبلدان الشمال واستراليا، جذبت هذه الهيئات جماهير كبيرة وتمثل محركاً أساسياً في الحفاظ على نوعية البرامج والنهوض بالابتكار التقني عبر قطاع البث.

وحيث تكون هيئات البث العامة مستقلة ولها ولية واضحة، فإنها تستطيع أن تقدم مساهمة كبيرة في الحكومة الجيدة والخضوع للمساعدة، وتنوع البث، وقدرة قطاع البث ككل على أن يلعب دوراً إيجابياً في المجتمع والتنمية. وحسب الولاية المحددة لجهة الإرسال المعنية، فإنها تستطيع أن تفعل ذلك، من بين وسائل أخرى،

^(١٢) يتبلغ هذا في ٢٠٠٧، ٤٠٠ مليون دولار، منها ٢٦٣ مليون دولار توزيعات مباشرة لمحطات الإذاعة والتلفزيون، و ١٠٥ ملايين دولار لإنتاج البرامج المجمعة.

عن طريق ضمان تغطية بثها للمجال القومى كله، وتقديم برامج جيدة النوعية، بما فى ذلك صحفة التحقيقات والبرمجة الإعلامية والتربوية، والإعراب عن آراء ومصالح القطاعات والمجموعات المختلفة فى المجتمع، والنهاوض بالنقاش الاجتماعى العريض عن الأمور ذات الأهمية العامة.

وهناك نهج مؤسسى، تصوره هيئة الإذاعة البريطانية فى المملكة المتحدة وهيئة الإذاعة اليابانية فى اليابان، هو إقامة هيئة بث قومية كبيرة، تحت إشراف تحريرى موحد. وقد تم اعتماد نهج آخر، على سبيل المثال فى فرنسا، حيث يوجد عدد من الهيئات العامة المتميزة للبث تديرها مؤسسات عامة مختلفة وتعمل بموجب نماذج حوكمة مختلفة. وفي ألمانيا، يعمل نظام البث العام على أساس إقليمية، مع بعض البرمجة المشتركة التى تشكل خدمة وطنية أساسية. وفي هولندا، تقاسم شركات قومية مختلفة لصنع البرامج نفس البنية الأساسية للبث وتكلماها هيئات إقليمية و محلية منفصلة.

بث القطاع الخاص التجارى

كان تحرير مناخ البث، الذى فهم على أنه الانفتاح على مشاركة أكبر من

إن البث من القطاع الخاص التجارى هو الاتجاه المسيطر، تحركه جزئيا التكنولوجيات الجديدة، وقد عزز غزوه في بلدان كثيرة نطاق المضمون وتنوعه.

القطاع الخاص، اتجاهها غالبا في سياسة البث على النطاق العالمى، على الرغم من استمرار ممانعة كثير من الحكومات في التنازل عن هذا المورد القومي الرئيسي. وكان محرك هذا هو

التغيير السياسي والفرص التجارية والتطور التكنولوجي. وقد ركزت جهود التحرير الأخيرة في كثير من البلدان في

البدء على فتح موجات الأثير للسماح بإصدار تراخيص لجهات البث التجارية، ولكنها لم تنظر أبداً إلى المستخدمين الآخرين وبصفة خاصة إلى الاهتمام المحتمل بذلك من قبل المنظمات غير الحكومية والمستندة للمجتمع ورغبتها في استخدامه.

وفي تواز مع التحرير، وكمحرك له جزئياً، فإن التطورات التكنولوجية مثل الكابل والسائل والإنترنت، وظهور إنتاج رقمي أكثر كفاءة وتكنولوجيات التوزيع، تزيد بصورة شاسعة عدد القنوات التي يمكن تقديمها إلى المستهلكين. وقد اتسمت هذه التطورات بمنافسة محتملة على الواقع، حيث تواجه جهات البث المملوكة ملكية عامة وضعيفة الأداء وجهات البث التجارية الأقدم عهداً خطر الزوال، في حين تستحوذ هيئات جديدة على جماهير حاشدة.

وقد أفضى التحرير والتتطورات التكنولوجية معاً، إلى انفجار البث التجاري في عدد متمام من البلدان في أفريقيا وأسيا وشرق أوروبا. وحقق إلغاء احتكار الدولة للبث وتطبيق نظم تسمح بالاختيار والمنافسة، منافع ضخمة للجمهور بزيادة نطاق وتنوع البرمجة وبالتالي من استجابة أكبر لمطالب الجمهور ومصالحه على حد سواء.

انتجت بعض جهات البث التجارية أنسنة وتقارير جيدة النوعية، بغضونها من التنظيم أحياناً. ويمكن أن يؤدي الضغط لتحقيق أرباح في نهاية الأمر إلى التركيز على البرنامج منخفضة التكلفة وإرضاء المعلنين، واستهداف المشاهدين والمشتركين الأكثر ثراء. ويداً تتعثر إمكانية تحقيق المصلحة العامة.

وتنستطيع جهات البث التجاري أن تلعب دوراً مهماً في النهوض بالصالح العام من خلال خدمات برامجها. وهناك أمثلة من بلدان مختلفة عن جهات البث التجارية، بما في ذلك جهات قائمة على المستوى المحلي، اكتسبت شهرة في التغطية

الخبرية وإعداد تقارير التحقيقات التي تحيط الرأي العام علماً بجريات الأمور، وتلقى الضوء على المخالفات والانتهاكات الخطيرة في الحكومة. وتعتبر بعض

جهات البث التجارية أن دورها في تقديم المعلومات للعامة دوراً ساماً، وتسهم كثيراً في تعميم الوعي العام لدى جمهور إقليمي أو عالمي. وفي كثير من البلدان، تلزم آليات التنظيم، في مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة، ببث حد أدنى من الأنباء، وإعلانات الهيئات العامة، وتوفير فرص مضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد منح وقت متساوٍ، وغير ذلك من البرمجة الموجهة لتحقيق الصالح العام.

وفي الوقت نفسه، فإن جهات البث التجارية، بحكم طبيعتها كمشروعات أعمال تستهدف الربح، تواجه قيوداً بالنسبة للدرجة التي تستطيع أن تسهم بها في تحقيق الأهداف العامة الأعرض، بما في ذلك الحوكمة الجيدة. وتواجه جهات البث الضغوط لتحقيق النتائج النهائية المحسنة بتقليل التكلفة وتعظيم الجمهور. ويقوى هذا التركيز على التسلية الشعبية المنتجة بتكلفة رخيصة أو المستوردة بالنسبة للبرامج ذات التسويق الجماهيري، واستثمار الحد الأدنى من الأموال في مضمون البرامج المتخصصة أو التي تحقق الصالح العام بتكلفة مرتفعة. وتترنّز قوى السوق إلى منع جهات البث التجارى من أن تخدم بقوة الصالح العام من خلال تقديم خدمة إخبارية وتحليلات ومعلومات متعمقة. وهناك اتجاه إلى استهداف من تتوافق لهم القدرة على الإنفاق في المحل الأول بغية تقديم المستهلكين إلى المعلنين أو جذب المشتركين القادرين على الدفع. والاتجاه السائد بين جهات البث من القطاع الخاص هو اعتبار تعطيبتها الخبرية سلعة، لا تزيد في أولويتها على باقي برامجها، وقد أدى هذا بدوره إلى العزوف عن تخصيص موارد كافية لإنتاج تقارير خبرية وتحليلات متعمقة. وقد قيدت هذه الاتجاهات التي جاءت نتيجة لمناخ السوق والتنظيمات التي تعمل في ظلها جهات البث، الدور المحتمل للبث التجارى في الذي يوضع بالتنمية المنصفة والمستدامة.

البث المجتمعي الذى لا يسعى للربح

منذ أواخر الأربعينيات، ظهر شكل جديد للبث يعرف حالياً بالبث المجتمعي. والبث المجتمعي، المستقل عن الحكومة وله أهداف اجتماعية ولا يسعى للربح، نشأ على أيدي مجموعات المجتمع المدني ومنظماته في كل الأقاليم ومعظم بلدان العالم.

وقد تطور البث المجتمعي

للبث الاجتماعي الذي لا يسعى للربح دور خاص في التنمية بالنسبة لملايين الفقراء والمستبعد، وهو يستند إلى المشاركة العالمية وتمكن أن يوفر وسيلة للتاثير على السياسة. وقد تطور البث المجتمعي لاستجابة لاحتياجات الحركات الاجتماعية الجماهيرية والمنظمات المستندة للمجتمع للتوصيل إلى وسيلة في المتناول، ويمكن تحمل تكاليفها للتعبير عن قضاياها وشواغلها وثقافاتها ولغاتها، ولخلق بديل لجيئه البث القومي ونمو وسائل الإعلام التجارية.

وهذا المبرر الذي يتوجه من أسفل لأعلى هو الذي يميز البث المجتمعي عن نظيره التجارى المحلى. وعلاقته بالمجتمع مختلفة، من حيث إن ولايته نابعة من المجتمع، مما يقتضى تجدیداً مستمراً، من حيث حوكمه ومن حاجته للشفافية والمشاركة، وكذلك من حيث قدرته على الاستدامة الاقتصادية. ومع أن جهات البث المجتمعية يمكنها من ناحية أن تعتمد على المجتمع في التمويل، فإنه يتبعها عليها من ناحية أخرى أن تشعر بالقلق من الضغوط الناتجة عن الإعلان التجارى والتمويل العام. وإضافة لذلك، فإن للبث المجتمعي دوراً إعلامياً مهماً من خلال الأنشطة التي تتمكن من أسباب القوة التي تحدث في عملية حشد المشاركة نفسها.

وقد أصبح من المسلم به أن لوسائل الإعلام المحلية والمستندة على المجتمع دوراً خاصاً تلعبه بالنسبة للناس والمجتمعات التي تواجه الفقر والاستبعاد

والتهميش، ولتوفير صوت لهذه المجتمعات حتى تستطيع أن تساهم في الحكومة من خلال مشاركة أوسع وأفضل إطلاعاً^(١). وستستطيع أن تساعد في توفير فرصة الحصول على المعلومات ويمكن أن تحفز النقاش، بما في ذلك النقاش باللغات المحلية والعامية ويمكنها تدعيم الأشكال التقليدية للاتصال، مثل الحكى، ومناقشة المجموعة، والمسرح، ويمكنها أن تمكن للمشاركة الجماهيرية في صنع السياسة والديمقراطية. وتستطيع باستخدام التكنولوجيات الملائمة والتي يمكن تحمل تكاليفها، أن تصل إلى المجتمعات النائية وإلى الناس من كل مشارب الحياة.

وقد توصل تقرير رئيسي آخر، تضمن سبعة عشر بلداً في أفريقيا، إلى أن هناك دعماً كبيراً بين أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام للمبادرات الرامية لتعزيز وسائل الإعلام المجتمعية، ويشير التقرير إلى:

دور وسائل الإعلام المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية، ونجاح وسائل الإعلام المجتمعية في توفير صوت للمجتمعات، وقدرة القطاع على التمكين من أسباب القوة، وبناء مجتمعات المهارات التي تشارك في دعم الأنشطة التي تخلفها

تسليط جهات البت المجتمعى أن تحسن الحوار المخل وتعزز القدرات، وأن تشكل قيادة فاعلة للمعلومات في كل الاتجاهات. والإذاعة فاعلة بصفة خاصة وأحياناً قادرة على البقاء حتى في المجتمعات الفقيرة جداً.

وسائل الإعلام هذه^(٢). غالباً ما تنتج جهات البت المجتمعية برامجها الخاصة بالتشاور مع المجتمع فى اجتماعات لمجموعاته وإجراء الحوارات. وتشمل عملية البرمجة فيها

(١) انظر على سبيل المثال، إعلان منظمة الأمم المتحدة المستبررة التاسعة، المعنى بجعل الاتصال في خدمة التنمية (روما: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤).

(٢) موجز تقرير بحث AMDI (هيئة الإذاعة البريطانية، ٦، ٢٠٠٤)، ٩٤.

برنامجا للأسئلة والأجوبة باستخدام الهاتف والرسائل، وبرامج منتظمة عن موضوعات محددة، ومناقشات الموائد المستديرة، وإعداد التقارير المجتمعية عن الأحداث والقضايا، وبث وقائع الاجتماعات الحكومية المحلية، وبرامج المعلومات الموجهة للتنمية. وتؤدى المحطات خدمة عامة مهمة للفقراء من جماهيرها، وستسفر آراؤها وشواغلها، وتمكنها من إثارة القضايا والمشاكل التي يغير هذا تكون من المحظورات، وتشجعها على الفضفضة، سواء فيما بينها أو مع الحكومة المحلية.

وفي قصارا، حسن البت المجتمعي الحوار الداخلي، وحل المشكلات والتنظيم الذاتي للناس الذين يخدمهم، ومنح الناس الثقة للحديث مباشرة للمسؤولين المحليين لدفعهم للعمل. ومن منظور التنمية، كانت الإذاعة المجتمعية بصفة خاصة وسيلة فاعلة بدرجة عالية. ولا تؤدى البرامج القائمة على المشاركة فى الإذاعة المحلية لتحسين قدرة الفقراء والمهمشين على الإعراب عن القضايا التي تحتاج لاهتمام فحسب، بل تشجع أيضا الناس الذين كانوا معزولين من قبل على التماس المعلومات والمشورة عندما يحتاجون إليها، على سبيل المثال عن طريق جعل الخبراء (مثل الممرضات والعاملين في الإرشاد الزراعي) في المنطقة يتطلعون بوقتهم، على أساس أنسبروعي احيانا، لتقديم المشورة على الهواء. وعندما تتضمن البرامج موضوعات حساسة، مثل العنف المنزلى وابساة معاملة الأطفال وإدمان الكحول، فإنها تتيح الفرصة للأسر والجيران لمناقشة البرنامج وطرح آرائهم في الموضوع. وتبيّن التجربة أن هذا النوع من النقاش يمكن أن يمارس تأثيراً كبيراً على سلوك الناس، وعلى قدرتهم على التعاون ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي أخذت في بعض الأحوال تقوض مجتمعاتهم.

توسيع مجال أنواع البث

ليس القصد من بحث أنواع البث المتميزة نسبياً التي وصفناها توا، القول بأن كلاً منها يعمل في مجال متحفظ، تحركه مجموعة فريدة من القيم والمبادئ

تعيش أنواع متمايزة من البث، كل منها تحرك قيم وديناميات داخلية فريدة في أي بلد معين، والخلط المحدد عرضة لتأثيرات كبيرة.

ويسعى لمجموعات مستهدفة مختلفة، بل الأحرى أن القصد منه هو إبقاء الضوء على المبادئ والنتائج والقيم المختلفة، التي يمكن حفظها عن طريق

تقديم خدمة البث. وهناك مجال كبير للتشاور بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسة، والجهات القائمة بالتنظيم ووسائل الإعلام والجمهور العريض فيما يتعلق بالتوازن والخلط المناسبين لمختلف الظروف، والمدى الذي يمكن به تصميم التنظيم حتى يستطيع نظام البث بكل أن يحقق أهداف الصالح العام. وجزء من هدف السياسة، وهدف القائم بالتنظيم، هو استخدام التدابير التي توجه دوافع كل قطاع ونتائجها في اتجاه معين.

وعلى أبسط مستوى من التحليل، تتميز نماذج الأعمال الخاصة بكل نوع من أنواع البث، ومصادرها للاستدامة ودينامية نموها الداخلي. فكل منها يواجه ضغوطاً من مختلف الاتجاهات، ويتعين عليها بالطبع الإبحار بين مطالب متضاربة أحياناً: فعلى سبيل المثال يتعين على جهات البث للخدمة العامة أن توازن بين الحاجة إلى إنتاج مضمون مستقل جيد النوعية يعكس توسيع الآراء بالكامل، وبين الحاجة إلى تجنب تأثير الحكومات التي تشكل مصدر إيرادها الأساسي. ويتعين على البث التجاري الإبحار في مسار يقع بين الفوز بحصة كبيرة من السوق من خلال البرامج جيدة النوعية، وبين السعي لتعظيم الأرباح من خلال مضمون يتم إعداده بأقل تكلفة وبين الإعلان الذي يعظم الجمبيور. ويتعين على

جهات البث المجتمعية، وهي الأضعف اقتصادياً بين الأنواع الثلاثة، أن تحقق التوازن بين ولايتها في أن تمنح صوتاً للمجتمع بطريقة تقوم على المشاركة والتنوع، وبين صراعها المستمر لتحقيق القدرة على الوصول. وفي ظل غياب قاعدة اقتصادية مستقرة، ربما يتعين على جهات البث المجتمعية أن تسلك مساراً بين العزلة وبين ما يحمل أن يضر استقلالها ومشروعيتها.

لكن هذه القوى الأساسية مشابكة في الواقع مع اتجاهات وتقاعلات أكثر تعقيداً بين القطاعات، وهو ما يزيد كثيراً عن كونه مجرد فروق طفيفة. وعرض هذه الديناميات في معزل على غيرها يفضي إلى التشويه، ويتحقق في أن يعكس مرؤنة أي نظام معين للبث وخصوصية المناخ. ولا تحاول سياسة البث وتنظيمه اختزال البث إلى أبسط أشكاله المكونة له، بل الأخرى أنها تسعى إلى خلق الخلط الملائم الذي يسهم على خير وجه في تحقيق الصالح العام عن طريق التأثير في هذه القطاعات المتنوعة التي تتشارك أو اصرها في نظام قومي محدد،

إن جهة مستقلة للتنظيم يمكن أن تكون أداة حيوية في تحقيق الخليط السليم. وتعرض جهات التنظيم لأشكال مختلفة من الإخفاق، لكن نوع التنظيم وقدرة جهة التنظيم عاملان أساسيان في التنفيذ الناجح لنهج الصالح العام.

وذلك في ظل ظروفها الخاصة. وقد طور صناع السياسة وجهات التنظيم طائفة من الأدوات لتحقيق هذا، ويرد في الباب الثالث بعض الممارسات الجيدة. وعند هذه النقطة، يستحق الأمر تناول مختلف أنواع وكالات التنظيم، حيث إن هذه يمكن أن تؤثر كثيراً على شكل البث وأدائه. ويسوق الدليل المتوافر مبررات وجود جهة مستقلة للتنظيم.

وهذا المفهوم، الذي نوقش بصورة عميقة في الباب الثالث، يمكن تعريفه بإيجاز بأنه جهة التنظيم التي تستطيع تحقيق الأهداف المنصوص عليها والمقبولة والمشروعة بطريقة منتحرة من النفوذ السياسي الذي ليس له موجب. ويمكن تمييز

هذا النوع من التنظيم عن التنظيم الحكومي المباشر، على سبيل المثال من خلال وزارة الإعلام أو وزارة الاتصالات. لكن هذا التمييز الحاد يخفى اتجاهات أخرى. فوكالات التنظيم يمكن أن تتعرض "للاستحواذ" عليها، أي من خلال النفوذ المفرط للصناعات التي تخضع للإشراف. وبعض الوكالات "تقرب" وتكتسب الإشراف عبر كثير من أشكال الاتصالات بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث تصبح عمليات التوزيع العمنية والبني الأساسية متشابكة. ولدى بعض وكالات التنظيم ما يسمى تعددية مشارجية، وتبدل مجهوداً واعياً لضمان تمثيل كثريين من أصحاب المصلحة في مجال إدارتها. غالباً ما يكون تنظيم جهات البث كخدمة عامة (أو التنظيم الذاتي لها) متيناً عن تنظيم باقي البث. ونعرض كثيراً من هذه الفروق لاحقاً في هذا الدليل. ونفكرة هنا هي أن طبيعة جهة التنظيم وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشروعة يمكن أن تشكل عامل حاسم في تحديد خصوصية أي شكل معين للبث وقدرته على تحقيق الصالح العام.

ويسبب تنوع الظروف والنهج والمؤسسات، اختلاف أنواع البث، والبعض منه يتأخذ شكلاً هجيناً.

على سبيل المثال، فإن الخيط الفاصل بين البث المجتمعي والبث كخدمة عامة رفيع في بلدان مثل هولندا، حيث إن السلطات المحلية هي التي تصدر التراخيص وتتوفر التمويل للتليفزيون والإذاعة المجتمعين، لكن المجتمعات المحلية لها نفوذ حاسم على الهيآكل والمضمون. وفي سريلانكا، فإن محطات الإذاعة "المجتمعية" القليلة مملوكة رسمياً لهيئة البث العامة، "هيئة الإذاعة في سريلانكا"، رغم أن المجتمعات تحافظ بدرجة كبيرة من المشاركة المحلية. وفي عدد من البلدان يمكن بالكاد التمييز بين الإذاعة التجارية والإذاعة المجتمعية، خاصة عندما تنشأ عن، أو تصبح جزءاً من، حركة اجتماعية أعرض تسعى للتغير، حيث يمكن للإذاعة أن تلعب دوراً رئيسياً وحيث قامت بذلك بالفعل. ويمكن أن تتطور فيما بعد إما إلى أشكال تجارية أو مجتمعية.

وبإضافة لذلك، فإن تنظيم القطاع المجتمعى لا يقتضى استبعاد الآليات والأدوات المستندة للسوق، حتى تلك التى لا تفرق بين القطاعين التجارى والمجتمعى، فى حين تعرف بخصوصية كل منها. فعلى سبيل المثال، فإن بعض المجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن تجتنب إيرادات الإعلانات المطلوبة للبقاء على محطة إذاعة تجارية محلية ولا يتوافق لها المستوى من القدرة والتنظيم المطلوبين للبقاء على الجهد الجماعى لبناء محطة مجتمعية. ويمكن استباط التدابير السياسية اللازمة لعلاج "إخفاق السوق" لتعزيز جدوى أى من القطاعين أو القطاعين كليهما وقدرتهم على خدمة المجتمعات التى تعانى نقصاً فى الخدمة. وقد أمكن لحزمة من الحوافز أن توفر دعماً لجهة بث محلية خاصة لشروط الترخيص لتقديم قدر يسير على الأقل من الأنبياء والمضمون المرتبطين بال恁مية. وما ينتج عن ذلك يمكن أن يكون محطة محلية يديرها منظم مشروع فرد، أو قناة مجتمعية تديرها المجموعات المحلية الأكثر نشاطاً - أو حتى هجينها من ذلك، حيث يعمل مشروع تجاري محلى عن كثب مع مجلس يمثل مصالح المجتمع.

كما أن لتليفزيون الخدمة العامة أشكالاً مختلفة، تشمل "شريحة" ثانية تمثل نموجاً متميزاً. وقد جرى وصفها باعتبارها "بُشّا عاماً بدبلاً" وهو يعمل بنجاح فى عدد من البلدان كمكمل للخدمة العامة التقليدية^(١٦). ومثل تليفزيون الخدمة العامة، فإن هذه المحطات تقييمها الحكومات فى البدء وتوجد مستقلة عن الحكومة ككيان أو هيئة لا تسعى للربح. ولكنها تتميز عادة بولاية محددة هي أنها خدمة مركزة ومحدة بدقة. فللقناة الرابعة فى المملكة المتحدة ولاية بث برامج مبتكرة وخلقية متميزة، تعزز التوعى الثقافى، لكنها تعمل فى مناخ تجاري وتتكلف آخرين بإعداد

(١٦) مارك رابوى، "الوضع العالمى لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل"، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: الأبعاد الثقافية والتربوية، بارس، اليونسكو ١٩٩٧ (١٩-٥٦).

كل برامجها^(١٧) وتقدم القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte^(١٨) محتوى ثقافي، وتقدم هيئة البث الخاصة الأسترالية خدمات إذاعية وتلفزيون حصري متعدد اللغات والثقافات بما يصل إلى ستين لغة^(١٩). وفي المكسيك، فإن الهيئة الأقرب لأن تكون جهة بث للخدمة العامة يديرها المعهد البولنكي القومي^(٢٠). ويندرج في نفس الفئة عدد من جهات البث الإقليمية الممولة تمويلاً عاماً في كندا وإسبانيا وأماكن أخرى.

يمكن أن يؤثر التفاعل بين قواعد تمويل التمويل مختلف أنواع البث على شكلها.

ذلك يؤثر التفاعل بين قواعد تمويل بث القطاعات التجارية وبث الخدمة العامة على شكل نظام البث، ويمكن تحييد أبعد

تمويل بث الخدمة العامة عن سيطرة الحكومة، أن تحرصها على جهات البث التجارية. ففي البلد الصغيرة أو الفقيرة، فإن رسم الترخيص وغيره من الاليات التمويل لا يكفيان عدة لضمان قدرة بث الخدمة العامة على البقاء، ويسمح فيها بقدر من تنظيم حجم الإعلان وشكله. بيد أن الاعتماد المفرط على الإعلان، يضع جهات البث كخدمة عامة في تناقض مباشر مع جهات البث التجاري، في حين يخضعها احتمالاً لضغط مماثلة من المعلنين.

ومن ثم فإن نتائج البث خارج نموذج القطاعات الثلاثة، ويمكن أن يتفاقم هذا، ويشكل خلل سياسات التنظيم مما يفتح مجالاً أوسع لتوليفات مختلفة في ظروف مختلفة.

(١٧) القناة الرابعة في المملكة المتحدة متوافرة في:

<http://www.channel4.com/about4/overview.html>.

(١٨) القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte، في: www.arte.tv

(١٩) هيئة الإذاعة الخاصة الأسترالية متاحة في:

<http://www20.sbs.com.au/sbscorporate/index.php?id=1>.

(٢٠) معهد المكسيك البولنكي القومي، متاح في: <http://www.onectv.ipn.mx/>.

الفصل الثالث

خصائص البث الإقليمي واتجاهاته

ما الذى تشبهه نظم البث فى المناطق المختلفة فى واقع الأمر؟ ما هى دينamiاتها واتجاهاتها الرئيسية؟

إن ما يلى هو استعراض للبث فى مختلف المناطق. والغرض هو تقدير المدى الذى يمكن به تمييز جماعات عامة الناس فى اتجاهات البث ودينامياته، بغية تحديد سياق الممارسة الجيدة القانونية والسياسية والتتنظيمية المبنية فى البابيين الثاني والثالث.

وتتركز الخاتمة على نموذج ناشئ فى البث يتقاسمها جزء كبير من العالم، وإن كان باعتباره مطمحا أكثر منه تنفيذا فعليا.

مناخ وسائل الإعلام إقليميا

على المستوى الإقليمي، يبيان المباحث الشامل لوسائل الإعلام تابعاً كثيراً.

هناك ندرة في البيانات التجريبية المقارنة والتحليلية بشأن البث على المستوى العالمي، والواقع أن معظم

البحوث في هذا المجال تتحسر على الافتقار لمثل هذه المادة. فليس هناك استعراض عالمي متصل للبث، ولا يوجد سوى بضعة مؤشرات إحصائية قليلة - تغطي توافر أجهزة التليفزيون والرانبو على الصعيد القومي والقليل غير ذلك. يبد أنه من زاوية المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة، هناك بضعة مصادر قليلة.

ويقدم الجدول (١-٣) نظرة مقارنة عن الحرية العامة الصحافة في المناطق المختلفة، وضعتها هيئة "بيت الحرية" (فريدم هاوس) باستخدام منهجية تغطي المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي لكل وسائل الإعلام. وتتبّع صورة من القيود القائمة في كل مكان على وسائل حرية الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولدى ما يربو على ٥٠ في المائة من سكان آسيا والمحيط الهادئ ووسط أوروبا وشرقها الذين يعيشون في بلدان حريات وسائل الإعلام مقيدة فيها.

**الجدول (١-٢) حرية الصحافة ٢٠٠٦: البلدان
والنسبة المئوية للسكان "غير الأحرار"، حسب المنطقة**

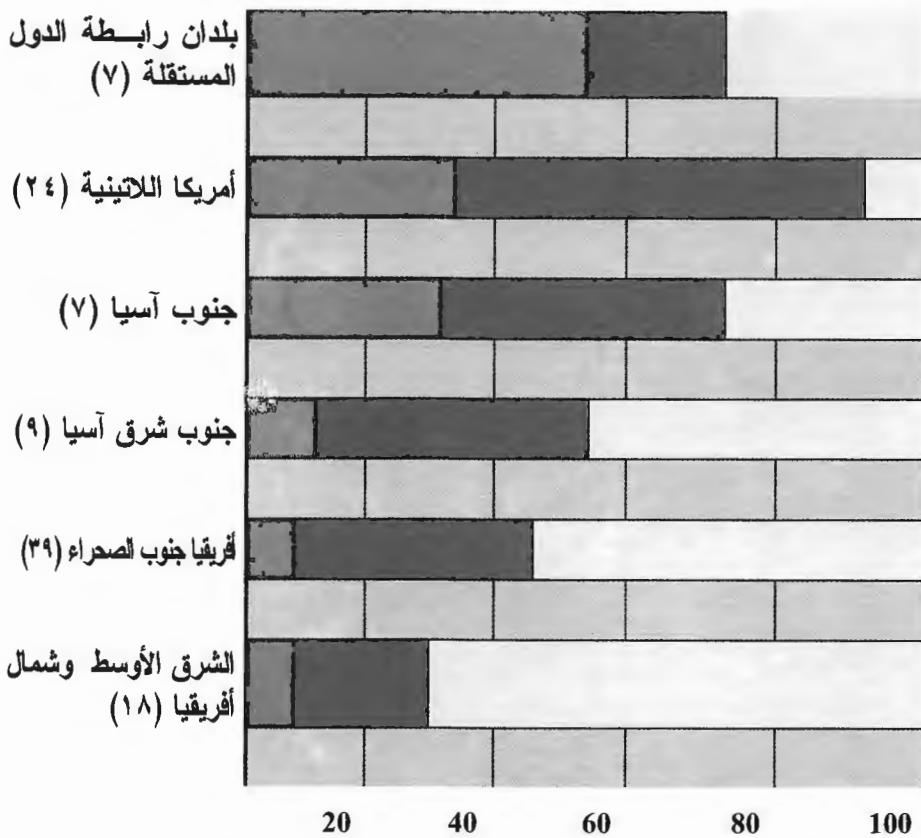
المنطقة	إجمالي البلدان	غير حرّة	عدد البلدان	% من السكان ممن وسائل الإعلام لديهم "غير حرّة"
الأمريكتان	٣٥	٤	٤	١٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨	٢٢	٣٥	٣٥
آسيا والمحيط الهادئ	٤٠	١٥	٥٢	٥٦
وسط أوروبا وشرقها	٢٧	١٠	٥٦	٩٦
لشرق لوسط وشمال أفريقيا	١٩	١٦	٤	٩٦

المصدر: فريدم هاوس، خريطة حرية الصحافة ٢٠٠٦

<http://www.freedomhous.org/>.

الشكل ١-٣

حرية قوانين الإعلام ٢٠٠٧ حسب المنطقة



المصدر: مؤسسة الخصوصية الدولية

<http://www.privacyinternational.org/issues/foia/foia-laws.jpg>

عدد البلدان وارد بين قوسين.

من حيث الميادين القانوني والسياسي والاقتصادي لحرية الصحافة، تظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأقل حرية، تليها بعد مسافة شرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.

كما تأتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قاع الترتيب (١-٣)، فيما يتعلق بإصدار قوانين حرية الإعلام، متلماً رصدت مؤسسة الخصوصية الدولية.

وفي مجال مرتبط بالبث بصورة مباشرة بدرجة أكبر، اضطلع فريق من الباحثين بدراسة في ٢٠٠١، لملكية أكبر خمس قنوات تلفزيونية في ٩٧ بلداً حول العالم^(١). ويلخص الجدول (٢-٣) المقارنة الإقليمية في ٢٠٠٩.

الجدول (٢-٢) توزيع ملكية التلفزيون ١٩٩٩

المنطقة	ملكية أكبر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمي)	الحصة من السوق لأكبر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمي)	الملوكة الخاصة للدولة	الملوكة الخاصة للدولة
أفريقيا	%١٥	%٨٥	%١٩	%٦٨
الأمريكتان	%٨٥	%١١	%٢٨	%١٧
آسيا والمحيط الهادئ	%٣٠	%٧٠	%٣٤	%٦٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%٦	%٩٤	%٧	%٩٣
وسط وشرق أوروبا، البلدان التي تمر بمرحلة انتقال	%٢٧	%٧٣	%٢٠	%٨٠
أوروبا الغربية	%٤٥	%٥٥	%٥٢	%٤٨

عندما لا يصل مجموع الأرقام إلى ١٠٠، فإن فئة "الأخرى" تضم الباقي.

(١) سيمون ديانكوف، كارالي ميلشن، تاتيانا نينوفا وأندريه ميلفرو: من يملك وسائل الإعلام؟ ورقة عمل هارفارد للبحوث الاقتصادية، رقم ١٩١٩، ورقم (البنك الدولي لبحوث السياسة رقم ٢٦٢٠، ١٩ أبريل ٢٠٠٦، مختلصة من الجدول ٢ متوافر في.

SSRN:<http://ssrn.com/abstract=267386>.

بالنسبة لحرية الإعلام، تجتمع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب شرق آسيا متلاصقة عند القاع.

جاء ترتيب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعلى في ١٩٩٩ من زاوية ملكية الدولة وال嗑ة من السوق، تليها بلدان وسط أوروبا وشرقيها والبلدان السوفيتية السابقة، ثم آسيا والمحيط الهادئ وغربي أوروبا. وتبدى الأميركيتان تحيزا قويا نحو الملكية الخاصة. وفي حين أن هذه الأرقام تقدم لمحة سريعة عن الملكية، فإنها لا تميز بين التليفزيون الذي تسيطر عليه الدولة وتليفزيون الخدمة العامة، وهو أمر توجد فيه فروق كبيرة بين المناطق. كما أن الأرقام قيمة نوعا ما.

وعلى الرغم من غياب البيانات العالمية المتواصلة عن قطاع البث، فإن نظرة عامة مقارنة إقليمية جزئية يمكن جمع أوصافها معا من تشكيلة من المصادر، بما في ذلك بعض المسح المقارنة متعددة البلدان الحديثة في أوروبا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال وأفريقيا، وعدة قواعد للبيانات العالمية والمسوح الجزئية، وتشكيله من التقارير. وتنظر فيما يلى في عدد من المناطق والمناطق الفرعية، مع التركيز على المسموح به من البيانات، عن مناخ البث العام، والتكونين القطاعي للبث، والمناخ القانوني والتنظيمي وواقع تنفيذه، وдинامياته واتجاهاته. وينصب التركيز على البلدان والمناطق النامية التي يتعرض فيها قطاع البث للتغيير تحركه إما قوى خارجية أو رغبة الحكومة الظاهرة في التغيير.

منطقة بعد الأخرى أفريقيا جنوب الصحراء

ربما كانت منطقة جنوب أفريقيا هي أقل المناطق تعرضا للبحث في أحوالها^(٢)، لكن سبعة عشر بلدا هناك خضعت لبحث مقارن أخيرا بواسطة

(٢) يلاحظ تقرير مبادرة تنمية الإعلام الإفريقي الموجز عن البحث أنه: على الرغم من الثروة المتاحة من الرؤى الثاقبة المستمدّة من البحوث الأخرى المنشورة، فإن البيانات المنتظمة والتي يعول=

مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي^(٣). وتقسام أفريقيا جنوب الصحراء بأن السكان فيها شباب ويتامون، مع معدلات منخفضة لمعارف القراءة والكتابة في بلدان كثيرة.

تفصل أفريقيا جنوب الصحراء بعدد سكان الريف الكبير فيها الإذاعة، لكن التليفزيون آخذ في النمو.

وفي تسعه بلدان جرى مسحها، فإن ما يربو على ٦٠ في المائة من السكان ريفيون، والنفل لديهم ضعيف ولا توجد كهرباء. وقد توصلت مبادرة تنمية الإعلام في أفريقيا إلى أن

الإذاعة هي الوسيلة المهيمنة في أفريقيا: تسيطر الإذاعة على طيف وسائل الإعلام

غير حرفة صوب إنشاء وكالات مسئلة للتنظيم، واعتماد تشريعات حرية الإعلام، وتحويل جهات البث الخاضعة لسيطرة الدولة إلى جهات البث كخدمة عامة.

الجماهيري مع استمرار هيئات الإذاعة التي تسيطر عليها الدولة في الاستحواذ على أكبر الجماهير في معظم البلدان لكن المحطات التجارية (داخل البلدان) تظهر أكبر زيادة مستمرة في الأعداد، تليها الإذاعة المجتمعية، حيث لم يكن النمو متواصلاً، وإن كان كبيراً في بلدان بعضها. والتليفزيون أقل توافراً على نطاق واسع، خاصة في المناطق الريفية، رغم أنه يعتبر قوة متمامية^(٤).

ـ عليها عن القطاع متختلفة أو غير موجودة. هناك انفتاح للبحوث القوية، على النطاق القاري حول ما يجده وما لا يجده في محاولات كثير من القوى الفاعلة تدعيم الإعلام الأفريقي. وقد كان نقص البيانات التي يعول عليها عاملأ يحد من استثمار القطاع الخاص والعام (الماتج)^(١٣).

(٣) البلدان المشمولة هي: أنجولا وبتسوانا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وكينيا وموزامبيق ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، موجز وسبعة عشر تقريراً قومياً، هيئة الإذاعة البريطانية

٢٠٠٦ متاح على: <http://wwwbbcworldservicetrust.org/amdi>.

(٤) المرجع المنكرو ، ٣٣ .

وتلعب جهات البث الدينية، خاصة الإذاعة، دوراً كبيراً في بلدان كثيرة وتمثل النمو الأساسي في البث غير المملوك للدولة منذ ٢٠٠٠.

وقد شهدت أفريقيا تغيراً تدريجياً في نموذج تنظيم وسائل الإعلام عبر العقد الماضي:

وهي تستند حالياً إلى نموذج ديمقراطي للفصل بين السلطات - إنشاء هيئات مستقلة لتنظيم البث - مع الاعتراف بحق وسائل البث بصفة عامة في أن تنظم نفسها (مجالس وسائل الإعلام). وقد اصطبغ هذا باعتماد تشريع حرية الإعلام والسعى لتحقيق هدف تحول البث المملوك للدولة إلى بث للخدمة العامة^(٥).

لكن التنفيذ الفاعل لهذا يواجه تحديات خطيرة من حيث استقلال الهيئة القائمة بالتنظيم.

والتحول ليس كاملاً ولا يخلو من المشاكل وظهور البلدان مستويات متباعدة من الالتزام بمبادئ النموذج وتنفيذه في التطبيق. وقد أصدرت ثمانية من البلدان السبعة عشر تشريعات بشأن جهات تنظيم وسائل الإعلام المستقلة، لكن يثور شكك واسع النطاق فيما يتعلق باستقلالها^(٦). ولدى عدد من البلدان الأخرى هيئات لتنظيم تيرها الدولة، والتشريع الرامي لضمان استقلال جهات البث المملوكة للدولة مطبق في سنة من البلدان السبعة عشر، وتعمل ثلاثة بلدان أخرى على هذا.

وقوانين القذف.

بيد أن عدداً قليلاً من جهات البث المنشأة كخدمة عامة، مستقل تماماً عن الحكومة، ومعظمها خاضع للتدخل في شئونه وتفرض

(٥) المرجع المذكور، ١٥.

(٦) يبرز التقرير جنوب أفريقيا وربما غالباً باعتبارها الأكثر استقلالاً (٥٦، ٥٧).

عليه الوصاية. وقد تم الاعتراف بالبث المجتمعي في عشرة من بلدان الدراسة، ولكن على أساس جزئي عادة مع تقديم القليل من الدعم.

ومن زاوية المناخ العام لوسائل الإعلام، فإن لدى خمسة من البلدان السبعة عشر قوانين جنائية للذم والتشهير، وحتى حين الغيت قوانين القمع، فإن الآليات التي تسيطر الدولة عليها لمعاقبة الصحفيين تبين أنها مستمرة في نعماية بلدان على الأقل. والبلدان جميعها فيما عدا ثلاثة (جنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا) ليس بها تشريع لحرية الإعلام. والقوانين معلقة في ستة بلدان أخرى - لما يزيد على ست سنوات في حالة غانا ونيجيريا.

ورغم أن العقد الماضي شهد ترحيباً بالتنوع في مضمون البث وزيادة فيه،

نوعية البرامج واستقلال جهات البث.

لا تزال أوجه قصور خطيرة باقية فيما يتعلق ببنواعته. وينتافق المضمون الذي تقدمه جهات كثيرة للبث تسيطر عليها الحكومة، بصورة وثيقة مع منظور الحكومة أو الحزب الحاكم، وهناك نزوح في معظم وسائل الإعلام لأن تعكس آراء الصفة الحضورية المتعلمة.

من المسلم به على نطاق واسع أن وسائل الإعلام المجتمعية والخاصة تخدم السكان الذين يعانون نقصاً في الخدمة من قبل المنافذ الأخرى، وأنها توفر -

ونزاهة جهات البث العامة.

خاصة من خلال الإذاعة - مصدرًا تربوياً وإعلامياً مهما لتلك المناطق التي تتسم بانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة أو قلة فرص الوصول لوسائل الإعلام الرئيسية^(٧).

(٧) المرجع المذكور، ٨٨.

ويخلص البحث إلى أن التحدى الأساسي الذي يواجهه وسائل الإعلام المملوكة للدولة، هو خدمة كل القطاعات السكانية بالبث كخدمة عامة غير متحيزة، متحررة من التدخل الحكومي. ويقتضي ذلك العمل تشريع حرية التعبير والحصول على المعلومات، ووضع سياسة متسقة بشأن الاستقلال في منح التراخيص، وتدعم حماية الصحفيين، وتقويه إطار التنظيم المستقلة. كذلك يلاحظ التقرير أن من جرى مسحهم، وضعوا قطاع الإعلام المجتمعى، خاصة الإذاعة، من بين أعلى الأولويات بالنسبة للتمويل الجديد، خاصة بسبب دوره في التنمية.

ويخلص التقرير إلى ملاحظة متفاہلة نسبياً:

في كل البلدان التي جرى مسحها، وردت تقارير عن حدوث تغييرات كبيرة في مناخ تنظيم وسائل الإعلام نتيجة لزيادة مستويات المقرطة، والمناخ السياسي والاقتصادي الأكثر تيسيراً للأمور، وزيادة النشاط القوى والدولى المبذول لتنمية وسائل الإعلام^(٨).

وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة السابقة

مع افياز الاتحاد السوفياتي، تعرضت هيكل وسائل الإعلام في البلدان الأعضاء السابقة وفي وسط أوروبا وشرقها للتغير مفاجئاً وحادياً.

إن الاتحاد السوفياتي السابق والكتلة الشرقية السابقة، وبعض بلدان أوروبا الوسطى^(٩) فريدة في تعرضها للتخلّي بشكل جذري ومفاجئ، متزامناً

(٨) المرجع المنكور ، ٩٩

(٩) بحث هنا "البلدان التي تمر بمرحلة انتقال" كما تحددها المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ولكن لم ينظر في أمر أفغانستان وبيلاروسيا وتركمانستان انظر:

http://www.eeassoc.org.transition_countries_list.asp.

بدرجة أو بأخرى مع هيأكل الإعلام القائمة مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد تم توثيق العملية والنتائج جزئياً في دراستين مقارنتين حديثتين:

دراسة معهد المجتمع المفتوح للتليفزيون في عشرين بلداً هي في الأساس من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا^(١٠)، ودراسة المرصد السمعي البصري الأوروبي للبث في خمسة من بلدان رابطة الدول المستقلة^(١١). وشهدت بلدان وسط أوروبا وشرقها ومعظم بلدان رابطة الدول المستقلة نمواً فوريًا وحاداً في جهات البث التجارية والخاصة. وكثيراً ما كانت هذه البلدان رائدة في إعداد تقارير التحقيقات والأنباء، مما فتح

أعقب انجذاب الإعلام الذي تسسيطر عليه الدولة تدفق رأس المال الغربي، وكان كثير منه يسعى وراء تحقيق مكاسب تجارية فحسب. وكرد فعل حاولت حكومة كثيرة عامة إنشاء جهات للبث كخدمة عامة وليس كأجهزة تسسيطر عليها الدولة.

مجالات كثيرة في المجتمع والاقتصاد التي كانت من قبل خارج حدود الفحص العام. وفي كثير من البلدان، أدى إلغاء سيطرة الدولة والافتتاح على المصالح التجارية إلى تدفق حاشد من رأس المال الغربي إلى صناعة

التليفزيون، مما دفع بالقوى الفاعلة المحلية عادة إلى هامش السوق ولا يزال هذا عملاً أساسياً حالياً^(١٢).

(١٠) معهد المجتمع المفتوح، التليفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال، ٤ مجلدات (هنغاريا، ٢٠٠٥) متاح على <http://www.eumap.org>.

(١١) أندريه رشر وديمترى جولوفاتوف، تنظيم بث الخدمة العامة في كومونولث الدول المستقلة، تقرير خاص عن الإطار القانوني لبث الخدمة العامة في أذربيجان وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا (المرصد السمعي البصري الأوروبي، ستراسبورج، فرنسا، نوفمبر ٢٠٠٦).

(١٢) معهد المجتمع المفتوح، التليفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (٢٠٠٥)، موجز، ٣٣ مذكور بعد ذلك باعتباره OSI، ٢٠٠٥.

ولكن في السياسات غير الخاضعة للتنظيم إلى حد كبير وفي ظل الفقر إلى التجربة المحلية لوسائل الإعلام التجارية المتنوعة:

سرعان ما تنتهي حرية وسائل الإعلام إلى أن تعنى في المحل الأول حرية إدارة وسائل الإعلام كمشروعات أعمال خاصة. وتسعى جهات البث الخاصة في المحل الأول لتحقيق مكاسب تجارية وسرعان ما تفوق في أدائها جهات البث الحكومية، التي تعزف عن الاستمرار أو تعجز عنه^(١٢).

وقد أثارت هذه التطورات تشكيله من الشواغل بين حكومات الدول المستقلة حديثاً. وأدت هجرة الجمهور من قنوات الدولة إلى القنوات التجارية والرغبة في دعم الهويات الوطنية بعد الحقبة السوفيتية بين العامة، وانهيار النظام التقليدي للتمويل والإنتاج البرامج إلى السعي لإحلال نظام للبث كخدمة عامة له^(١٣) جانبية أكبر محل شبكات الإذاعة والتليفزيون المفلسة - بمعانٍ كثيرة - التي تديرها الدولة (المرصد السمعي البصري العالمي، ٢٠٠٦، ص ١). وأقيمت جهات البث كخدمة عامة في الإذاعة والتليفزيون في بلد بعد الآخر من بلدان رابطة الدول المستقلة منذ ١٩٩٤ فصاعداً، واصطحب ذلك بإغلاق جهات البث الحكومية في كل البلدان عدا بلدين (أذربيجان وقرغيزستان)^(١٤)، ولدى كل بلدان وسط أوروبا وشرقها التي

(١٢) المرجع السابق.

(١٤) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٥) أقيم تليفزيون الخدمة العامة في أستونيا في ١٩٩٤، وفي لاتفيا في ١٩٩٥، وفي مولدوفا في ١٩٩٥، وفي ليتوانيا في ١٩٩٦، وفي أرمينيا في ٢٠٠٠، وفي جورجيا في ٢٠٠٤، وفي أذربيجان في ٢٠٠٥، وفي قرغيزستان في ٢٠٠٥. وفي أوكرانيا تم إصدار قانون بث الخدمة العامة في ١٩٩٧، ولكنه لم ينفذ، وفضلت محاولة لإصدار قانون في روسيا. ومن وقت لآخر تجرى مناقشات حول الموضوع في بيلاروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وفي أوزبكستان وحدها لا يدور مثل هذا النقاش.

انظر المرصد السمعي البصري العالمي، ٢٠٠٦، ص ١.

عطتها دراسة معهد المجتمع المفتوح حاليا ، جهات قائمة للبث كخدمة عامّة^(١٦). وقد تأثر البعض منها بصورة قوية في اختياره بعوامل خارجية، خاصة حيث كانت هناك احتمالات لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومارس مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والأمن في أوروبا كلها ضغطا كبيرا على الحكومات التي تسعى لأن تصبح أعضاء.

وهكذا فإن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانقلاب والتي ناقشناها هنا، اعتمدت في معظمها حاليا ما يسمى "الإطار الأوروبي" للبث. وهذا نظام مختلط، يضم جهات للبث كخدمة عامّة بدرجات متفاوتة من القدرة والقدرة، تعمل مستقلة عن الدولة لكنها تخضع في نهاية المطاف للمساعدة أمام مسؤولين منتخبين. وتوجد إلى جانبها جهات البث التجارية الخاضعة للقوانين والتنظيمات المحلية. ويوجد أيضا في عدد قليل من البلدان افتتاح أحد ثالث لوسائل الإعلام المجتمعية التي تكون من "منافذ لوسائل الإعلام المحلية تديرها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تسعى للربح أو مجتمعات الأقليّة"^(١٧).

وكل القطاعات تواجه تحديات. فعلى سبيل المثال، فإن جهات البث كخدمة عامّة شهدت انهيارا في أرقام المشاهدة لم تتوقف، وتعكس إلا أخيرا في عدد قليل من البلدان^(١٨). وفي مجال الأخبار، فإنها حققت رغم هذا بعض النجاح:

(١٦) انظر معهد المجتمع المفتوح الجدول ٩ للحصول على معلومات عن ألبانيا والبوسنة والهرسك، وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية الشيشك وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(١٧) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٨) إن تليفزيون الخدمة العامّة أخذ في التهوض حاليا في بلدان مثل بولندا وجمهورية الشيشك وسلوفاكيا وصربيا وهنغاريا. انظر معهد التجمع المفتوح، ٢٠٠٥، ص ٤، جدول ١٣.

فهناك حقيقة مؤكدة على نطاق واسع في كل أنحاء المعمورة هي أن تليفزيون الخدمة العامة لا يزال المصدر الرئيسي للأنباء بالنسبة للقسم الأكبر من السكان في معظم البلدان التي غطتها هذا التقرير. ولا تجنب القنوات الخاصة عدداً أكبر من المشاهدين لنشرات الأخبار، سوى في عدد قليل من البلدان فحسب مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا^(١٩). وقد كان الانتقال إلى مناخ البث الجديد ولا يزال، محفوفاً بالمخاطر. ويعاني نظام البث الشامل في كثير من بلدان وسط أوروبا وشرقيها ورابطة الدول المستقلة من مشاكل خطيرة. ومقارنة بغربي أوروبا، تلاحظ دراسة معهد المجتمع المفتوح أن:

الفرق الأساسي يكمن حالياً في
المعاناة الأكبر التي يتعرض لها بث الخدمة
ال العامة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال
(والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانتقال)
من جراء الضغوط السياسية والاقتصادية

الانتقال للنموذج الأوروبي المختلط ليس سهلاً. وتشمل القضايا الأساسية استمرار سيطرة الدولة وتغذتها بطرق مختلفة.

على حد سواء^(٢٠). وبخلاص تقرير المرصد السمعي البصري الأوروبي فيما يتعلق بعملية تحول جهات البث الحكومية إلى جهات بث للخدمة العامة في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى أنه:

من الشائع، أنه ليس هناك تأثير لتغير بعض "تفاصيل قوانين بث الخدمة العامة التي كانت مستهدفة في الأصل في مسار العملية التشريعية حتى تضمن معظم أحكامها استقلال بث الخدمة العامة. وهناك طريقة "تقليدية" لمقاومة بث الخدمة العامة هي توسيع أهمية الأحكام التفسيرية، بدون توفير التنفيذ العملي لها^(٢١).

(١٩) معهد المجتمع المفتوح، ٤٠، ٢٠٠٥

(٢٠) معهد المجتمع المفتوح، ٣٨، ٢٠٠٥

(٢١) معهد المجتمع المفتوح، ٤١، ٢٠٠٦

وتفاقم أوجه القصور القانوني في بعض البلدان من جراء غياب آليات التمويل الفاعلة. وقد استخدم بعض بلدان وسط أوروبا وشرقها رسوم الترخيص^(٢٢)، التي وفرت أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي تمويل البث كخدمة عامة^(٢٣). بيد أنه لا يوجد في بلدان كثيرة أخرى في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك دول البلطيق، نظام لرسوم الترخيص^(٢٤)، ويتم تمويلها جميعها بالتقريب بصورة مباشرة من مالية الدولة، مما يحتمل أن يسفر عن مستوى مرتفع جداً من سيطرة الدولة على القنوات المستقلة من الناحية الأسمية.

وهناك شك قليل في أن استقلال التحرير يتعرض للضرر في كثير من جهات البث كخدمة عامة.

ما يؤدي للإضرار باستقلال التحرير
ويعرف الصحافة.

فالبعض منها يقدم تقارير محرفة وغير دقيقة ومتزبنة من الناحية السياسية، وي تعرض الصحفيون في بعض البلدان لتدخلات وضغوط سياسية مباشرة أو غير مباشرة في عملهم^(٢٥)، وهو ما يمكن أن يتحقق بصفة خاصة خلال الحملات الانتخابية^(٢٦).

وبإضافة لذلك، فعلى الرغم من ريادة التليفزيون التجاري في مجال الأخبار وتقارير التحقيقات في أيامه الأولى، فلم يعد حالياً "مرجعاً لصحافة التحقيقات

(٢٢) بما في ذلك كرواتيا وجمهورية الشيش وجمهوريّة مقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(٢٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٦٠، الجدول ١.

(٢٤) المرصد السمعي البصري الأوروبي، ٢٠٠٦، ٤٢.

(٢٥) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٦٥، (٤).

(٢٦) تورد تقارير مؤشر حرية الصحافة العالمية عدداً من حالات للتحيز في كثير من هذه البلدان في الإعلام العام والخاص على حد سواء. متوازف في:

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006>.

أثار التليفزيون التجارى أيضاً من حيث نوعية الأخبار، وأصبحت الرقابة الذاتية شائعة.

الموثوق بها وتلبرامج الإخبارية جيدة النوعية. وأدت الضغوط من أجل اجتناب جماهير كبيرة وتقليص التكاليف إلى تعمد الإثارة في الأخبار والتركيز على التسلية منخفضة النوعية. وعدد آليات التنظيم الذاتي الفاعلة قليل، وأجور الصحفيين ضعيفة عادة ويعانون من تنظيمات عمل سيئة ويخشون على وظائفهم. "وفي مثل هذا المناخ المتقلّل، وتقاء خلفية من التدخل السياسي الواسع في البرمجة والضغط الاقتصادي، تردهر الرقابة الذاتية"^(٢٧).

ومن بين التوصيات الرئيسية لقرير معيد المجتمع المفتوح توصيات تؤكد على الحاجة إلى دعم استقلال وشفافية هيئة التنظيم، لضمان استقلال وسائل إعلام الخدمة العامة في التطبيق وفي القانون، وتوفير الوسائل اللازمة لجعل الملكية أكثر شفافية في كل وسائل الإعلام.

أمريكا اللاتينية

مصالح القطاع الخاص سائدة في أمريكا اللاتينية مع بُن للخدمة العامة ضعيف نسبياً.

يسمع أكثر من ٩٠ في المائة من أهل أمريكا اللاتينية للإذاعة يومياً مما يجعلها وسيلة الإعلام الأكثر شيوعاً في المنطقة^(٢٨). كما يوجد في أمريكا اللاتينية

(٢٧) معيد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧١.

(٢٨) خوان بابلو كنزديتان:

"America Latinay las Fortalezas de la Radiodifusión." Diario electrónico "Radio Universidad de Chile"

٢٢ مارس ٢٠٠٥،

<http://www.radio.uchile.cl/notas.aspx?id=Nota=18169>.

أكثر الدخول اتساماً بعدم المساواة مما في أي منطقة أخرى، ويعيش نحو ٤٥ في المائة من السكان حالياً تحت خط الفقر^(٢٩).

وبالمقاييس العربية، تبنت بلدان أمريكا اللاتينية فيما عدا كوبا، النموذج الأمريكي للبث التجارى الخاص غير المقيد لحد كبير، وإن كانت هناك فروق. كما تدعم البلدان الأكبر صناعات الإنتاج الكبير للمضمون والتصدير عبر المنطقة وما وراءها.

إن البث كخدمة عامة محدود في أمريكا اللاتينية. بيد أنه توجد في كل بلد تقريباً، قنوات تديرها الدولة، تمويل معظمها ضعيف وتتعرض لتلاعيب الحكومة بها أو سيطرتها عليها^(٣٠). ويقدم عدد من القنوات المملوكة ملكية عامة برامج ثقافية وتربيوية، وبعض القنوات تديرها الأحزاب السياسية (فى المعارضة أو فى الحكم)، وقلة منها تديرها منظمات دينية، وهناك حفنة من القنوات التي لا تهدف لتحقيق الربح وتستند لمؤسسات. بيد أنه ليس هناك أي بلد به بث للخدمة العامة مستقل من الناحية الرسمية وجيد التمويل، وله صلاحية واسعة ليشمل الأخبار والشنون الجارية؛ وأقرب المحطات لذلك هي TVN في شيلي، وONCETV في المكسيك^(٣١). والغالبية الشاسعة من البث هي بث تجاري. والملكيّة في القطاع مركزه بدرجة عالية على الصعيد القومي مع ملكيات مشتركة كبيرة عبر القطاعات السمعية البصرية والإعلامية.

(٢٩) دكتور جينيفير ماكوى، مركز كارتر،

Las Vulnerabilidades de la Democracia, Democracia y Cumbre de las Americas, Panel sobre La Carta Democratica Interamericana.

(بيونس آيرس، الأرجنتين، ١١ مارس ٢٠٠٥).

(٣٠) استناداً للملامح القطبية التي أعدتها هيئة الإذاعة البريطانية، متوافر في:

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/country+profiles/default.stm>.

(٣١) انظر على التوالي / <http://www.tvn.cl/> and <http://www.oncetv.ipn.mx/>.

ويختلف قطاع الإذاعة عن التليفزيون في جانب حاسم واحد: فعلى الرغم من وجود التليفزيون المجتمعي بدرجة قليلة، فإن البث الإذاعي المجتمعي مختلف، متنوع، وكبير من الناحية العددية، وواسع الانتشار. ويرجع عهد الرواد لما يربو على خمسين سنة، قبل أن يتم سك مصطلح الإذاعة المجتمعة، ويشمل ذلك المحطات التي أقامها المشغلون بتعدين القصدير في بوليفيا في الأربعينيات والخمسينيات، والتي ساهمت بصورة ضخمة في التنظيم المجتمعي والتمكين السياسي ومنات المحطات التربوية التي استلهمت إذاعة سوتزا التي أقامها في ١٩٤٧، فمن كاثوليكي ل توفير التعليم العملي للمجموعات الهمامية والريفية. وقد بلغ تأثير القطاع إلى حد القول بأن الإذاعة المجتمعية وإلى حد ما حتى التليفزيون المجتمعي، يحتلان مكان بث الخدمة العامة، لأنه بغض النظر عن وضعهما القانوني الفعلى، سواء كوسائل إعلام مجتمعية أو تجارية، فإن نفس الروح تحركهما ويقومان بنفس الوظائف التي تقوم بها جهات البث كخدمة عامّة^(٣٢). ورغم أن هذه القنوات نشأت في معظمها في ظل فراغ تنظيمي، أو في مخالفة صريحة للقانون، فقد أصبحت الآن معترفاً بها وخاصة للتنظيم في عدد مت坦 من البلدان، من بينها كولومبيا وبوليفيا وببرو

للإذاعة المجتمعية تاريخ طويل، بل وزعم أنها تحمل مكان الخدمة العامة، لكن لا يزال عليها أن تحصل على اعتراف قانوني كامل ومناخ تنظيمي إيجابي.

وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين. ولا يزال كثير من المحطات المجتمعية الأقدم عهداً والأكثر رسوحاً يعمل بتراخيص تجارية أو تقافية. بيد أن الاعتراف القانوني هو

نعمـة ونـقـمة. فبعض البلدان غير المبالغة بالاعتداء على وسائل الإعلام التجارية،

(٣٢) انظر رافائيل رونكا جيلولو، أمريكا اللاتينية: الإذاعة والتليفزيون المجتمعيان كبث للخدمة العامة، في بث الخدمة العامة (نيونسکو، باريس، ١٩٩٦) متاح في:

يفرض قيوداً على القطاع المجتمعي مما يهدد بقاءه. فشيلي على سبيل المثال، تقتصر قوّة الإرسال على واط واحد فحسب وهو ما لا يكفي سوى للبث لمسافة تبلغ بضع مئات من الأمتار في الأحوال الجيدة. وتحظر بلدان أخرى الإعلان.

ولدى معظم البلدان في أمريكا اللاتينية جهات تعد رسمياً جهات مسؤولة لتنظيم البث (ونحو النصف منها مجتمعة لديه هيئة لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية) رغم أن البرازيل وببرو وكولومبيا من بين الاستثناءات الكبيرة. بيد أن العملية الخاصة بإصدار التراخيص في كثير من البلدان تفتقر إلى الشفافية، وتتسم بالفساد أحياناً، وتتبع إجراءات تعتبر من الممارسات السيئة في أماكن أخرى. وإصدار تراخيص للبث طويلة الأجل، مع خيار التجديد، أمر شائع. ففي الأرجنتين مثلاً، جدد الرئيس كيرشنر في مايو ٢٠٠٥ تراخيص للبث التلفزيوني لمنع حائزها ما مجموعه ٣٥ عاماً، وفي إحدى الحالات حتى عام ٢٠٢٥. وفي أوروجواي تم منح تراخيص تلفزيون الكابل في ١٩٩٤ - أربعة منها لأصحاب تراخيص التلفزيون التجاري القائمة - بدون أي منافسة أو طلب عطاءات. كذلك فإن تراخيص البث في أوروجواي لا تتضمن عادة حدوداً زمنية معينة والتجديد فيها تلقائي من الناحية العملية. لكنها من الناحية القانونية "قابلة للإلغاء ويمكن الرجوع عنها" حسب قرار الحكومة. وتتبع بلدان كثيرة أخرى ممارسات مماثلة.

وتحتل السياسة أحياناً مكاناً محوراً وخلافياً في القرارات المتعلقة بالتراخيص. فقد تم انتقاد قرار حكومة فنزويلا في ٢٠٠٧، بعدم تجديد تراخيص قناة خاصة للتلفزيون، تليفيزيون إذاعة كاراكاس وهي رخصة مدتها عشرون عاماً تم الحصول عليها في البدء في ١٩٨٧، بمرسوم رئاسي - وربما كانت دوافع ذلك سياسية. فقد اتخذت موقفاً مناوناً للحكومة، ولكنها لم تكن تقتصر على الانتقاد من الناحية التحريرية فحسب: ففي ٢٠٠٢، ساندت بنشاط انقلاباً فاشلاً ضد الرئيس

المنتخب. وقد تم انتقاد الرئيس بسبب أن له دوافع سياسية جعلته يتقاعس عن التجديد، ولأنه لم يتبع على نحو صحيح النظام لتقدير ما إذا كان ينبغي أن تحفظ القناة بتراخيصها أم لا. كما يتصل بهذا السياق قرار حكومي بإعادة جهة التنظيم لولاية وزارة الاتصالات، مما أسفر عن ضياع وضعها المنبع على التأثير. ويوضح النزاع العلاقات الوثيقة بين السياسة والعمليات الواجبة ومنح أدوات قيمة

إن للنقاش حول قضايا حقوق الإنسان
التي تتعلق بالإعلام تأثيراً بالغاً فيما يتصل
بالفقر وحرية التعبير وإصدار التراخيص
والامتيازات وترك الملكية.

للاتصال في المجتمع. وفي الوقت نفسه، أغلقت الحكومة في كولومبيا المجاورة في ٢٠٠٤، المعهد العام للإذاعة والتلفزيون (Inravision) الذي كان ينتج برامج ويبث على ثلاث قنوات بشأن القضايا التربوية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الأفلام الوثائقية التي تتقد الحكومة^(٣٣).

وهناك حالياً نشاط وقوه دفع كبيرة في أمريكا اللاتينية لإصلاح قطاع البث وقطاع الإعلام ككل. ومع تزايد الاعتراف بالإعلام المجتمعي، أخذ مناخ البث ذو الثلاثة قطاعات يصبح هو القاعدة، مع تحفظ مهم هو أن القطاع العام يخضع لسيطرة الدولة لحد كبير. وإمكانية قيام بث للخدمة العامة موضع نقاش في بلدان قليلة فحسب، من بينها أوروجواي، حيث تحظى جهة البث العامة ببعض الاستقلال، لكن لم يقترب أى بلد من هذه من وضع تشريعات وأدوات ملائمة. وهناك قضية مهمة في هذا النقاش هي كيف يمكن استبطاط آليات للتمويل يمكنها أن تولد تمويلاً كافياً في المجتمعات التي يزيد فيها عدد السكان القراء، ويتميز توزيع

(٣٣) بياناً كاريبيونى من المسهل رؤية القذى فى عين الآخر (١٩٩٦)، متاح، <http://other-news.info/index.php?p=1988#mor-1988>.
خوان فريرو، تزع القابس من التلفزيون المناوى لشافيز (واشنطن، بوست فورين سيرفير، الثلاثاء، ١٨ يناير ٢٠٠٧) ١٦٠، و AMARC بيان وإنذارات IFEX أخرى، متاح في: <http://wwwifex.org/en/content/view/full/82665>.

الدخل بالانحراف. لكن التحرك العام نحو جهات التنظيم المستقلة مستمر مع جهود متنامية لتفوية استقلالها عن الضغوط السياسية وإصلاح عملية إصدار التراخيص.

والقضايا السياسية وثيقة الارتباط بتطورات وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية بطريقة أو بأخرى. وتليسور هي قناة تليفزيون إقليمية أنشأتها في ٢٠٠٥ فنزويلا والأرجنتين وكوبا وأوروجواي (وانضمت إليها بوليفيا فيما بعد)، لبث الأخبار والشنون الجارية من منظور إقليمي، متقدمة عن قصد لما تعتبره تغطية متميزة من قبل قنوات السائل القائمة في الشمال، مثل سي إن إن. وهي موضع اتهام من بعض أجهزة الدعاية التي تروج للحكومات. وفي دفاع القناة عن نفسها، نجد ملاحظة أن مجلسها يضم مهنيين إعلاميين تعينهم الحكومات، ومجلسها الاستشاري مكون من متخصصين دوليين بارزين، وإرسالها يستند بقوة لمبادئ الخدمة العامة، بيد أنها غير مهيكلة على أساس أنها كيان مستقل توافق له الحماية من التدخل الحكومي.

كما أن التركيز على قضايا حقوق الإنسان، والاستناد إلى الحق في الاتصال مهمان في النقاش الذي يدعم عملية الإصلاح. ويعتبر المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ويرأس جهازاً مستقلاً في منظمة الدول الأمريكية، قوة فاعلة إقليمية كبيرة هناك وله سلطة معنوية ضخمة ونفوذ سياسي كبير.

وقد أثارت تقاريره السنوية المتابعة^(٣٤) بقوة، قضايا مثل العلاقة بين وسائل الإعلام وحرية التعبير والفقر (٢٠٠٢)، والمعايير الديمقراطية لمنح امتيازات

(٣٤) للاطلاع على التقارير السنوية الكاملة لمنظمة الدول الأمريكية انظر:
<http://www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp?catID=24IID-1>.

وللاطلاع على حق التعبير والفقر انظر ٢٠٠٢ الفصل الرابع في:
<http://www.cidh.oas.org/relatoria/showarticle.asp?artID=309&IID=1..>

ترددات البث الإذاعي والتلفزيوني، وحرية الإعلام (٢٠٠٣) وتركز ملكية وسائل الإعلام (٢٠٠٤).

شرق آسيا وجنوب شرقها

آسيا معاينة بصورة ضخمة ويعكس تجمعها في مجموعات من حيث هياكلها:

البث في شرق آسيا وجنوب شرقها متعدد بصورة ضخمة، وتحركه تشكيلة من الديناميات، ولا يمكن هنا سوى أن توجد حدود تخطيطية فاصلة ضئيلة. ويمكن التعميم على الجميع، والأمر يتعلق بالاتجاه صوب اكتساب الطابع التجاري.

وفي حين لا يزال يستعر الجدل حول الصحافة "المسؤولة" والحرفة، فإن هناك سمة مشتركة في البلدان الآسيوية هي إضفاء طابع تجاري على وسائل الإعلام. وفي أعقاب التحرير الاقتصادي، تتعرض وسائل الإعلام للانتقال لما وراء السياسة إلى المعلومات والنزعة الاستهلاكية. كذلك أصبحت وسائل الإعلام منصة للعملاء المعلنين وداعماً للتعمير الاقتصادي، في حين تخلق طلباً على السلع الاستهلاكية^(٣٥).

ويمكن بصورة فضفاضة تجميع البلدان الكبرى في شرق آسيا وجنوب شرقها من حيث هياكل قطاعات البث فيها. فتحتفظ الدولة في بوتان وミانمار (بورما) ولاؤس وفيتنام بسيطرة مباشرة على البث القومي، الإذاعة والتلفزيون على حد سواء، رغم تباين درجة السيطرة والرقابة. وتمارس بورما التي توصف

(٣٥) فيرنر فوم بوش، محرر، دليل وسائل الإعلام في آسيا (مؤسسة كونراد لانياور، سنغافورة، ٢٠٠٤)، ٩-٨ متواافق في:

http://wwwkas-asia.org/pub_bkg/Asia%29Media%20Directory.pdf.

بأنها «جنة الرقباء»^(٣٦)، الرقابة المسبقة بصورة محمومة على كل وسائل الإعلام. وبخضوع البث في لاوس لرقابة حكومية مباشرة تقليلية الوطأة. وعملياً لا يسمح بأي انتقاد للحكومة في بوتان، رغم أن قطاع الصحافة أخذ في الانفتاح ببطء. ونظام البث الإقليمي والقومي المنقسم على الصعيدين الوطني والإقليمي في فيتنام، والذي يضم نحو ١٠٠ هيئة للإذاعة والتلفزيون لا يزال جميعه خاضعاً لأشكال مختلفة من سيطرة الدولة، رغم أن صحفة منشقة تمكنت من البقاء والاستمرار.

من السيطرة المفرطة على البث وعدم
السماح بفقد الحكومة.

والبث الأجنبي في هذه البلدان
موجود في مناطق الحدود ومن خلال
إذاعات الموجات الطويلة والهواتف الم

فرص الحصول على إرسال تليفزيون الكابل الذي يجري رصده بدقة.

وقد فتحت الصين قطاع البث بها بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، وإن كان الحزب الشيوعي الصيني والحكومة لا يزالان يمارسان سيطرة ورقابة صارمتين. والبث يسيطر عليه تليفزيون الصين المركزي الذي تديره الدولة، باعتباره الهيئة القومية الوحيدة، ويقدم عدة قنوات بالسائل ومقابل رسوم. ويوجد ما يربو على ٢٠٠٠ محطة إقليمية وبندية تديرها الحكومات المحلية، رغم أن معظمها يعتمد حالياً على الإعلان والإيراد التجاري، ويركز بصورة مفرطة على الأجر التجاري. كما أنها تذيع جميعها برنامج الأخبار الرئيسي للتليفزيون المركزي الصيني. وتطبق اتفاقيات تسمح للشركات العالمية الكبرى مثل "آي-إل" وـ"تسايم وارنر"، وتليوز كورب، بأن تبث من خلال الكابل، رغم أن البرنامج تفحصها هيئة التنظيم، وليس من المسموح به انتقاد الحزب الشيوعي الصيني. والإذاعة الوطنية الصينية هي القناة الوطنية الوحيدة، لكن لكل إقليم، ومنطقة مستقلة وبلدية محطات

(٣٦) مقررون بلا حدود، تقرير بورما السنوي ٢٠٠٦، متوفّر في:

http://www.rsf.org/article.php?/id_article=17346.

الإذاعة الخاصة بها والتى تديرها الحكومات المحلية. ومع وجود معايير صارمة محددة، هناك مناقشة مفتوحة تماماً للشواغل الاجتماعية والخيارات السياسية.

مع نظام عام وخاصة مختلط تنظمه الدولة، مع سيطرة ضئيلة وصريحة للدولة عليهما حتى الآن لا يوجد افتتاح على المجتمع.

وتدير بلدان مثل بنجلاديش وكمبوديا وباكستان، بثا مختلطاً وأخر تسيطر عليه الدولة، ولا يجد لتنظيم المستقل مشقة تذكر. ففى بنجلاديش تدير دولة تليفزيوناً وإذاعة أرضيين عبر الأراضى الوطنية، لكن هناك أربع قنوات تجارية مرخصة بالسائل والكابل، وهناك عدد من محطات إذاعة تعمل بتضمين التردد. بيد أنه بالنسبة لهيئات البث الخاصة، فإن احتفاظها بتراثها يتوقف على إظهارها امتنالاً معيناً للحكومة^(٣٧). ولا تأتى المعارضة الصريحة إلا من الصحف. وفي كمبوديا، تتعقد التوليفة التى تضم التليفزيون والإذاعة اللذين تسيطر عليهما الدولة والتليفزيون والإذاعة التجاريين من جراء حقيقة أن كثيراً من وسائل الإعلام تخضع عملياً لسيطرة حزب سياسى.

ويحد الفساد والانحياز السياسى لكل من البث الذى تقوم به الدولة والبث الخاص من مساهمة وسائل البث، وهناك قانون جنائى مفرط ملتف فوق رقبة الصحافة. وقد أصدرت باكستان ما يربو على عشرين ترخيصاً للتليفزيون السائل، وإن ظل التليفزيون الأرضى خاضعاً لسيطرة الدولة، وقد تم إصدار ما يربو على ١٠٠ رخصة لمحطات خاصة تعمل بتضمين التردد، وهناك وعود بمنح عدد أكبر كثيراً. وفي الوقت نفسه، وللمفارقة تم التشدد فى قوانين البث والرقابة، والترهيب سائد، وإن ظلت وسائل الإعلام المطبوعة أكثر تمتعاً بالحرية بدرجة كبيرة. ولا يسمح أى من هذه البلاد حالياً بالبث المجتمعى، رغم أن القضية موضوع جدل ساخن فى عدة بلدان والمرجح أن تتفجر عاجلاً أو آجلاً.

(٣٧) مقررون بلا حدود، تقرير بنجلاديش السنوى ٢٠٠٦، متوفى في:

http://www.rsf.org/article.php3?id_article=17344.

وفي الهند ونيبال وسرى لانكا وتايلاندا وإندونيسيا، تعد الإذاعة المجتمعية سمة بازغة لمناخ البث، تشمل البث التجارى والخاص لسيطرة الدولة، وفي بعض الأحيان جوانب من البث كخدمة عامة. وقد توسيع القطاع التجارى في وسائل إعلام الهند بصورة رأسية في السنوات الأخيرة، أولاً في التليفزيون ثم الراديو.

إلى نظام مختلط، عام وخاصة ومجتمعى
في تشكيلة من الصور، وتحرك صوب
التنظيم المستقل.

وعلى الرغم من أنه ليس مسموحاً للإذاعة التجارية الخاصة ببث أنباء، فإن أنباء تليفزيون الكابل والسائل شائعة. وتشرف هيئة الإذاعة العامة، براسار بهاراتى،

التي أنشئت في ١٩٩٧، كهيئة مستقلة لها ولایة تقديم الخدمة العامة، على هيئة التليفزيون القومية الضخمة، دور دارشان، وإذاعة عموم الهند". ولكن روابط براسار بهاراتى بالحكومة عديدة وتصدر قاعدة تمويلها باستقلالها. وفي ٢٠٠٦، تم اعتماد بيان سياسى لإتاحة الترخيص للإذاعة المجتمعية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع نمواً سريعاً. وفي نيبال ظهرت الإذاعة المجتمعية في منتصف التسعينيات، وكانت رائدة في الترويج للمفهوم في جنوب آسيا، ولها دور راسخ في مشهد البث. ويشهد لها بأنها لعبت دوراً في عودة الديمقراطية أخيراً. كما توجد الإذاعة والتليفزيون التجاريين إلى جانب هيئات البث الحكومية. وافتتحت إندونيسيا على البث التجارى بعد سقوط نظام سوكارنو في ١٩٩٨. وفي ٢٠٠٢، نص قانون جديد للبث^(٣٨) على إنشاء لجنة البث الإندونيسية (كوميسى بنیاران إندونيسيا) وعلى الاعتراف بالإذاعة المجتمعية وهناك نحو سنة من هيئات التليفزيون التجارية القومية ومنات من هيئات الإذاعة والتليفزيون التجاريه والمجمتعية المحلية.

(٣٨) القانون رقم ٢٠٠٢/٣٢

وفي سرى لانكا، خلقت الحرب الأهلية الدائرة مناخا مشحونا للبث. ولديها نظام مختلط من البث الحكومى والتجارى مع عديد من قنوات الإذاعة والتليفزيون التجاريه. ولهيئة الإذاعة فى سرى لانكا ولاية الخدمة العامة فى مجال الإذاعة، رغم أنها تخضع للوزير واستقلال التحرير فيها قليل. وتثير هذه الهيئة عددا من المحطات المحلية لها بعض سمات الإذاعة الاجتماعية، لكن سيطرة الهيئة تضمن أنها نادرا ما تتبع نغطية تنتقد الحكومة. وقد احتقى دستور تايلاندا فى ١٩٩٧، بنظام للبث يتضمن هيئة مستقلة للتنظيم وثلاثة أشكال أساسية، محتفظا بنسبة ٢٠ فى المائة من ترددات الإرسال للبث المجتمعى الذى لا يسعى للربح، ويتم تقسيم الباقى بالمساواة بين قطاعى الخدمة العامة والتجارة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على التنفيذ أن يرقى بما يحقق الهدف، لكن ظهرت مئات من محطات الإذاعة المجتمعية والخاصة. وقد خفت استقلال البث جميعه فى ظل قيادة تاشكين شيئا واترا رئيس الوزراء. وطبق الانقلاب الذى أطاح به فى ٢٠٠٦، رقابة وضوابط أكثر شددا على وسائل الإعلام، بما في ذلك إغلاق مئات من محطات الإذاعة المجتمعية.

وبدرجات مختلفة، فإن ما يميز هذه البلدان هو الانفتاح على الإذاعة المجتمعية، وحدوث بعض التطور فى جهات البث كخدمة عامة إلى جانب الجدل المستمر والواسع النطاق حول المفهوم، والتحرك صوب التنظيم المستقل.

ومن بين بلدان جنوب شرق آسيا، تبرز الفلبين بسب سيطرة المصالح التجارية القوية فيها. وتتجمع عشرات من هيئات التليفزيون التجارية فى خمس شبكات رئيسية، عمليا دون أى إرسال حكومى أو عام مباشر. ولشبكة الإذاعة الوطنية المملوكة للحكومة ميثاق الهيئة العامة لكنها لا تحصل على تمويل عام

إلى نظام اكتسب طابعا تجاريا عاليا، مع هيئة عامة للتنظيم يخضعان في التطبيق لسيطرة كبيرة من الحكومة، ولكن مع قطاع للإذاعة محلى ومجتمعى نابض بالحياة.

وتوجه لها انتقادات واسعة لأنها تناصر الحكومة وتتحزب لها. لكن الإذاعة لا تزال هي الوسيلة الأكثر شعبية، وتوجد شبكة الإذاعة الوطنية إلى جانب عدد لا يحصى من المحطات التجارية، وكذلك قطاع مجتمعي ولا يسعى للربح بنبض بالحياة وإن كان يشكو نقصاً في التمويل، بما في ذلك كثير من المحطات الدينية.

بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تبدو وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكأنها حالة استثنائية تماماً، لأن غالبيتها تقع تحت السيطرة المباشرة للدولة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن البث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمتد في غير نظام عبر نطاق أضيق.

وهنالك انتهاكات واسعة لحرية التعبير في كثير من البلدان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن ولibia، ومفهوم حرية المعلومات والإعلام مفهوم غريب في الغالب الأعم.

فمن ناحية هناك لغيف من نظم البث الخاضعة للسيطرة والرقابة بدرجة عالية، والتي تتضمن تحت سيطرة الدولة والتنظيم الصارم على المستوى الوطني، وإن كان هناك بعض الانفتاح في الصحافة والسوائل.

ففي إحدى نهايتي هذا النطاق الضيق، توجد المملكة العربية السعودية، وهي رائد في تليفزيون السائل العمومي العربي، ولكن بها مناخ من أكثر مناخات وسائل الإعلام خضوعاً للسيطرة في الشرق الأوسط، وليس بها إذاعة أو

تلفزيون خاصين ويرأس وزير في الحكومة القنوات الوطنية. وبصفة عامة ليس هناك تسامح مع انتقاد الحكومة أو الأسرة المالكة أو التساؤل حول المعتقدات الدينية. والإذاعة في عدد من البلدان الأخرى، مثل ليبيا وإيران أكثر ليبرالية

بالكاد، وهي أقل من ذلك في بعض النواحي. والبث في الجزائر يخضع بأكمله لسيطرة الدولة، رغم أن هناك صحفة حية وانتقادية. ومحطات الإذاعة والتلفزيون في البحرين تديرها الدولة. وقد بدأت أول محطة إذاعة خاصة في البلاد - صوت الغد - في ٢٠٠٥، لكن السلطات أغلقتها في ٢٠٠٦، مدعية وجود مخالفات. ويسمح عدد من البلدان الأخرى، منها الأردن وسوريا بالإذاعة التجارية، وإن كان محتواها يقتصر على الموسيقى، وأصحاب التراخيص عادة من المقربين للدولة.

ومن الناحية الأخرى، هناك مجموعة من البلدان افتتحت على البث التجاري بل وحق المجتمع، مع إمكان قيام هيئة تنظيم مستقلة، بيد أن جميع هيئات البث تحجم عن تقديم تحليلات سياسية جادة في النقاش.

ولبنان واحدة من أكثر الدول ليبرالية وتعكس هيئات البث فيها تنوع المصالح الاجتماعية والسياسية. وقد طبقت الأردن نظام التراخيص للبث التجاري، وهو البلد الوحيد في المنطقة

حتى الآن الذي أصدر تراخيص لهيئات البث المجتمعى. وهناك بعض الإيماءات تجاه التعددية في الكويت وفي مصر، ويجمع كلاهما بين البث الذي تديره الدولة والهيئات التجارية في كل من الإذاعة والتلفزيون. ويمكن القول إن المغرب تنظر في إقامة نموذج متحرر، وقد أنشأت هيئة مستقلة نسبياً لتنظيم البث. ويسمح عدد آخر من البلدان، منها سوريا، بالإذاعة التجارية، رغم أن أصحاب التراخيص مقربون من الدولة. بيد أن جميع وسائل الإعلام التجارية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحجم عن الجدل والتحليل السياسي الجاد، بفعل الرقابة المباشرة أو الذاتية.

يقوض ضعف التنفيذ القوانين الدستورية التقدمية نسبياً، رغم أن غياب البث الذي يتقدّم الحكومة قبل تطور صناعة الإعلام.

وقد توصل مؤشر استدامة وسائل الإعلام، الذي وضعه المجلس الدولي للبحوث والمبادرات الذي يغطي ثمانية عشر بلداً من بلدان منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٣٩)، إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستوري من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها تمثل وضعاً نموذجياً في المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح الجماح حتى بعد إرساء المناخ التنظيمي والمحيط السياسي. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وغيرها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مذلة ناطق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التي تهدد الملكيات والنظم الحاكمة في المنطقة^(٤٠).

ربما يلوح التغير في الأفق حيث إن الرأى العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأ ينفتح بفعل حواجز مثل تليفزيون السائل الإقليمي.

وما يبدو غائباً بصورة كلية تقريباً هو الإرسال الوطني كخدمة عامة والذي يتسم بالتحدى والذي ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغير آخذ في الحدوث،

وأن التليفزيون هو الذي يقود هذه التطورات، ليس على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. وكان لهيبات السوائل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدي ما وصف بأنه جمهور عربي جديد إلى تغيير كبير في الثقافة السياسية.

فبدلاً من فرض توافق في الرأي، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السوائل الجديدة، إلى جانب الصحف، وموقع الإنترنت، وكثير من موقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن

(٣٩) المجلس الدولي للبحث والتبادل، تنمية وسائل إعلام مستقلة مستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤشر استدامة وسائل الإعلام ٢٠٠٥ (المجلس الدولي للبحث والتبادل، ٢٠٠٦)، موجز للتنفيذ، ١٠، متاح في:

http://www.wirex.org/programs/MSI_MENA/index.asp.

(٤٠) المرجع المذكور.

الوضع القائم. وقد حطم (الجمهور العربي الجديد) احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التي كانت تخنق الخطاب العربي حتى التسعينيات. ويرفض الجمهور الجديد التقاليد البالية القديمة للرقابة العامة المفروضة بالإكراه، ويصر على مشروعية معارضة السياسات والتصریحات الرسمية^(٤١).

وقد بنت أشد قنوات السائل الجديد تأثيراً، وهي الجزيرة، نموذجاً على أساس بث الخدمة العامة، من حيث المبادئ، والروح، وطريقة العمل، رغم أنها تعتمد على دعم مستمر من أمير قطر. ومن المرجح أن يستمر إعلام عموم العرب، خاصة التليفزيون، في القيام بدوره في تغيير مشهد الإعلام، بما في ذلك المشهد على المستوى القومي، رغم أن الخطوط المحيطة التي تحدد النتائج غير واضحة في هذه المرحلة. وتخلص دراسة المجلس الدولي للبحوث والتبادل، التي تشير إلى بث الأنباء بالسائل والإنترن特، إلى أن هذا الصراع على السيطرة على فضاء الإعلام، سيكون عاملاً رئيسياً في تحديد كيف تتطور بلدان المنطقة سياسياً واقتصادياً على حد سواء^(٤٢).

خاتمة: أنموذج بازغ

حدد الفصل الأول مجموعة من الخصائص تستطيع على وجه الاحتمال أن تمكّن قطاع الإعلام من الإسهام في الحوكمة الجيدة والتنمية. وهذه الخصائص هي: حرية التعبير، والحصول الميسور والفورى على المعلومات العامة والخاصة على حد سواء، واستقلال وسائل الإعلام، والمضمون المتّوّع للإعلام الذي يعكس طائفة

(٤١) مارك لينتش، أصوات الجمهور العربي الجديد: العراق، الجزيرة، وسياسات الشرق الأوسط اليوم (نيويورك، ششترا: مطباع جامعة كولومبيا، ٢٠٠٦)، ٣-٢.

(٤٢) المرجع المذكور، ٩.

واسعة من الآراء خاصةً آراء المجموعات المهمشة، والتغطية الإعلامية الواسعة ونطاق الوصول العريض، ووجود قاعدة مستدامة للموارد بالنسبة لوسائل الإعلام. وينقل تحليل نظام البث في كل منطقة إحساساً بالدرجة التي توجد بها هذه الخصائص ويمكن بها تشجيعها وتدعيمها. ويؤكد أن وسائل البث في البلدان والمناطق النامية يتوافر لها حتى الآن نطاق وصول كبير، خاصةً في المناطق الريفية والناحية التي تقطنها عادةً نسبة كبيرة من أكثر السكان فقراً، وأن وسائل الإعلام هذه تمثل المصدر الأول للمعلومات والأخبار لمعظم الناس.

والوضع الراهن لكثير من الخصائص سالفة الذكر بعيد عن الوضع المثالى، رغم أن هناك بعض الاتجاهات المشجعة.

وقد شهد العقد الأخير انهياراً بارزاً في مشروعية السيطرة الحكومية المباشرة على البث، خاصةً في أفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقيها، ولكن أيضاً في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبدلاً من ذلك، هناك تطلع متامٍ لتطوير نموذج مختلط يجمع بين الخدمة العامة مع البث التجاري الخاص والمجتمعي، في ظل فحص من جهة تنظيم مستقلة. وهذا الاتجاه أشد بروزاً في أفريقيا وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، لكن هناك أدلة على أنه بدءاً من

مشروعية سيطرة الدولة المباشرة على البث آخذة في الانهيار، ويزع التطلع نحو نموذج مختلط. ورغم أن ذلك يتضح بأجلٍ معانٍ في أفريقيا وبلدان وسط أوروبا وشرقيها، فإن مناطق أخرى تمضي قدماً للأمام فيما يتعلق بابعاد معينة.

نقطة مختلفة تماماً، تتحرك الخصائص الرئيسية للنظام إلى الصدارة في أمريكا اللاتينية، حيث القطاع المجتمعي آخر في النمو في الحجم وتنتهي العودة لفكرة الخدمة

العامة. كذلك تتحرك أجزاء من آسيا في هذا الاتجاه، رغم أن الديناميات التجارية مسيطرة حالياً. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجيء العلامة الرئيسية على

التحرك من تليفزيون عموم الإقليم، والذى يطرح نفسه عن وعي بأنه خدمة عامة فى روحه، وتتعرض سيطرة الحكومة على البث على المستوى القومى للضغط وتفضى لجدل متزايد وتحركات تجريبية نحو الإصلاح.

بيد أن التشريع والتنفيذ كليهما، يتركان الكثير من المرغوب فيه حتى فى تلك المناطق التى تنتهج الإصلاح بنشاط صورة، وينور الشك عادة فيما يتعلق

من المرجع أن توثر النتائج طويلة الأجل
في عدد من القضايا.

بمستوى الالتزام السياسي الواجب. ومع ذلك، فإن حكومات كثيرة قد قبلت من حيث المبدأ، مشروعية مثل هذا المسار

للإعلام، ويمثل هذا فرصة مهمة للتغيير السياسى. ويتوقف أحياناً التحرك صوب هذا الأنماذج الباذخ للإعلام، وهو انتقائى عادة، حيث يلاقي مقاومة من المصالح التى تفضل الاحتفاظ بسيطرة راسخة على مكونات الإعلام الحاسمة. وليس من المحتم أن يتقدم البث فى اتجاه يعظم إسهامه فى الحكومة الجيدة والتنمية. ولابد أن ينطوى التكهن على عدد من القضايا والاتجاهات.

أولاً، تطل قائمة شواغل جادة تتعلق بحرية التعبير الأساسية في كثير من البلدان.

فأولاً، تظل حرية التعبير شاغلاً جاداً في كثير من البلدان النامية عبر كل المناطق، مع ممارسة الحكومات للضغط

وفرض الحواجز الماكرة وغير الماكرة من كل الأنواع. ويعزى هذا بصورة خطيرة ظهور مناخ إعلامي يجاذب حيث إنه يلحق الضرر باستقلال الإعلام ويعزى إعداد التقارير بشأن الفساد وسوء الإدارة، وجمع المعلومات.

ثانياً، إن تشريع حرية المعلومات وإن أخذ بصبح شائعاً، لا يزال الاستثناء وليس القاعدة.

هناك عقبات تحول دون حصول وسائل الإعلام والناس في معظم المجتمعات على المعلومات في الوقت المناسب -

خاصة المعلومات الحكومية ولكن أيضاً المعلومات المستمدّة من المصادر غير الحكومية التي تتعلّق بقضايا تشغّل بالرأي العام. فلا يزال تشریع حرية المعلومات وتنفيذها الفاعل استثناء وليس القاعدة، رغم أن الاتجاه إيجابي هنا، وتخرّط بلدان كثيرة في عملية وضع مثل هذا التشریع وتنفيذه.

ثالثاً، لا يزال يتعين على عدد قليل من البلدان أن تنشئ هيئة مستقلة لها سلطة التنظيم. ولا يمكن المبالغة في هذا. فحتى عندما تكون هناك سياسات وأدوات قانونية قائمة، نجد أن الحقيقة قد مختلقة على أرض الواقع. ذلك أن قدرة هيئة التنظيم المستقل أسماء، يمكن أن يقوّضها الفساد والإهمال والقصور الذاتي البيروقراطي. ويمكن لهيئات التنظيم أن تعاني من "استحواذ" المصالح المتحزبة عليها، خاصة الحكومة. ويتفاقم خطر فشل هيئة التنظيم بسبب الافتقار لقدرة الخبرة بشأن قضايا التنظيم في كثير من البلدان التي قد تواجه هيئات التنظيم فيها مصالح وسائل الإعلام القومية والدولية جيدة التمويل. ولم تبد سوى حفنة من الحكومات رغبة حاسمة في التخلّي عن قدرتها على التأثير على وسائل إعلام البث، والقدرة على أن تستمر في هذا.

رابعاً، إن تحول المشهد إلى مجموعات مزدهرة من بث الخدمة العامة والبث التجاري والمجتمعى بقاعدة اقتصادية قادرة على البقاء لا يسير في خط مستقيم.

إن تحويل البث الذي تسيطر عليه الدولة إلى بث للخدمة العامة ليس مجرد عملية تطوير، ويقتضى تحولاً أساسياً في ثقافة الحكومة والتصور السائد عن البث.

وقد نجح عدد قليل من البلدان في أن يفصّل بصورة كاملة العلاقة مع الحكومة لإنشاء علاقة استقلال ونذية. ولم يتحقق استباط مصدر مستدام للتمويل بدون

رابعاً، يواجه خلق نظام للبث له دعائم ثلاثة قادر على البقاء اقتصادياً، عقبات كثيرة.

الإضرار باستقلال قطاع البث التجارى وقراره على البقاء إلا بصورة نادرة. ورغم أن إدخال تحسينات على الإعلام الذى تسيطر عليه الدولة أمر واضح، فإن تحقيق المثل الأعلى للبث كخدمة عامة لا يزال أمامه طريق طويل يقطعه.

ف تحويل هيئات البث الى تسيطر عليها الدولة إلى هيئات بث للخدمة العامة مستدامة ومستقلة.

وقد أضاف البث التجارى الكثير إلى التنوع فى بلدان كثيرة من المستوى القومى إلى المستوى المحلى، ولكنه لا يصل إلى كامل إمكاناته من حيث النهوض بالحكومة الجيدة والتنمية. وفي بعض البلدان التى تمر بمرحلة انتقال، فإن إضفاء طابع تجاري متهرور ^(٤٣) على المضمون أمر ينبغي التصدى له بطريقه بناءه.

في تكين بث القطاع الخاص من الوصول لكامل إمكاناته من حيث خدمة الصالح العام.

ورغم أن هناك تسلیماً متزايداً بأن قطاع البث المجتمعى يمكن أن يكون فيما بصورة خاصة في تعزيز المشاركة في الحكومة وفي دعم التنمية، فإن الأمر يقتضى مزيداً من تغيير السياسة والتنظيم، وقدرات المجتمعات والمجتمع المدني على بناء القطاع ليست متوفرة دوماً، ويمثل خلق قاعدة تمويل مستدامة تحدياً.

وإضافة لهذه الاتجاهات الأربع، وكلها تؤثر على البث بصورة مباشرة، سيستمر أيضاً تأثير القطاع بأحداث عالمية أوسع. فقد كانت للهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١، والأحداث المرتبطة بذلك انعكاسات كبيرة على حرية وسائل الإعلام واستخدام قوانين القذف والخيانة وقوانين الحديث الذي

^(٤٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧٢.

يحض على الكراهية، وأضافت أحياناً حواجز للسياسات القمعية التي تتبع لجداول أعمال أخرى. وتدعى رابطة الصحف الدولية أن هناك "شاغلاً مشروعاً متنامياً يثير القلق من أنه في عدد كبير جداً من الحالات، يتم تشدد إجراءات الأمن والمراقبة، سواء المطبقة من قبل أو الجيدة، لخنق المناقشة والتدفق الحر للمعلومات عن القرارات السياسية، أو أنها تتفز دون اهتمام يذكر بالضرورة الملحة لحماية حريات الأفراد، وخاصة حرية الصحافة"^(٤). ولا شك أن صعود الصين ونهجها إزاء وسائل الإعلام الذي تقوده الدولة، ومع ذلك فإن له طابعاً تجارياً كبيراً، سيؤثر بصورة عميقة على المناقشات المتعلقة بمناخ الإعلام المناسب.

إن تحقيق الخليط الصحيح من القطاعات وضمان التوازن بينها في إطار نجح المصلحة العامة، سيقتضي تصميم وتحقيق مناخ إيجابي وشامل لوسائل الإعلام ووضع التدابير القانونية والسياسية والتنظيمية السليمة.

ومع ذلك، فإن لهذا التقارب الواسع على ما يبدو نحو نظام للأعمال يضم خليطاً من جهات البث كخدمة عامة وجهات البث التجارية الخاصة، وجهات البث المجتمعية غير الساعية للربح، إمكانية كبيرة في النهوض بالحكومة

الجيدة، وتحقيق نتائج أخرى للصالح العام، بما في ذلك المنافع الإنمائية لوسائل البث. وفي الوقت نفسه، هناك أيضاً عقبات محددة يمكن أن توقف تحقق هذه المنافع وتقرّم إمكانات النموذج بطرق مهمة.

(٤) نذكر: القوانين الجديدة لمكافحة الإرهاب وحماية الأسرار الرسمية، وتجريم الأقوال التي يقدر أنها تبرر الإرهاب، والملاحقة الجنائية للصحفيين للإقصاص عن معلومات مصنفة باعتبارها سرية، ومراقبة الاتصالات بدون تصريح قضائي، والقيود على الحصول على البيانات الحكومية، وتصنيفات الأمن الأشد صرامة. وكل هذه التدابير يمكن أن تفرض بصورة قاسية قدرة الصحفيين على التحرى وتقديم التقارير بصورة دقيقة وانتقادية، ومن ثم تفرض قدرة الصحافة على الإعلام حسبما قال التقرير WAN المتاح في:

http://www.wan.press.org/3may/2007/downloads.php?type=doc&file_name=3MayDogma.

وفي أي منطقة بعينها، سيبتайн هذا النظام بالضرورة من حيث وزن وتكوين قطاعات البث المكونة له، وسينتاج كل قطاع الهجين الخاص به من جراء تأثره بالتاريخ والثقافة والظروف المحلية، ومستوى وطبيعة التنمية الاقتصادية والمؤسسية وما إلى ذلك. وسيتبادر مستوى وشكل تطبيق مبادئ السوق والمنافسة داخل إطار المصلحة العامة الشامل هذا. ويمكن أن يتحول ميزان الحجم والنفوذ بين القطاعات، وبين النهج الرئيسية، مع تجربة واضعى السياسة وجهات التنظيم لأفكار جديدة. وليست هناك مجموعة واحدة من القواعد تحدد كيفية تعظيم إمكانات النظام وقدرته على الإسهام في تحقيق الصالح العام، ولا ريب أن سياسة البث وتنظيماتها ستظلان مجالاً دينامياً للتغيير والتنمية. ومع ذلك، فإنه يمكن التصدى لكثير من التحديات التي تواجه إصلاح البث باستبطاط سياسة ملائمة وإطار شريعى وتنظيمى مناسب. ويمكن تطبيق ذلك على مستويين.

١- تؤثر جوانب معينة للمناخ الذى يمكن من أسباب القوة على كل وسائل الإعلام ويمتد التأثير لما وراء وسائل الإعلام فى حد ذاتها، شاملًا حرية التعبير، وحدود حرية الكلام، وقوانين القذف، وفرص الحصول على المعلومات. ويمكن لهذه السمات الخاصة بالمناخ السياسي أن تعزز بصورة كبيرة الآفاق المتاحة لوسائل الإعلام لكي تسهم فى الحكومة الجيدة والتنمية، وتمضى إلى لبّ الاتصال المفتوح فى المجتمع والنظام السياسى.

٢- وهناك قضايا أخرى خاصة بالسياسة تتعلق بوسائل الإعلام وحدها، خاصة البث. وتشمل هذه إنشاء هيئة تنظيم مستقلة وقادرة على ممارسة وظائفها المختلفة بصورة فاعلة وخلق فضاء يمكن أن تزدهر فيه مختلف قطاعات الإعلام وقطاعاته الفرعية. كما تشمل توقعات تتعلق بالحكومة والخضوع للمساءلة في مختلف القطاعات الفرعية للبث.

وسيعالج البابان الثاني والثالث على التوالى هذه التحديات.

الباب الثاني

المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام
من أسباب القوة

نظرة عامة

في ظل غياب مناخ أعرض يفضي للإنجاز، ليس هناك جدوى كبيرة لارفى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة البث وقوانينه وتنظيماته. ويتناول الباب الثالث قطاع البث بصورة مباشرة، في حين يعرض الباب الثاني بعض العناصر الأساسية للمناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة بتفصيل أكبر. وبدون توافر ضمانات راسخة للحق في حرية التعبير، فإن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقول ما تود أن تقوله. وبدون الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، فإنها تقترن للمادة الخام اللازمة لأداء عملها. والتطبيق مفرط الحماس لقوانين القذف الجنائية - والواقع مجرد وجودها - يمكن أن يحد كثيراً من استقاء الأخبار وينتهي إلى فرض رقابة ذاتية. وفي حين يسلم الجميع بأن هناك مبرراً لقوانين التي تقييد محتويات معينة في وسائل الإعلام، فإن الحلولة دون إساءة استخدام هذه القوانين تقضي تصديقاً وتتفيداً حريصين للغاية. وأخيراً، فإن الصحفيين والظروف التي يعملون فيها لهما تأثير على نوعية مشهد الإعلام.

والباب الثاني يغطي كل هذه القضايا: ضمانات حرية الصحافة، التمكين من الحصول على المعلومات، واستخدام قوانين القذف وعدم استخدامها، وقواعد المضمون وحدود حرية الكلام، ودور الصحفيين وتنظيماتهم. ومعظم المجال الذي تمت تغطيته يتعلق بالشواغل الأعراض بشأن حرية التعبير والانفتاح العام في المجتمع، وبالبعض فيها وثيق الصلة بوسائل الإعلام بوجه عام، وبالإنترنت، وبالصحافة المطبوعة، وبالبث. وهكذا تم ترك التنظيم المحدد الخاص بالبث بعينه وسياسته لتشكيل محور تركيز يكرس له الباب الثالث.

ومجالات النقاش الثلاثة الأولى - حرية التعبير، وفرص الحصول على المعلومات، وقوانين القذف - مهمة بصفة خاصة لخلق مناخ يستطيع فيه كل شخص وكافة القطاعات والناس، أن يكون لهم صوت وأن يسهموا علناً في المناقشة العامة. وكل منها يحمي حقوق الأفراد وكذلك حقوق وسائل الإعلام ويدفعها للأمام. وفي هذه المناقشة، تتم معالجة هذه الحقوق في المثل الأول من زاوية تأثيرها على وسائل الإعلام ودورها في المجتمع.

ويعالج الفصل الرابع أهمية الضمانات الفعالة لحرية التعبير، طبعاً على المستوى الدستوري. ذلك أن الضمانات التقدمية لحرية التعبير دعائم عامة أساسية للبث الذي يحقق الصالح العام. ولدى معظم البلدان شكل ما من الضمانات الدستورية لحرية التعبير، لكنها تتباين كثيراً في مداها وقوتها ووسائل تطبيقها، ويعرض الفصل الرابع السمات الأساسية لنظام راسخ لحماية حرية التعبير.

يلقى الفصل الخامس الضوء على أهمية وضع تشريع يضمن فرص الحصول على المعلومات، يمنح الأفراد وكذلك وسائل الإعلام الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها هيئات العامة. فالحصول على المعلومات أمر جوهري بالنسبة لقدرة هنئات البث على إخضاع الحكومات للمساءلة وفضح الفساد. وهو بمكينه من تشكيل الآراء والقرارات المستبررة، يسهم أيضاً في تمكين الناس من أسباب القوة ومن المشاركة. وفي التطبيق، يتبعن على القانون أن يحدد الطريقة التي يمكن بها ممارسة هذا الحق، والسمات الأساسية التي تشمل التسليم بالحق في الحصول على المعلومات، وضمانات العمليات السليمة، وتضييق نظام الاستثناءات، والحق في تقديم استئناف عند الرفض أمام هيئة مستقلة للإشراف.

وتشكل القيود الملائمة على المضمون، وهي موضوع الفصل السادس، سمة أساسية للبث كخدمة عامة. ولسوء الحظ، لا تزال بلدان كثيرة تطبق قواعد مقيدة للغاية فيما يتعلق بما يمكن نشره أو بنائه. وقوانين القذف بصفة خاصة، هي عادة

الأداة المختارة لدى السياسيين والمسؤولين والقوى الفاعلة القادرة في القطاع الخاص، لإجهاض النقد أو مجرد استقاء الأخبار غير المرحب بها.

ورغم أن قوانين القذف تمثل شاغلاً خاصاً في كثير من البلدان، فإن عدداً آخر من القيود على المحتوى - مثل قوانين الأمن القومي، وحظر نشر أنباء كاذبة وحديث الكراهية، والقواعد التي تحكم استقاء الأخبار خلال الانتخابات - يمكن أيضاً أن يساء استخدامها لمنع استقاء الأنباء بصورة نقدية.

كذلك، فإن القواعد التي تحكم الصحفيين، بعض النظر عن قطاع الإعلام الذي يعملون به، مكون مهم في المناخ الأعرض للبث. وتؤثر سيطرة الحكومة على المهنة بصورة مباشرة على قدرة جهات البث على استقاء الأخبار. وفي ضوء دورهم الخاص في إحاطة كل المواطنين علمًا بجريات الأمور، فإن حقوق الصحفيين في حماية سرية مصادر معلوماتهم واحد من الحقوق الخاصة القليلة المعترف بها للمهنة. وقد تم عرض هذه القضايا القانونية والتنظيمية في الفصل الثامن. كما تم هنا تعريف نظم معينة تستخدم على نطاق واسع للتصدى للمضمون المؤذى. ويوفر حق التصحيح أو الرد، بصفة خاصة، تعويضاً سريعاً وفي المتناول للضحايا، في حين يقل لأدنى حد التدخل في حرية وسائل الإعلام.

ويستند الدليل في عرضه للمواد الواردة في البابين الثاني والثالث، بإسهاب على المعايير الدولية المتعلقة بالحق في حرية التعبير، كما وضعتها هيئات دولية مختلفة لها سلطانها. كما يستخدم الدليل كثيراً الأمثلة القطرية لبيان كيفية تنفيذ هذه المعايير في التطبيق. ويشمل هذا وصف مختلف الوسائل العملية التي طبقت بها نهج التنظيم، وكذلك القواعد والتوجيهات القانونية والسياسية، والأحكام التي أصدرتها المحاكم العليا والدستورية فيما يتعلق بالمعايير الملائمة.

الفصل الرابع

ضمانات حرية التعبير

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهرياً للممارسة الجيدة للتنمية ويكتفي القانون الدولي، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمناً في هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.
- فالصورة المثالية هي أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافاً بدورها الحاسم في التطبيق الفعلي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.
- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير في النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابي من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطانها، أن يساعد في توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

مقدمة

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو في حد ذاته ينبغي أن يلقى اعترافاً رسمياً به باعتباره قيمة أساسية في كل مجتمع. ويمكن العثور على ضمانات حرية التعبير في كل الدساتير الحديثة تقريباً، وتحظى بدعم قوى بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وبين الجمهور بصفة عامة.

وعلى الرغم من أن الضمانات على المستوى الدستوري ليست كافية بذاتها - بدون توافر الإرادة السياسية والتنظيمات والقوانين الأكثر تفصيلاً التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه التنفيذ - فإنها شرط مسبق حيوي. ويمكن لضمانات حرية التعبير القوية، عندما تاحترم وتتفذ، أن تكون لها أيضاً نتائج إنسانية كبيرة، بتحقيق ودعم التحسينات في مجال الحكومة وتبني الأطر القانونية والتنظيمية.

ويمكن أن يشكل استعراض الأحكام الدستورية عن حرية التعبير جزءاً من عملية أعرض للإصلاح الدستوري، الشانعة في أوقات الانتقال إلى الديمقراطيات وغير ذلك من التغييرات الكبرى اللازمة لاخضاع نظام الحكومة للمساءلة العامة. ومن منظور التنمية، يمكن أن توفر فترات التغيير هذه نافذة فرص حاسمة لدعم الالتزام بالحق في حرية التعبير.

وينطوي وجود وإحکام الضمانات الدستورية على دلالة قانونية واجتماعية. في أحد المستويات، تشكل الأحكام الدستورية ضمانات قانونية رسمية تحدد نطاق الحق ومعاييره، فيما يتعلق بهذا الحق، وهو ما يعني أن تنفق معه القوانين والممارسات الرسمية الأخرى. وهذه الضمانات في حد ذاتها هي دعامة لكل نهج التنظيم القائم على المصلحة العامة الوارد وصفها في هذا الدليل.

كما تعنى طبيعتها باعتبارها ضمانات قانونية رسمية أن الحماية الدستورية يمكن استخدامها لتوفير الحماية العملية لحرية التعبير. وفي كثير من البلدان فإن هذه الضمانات واجبة النفاذ بشكل مباشر من خلال المحاكم، مما يوفر أدوات ملموسة للتصدى للقوانين والمارسات الرسمية التي تحد بغير موجب من حرية التعبير. وحتى حينما لا تكون الضمانات الدستورية قابلة للتطبيق بشكل مباشر، فإنه يمكن الاعتماد عليها لدعم تفسير للقوانين الأخرى ينسق مع حرية التعبير.

وعلى مستوى آخر، فإن الضمانات الدستورية هي وثائق تحتل مكانة الذروة بالنسبة لوضع المعايير، وتتوفر نقطة مرجعية لسلوك الحكومة المقبول. وهي وثائق اجتماعية مهمة تخلق توقعات عامة بما يشكل العمل السليم للمسؤولين. ويمكنها أن تساعد في منح الناس الثقة لانتقاد أعمال الحكومة وترأخيها علانية، والتأثير على الآخرين، والمطالبة بإجراء تحسينات في الحكومة وتقديم الخدمات، دون خوف من عقاب. وحتى إذا كان التنفيذ قاصراً من الناحية القانونية، فإن التفاسع عن الالتزام بالمعايير يعتبر أمراً غير مقبول. ويمكن أن يساعد هذا في بناء قوة الدفع من أجل التغيير، سواء بتحديد اتجاه واضح فيما يتعلق بالحل أو الاتجاه المناسب، أو بمنح الحق في الطعن في الحالات التي تنتهي فيها الدولة أو وكلاؤها هذا الحكم.

ومعظم الضمانات الدستورية لحرية التعبير موجزة للغاية - عادة مجرد بضعة أسطر قليلة - وتتحدد من خلال التفسير القضائي، وفي بعض الأحوال من خلال إصدار تشريع أكثر تفصيلاً، تتحدد المعالم المحددة لهذا الحق المعقد في الواقع بصورة أكبر. ويمكن للضمانات الدستورية، إن كانت قوية، أن تلعب عدداً من الأدوار الأساسية لتحديد المعايير بالنسبة لحرية التعبير. وهذه يمكن أن تشكل ضمن أدوار أخرى ما يلي:

- إقرار الحق في حرية التعبير.
- إقرار حرية الصحافة والإعلام.
- النص على وجوب نفاذ القانون الدولي.

الإطار ١ - جنوب أفريقيا: ضمانات دستورية

في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، لم يكن دستور ١٩٨٣ يحتوى على لائحة بالحقوق ولا الضمانات الخاصة بحرية التعبير. وكانت هيئة إذاعة جنوب أفريقيا تثير البت باعتبارها احتكاراً حكومياً والناطق باسم الحكومة. وإبان تولي الحكومة الانتقالية في ١٩٩٣ المسؤولية، تم اعتماد دستور مؤقت، تضمن للمرة الأولى، ضمانات صريحة للحق في حرية التعبير. ونص القانون على تحرير البت وذكر صراحة أنه "سيتم تنظيم كل وسائل الإعلام التي تمولها الدولة أو التي تخضع لسيطرتها بطريقة تكفل التجدد والتعبير عن تنوع الآراء". وبمقتضى الدستور المؤقت، اعتمدت الحكومة الانتقالية مرسوم البت المستقل في ١٩٩٣، الذي ينشئ هيئة مستقلة للتنظيم للإشراف على البت، بما في ذلك الهيئات المجتمعية والتجارية الخاصة. والضمانات الدستورية الحالية لحرية التعبير في جنوب أفريقيا مدرجة في دستور ما بعد الفصل العنصري الصادر في ١٩٩٦، والذي جاء تويجاً لسنتين من المشاورات المكثفة التي قيل إنها تمثل أكبر برنامج للمشاركة العامةنفذ في جنوب أفريقيا على الإطلاق"(١).

(١) دستور جمهورية جنوب أفريقيا، ١٩٩٦.

ويبحث هذا الفصل نطاق هذه الضمانات وطبيعتها، وأهميتها بالنسبة لممارسة التنمية الجيدة، وأليات تنفيذها، ويقدم أمثلة قطرية تعرض تصويراً مقارناً للضمانات ويتضمن مراجع للقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة.

ضمانات حرية التعبير

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو مكفول في القانون الدولي وفي كل الدساتير القومية من الناحية العملية. وهو معترف به على نطاق واسع حاليا باعتباره أساسا جوهريا لممارسة التنمية الجيدة.

الإطار ٢ - تايلاندا ومالي وكولومبيا: ضمانات دستورية

ينص الباب ٣٩ من دستور تايلاندا في جزء منه على أن "يحظى كل شخص بحرية التعبير عن رأيه، وأن يدلّي بأحاديث ويكتب ويطبع وينشر ويقوم بالتعبير بوسائل أخرى. وتنص المادة ٤ من دستور مالي، المعتمد بعد ثورة ١٩٩١ على أن "كل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين والرأي والتعبير والإبداع في احترام للقانون".

وتنص المادة ٢٠ (١) من دستور كمبوديا على أن "يكفل لكل شخص الحق في التعبير ونشر أفكاره وأرائه، والحق الإعلام وتلقى المعلومات الصادقة والمتجربة، وحرية إقامة وسائل اتصال جماهيرية".

والحق في حرية التعبير مكفول صراحة في مختلف الإعلانات والمعاهدات الدولية وفي معظم الدساتير القومية. وفي بعض البلدان التي لا توجد بها ضمانات صريحة، أعطت المحاكم حقا ضمئيا في حرية التعبير. ففي أستراليا مثلا لا يوجد قانون بالحقوق رغم أن بها دستورا مكتوبا. وقد قضت المحكمة العليا بأن هناك حرية دستورية ضمئية في الاتصال السياسي، استنادا إلى ضمانة من الحكومة المنتخبة. بيد أن، هذه الحماية بحكم أساسها، مقصورة على "المناقشة السياسية"، بما في ذلك مناقشة السلوك والسياسات والصلاحية للمناصب الحكومية،

والأحزاب السياسية، والهيئات العامة، والمسؤولين العموميين ومن يسعون للحصول على منصب عام^(١).

وتباين الضمانات القومية لحرية التعبير تبايناً كبيراً. وتقشر الضمانات الدستورية المحددة بصورة ضيقة أكثر من اللازم، سواء من حيث أنواع التعبير أم طرائق الاتصال المشمولة، في توفير دعائم كافية لتحقيق الاحتياجات الإنمائية والقائمة على المشاركة والخضوع للمساءلة. وتشمل الخواص التي تعزز الضمانات، أخذًا في الاعتبار التفسير القضائي، ما يلى:

- أنها تطبق على الجميع، وليس على المواطنين أو المقيمين فحسب،
 - أنها تطبق على التماس المعلومات والأفكار وتلقيها وكذلك إعطائها،
 - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمى المضمون بكامله، وليس فقط ما يعتبر من الناحية الاجتماعية مفيداً، حتى الحديث الضار والزائف والعدواني، ينبغي تغطيته.
 - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمى كل أشكال الاتصال.
- ويمكن أن يسمى مبدأ التطبيق الشامل في دعم التنمية المنصفة، والحلولة دون استبعاد المجموعات المهمشة، مثل العمال المهاجرين واللاجئين، وتفادي التمييز في الوصول لوسائل الاتصال.

ورغم أن حرية التعبير يشيع في أغلب الأحوال ربطها بحماية "المحدث" فإن "المستمع" أيضا له الحق في الحماية بموجب القانون الدولي من خلال الحق في التماس المعلومات وتلقيها. وكما أبرزنا آنفا، فإن المظاهر المزدوج لهذا الحق مهم بصورة أساسية كدعامة للتشريع الخاص بحق الحصول على المعلومات ولتنظيم وسائل الإعلام للصالح العام على حد سواء.

(١) انظر قضية لانج ضد هيئة الإذاعة البريطانية (1997) 818 ALJR 71.

وتزدوج حماية المضمون كله (مع الخضوع لشروط محدودة سيجري وصفاً تصصيلاً فيما يلى) حظر أو تقييد الأشكال المشروعة من التعبير، سواء بسبب أن المسؤولين قد لا يجدونها ملائمة، أو لأنها تعتبر عدواناً من قبل البعض حتى على الرغم من أنها تمثل آخرين، أو بسبب أنها قد تضر بشعبيّة الحزب الموجود في السلطة. والحماية الواسعة للمضمون مطلوبة لضمان الاستماع لوجهات النظر المختلفة وإذاعة النقد، بما في ذلك نقد من يحتلُّون مناصب السلطة العامة.

وتعنى حماية كل أشكال الاتصالات الا تتطبق الضمانات على وسائل الاتصال التقليدية - مثل الصحافة والحديث على الملا - فحسب بل تتطبق أيضاً على وسائل الإعلام الإلكترونية، مثل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت.

وتمثل الدساتير القيمة الأساسية للمجتمع ومن الصعب تعديلها عادة. ومن ناحية أخرى، فإن ممارسة الحق في حرية التعبير، ممارسة دينامية بصورة هائلة، خاصة في السنوات الأخيرة، ساعدت على ذلك التغييرات السريعة في التكنولوجيات وطرق استخدامها. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون نصوص الضمانات عامة ومرنة بما يكفي لضمان أن تستمر وثيقة الصلة بالأمر على مرِّ الزمن.

ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام

من المرغوب فيه أن تتضمن الدساتير ضمانات صريحة لحرية وسائل الإعلام، اعترافاً بالدور الحاسم لوسائل الإعلام في التطبيق العملي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.

ومثّلما هي الحال بالنسبة لحرية المعلومات، فإن حرية الصحافة ووسائل الإعلام متضمنة في الحق في حرية التعبير. وفي الوقت نفسه، تبين أنه من المفيد إدراج إشارة محددة لها على المستوى الدستوري.

الإطار ٣ - الأرجنتين: الحكم الدستوري بالسماح بوسائل الإعلام غير التجارية

فى سبتمبر ٢٠٠٣، قضت المحكمة العليا فى الأرجنتين بأن المادة ٤٥ من قانون البث الإذاعى تتعارض مع أحكام دستور البلاد التى تقضى بحرية الصحافة. وكانت المادة ٤٥ تنص على أن الأفراد والكيانات التجارية المعترف بها قانونا هما فقط الذين يحق لهم طلب، والحصول على، ترخيص بشغيل محطة إذاعة بتضمين التردد. وقد استبعد هذا التعاونيات والمجموعات المستددة للمجتمع والمنظمات الخيرية. وقد حكم القضاة بما يلى:

أن هذا قيد غير مقبول على الحق في حرية التعبير، ويفرض قيودا غير معقولة على اختيار إنشاء الشركات. ولا يجب أن يستبعد النظام الكيانات التي لا تسعى للربح والتي تسهم في تحقيق الصالح الاجتماعي، من الحصول على وسيلة الاتصال هذه^(١).

وأدى الحكم إلى تعديل قانون البث الإذاعى بما يعكس حكم المحكمة العليا.

(١) تقول المحكمة العليا: إن ممارسة التمييز في منح رخص البث الإذاعي غير دستوري، صدر في ٢٠٠٣ سبتمبر، مناقح في :

<http://www.Ifex.org>

وينص الباب الثاني (ب) من الدستور الكندي^(٢) على أن: "لكل إنسان الحريات الأساسية التالية. (ب) حرية التفكير والاعتقاد والرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى". وتنص المادة ٣٢ من دستور الأرجنتين^(٣) على أن "الكونجرس الاتحادي لن يصدر قوانين تقيد حرية النشر أو تفرض ولاية قضائية اتحادية عليه".

(٢) مناقح في http://www.solon.org/constitutions/canda/English/ca_1982.html.

(٣) مناقح في http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/ar00000_.html.

وفي السويد، وهي حالة فريدة تماماً، فإن مرسوم حرية الصحافة المطول فيها بكلمه، والذي يستغرق نحو ثمان وثلاثين صفحة، يشكل جزءاً من الدستور فيها. ويحدد هذا المرسوم قواعد تفصيلية تتعلق بحرية الصحافة، بما في ذلك الحق في نشر وتوزيع المطبوعات دون ذكر الأسماء، والحق في الحصول على المعلومات إلى تحجبها السلطات العامة، كما يشمل قسماً عن الجرائم ضد حرية الصحافة.

ويتضمن دستور تايلاندا^(٤) أيضاً، أحكاماً مفصلة تهدف خصيصاً لحماية حرية الصحافة ووسائل الإعلام. وتتضمن المادة ٣٩ الأحكام التالية:

- ٣- بموجب هذا القسم لا يجوز إغلاق دور الصحف أو محطات الإذاعة والتلفزيون بما يحرمنا من الحرية.
- ٤- لا يجوز الرقابة من قبل مسئول مختص على الأخبار أو المقالات قبل نشرها في الصحف والمواد المطبوعة أو البث في الإذاعة أو التلفزيون، إلا في خلال الوقت الذي تكون فيه البلاد في حالة حرب أو نزاع مسلح، بشرط أن يتم ذلك بمقتضى حكم القانون الصادر بموجب أحكام الفقرة الثانية.

كما يتضمن الدستور أحكاماً تفصيلية فيما يتعلق بتنظيم البث، في المادة ٤٠، كما يلى:

- ١- ترددات الإرسال بالنسبة للبث الإذاعي والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية هي موارد قومية للاتصال مكرسة للصالح العام.
- ٢- ستقام هيئة مستقلة للتنظيم تتولى مهمة توزيع الترددات بموجب الفقرة واحد، وتشرف على البث الإذاعي والتلفزيوني كما ينص عليه القانون.

(٤) متاح في http://wwwseruat.unibe.ch/icl/th00000_html.

٣- في القيام بالعمل بموجب الفقرة اثنين، سيولى الاعتبار المنفعة العامة القصوى على الصعيدين القومى والمحلى فى مجالات التربية والثقافة وأمن الدولة وغير ذلك من المصالح العامة بما فى ذلك المنافسة العادلة والحررة.

ولسوء الحظ، كان تنفيذ هذه الأحكام محفوفاً بالمشاكل، ولم تعيّن بعد هيئة مستقلة للتنظيم من أجل البث.

سريان القانون الدولى مباشرة

ينضمن القانون الدولى ضمانات قوية لحرية التعبير، وقد كانت هذه موضع دراسة مسهبـة وإيجابـية من قبل هيئات دولية مختصة شتى. ولو تضمن النظام القانونى القومى هذه الضمانات بصورة مباشرة، فإن ذلك يمكن أن يساعد فى توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

الإطار ٤ - فرنسا والمملكة المتحدة: سريان اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية مباشرة

تنص المادة ٥٥ من الدستور الفرنسي على "أن المعاهدات والاتفاقيات التي تم التصديق أو الموافقة عليها على النحو الصحيح تسود فور نشرها على المراسيم التي يصدرها البرلمان، مع شرط يتعلق بكل معاهدة أو اتفاقية، هو تطبيق الطرف الآخر لها".

وتنص المادة ٧٥ (٢٢) من دستور الأرجنتين على أن الكونجرس

له سلطة:

اعتماد أو رفض المعاهدات المبرمة مع بلدان أخرى ومع منظمات دولية ومع المقام البابوى. وللمعاهدات والاتفاقيات منزلة أعلى من القوانين.

وتضى المادة نفسها لتنص على أن قائمة طويلة من معاهدات وإعلانات حقوق الإنسان لها منزلة دستورية، وتكمل الحقوق الممنوحة في الدستور، على الرغم من أنها لن تفهم على أنها إلغاء لأى حقوق ممنوحة دستوريا.

وفي ١٩٩٨، اعتمدت المملكة المتحدة مرسوم حقوق الإنسان، والذي يدرج بصورة فعلية ضمانات حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القانون الوطني. ويعطى هذا القانون المحاكم سلطة إسقاط التشريعات والممارسات الرسمية الثانوية، ولكنه لا يطرح أرضاً التشريعات الأولية. وبدلاً من ذلك، فإن المحاكم مدعاة لتفسير التشريع، بأقصى ما تستطيع، وفق ضمانات حقوق الإنسان، وستستطيع حينما لا يمكن ذلك، إصدار بيان بالتضارب، الذي يمكن الوزير من اتخاذ الإجراءات التي يقتضيها الأمر لإزالة التضارب.

وفي كثير من نظم القانون المدني، يسرى القانون الدولي مباشرة كجزء من النظام القانوني القومي، وتكون له عادة منزلة أسمى من التشريع العادى بحيث يسود القانون الدولى فى حالة التضارب بينهما. بيد أنه فى نظم القانون العام، فإنه من النادر أن ينص الدستور على الإدراج العام للقانون الدولى. ويمكن إدراج القانون الدولى تحديداً بتشريع برلماني، لكن هذا التشريع لا يمكن بصفة عامة أن يبطل التشريعات الأخرى.

وحتى حينما لا يتم تضمين القانون الدولى، فإن أحكام المحاكم الدولية – مثل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان في الدول الأمريكية – ملزمة للدول. ولذلك، فإن الدول ملزمة رسمياً بتنفيذ هذه الأحكام.

ومنافع السريان المباشر للقانون الدولي واضحة تماماً، فهي تساعده على ضمان أن الدولة تحترم التزاماتها القانونية الدولية، ومن ثم تصنفي قوتها على هذه الالتزامات. بيد أن الأمر الأكثر أهمية، هو أنها تكفل السريان الرسمي للجوهر التقديمي للمعايير التي تحددت من خلال آليات مستقلة وبواسطة أفراد لديهم خبرة معترف بها دولياً في هذا المجال. بيد أنه تجدر ملاحظة أن محاكم قومية قليلة جداً هي التي تطبق هذه المعايير على أساس منتظم.

الفصل الخامس

التمكين من الحصول على المعلومات

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- إن الضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق في التفاصيل المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- إن نقطة البدء في الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات هي مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات محددة بصورة عريضة، التي تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- وينتقل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات في التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى في حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معنية، بحق الحصول على المعلومات، وتتص楚 قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة، وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح من حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.

- ولتسهيل الحصول على المعلومات في التطبيق، يجب أن يحدد قانون حق الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التي ستعالج بها المطالبات بذلك، ويجب أن يكفل معالجة عادلة وفي الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.
- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتبعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذلك.
- في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف في النهاية أمام المحاكم، لكن في التطبيق، فإنه من المهم جداً إقامة نظام إدارة للاستئناف يبيت في الأمر سريعاً وبتكلفة قليلة.
- ينبغي حماية الأفراد الذين ينشرون بحسن نية معلومات عن الآثام والمعروفين باسم مطلق الإنذارات، من العقوبات القانونية، الإدارية، أو المتعلقة بالوظيفة، بسبب قيامهم بهذا.
- يمكن لتدابير الترويج أن تساعد في التغلب على ثقافة السرية القائمة في بلدان كثيرة وضمان إحاطة الجمهور علمًا بالقانون الجديد لحق الحصول على المعلومات.

مقدمة

إن فكرة أن الهيئات العامة تعد المعلومات لا من أجل نفسها ولكن نيابة عن الجمهور معترف بها على نطاق واسع حاليا باعتبارها دعامة أساسية للديمقراطية والحكومة الجيدة. وتؤكد إعلانات كثيرة أخيراً أصدرتها هيئات دولية لحقوق الإنسان أهمية الحق في المعرفة، كما تم الاعتراف بذلك باعتباره حقاً من حقوق الإنسان في كثير من الدسائير القومية في شتى أنحاء العالم، خاصة تلك التي اعتمدت في السنوات العشر أو الخمس عشرة، الأخيرة. ولتطبيق هذا الحق عملياً، اعتمد عدد كبير من البلدان - ما يربو على سبعين حتى أبريل ٢٠٠٦ - تشريعات الحق في الحصول على المعلومات، وتتخذ بلدان كثيرة أخرى خطوات في هذا الاتجاه.

كما كان الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها هيئات العامة موضع ترويج على نطاق واسع باعتباره دعامة أساسية للتنمية المنصفة والمستدامة. ويورد بوديفات خمسة أسباب رئيسية لأهمية الحصول على المعلومات:

- ١- أنه ضروري للمناقشة السياسية المستنيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتآمر.
- ٣- أن السرية تؤدي إلى الفساد.
- ٤- أنه أداة رئيسية لمحاربة الجهل، على سبيل المثال في مجال الصحة، والذي يقوض التنمية.
- ٥- أنه حاسم لإخضاع الحكومات للمساءلة^(١).

(١) بوديفات، مقدمة في مؤلف ر. كلاندو أ. تيلي، الحق في المعرفة، الحق في الحياة: الحصول على المعلومات والعدالة الاجتماعية والاقتصادية (كتاب تأون: ODAC، ٢٠٠٢)، ١١، ١٢.

وقد لاحظ معلقون كثيرون دور الانفتاح في محاربة الفساد وبصفة خاصة في تزويد المجتمع المدني ووسائل الإعلام بوسيلة أساسية لتحرى الممارسات الفاسدة وفضحها. ومثمنا لاحظ بوب فإن "السرية لا تزال تثير شواغل المجتمع المدني في كل مكان، والأهم أنها تديم مناخا يمكن للفساد أن يزدهر فيه وهو طليق العنان"^(١). وهناك أمثلة عديدة عن الاستخدام الفاعل للحصول على المعلومات لمحاربة الفساد، ورد بعضها في الفصل الثالث.

كما أنه من المعترف به على نطاق واسع، أهمية الحصول على المعلومات باعتباره دعامة للمشاركة الديمقراطية. وقد ذكر ستجلتز الذي أكسبه عمله بشأن تداعيات عدم التمايز في المعلومات جائزة نobel أنه : "في الأساس، تقتضي المشاركة الهدافة في العمليات الديمقراطية مشاركيين علیمين. وتقلل السرية المعلومات المتاحة للمواطنين، وتعرقل قدرة الناس على المشاركة بشكل هادف"^(٢). وينطبق هذا على كل مستويات المشاركة، سواء كانت انتخاب حكومة، وإنشاء مجلس إدارة مدرسة محلية، أم توفير تفاعل إيجابي عن مشروع مقترن للتنمية.

وبالمثل، فإن المعلومات محورية لإخضاع الحكومة للمساءلة. فما لم يحيط المواطنون علما على النحو السليم بما تفعله الحكومة، وكيف تتفق الأموال العامة، وتقيمها الخاص لحالات نجاحها وفشلها، فلا يستطيعون أن يضمنوا أنها تعمل للصالح العام، أو وفق وعودها العامة^(٤). ومرة أخرى، فإن هذا وثيق الصلة بكل مستويات الحكومة، من القومية للإقليمية للمحلية.

(١) ج. بوب "الحصول على المعلومات حق من و Informationen من؟" في مطبوع هيئة الشفافية الدولية، تقرير عن الفساد العالمي ٢٠٠٣، محور تركيز خاص: الحصول على المعلومات (لندن، بروفايل بوكت، ٢٠٠٣)، ٢١.

(٢) ج. ستجلتز "الشفافية في الحكم" في مطبوع البنك الدولي، الحق في الإعلام: دور وسائل الإعلام الجماهيرية في التنمية الاقتصادية (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٢)، ٣٠.

(٤) ت. متسل، حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن (نيودلهي: اليونسكو، ٢٠٠٣)، ٤.

والضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق العام في التماس المعلومات وتلقيها ومنها، مهمة لكل من الضمانات القانونية وإبراز أهمية الحصول على المعلومات كحق للإنسان. لكن الأمر يقتضي أيضاً إصدار تشريع مفصل لحق الحصول على المعلومات:

- لبيان الوسائل العملية التي يمكن بها ممارسة هذا الحق (أى كيفية معالجة الطلبات، وفي إطار أي حدود زمنية... إلخ).
- التحديد الواضح لنطاق الاستثناءات من حق الحصول على المعلومات،
- إقرار الحق في الاستئناف عند رفض الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وفي بلدان كثيرة، تسرى أحكام مخصصة للحصول على المعلومات فى سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتضمن قوانين حماية المستهلك وتشريعات البيئة عادة قواعد تنص على حق الحصول على المعلومات والإفصاح عن أنواع معينة من المعلومات بما في ذلك الكيانات التجارية مثل الشركات. وهذه مكملات مهمة لتشريع أكثر سخاء للحصول على المعلومات.

والسمات الرئيسية الأربع للقانون الجيد للحصول على المعلومات تعكس الحاجة لمثل هذا التشريع كما أبرزنا توأً، هي:

- ١ - افتراض أن كل المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة تخضع للإفصاح العام.
- ٢ - إجراء يوضح الطريقة التي يستطيع الأفراد بها تقديم طلبات للحصول على المعلومات وكيف ينبغي للمسؤولين أن يردوها عليها.

٣- تقديم أسباب واضحة لرفض طلب الحصول على المعلومات (نظام الاستثناءات).

٤- حق الاستئناف من رفض طلب الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وتشمل قضايا مهمة أخرى يتعين النظر فيها في الحصول على المعلومات:

- الالتزام بنشر المعلومات بطريقة استباقية، حتى في حالة عدم وجود طلب.

- حماية مطلي الإنذارات، والأفراد الذين ينشرون معلومات عن الآباء التي ترتكب.

- نظام للاحتفاظ بالسجلات التي تمسكها الهيئات العامة، بصورة سليمة.

- تدابير للنهوض بالتنفيذ الفاعل للتشريع.

وهذه القضية الأخيرة محورية لنجاح نظام الحصول على المعلومات.

والواقع أنه لوحظ أن اعتماد قانون الحصول على المعلومات، حتى لو كان قانوناً جيداً للغاية، هو مجرد خطوة أولى، وربما الخطوة الأسهل من زاوية إقامة نظام فاعل للحصول على المعلومات.

وتتوفر بيانات دولية كثيرة توجيهها بما يتعلق بالممارسة الجيدة في هذا المجال. وتشمل هذه الوثائق الرسمية، مثل توصيات (٢٠٠٢) للجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن الحصول على الوثائق الرسمية^(٥)، وإعلان مبادئ حرية التعبير

(٥) عقدت في ٢١ فبراير ٢٠٠٣.

في أفريقيا^(٦)، الذي أصدرته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك بيانات المنظمات غير الحكومية، مثل الحق العام في المعرفة: المبادئ المعنية بتشريع حرية المعلومات^(٧) الواردة في المادة ١٩.

الإطار ٥ - السويد: أول من منح حق الحصول على المعلومات

كانت السويد أول بلد في العالم يعتمد قانوناً يمنح المواطنين الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، وكانت قد اعتمدت مرسوم حرية الصحافة بها في ١٧٧٦^(٨)، وبكل المرسوم، وهو جزء من الدستور السويدي هذا الحق خلال الفصل الثاني "المعنى بطبيعة الوثائق القومية". وعلى الرغم من عنوان المرسوم فإن هذا الحق مكفول للجميع، وليس مقصوراً على الصحافة وحدها. وتنص المادة (١) من الفصل الثاني على أن "كل سويدي الجنسية له حرية الحصول على الوثائق الرسمية". بيد أنه في التطبيق، يستطيع أي شخص المطالبة بهذا الحق، وقد بنت السويد سمعة، مثلاً لكونها بلداً يسهل فيه الحصول على وثائق الاتحاد الأوروبي. والحق في الحصول على المعلومات، والتصحيح، والبيانات الشخصية، منصوص عليه في مرسوم البيانات الشخصية الصادر في ١٩٩٨.

(٨) متاح في: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sw03000_.html.

(٦) مأخوذ بتصرف من القسم ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧) (لندن، المادة ١٩٩٩، ١٩٩٩) متاح في <http://www.article19.org/docimages/512.htm>

الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات

رغم أن البعض يحاج بأنها تدرج ضمنا في ضمانات حرية التعبير، فإن الحماية الدستورية الصريحة فيما يتعلق بحرية الحصول على المعلومات تجعل هذا واضحا بصورة قاطعة.

وفي بعض البلدان، قضت المحاكم بأن الحق في الحصول على المعلومات يندرج ضمنا في الضمانات الأعم لحرية التعبير^(٨). بيد أنه في أحوال أخرى، رفضت المحاكم القول بأن حق الحصول على المعلومات موجود في الضمانات الأعم^(٩). ونتيجة لذلك، فإن الاعتراف الصريح بهذا الحق أمر مهم. ورغم أن ذلك نادر في الدساتير القديمة، فإن كثيرا من الدساتير الحديثة تتنص عليه صراحة. فعلى سبيل المثال، فإن المادة ٦١٠١ من الدستور البولندي الصادر في ١٩٩٧ تتنص على أن:

للمواطن الحق في الحصول على المعلومات بشأن نشاطات هيئات السلطة العامة وكذلك الأشخاص المكلفين بالوظائف العامة. ويشمل هذا الحق تلقى المعلومات عن أنشطة هيئات الحكم الذاتي الاقتصادية أو المهنية أو الأشخاص الآخرين أو الوحدات التنظيمية فيما يتعلق بالميدان الذي يقومون فيه بمهام السلطات العامة وتدير الأصول المملوكة على المشاع أو أملاك خزانة الدولة.

(٨) على سبيل المثال، فمنذ فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٦٩، حكمت المحكمة العليا في اليابان في قضيتي شغلنا الرأي العام بأن مبدأ shiru (الحق في المعرفة) تحميه ضمانات حرية التعبير الواردة في المادة ٢١ من الدستور. انظر لورنس ريبينا، نظم الإصلاح لدى الحكومات المحلية في اليابان (المكتب الوطني للبحوث الآسيوية، ورقة رقم ١٦، أكتوبر ١٩٩٩).

(٩) انظر على سبيل المثال، قضية هوشنينز ضد شركة كويد، ٤٣٨ الولايات المتحدة (١٩٧٨)، (المحكمة العليا للولايات المتحدة).

كما ينص بعض الدساتير على اعتماد تشريع ينفذ الحق في الحصول على المعلومات، بل ويحدد في بعض الأحوال حدوداً زمنية لاعتماد مثل هذا التشريع. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن دستور جنوب أفريقيا الحق في الحصول على المعلومات فحسب، بل يطالب بإصدار تشريع قومي لتنفيذ هذا الحق. وينص القسم ٢٣ من الملحق ٦ من دستور جنوب أفريقيا على ضرورة اعتماد تشريع لتنفيذ الحق في الحصول على المعلومات خلال ثلاثة سنوات من سريان الدستور، وهو ما تم بالفعل.

وينص القسم ٧ من المادة ٣ من دستور الفلبين على: حق الناس في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالأمور التي تمثل شاغلاً عاماً حق مضمون. وستتاح فرص الوصول للسجلات الرسمية والوثائق والأوراق التي تتعلق بالأعمال والمعاملات أو القرارات الرسمية، وكذلك توفير بيانات البحث الحكومي المستخدمة كأساس لوضع السياسات، للمواطنين، بشرط الالتزام بالحدود التي قد يعينها القانون.

ولابد أن يغطي التشريع كل فروع ومستويات الحكومة، بما في ذلك الحكومات المحلية، والهيئات المنتخبة، والهيئات التي تعمل بموجب ولاية تشريعية، والصناعات المؤسسة والشركات العامة، والهيئات العامة غير الإدارية والمنظمات الشبيهة بالمنظمات غير الحكومية، بل وحتى هيئات خاصة التي تؤدي وظائف عامة (مثل صيانة الطرق أو تشغيل خطوط السكك الحديدية).

بيد أنه في بعض الحالات، يمكن أن تخضع هيئات خاصة لقوانين الحصول على المعلومات. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، ينص القانون على حق الحصول على المعلومات التي تتحفظ بها كل من هيئات العامة والخاصة. وتحدد الهيئة العامة باعتبارها دائرة من دوائر الدولة أو إدارتها تعامل في المجال القومي

أو الإقليمي أو البلدي، وأى مؤسسة أخرى تمارس السلطة بمقتضى الدستور أو الدستور الإقليمي، أو تمارس سلطة عامة أو تؤدى سلطة عامة بمقتضى أى تشريع. وتعرف الهيئات الخاصة بأنها الهيئات التي تخرط فى أنشطة مبدأ الإفصاح الأقصى.

وتمثل نقطة البدء في قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات في مبدأ الإفصاح الأقصى، الذي ينطلق من افتراض، أن كل المعلومات، محددة بصورة واسعة، تحتفظ بها أى هيئة عامة، محددة هي أيضا بصورة واسعة، تخضع للإفصاح.

وال فكرة المحورية وراء تشريع الحصول على المعلومات هي، تزويد الجمهور العام بحق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات الحكومية. ويتراهى هذا في مبدأ الإفصاح الأقصى الذي يعني ضمنا أن القانون يغطي كل المعلومات وجميع الهيئات العامة.

وتحدد قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات نطاق المعلومات المشمولة بصورة عريضة جدا بحيث تشمل كل السجلات التي تحتفظ بها الهيئة العامة، بغض النظر عن الشكل الذي يتم به تخزين هذه المعلومات - وثائق مطبوعة، أشرطة، تسجيل إلكتروني، وما إلى ذلك - ومصدرها - سواء أنتجتها الهيئة العامة أو هيئة أخرى - وتاريخ الإنتاج. تجارية، وهي مطالبة بتوفير فرص الحصول على المعلومات حيثما يكون هذا مطلوبا لممارسة أى حق أو حماية.

وهناك نهج مختلف بصورة طفيفة تأخذ به المملكة المتحدة، حيث تتم الوسيلة الأساسية لتحديد الهيئات العامة من خلال قائمة بالهيئات المشمولة تصل إلى نحو

١٨ صفحة – وليس من خلال التعريف الفرعى الشامل. وتشمل القائمة كل الدوائر الحكومية، ومختلف الهيئات التشريعية^(١٠)، والقوات المسلحة، وعدداً كبيراً من الهيئات الأخرى المدرجة في القائمة بصورة فردية باسمها. كما تصنف الشركات المملوكة ملكية عامة على أنها هيئات عامة. بيد أن المرسوم لا يشمل الإدارات السرية (عمليات المخابرات)، أو نظام المحاكم فيما عد استثناءات قليلة. كما يمنحك المرسوم وزير الدولة سلطة تعيين هيئات عامة أخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمى الصادر فى ١٩٩٧، فى تайлاندا المعلومات باعتبارها تشمل أى مواد تنقل وتبلغ أى شيء بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه هذه المواد. وتعرف المعلومات الرسمية بدورها وببساطة على أنها المعلومات التى تحوزها هيئة عامة سواء كانت تتعلق بعمل الدولة أم شخص غير رسمي. والأمر الأخير غاية فى الأهمية نظراً لأن فضح الفساد يتم عادة من خلال معلومات تتعلق بشخص غير رسمي.

الإفصاح الاستباقي أو الروتيني

يتمثل جانب مهم من نظام الحصول على المعلومات فى التزام الهيئات العامة بنشر فنات أساسية معينة من المعلومات، حتى فى حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.

(١٠) لا يغطي المرسوم اسكتلندا، التى لها قانونها الخاص، مرسوم حرية المعلومات (اسكتلندا) الصادر فى ٢٠٠٢.

والنشر الاستباقي لمعلومات أساسية من قبل الهيئات العامة، والذي يكمل الطلب المباشر للمعلومات، مكون محورى في معظم النظم الحديثة للحصول على المعلومات. ويخدم الإفصاح الروتيني عدة أهداف تتعلق بالمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يقتضي الأمر نشر المعلومات التي تتعلق بالآليات التي تقوم على المشاركة، مثل محاضر مجالس المدارس أو المناقشات العامة التي تدور حول مشروع أو إستراتيجية للتنمية، ذلك إذا أردنا أن تكون فاعلة وفي متناول كل قطاعات السكان. وبشكل أعم، فإن النجاح في التحرك نحو الحكومة الإلكترونية يتوقف على النشر الاستباقي للمعلومات. ولتحقيق هذه الأهداف، يتبعين نشر المعلومات بطريقة تكفل جعلها في متناول المستفيدين المقصودين، وفي شكل يستطيعون فهمه ويمكنهم استخدامه. كما أن نمو تكنولوجيا المعلومات جعل نشر المزيد والمزيد من المعلومات بصورة إلكترونية أمراً أكثر سهولة.

ومن الناحية المبدئية، يتبعين تقديم أي معلومات قد تهم الرأى العام، ولا تخضع للاستثناء بشكل واضح، بصورة إلكترونية، وفي التطبيق، تسير هيئات عامة كثيرة في هذا الاتجاه في واقع الأمر. وتباين قوانين الممارسة الجيدة في المعلومات المحددة التي تطالب الهيئات العامة بنشرها، لكن هناك فئات معينة من المعلومات مدرجة فيها بطبيعة الحال. وهذه مستمدّة بصورة مباشرة من الأهداف الأعرض للتنمية، والمشاركة، والخضوع للمحاسبة، والتي يعد توفير فرص المعلومات بشأنها أمراً مهما للغاية. والفئات التالية خاضعة للإفصاح الروتيني في معظم قوانين الحصول على المعلومات:

- معلومات التشغيل عن كيف تعمل هيئة عامة ما، بما في ذلك التكاليف، والأهداف، والحسابات التي تمت مراجعتها، والمعايير والإنجازات، وما إلى ذلك، خاصة حين تقم الهيئة خدمة مباشرة للجمهور.

الإطار ٦ - نهج مبكرة للإفصاح الروتيني

تحتوى المادة ١٤ (٢) من المرسوم البلгарى للحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠٠، على قاعدة الصالح العام التي تحكم الإفصاح الاستباقي. وهي تدعى الهيئات العامة لنشر المعلومات التي يمكن أن تحول دون الأخطار التي تهدد الحياة، والصحة، والأمن، أو الملكية، أو التي يمكن أن تكون في الصالح العام، حتى لو كانت سرية في غير هذا، حيث يرجح الصالح العام في تقييمها خطر الإضرار بصالح السرية. والصالح العام الذي يطло بالنسبة لواجب النشر ابتكار مثير للاهتمام لا يوجد في معظم القوانين الأخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمية الصادر في ١٩٩٧، في تايلاندا وسلفيان للإفصاح الروتيني، بعض المعلومات يتبعن نشرها في الصحيفة الحكومية، في حين يتبعن إتاحة البعض الآخر للفحص في منشآت المنظمة.

ويتضمن مرسوم حرية المعلومات في المملكة المتحدة نظاما فريدا لزيادة مقدار المعلومات الخاصة للإفصاح الحكومي على مر الزمن. وبدلا من النص على قائمة من المعلومات التي يتبعن على كل هيئة عامة أن تنشرها، فإن كل هيئة عامة مدعوة إلى وضع نظام للنشر وتنفيذها. ويتعين أن يحدد هذا فئات المعلومات التي ستنشرها الهيئة العامة، والطريقة التي ستنشرها بها، وما إذا كانت تعتمد تقاضي رسوم على أي مطبوع معين أم لا. والأهم من ذلك، أن النظام يتبعن أن يعتمد مفهوم المعلومات، الذي يجوز له أن يعني هذا زميلا لموافقته، أو سحب الموافقة في أي وقت. وينهض هذا النظام بالتحسينات التقنية في نظام المطبوعات، حتى تشمل المزيد والمزيد من المعلومات على مر الزمن.

ويطالب إجراء عملى ورد في القانون الاتحادى للشفافية والحصول على المعلومات الحكومية العامة الصادر في ٢٠٠٢، كل الهيئات العامة بأن تتشنى موقع طرفية للكمبيوتر يسهل الوصول إليها في منشآتها، وتقديم المساعدة للجمهور في استخدامها.

- المعلومات التي تقدم بناء على طلبات أو شكاوى أو غير ذلك من الإجراءات التي قد يتخذها أعضاء من الجمهور بالنسبة لهيئة ما.
- الإرشادات بشأن العمليات التي يستطيع بها أفراد الجمهور أن يقدموا مدخلات في مقترنات السياسة والمقترنات التشريعية الأساسية.
- أنواع المعلومات التي تحفظ بها الهيئات والشكل الذي يتم به الاحتفاظ بهذه المعلومات.
- مضمون أي قرار أو سياسة يؤثران على الجمهور، إلى جانب أسباب القرار وخلفية عن أهمية صوغ هذا القرار.

نطاق ضيق للاستثناءات

من المسلم به أن مصالح عامة وخاصة معينة تعلو على حق الحصول على المعلومات، وتنتص جميع قوانين الحصول على المعلومات على استثناءات من حق الحصول عليها. ويجب أن تكون الاستثناءات عامة وأن تصاغ بصورة ضيقة وواضحة. وتنتص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات غير جائز قاتلنا إلا عندما ثبتت هيئة عامة أن الإفصاح سيسبب ضرراً لإحدى المصالح المشروعة المقررة، وأن هذا الضرر أكبر من النفع العام للإفصاح عن المعلومات.

ونظام الاستثناءات جزء أساسي من أي قانون للحصول على المعلومات. فمن ناحية، يجب أن يحمي القانون عدداً من المصالح المشروعة العامة والخاصة المتعلقة بالسرية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كان نظام الاستثناءات عريضاً بأكثر مما يجب، فإنه سيقوض بصورة كبيرة الحق في المعلومات.

ومن المسلم به أن درجة ما من السرية بشأن عملية صنع القرارات الداخلية وأنباء التجارة، أمر مشروع، ويجوز أن يحظر على الموظفين المدنيين تقديم أنباء حرة وصريحة إذا كان ذلك يخضع تلقائياً للتدقيق العام المفتوح. وفي الوقت نفسه، فإن قوانين كثيرة تصوغ هذه الاستثناءات بصورة عريضة دون داع. فينص مرسوم حرية الصحافة السويدي مثلاً، وهو أيضاً قانون للحصول على المعلومات في المادة 7 من الفصل 2 على، أنه لا يجوز لهيئة عامة أن تسحب وثيقة ما إلا إذا "قامت السلطة بتسوية نهائية" للمسألة التي تتعلق بها، "وتمت مراجعتها واعتمادها بصورة نهائية" أو أجزت بطريقة أخرى". ويحاج النقاد بأن هذا يُعد طريقة معقدة وواسعة دون داع لحماية التوفير الحر والصريح لأنباء الأعمال، وفي حالات كثيرة، يعلو قانون الحصول على المعلومات على قوانين السرية في حالة التضارب بينهما. وبصدق هذا مثلاً على الهند وجنوب أفريقيا وباكستان، لكنه لا يصدق على المكسيك أو المملكة المتحدة.

ولكن مهما بلغ الحرص في صياغة الاستثناءات فإنها لا يمكن أن تلائم كل الأوضاع التي يتغير فيها الإفصاح عن المعلومات للصالح العام. ونتيجة لذلك تنص القوانين على أنه حتى لو كان الإفصاح عن المعلومات سبباً ضرراً لمصلحة مشروعة، يظل من المتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كانت منافع الإفصاح ترجح أضراره، وهو حكم بأن المصلحة العامة تعلو. فعلى سبيل المثال، فإن معلومات معينة قد تكون خاصة في طبيعتها لكنها في الوقت نفسه تقضي فساداً على المستوى داخل الحكومة. ويتغير موازنة هذه المصلحة إزاء بعضها البعض عند تحديد ما إذا كان مبدأ المصلحة العامة يعلو ما عاد أم لا.

الإطار ٧ - معايير المجلس الأوروبي المعنية بالاستثناءات تحدد التوصية ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء المجلس الأوروبي المعنية بالحصول على الوثائق الرسمية بوضوح باللغة، المعايير التي يتعين تطبيقها على الاستثناءات في المبدأ الرابع:

- ١- يجوز للدول الأعضاء أن تقيد الحصول على الوثائق الرسمية. ويجب تعين الحدود بصورة محددة في القانون، وأن تكون ضرورية في المجتمع الديمقراطي ومتاسبة مع هدف حماية:
 - (١) الأمن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية.
 - (٢) الأمان العام.
 - (٣) محاربة وتحري وملحقة الأنشطة الإجرامية.
 - (٤) الخصوصية والمصالح الخاصة المشروعة.
- (٥) المصالح التجارية وغيرها من المصالح الاقتصادية، سواء كانت عامة أم خاصة.
- (٦) المساواة بين الأطراف فيما يتعلق بإجراءات التقاضي.
 - (٧) الطبيعة.
- (٨) الفحص والرقابة والإشراف من قبل السلطات العامة.
- (٩) سياسات الدولة الاقتصادية والنقدية والخاصة بسعر الصرف.
- (١٤) سرية المداولات داخل أو فيما بين السلطات العامة خلال الإعداد الداخلي لمسألة ما.

- ٢- يجوز رفض منح الوثيقة إذا كان الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في الوثيقة الرسمية سيضر، أو يحتمل أن يضر، أيًا من المصالح المذكورة في الفقرة ١، ما لم تكن هناك مصلحة عامة غالبة في الإفصاح.
- ٣- يتعين على الدول الأعضاء أن تعين حدوداً زمنية، بعدها لا تعود الحدود المذكورة في الفقرة (١) قابلة للتطبيق. وتنظر في هذه التوصية، ثلاثة مبادئ تحكم الاستثناءات. وبصفة خاصة، ينبغي أن تطبق الاستثناءات إلا حيث:
- تتعلق المعلومات بمصلحة مشروعة مذكورة في القانون.
 - يهدد الإفصاح بأن يحدث ضرراً لهذه المصلحة.
 - يكون الضرار الذي يلحق المصلحة المشروعة أكبر من النفع العام للحصول على المعلومات.
- وإضافة لذلك، تنص التوصية على أنه ينبغي تعين حدود زمنية عامة، بعدها لا تعود استثناءات، أو استثناءات محددة، قابلة للتطبيق. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة بالنسبة إلى أنواع معينة من الاستثناءات، خاصة تلك التي تحمي الصالح العام، والتي تتحوّل السلطات بصورة منتظمة إلى تفسيرها بصورة عريضة، مثل الأمان القومي^(١).

(١) انظر توبى مندل "الأمن القومي في مواجهة الانفتاح: نظرة عامة وتقدير بشأن مبادئ جوهانسبرج في الأمن القومي والحكم المفتوح: تحقيق التوازن السليم، نيويورك: معهد كامبل للشئون العامة، مدرسة ماكسويل في جامعة سيراكيوز ، ٢٠٠٣ ، ص ١.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الاستثناءات في قانون جنوب أفريقيا خاضعة لمبدأ أن المصلحة العامة تعلو. وينطبق هذا عندما تكشف السجلات عن أدلة عن مخالفات جسيمة للقانون أو تفاسخ عن الالتزام به، أو خطر وشيك وجاد يهدد الأمان العام أو البيئة، وعندما "يرجح بوضوح" الصالح العام الضرر الناجم. ويدعو القانون في تايلاندا المسؤولين لوضع الصالح العام في الاعتبار عندما يقيمون الاستثناءات. ويعطى القانون في المملكة المتحدة أسبقية ملائمة وواسعة للصالح العام، وينص على أن عدم الإفصاح غير جائز قانونا إلا حيث "يرجح الصالح العام في الإبقاء على الإعفاء، الصالح العام في الإفصاح عن المعلومات".

الإطار ٨ - الهند: استثناءات في قانون الحق في المعلومات

ينص قانون الحق في المعلومات الصادر في الهند في ٢٠٠٥ على الاستثناءات التالية من حق الحصول عليها:

- ١- المعلومات التي يؤثر الإفصاح عنها تأثيراً ضاراً على سيادة الهند وسلامتها، والأمن، والمصالح الإستراتيجية والعلمية أو الثقافية للدولة أو علاقاتها مع دولة أجنبية، أو يحصن على فعل مخل.
- ٢- المعلومات التي حظرت نشرها صراحة أى جهة قضائية أو قانون أو محكمة أو التي يشكل الإفصاح عنها احتقاراً لمحكمة.
- ٣- المعلومات التي يشكل الإفصاح عنها انتهاكاً لامتياز البرلمان أو الهيئة التشريعية للدولة.
- ٤- الأوراق الوزارية التي تحتوى سجلات عن مداولات مجلس الوزراء، والوزراء وغيرهم من الموظفين الرسميين.
- ٥- الأوراق التي تم تأقيتها سراً من حكومة أجنبية.

٦- المعلومات التي تتضمن معلومات تجارية مصدرها النقمة، وأسرارا للتجارة أو ملكية فكرية، والتي يلحق الإفصاح عنها الضرر بالوضع التافسي لطرف ثالث، ما لم تقنع سلطة مختصة بأن الصالح العام الأكبر يبرر الإفصاح عن هذه المعلومات.

وتتضمن معظم هذه الاستثناءات فحصاً للضرر، وتُخضع جميعها لقاعدة أن المصلحة العامة تعلو. وهناك حد زمني عام قدره ٢٠ عاماً على معظم الاستثناءات.

والمهم هو أن مرسوم الحق في المعلومات بصفة خاصة يعلو قوانين السرية، بقدر أي تناقض بينهما، يشير صراحة في هذا السياق إلى قانون الأسرار الرسمية سيء السمعة الصادر في ١٩٢٣، والذي أُجيز خلال الحكم البريطاني، وينص على أنه:

تسري أحكام هذا المرسوم رغم أي تناقض بعد ذلك متضمن في مرسوم الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣، وأى قانون آخر مطبق في الوقت الراهن أو أي وثيقة سارية بحكم أي قانون آخر بخلاف هذا المرسوم.

ضمانات الممارسة الجيدة

لتيسير الفرص العملية للحصول على المعلومات، ينبغي أن يحدد قانون الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التي سيعالج بها هذا الطلب. وينبغي أن يحترم هذا الحد الأدنى لضمانات العمليات الواجبة وضمان معالجة الطلبات بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب ودون تكلفة كبيرة.

وتساعد ضمانت العملية الجيدة في كفالة التطبيق السليم للقانون، في حين أن الآليات الإجرائية السيئة يمكن أن تسفر عن تأخير وارتباك، وتقوض حق الحصول على المعلومات.

وفي قوانين الممارسة الجيدة في الحصول على المعلومات، يمكن تقديم الطلبات بعدد من الأشكال المختلفة، بما في ذلك تقديمها شفهيًا أو بالبريد. فعلى سبيل المثال، ينص المرسوم البلغاري للحصول على المعلومات العامة على أن الطلبات يمكن أن تقدم إما في شكل شفهي أو مكتوب. وينبغي أن تسجل الهيئة المعنية الطلبات، مما يكفل افتقاء أثرها في الأوراق حتى بالنسبة للطلبات الشفهية.

ولضمان قدرة جميع المواطنين على التقدم بطلبات للإفصاح عن المعلومات، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير للنهوض بالفرص المنصفة للحصول على المعلومات خارج منطقة العاصمة، مثل اشتراط أن تخدم الوزارات التي لها وجود في كل أنحاء البلاد باعتبارها نقاطاً عامة لتقديم طلبات الحصول على المعلومات. كما تتبع دعوة الهيئات العامة لتقديم المساعدة لمن يجدون صعوبة في استيفاء الطلبات. وقد يتضمن الأمر تقديم مساعدة خاصة لمقدمي الطلبات الأميين والمعوقين. وهذا منصوص عليه في قانون جنوب أفريقيا. وينبغي تقديم إيصال رسمي كدليل على أن طلباً قد قدم، ليفيد بين أشياء أخرى كأساس للاستئناف إذا لم تتم الاستجابة للطلب في الوقت المناسب أو لم تتم الاستجابة على وجه الإطلاق.

الإطار ٩ - السويد: تسهيل الحصول على المعلومات بأعداد قوائم عما في الحياة

ينطوى النظام السويدي للحصول على المعلومات على سمة نافعة بصورة خاصة، واردة في الفصل ١٥ من مرسوم السرية الصادر في ١٩٨١، الذي يدعو كل السلطات العامة إلى إنشاء سجل لكل الوثائق التي تحوزها^(١). وبصفة عامة، فإن هذه السجلات مفتوحة للفحص العام وتبذل حالياً جهود لكفالة توافرها بصورة إلكترونية. ويسهل هذا النظام بصورة كبيرة الحصول على المعلومات، يجعل مقدمي الطلبات يعرفون مقدماً أي المعلومات تحوزها الهيئة العامة.

(١) هناك أربعة استثناءات على هذه القاعدة:

- ١- الوثائق التي من الواضح أن لها أهمية ضئيلة مثل قصاصات الصحف.
- ٢- الوثائق التي ليست سرية ويتم الاحتفاظ بها بطريقة تجعل من السهل التحقق مما إذا كانت هيئه عامة قد تلقتها أو وضعتها.
- ٣- الوثائق التي توجد بأعداد كبيرة والتي استثنىت.
- ٤- السجلات الإلكترونية المحفوظة في سجل مركزي.

وتتعين دعوة الهيئات العامة للاستجابة للطلبات بأسرع ما يمكن، وينبغي تعين حد زمني للاستجابة للطلبات. فينص المرسوم البلغاري مثلاً على: أنه يتتعين إخطار مقدمي الطلبات كتابة بالقرار المتعلق بطلبهم بأسرع ما يمكن، على الألا يتجاوز بأية حالة أربعة عشر يوماً. وعندما يتعلق الطلب بعدد كبير من الوثائق ويقتضي الرد عليه مزيداً من الوقت، يمكن مد المهلة عشرة أيام، بشرط إخطار مقدم الطلب بذلك.

وعند رفض الطلبات. كلياً أو جزئياً، ينبغي تزويد مقدم الطلب بأسباب رفض طلبه، بما في ذلك الاستثناء الذي تم الاستناد إليه، وكذلك بمعلومات عن حق استئناف الرفض. وهذا أمر لازم بالنسبة لمقدمي الطلبات لكي يقدموا استئنافاً فاعلاً ضد أي رفض لطلب الحصول على المعلومات.

١٠ - الولايات المتحدة: مقاييس متدرجة متباينة للرسوم الإطار

يحدد مرسم حرية المعلومات الصادر في ١٩٦٦، في الولايات المتحدة، القواعد التفصيلية الخاصة بالرسوم التي يمكن اقتضاؤها على طلبات الحصول على المعلومات، والتي يجب أن تتفق مع المبادئ التوجيهية المحورية التي تقدم جدولًا موحدًا للرسوم لكل البيانات العامة. وينص القانون على ثلاثة أنظمة مختلفة للرسوم. إذن يمكن تحميل الطلبات التي تستخدم تجارياً "رسوم معيارية معقولة للبحث عن الوثائق ونسخها ومراجعتها". ويمكن تحميل طلبات المؤسسات التعليمية والعلمية، فقط "رسوم معيارية مقبولة لاستساغ الوثائق"، ويمكن تحميل كل الطلبات الأخرى برسوم مقابل البحث والنسخ. وبالنسبة للفئتين الأخيرتين من مقدمي الطلبات، لا يجوز تحميلهما أي رسوم عن أول ساعتين من البحث أو عن أول ١٠٠ صفحة من الوثائق، أو حيث تفوق تكلفة تحصيل الرسوم قيمتها. وإضافة لذلك، فإنه عندما يتحقق الإفصاح المصلحة العامة لأنه "يرجح أن يسمى كثيراً في الفهم العام لعمليات الحكومة أو نشاطاتها"، ينبغي تقديم المعلومات دون اقتضاء رسوم أو مقابل رسوم أقل مما ستكون عليه الحال في غير هذا. والواقع أن هذا تنازل لوسائل الإعلام، وكذلك للمنظمات غير الحكومية التي تستطيع إثبات أنها ستسخدمها للصالح العام.

الإطار ١١ - البيان حكم تقدمي بشأن العملية

يتضمن القانون الياباني الخاص بالحصول على المعلومات التي تحوزها الهيئات الإدارية والصادر في ١٩٩٩، عددا من الأحكام التقدمية بشأن العملية. إذ يتعين أن يصف الطلب السجل المطلوب بتفصيل كاف للتمكن من التوصل إليه، لكن حيثما لا تكون هذه هي الحال، فإن الهيئة الإدارية تخطر مقدم الطلب وتنبهه قدرًا مناسباً من الوقت لعلاج هذه المشكلة، في حين "تسعى" أيضاً لتقديم يد المساعدة.

وفي الوضع الطبيعي يتعين اتخاذ القرار بالإفصاح خلال ٣٠ يوماً، وينبغي أخطار مقدم الطلب بهذا القرار كتابة. ويمكن إطالة هذه الفترة ٣٠ يوماً أخرى، عندما تكون هناك أسباب توسيع هذا، مثل الصعوبة الناجمة عن إجراء الأعمال، بشرط ضرورة إخبار مقدم الطلب بأى تمديد للمرة كتابة، إلى جانب تزويده بالأسباب. ويجوز لمقدمي الطلب أن يطلبوا فحص السجل وأن يزوروا بنسخ أو أشكال أخرى من الحصول على المعلومات، ويتعين احترام ذلك ما لم يمثل خطرًا ضارًا بالسجل.

ويجوز اقتضاء رسوم على كل من معالجة الطلب وتقديم المعلومات، شرط ألا تزيد هذه على النكفة الفعلية. ويتعين على هيكل الرسوم أن يأخذ في اعتباره استصحاب الإبقاء على الرسوم عند "مبلغ يمكن تحمله قدر الإمكان"، ويجوز لرئيس الهيئة الإدارية أن يخفض الرسوم أو يعفي منها في حالة وجود مشقة اقتصادية أو لأسباب خاصة أخرى.

ويمكن تقاضي الرسوم على تقديم طلب أو إعطاء المعلومات، لكن هذه إن كانت مبالغًا فيها فإنها ستقوص الحق في الحصول على المعلومات. وهناك نص شائع في القوانين القومية هو أن الرسوم يجب ألا تتجاوز في أي ظروف، التكفة

الفعالية لتوفير فرصة الحصول على المعلومات. وإذا تم تحديد جدول الرسوم مركزيًا، فإن هذا يقاد إلى نشوء خليط متنافر من نظم الرسوم عبر الإدارات العامة، مع قيام بعض الوزارات والهيئات العامة بتوفير فرص الحصول على المعلومات بأسعار أدنى وببعضها بأسعار أعلى.

الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات

عند رفض طلب للحصول على المعلومات، لمقدم الطلب الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل فيه. وينبغي توفير نظام إداري للاستئناف يعمل بصورة سريعة وبتكلفة منخفضة.

لمقدمي الطلبات الحق في الاستئناف لدى هيئة مستقلة ضد أي رفض من قبل هيئة عامة للحصول على المعلومات. وإذا كانت الهيئات العامة هي نفسها التي تتخذ القرار النهائي عما إذا كانت المعلومات المطلوبة مستثناء من الإفصاح أم لا، فإن الحق في الحصول على المعلومات، أو على الأقل سلطة تحديد نطاق الاستثناءات، يصبح عمليا متزوجاً لتقدير الموظفين. وفي معظم البلدان، تعمل المحاكم باعتبارها الحكم الأخير في مثل هذه المنازعات، وذلك مهم كوسيلة لتقديم إجابات مدروسة وصادرة من سلطة مختصة على كثير من الأسئلة المعقدة التي يتوقع أن يثيرها نظام الحصول على المعلومات. وفي الوقت نفسه، فإن الطعن في المحاكم مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً، وعدد قليل من مقدمي الطلبات هم الذين يستطيعون تكرис مثل هذا القدر من الوقت والمالي لمجرد الحصول على المعلومات المرغوبة. ومن ناحية أخرى، فإن الاستئناف الإداري يمكن أن يكون سريعاً ويقلل التكلفة، مما يجعله في المتناول بصورة أكبر، ومن ثم فاعلاً.

ولتحقيق هذه المنافع، ينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على حق الاستئناف أمام هيئة إدارية مستقلة. وكما في حالة المحاكم، من المهم على نحو واضح أن تكون مثل هذه الهيئة مستقلة عن الحكومة. وفي غير ذلك، لا يمكن توقع أن توفر إشرافاً فاعلاً على النظام، وبصفة خاصة أن تنقض رفض الموظفين الإفصاح عن المعلومات.

الإطار ١٢ - باكستان والمكسيك: قواعد الرفض

ينص قانون باكستان الوضعي عن حرية المعلومات الصادر في ٢٠٠٢، على مستويين من الاستئناف، أحدهما داخلي والآخر لدى هيئة إدارية. وتنوافر لمقدمي الطلبات فترة ٣٠ يوماً بعد رفض تقديم المعلومات للاستئناف من هذا الرفض لدى رئيس الهيئة المعنية، وعند الإخفاق في الحصول على المعلومات منه "خلال الوقت المحدد"، يتم التقدم بطلب إلى المحاسب، أو إلى محاسب الضرائب الاتحادي في الحالات التي تتضمن شعبة الإيرادات. وهؤلاء المسؤولون إما أن يأمروا الهيئة العامة بإعطاء المعلومات وإما أن يرفضوا الشكوى. ورغم أن القانون لا يوضح هذا، فإن لمقدمي الطلبات افتراضاً الحق في الاستئناف أمام المحاكم.

وبموجب المرسوم المكسيكي، يذهب الاستئناف من أي رفض لتقديم المعلومات أولاً للمعهد الاتحادي للحصول على المعلومات، الذي أنشئ بموجب المرسوم، ومنه إلى المحاكم. والمعهد هيئه مستقلة. ويتم تعين مفوضيه الخمسة من قبل الفرع التنفيذي، لكن التعينات يمكن رفضها بغالبية أصوات مجلس الشيوخ أو المفوضية الدائمة. ولا يمكن تعين الأفراد كمفوضين إلا إذا كانوا مواطنين، ولم يدانوا بجريمة أو غش، وألا تقل سنه عن ٣٥ سنة، وألا تكون لهم اتصالات سياسية، وكان "أداؤهم ممتازاً في الأنشطة المدنية". ويشغل المفوضون مناصبهم لمدة ٦ سنوات، لكن يجوز استبعادهم بسبب انتهاكات خطيرة أو متكررة للدستور أو القانون، عندما يقوض عملهم أو تقاعسهم عن العمل، عمل المعهد، أو إذا أدينوا في جريمة يحكم فيها بالسجن.

حماية متعقبى الأخطاء

ينبغى حماية الأشخاص الذين يذيعون بحسن نية معلومات عن الأخطاء المرتكبة والمعروفيين باسم متعقبى الأخطاء من العقوبات القانونية والإدارية وال المتعلقة بالعمل، على قيامهم بهذا.

ويعمل متعقبو الأخطاء باعتبارهم صمام أمان مهما للمعلومات، ويكلّفون وصول المعلومات الأساسية عن ارتكاب الأخطاء إلى الناس. وهم مكمل أساسى لنظم الإفصاح عن المعلومات الأخرى حيث إنهم يلقون الضوء على المعلومات التي ستظل خافية بغير هذا، ويمكنهم أن يلعبوا دوراً مهماً بصفة خاصة بالنسبة لفضح الفساد، والنهاوض بالخضوع الأكبر للمساءلة العامة، وإلقاء الضوء على الإضرار بالبيئة.

ولتشجيع هذه الممارسة، من المهم حماية متعقبى الأخطاء من العقوبة، طالما أنهم يتصرّفون بحسن نية، وهذه الحماية يمكن تحقيقها مثلاً، عند فضح ارتكاب جريمة جنائية، والتلاقي عن الامتثال للالتزامات القانونية، وانتهاء العدالة، والفساد أو عدم الأمانة، أو سوء الإدارة في هيئة عامة. ويجب أن يمتد هذا أيضاً إلى من ينشرون معلومات تكشف عن تهديد خطير للصحة والأمان أو البيئة سواء كان ذلك مرتبطاً بارتكاب أخطاء فردية أم لا. وينبغى أن تطبق هذه الحماية حتى لو كان الإفصاح في غير ذلك سينتهي شرعاً قانونياً أو يتعلق بالعمل.

وتدرج بلدان قليلة الحماية العامة لمتعقبى الأخطاء في قوانين الحصول على المعلومات بها، ولكن في قوانين خاصة مكرسة لهذا.

ففى جنوب أفريقيا، يوفر قانون حماية الإفصاح الصادر فى ٢٠٠٠، الحماية للذين يفصّلّون بحسن نية عن معلومات عن ارتكاب الأخطاء. كما يحمى قانون

الحصول على المعلومات الأفراد الذين يفصحون بحسن نية عن المعلومات بناء على طلب. وبالمثل يوفر مرسوم الإفصاح لتحقيق المصلحة العامة الصادر في المملكة المتحدة في ١٩٩٨، الحماية لمعتقلي الأخطاء. بيد أن قانون الحصول على المعلومات، يوفر الحماية لمن يقدمون معلومات استجابة لطلب من أي جهة تواجه تبعة القذف.

وقد تم تقديم اقتراح متير للاهتمام في هذا المجال في الفيلبين، رغم أنه لم يتم إصداره في قانون. ففي ٢٠٠٤، قدم السناتور مار روكيسي مشروع قانون إلى مجلس الشيوخ لا يحمي متعقي الأخطاء فحسب بل يقدم جوائز لأى شخص يكشف ويفضح ممارسات فاسدة أو أعمال ابتزاز في الحكومة. وينتظر مقدار الجائزة على توليفة من طبيعة الجرم الذي يتم فضحه، ومبلغ النقود المستردة، وأجر المسئول المعنى.

تدابير للتشجيع

يقتضي الأمر عدداً من تدابير التشجيع للتغلب على ثقافة السرية في كثير من البلدان وضمان إحاطة الجمهور علماً على النحو السليم بالقانون الجديد للحصول على المعلومات.

إن ثقافات السرية راسخة الجذور بصورة عميقة والتي تتأسس على فكرة أن الهيئات العامة، أو حتى الموظفين الأفراد، وليس الجمهور كله، يملكون المعلومات التي حازوها أو أنشأوها، يمكن أن تتعرض بصورة خطيرة حتى أكثر تشريعات الحصول على المعلومات تقدماً. ويمكن لأساليب التشجيع أن تساعده في علاج هذا. وستتوقف التدابير الملائمة على السياق، لكنها قد تتضمن:

- مطالبة الهيئات العامة، أو هيئة مركزية واحدة، بنشر دليل عام عن استخدام قانون الحصول على المعلومات وتوزيعه على نطاق واسع.
 - وضع التزامات إيجابية على عائق مسؤولي المعلومات لتولى زمام القيادة في ضمان أن الهيئة العامة المعنية تفي بالتزاماتها بموجب القانون.
 - اشتراط التدريب الكافي للموظفين العموميين.
 - مطالبة الهيئات العامة بأن تقدم تقريرا سنويا عن أنشطتها في مجال تنفيذ قانون الحصول على المعلومات، بما في ذلك تقديم نظرة عامة على الطلبات التي قدمت وكيف تمت الاستجابة لها.
- وينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على توقيع عقوبات جنائية على من يعرقلون عن قصد الحصول على المعلومات، على سبيل المثال في الهند والمسكوك والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا.
- وتعد الأدلة والتوفير العام لأنواع أخرى من المعلومات لتسهيل الحصول على المعلومات، ترتيباً مهما للتشجيع. ويمكن أن تكون دعوة الهيئة العامة بتقديم تقرير عن أنشطتها في توفير فرص الحصول على المعلومات محورية للتمكن للمشاركة المدنية مع تلك الهيئات بشأن قضايا الإفصاح عن المعلومات، وكذلك تسهيل رصد اتجاهات الانفتاح، ونقاط الاختناق وما إلى ذلك.
- ويمكن ملاحظة أن تغيير النماضجات، بما في ذلك التفاصيل الداخلية بالنسبة للحكومة، ليس أمرا سهلا أو مهمه قصيرة الأجل على الإطلاق، وأن تغيير نماضجات السرية قد أثبت أنه واحد من أهم تحديات التنفيذ بالنسبة لمناصري الحصول على المعلومات.

الإطار ١٣ - الولايات المتحدة: إنتاج دليل وشروط إعداد التقارير

في الولايات المتحدة، يلتزم رئيس كل هيئة عامة بإعداد دليل عن طلب السجلات وتوفيرها لعامة الناس، بما في ذلك وضع فيهرست بكل نظم المعلومات الأساسية، ووصف لنظم تحديد موقع المعلومات الأساسية، وكثير للحصول على مختلف أنواع المعلومات العامة من الهيئة.

والهيئات العامة مدعوة لتقديم تقارير سنوية للنائب العام عن أنشطتها بمقتضى المرسوم، وينبغي إتاحة هذه التقارير لعامة الناس، بما في ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية وتتيح التقارير بصفة خاصة أن تعطى:

- عدد مرات رفض الإفصاح عن المعلومات، إلى جانب تقديم المبررات.
- عدد مرات الاستئناف و نتيجتها وأسباب كل استئناف لم يسفر عن إفصاح عن المعلومات.
- قائمة بكل اللوائح التي يتم الاستناد إليها لحجب المعلومات، سواء أيدت المحكمة رفض الإفصاح أم لا، و نطاق المعلومات التي تم حجبها.
- عدد الطلبات غير المبتوء فيها ومتوسط عدد الأيام التي علقت فيها.
- عدد الطلبات التي تم تلقيها ومعالجتها على حد سواء، إلى جانب متوسط عدد أيام معالجة الطلبات من مختلف الأنواع.
- المبلغ الإجمالي للرسوم التي تم تقاضيها.
- عدد العاملين كل الوقت الذي يعملون في مجال الحصول على المعلومات.

الإطار ٤ - جنوب أفريقيا حماية الموظفين الذين يفصحون عن المعلومات لتشجيع الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠١ يحمي مرسوم جنوب أفريقيا، أي شخص من المسؤولين تجاه ما يفعله بحسن نية بمقتضى المرسوم. والقصد من هذا هو حماية الموظفين العموميين الذين يتذمرون قرارات تقدمية بالإفصاح عن المعلومات. وإضافة لذلك، فإن تدمير سجل أو إتلافه أو تغييره أو إخفاءه بقصد التخلص من الحق في الحصول على المعلومات أو تزيفه يعد جرما جنانيا، ويعاقب عليه بما يصل إلى سنتين سجنا.

ويتعين على كل هيئة عامة أن تصنف كتبها وجيزة يتضمن معلومات عن عمليات الإفصاح عن المعلومات فيها. والمضمون المحدد لهذا الكتيب الوجيز منصوص عليه في القسم ١٤ من المرسوم، بما في ذلك المعلومات بشأن هيكل الهيئة، وكيفية تقديم طلب للحصول على المعلومات، والخدمات المتاحة العامة، وأى عمليات للتشاور أو قائمة على المشاركة، ووصف لكل أنواع التعويض. كما أن الهيئات العامة مدعوة لتقديم تقرير سنوي به معلومات تفصيلية عن عدد طلبات الحصول على المعلومات، سواء تمت الاستجابة لها أم لا، وأحكام المرسوم التي يتم الاستناد إليها لرفض الحصول على المعلومات، والاستئناف وما إلى ذلك، إلى مفوضية حقوق الإنسان.

وتتمثل مهمة مفوضية حقوق الإنسان في عدد من واجبات التشجيع بمقتضى المرسوم، من بينها:

- نشر دليل عن كيفية استخدام المرسوم.
- تقديم تقرير سنوي للجمعية الوطنية عن تطبيق المرسوم، بما في ذلك أي توصيات ومعلومات تفصيلية، بالنسبة لكل هيئة عامة، عن الطلبات المتقاضاة، وعدد حالات الاستجابة، والرفض، والاستئناف، وما إلى ذلك.

- الاضطلاع ببرامج للتوعية والتدريب.
- تشجيع نشر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.
- تقديم توصيات لتحسين تطبيق المرسوم، بما في ذلك ما يتعلق بالهيئات العامة.
- رصد التنفيذ.
- مساعدة الأفراد في ممارسة حقوقهم بمقتضى المرسوم.

الفصل السادس

استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- الهيئات العامة - بما في ذلك كل الهيئات التي تشكل جزءاً من الفروع التشريعية والتنفيذية أو القضائية في الحكومة، والتي تؤدي في غير ذلك وظائف عامة - يجب لا تتمكن من رفع دعوى قذف.
- هناك اتجاه متام لإلغاء قوانين القذف الجنائية، وأن تحل محلها، عند الضرورة، قوانين مدنية للقذف.
- في كثير من البلدان، فإن إثبات صحة أي بيات يزعم أنها قذف يبرئ المدعى عليه من المسئولية بصورة كاملة.
- في بعض البلدان، يتحمل الشخص الذي يرفع دعوى القذف عبء إثبات زيف البيان، على الأقل بالنسبة للبيانات بشأن أمور تمس المصلحة العامة.
- ينبغي ألا توفر قوانين القذف أي حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت مرتبتهم ووضعهم، ومن الصعب جداً في بعض البلدان أن يفوز الموظفون العموميون في دعوى القذف بشأن وظائفهم العامة.
- بيانات الرأى - والتي تفهم بصورة عريضة على أنها تضم كل البيانات التي لا تشمل ادعاء يمكن إثباته في الواقع، وكذلك بيان لا يمكن على نحو معقول تفسيره على أنه يذكر حقيقة فعلية (مثلاً لأنه هجاني) - تستفيد في الأحوال العادلة من درجة من الحماية أكبر من بيانات الحقائق بمقتضى قانون القذف.

- فى كثير من البلدان، يمكن تقديم دفاع ضد تهمة بالقذف تتعلق ببيان عن أمر يهم الصالح العام بإثبات أنه كان من المعقول فى كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.
- يجب أن تتناسب التعويضات أو العقوبات عن القذف مع الضرر الواقع.
- الهدف الغالب فى تقديم تعويض عن بيانات القذف هو تقليل الضرر الواقع على سمعة الشاكى، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان.

تعنى الحاجة إلى حماية السمعة فرض بعض الحدود دوماً على حرية التعبير. ويستخدم تعبير القذف هنا للإشارة إلى كل هذه القوانين التي تشمل التشهير الدائم، رمى الغير بسوء قصد، الإهانة، والوصم، تسليماً بأن ذلك يتخذ عدداً مختلفاً من الأسماء في البلدان المختلفة.

وتلعب حرية التعبير دوراً محورياً في فضح الفساد، وفي إخضاع الحكومة للمساءلة، ودعم المشاركة الديمقراطية. ولتحقيق هذا يتبعن تمكين الناس، خاصة الصحفيين، من نشر ما يعرفونه دون خوف من الملاحقة.

وقد خلصت دراسة علمية في المملكة المتحدة، استندت إلى بحوث في دعاوى القذف الفعلية المرفوعة أمام المحاكم، بعنوان التشهير ووسائل الإعلام: التأثير المثبت، إلى أن قانون القذف في هذا البلد "يقيد بصورة كبيرة ما يستطيع الجمهور أن يقرأ ويسمعه"^(١). وإضافة لذلك لاحظت أن "الطريقة الأكثر عمقاً والأشد دهاءً التي يعرقل بها التشهير ما ينشر في وسائل الإعلام" والتي تعمل بطريقة مانعة: "منع إنتاج مواد معينة"^(٢)، يشار إليها باعتبارها "التأثير المثبت".

والمؤكد أن هذه المشكلة لا تقتصر على المملكة المتحدة. ففي بلدان كثيرة، فإن القذف هو القيد المفروض على المضمون الذي يمارس أقصى تأثير مثبت على حرية التعبير، ويقوض قدرة وسائل الإعلام وغيرها على تقديم تقارير للصالح العام. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فإن الأشكال المباشرة

(١) إ. براندت، ل. لوستجارتن، ك. نورى، وهـ. ستنفسون (أوكسفورد: مطباع جامعة أوكسفورد، ١٩٩٧).

(٢) المرجع المذكور، ١٩٤.

السابقة لسيطرة السلطات على وسائل الإعلام - مثل إصدار تراخيص للمطبوعات، والرقابة المسبقة، والسيطرة الوزارية على تراخيص البث - قد تم التخلص منها عادة. وفي هذا السياق، فإن السلطات عادة ما تلجأ لقانون القذف لمنع انتقاد أعمالها. وتمثل كرواتيا الحالة النموذجية لهذا. ففي هذا البلد، حدث انفجار في الدعاوى المرفوعة من منتصف التسعينيات حتى نهايتها، مع رفع عدد ضخم منها ضد صحيفة مستقلة انتقادية واحدة، فيرال تريبيون^(٣).

وعلى نفس المنوال، فإن قوانين القذف القاسية بصورة مفرطة تقوض المشاركة المدنية والتنمية، حيث إن هذين الأمرين يتضمنان عادة انتقاداً غير مرغوب فيه. فعلى سبيل المثال، فإن انتقاد السكان المحليين لمشروع التنمية، قد تكون له تداعيات سياسية ومن ثم يستقر دعاوى قذف، مما يقوض العمليات القائمة على المشاركة وتدفق المعلومات في الاتجاهين.

الإطار ١٥ - إندونيسيا: سوء استخدام القذف الجنائي

إن قضية بامبانج هاريمورا، محرر صحيفة التمبو، وهى صحيفة إندونيسية رئيسية، قضية لها دلالاتها. فقد اتهم بامبانج بالقذف الجنائي بسبب نشره مقالاً في التمبو يدعى ارتکاب رجل أعمال محلي فساداً بالنسبة إلى حريق شب في السوق. ورغم الطابع العام للمقال الذي يوضح أنه للصالح العام، والافتقار إلى سوء النية، فقد أدين بامبانج وحكم عليه بالسجن لمدة سنة. ولكن على الرغم من أن المحكمة العليا برأته في نهاية المطاف، فإن القضية مارست تأثيراً مثبطاً خطيراً على وسائل الإعلام. وهي توفر أيضاً تصويراً جيداً لكيف يستطيع الأقوياء، سواء كانوا رجال أعمال لم شخصيات سياسية، أن يستئدوا استخدام قوانين القذف لمنع النقد.

(٣) انظر معهد الصحافة الدولي، استعراض حرية الصحافة العالمية ١٩٩٩، كرواتيا. مقتطفات متوافرة على:
<http://archiv.medienhilfe.ch/Reports/ipi1999/IPI-CRO.htm>.

والتحدي المحوري لقانون القذف هو تحقيق توازن سليم بين الحق في حرية التعبير ومصلحة كل إنسان في الحفاظ على سمعته. ولكن ينبغي أن تحظى بحماية أكبر، أنواع معينة من البيانات، خاصة البيانات الخاصة بأمور تمثل شاغلاً عاماً بما في ذلك تلك التي تتعلق بالشخصيات العامة. وتبرر المناقشة المفتوحة حول هذه الأمور نهجاً مختلفاً لتحقيق التوازن في هذه الحالات، في ظل الديمقراطية.

من الذي يجوز له أن يقاضي؟

لا يجوز للهيئات العامة - بما في ذلك كل الهيئات التي تشكل جزءاً من الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة - أن ترفع دعوى قذف.

وفي ظل الديمقراطية، فإن لانتقاد العلنى للحكومة والسلطات العامة أهمية حيوية. فهذه الهيئات تلعب دوراً محورياً في التنمية وينبعن إخضاعها للمساءلة، حتى لو كان ذلك ينطوى أحياناً على نقد عنيف وبلاموسوع. ومثلاً لاحظت المحكمة العليا في نيبال، فإنه في القضايا المنطورية على انتقاد الحكومة، فإنه: طالما لم يستدرك المواطنون في أعمال عنيفة، ولم يعرضوا للخطر حالة السلم والأمن، أو يثيروا الفوضى أو لم يعتزموا ذلك، وإذا كان الهدف من مثل هذا النقد هو إحداث تغيير في عمل الحكومة وساستها لتحسين أحوال الجمهور العام، فإن لهم حرية التحدث معارضين للحكومة^(٤).

(٤) الدكتور أ. سنج ضد حكومة صاحبة الجلالة في نيبال (١٩٦٥) في صحيفة القانون في نيبال (٢٠٠٢) الحكم رقم ٢٧٩، هي ٥٨). وقد اتخذ موقفاً مماثلاً في الولايات المتحدة. انظر مدينة شيكاغو ضد شركة تربزيون، ٣٠٧ (٣) ٥٩٥ (١٩٢٣).

الإطار ١٦ - المملكة المتحدة: مبرر تقييد حق الهيئات المنتخبة في رفع الدعاوى

في القضية التي رفعها في المملكة المتحدة، مجلس مقاطعة دريشاير ضد صحيفة التايمز، قضى مجلس اللوردات بأن القانون العام لا يسمح للسلطة المحلية أن ترفع دعوى للتعويض عن التشهير. فهي كهيئة منتخبة "يجب أن تكون مفتوحة أمام النقد غير المقيد. والتهديد برفع دعوى مدنية بسبب التشهير لابد وعلى نحو محتم أن يكون له تأثير رادع على حرية التعبير"^(١).

وقدم مجلس اللوردات مبررا من ثلاثة أجزاء لتقييد قدرة الهيئات المنتخبة على رفع الدعاوى. أولاً، إن نقد الحكومة حيوى لنجاح الديمقراطية، ودعاؤى القذف، تعرقل المناقشة الحرة لأمور حيوية تمثل شاغلا عاما. ثانيا، أن قوانين القذف تهدف إلى حماية السمعة. ويجب ألا يخول للهيئات المنتخبة رفع الدعاوى في حالة القذف، لأن أي سمعة قد تحوزها تخص عامة الناس ككل، والذين يستفيدون في المحصلة الأخيرة من النقد غير المقيد. وإضافة لذلك، فإن الهيئات المنتخبة تتغير عضويتها بصورة منتظمة ومن ثم فمن الصعب القول بأن السلطة المحلية في حد ذاتها لها أي سمعة خاصة بها". وأخيرا، فإن للحكومة قدرة وافرة للدفاع عن نفسها ضد النقد القاسي بوسائل أخرى، مثلا بالرد مباشرة على أي ادعاءات. والسماح للهيئات العامة برفع الدعاوى هو استخدام غير سليم لأموال دافعي الضرائب، وهو ما يمكن أن يكون عرضة للاستغلال من قبل حكومات لا تتسامح مع النقد.

(١) [١٩٩٣] 1A11 ER 1011، ص ١٧.

وقد قضت المحاكم في عدد من البلدان بعدم إمكان رفع الهيئات العامة لقضايا قذف. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا في الهند في قضية راجا جوبال ضد ولاية تاميل نادو، بأن "الحكومة، والسلطة المحلية وغيرهما من

الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تمارس سلطة حكومية لا تستطيع رفع دعاوى قذف^(٥). وقد توسيع بعض المحاكم في هذا ليشمل الهيئات المنتخبة والشركاء المملوكة للدولة. وقد فشلت الشركات المملوكة للدولة مثلاً في اكتساب سمعة جيدة في جنوب أفريقيا وزيمبابوى^(٦).

والاتجاه الدولى هو توسيع نطاق هذا الحظر لطائفة متزايدة الاتساع دوماً من الهيئات العامة، بل وليشمل الأحزاب السياسية^(٧).

القذف الجنائي

هناك اتجاه متزايد لإبطال قوانين جنائية للقذف ولأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانينمدنية للقذف.

يمارس التهديد باحتمال إزالة عقوبات أشد قسوة، خاصة السجن، في تلك البلدان التي تعامل القذف باعتباره جريمة جنائية، تأثيراً مثبطاً عميقاً على حرية التعبير ويفاقم من المشكلات السالفة بيانها.

وإضافةً لذلك، تبين تجربة عدد من البلدان، حيث يعد القذف قضية مدنية على وجه الحصر (انظر الإطار التالي)، إما بحكم القانون أو كمسألة تطبيق، ملائمة العقوبات غير الجنائية لتعويض الضرر الذي يلحق بالسمعة.

(٥) قضايا المحكمة العليا ٦٣٢ (١٩٩٤)، ٦٥٠.

(٦) انظر دى سبوربوند وأنور ضد سكك حديد جنوب أفريقيا AD999، (١٩٤٦) وشركة البريد والاتصالات السلكية ضد مطبوعات مودوس(شركة خاصة) المحكودة رقم SC199/79 (محكمة زيمبابوى العليا، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧).

(٧) انظر القضية التي رفعت في المملكة المتحدة، جولد سميث وأنور ضد ببورول وأخرين، 4A11 ER 268 (١٩٩٧).

وتتحقق تجربة هذه البلدان، التي لم تشهد أى زيادة في قضايا القذف أو شكاوى خطيرة من القذف، الحجة القائلة بأن العقوبات الجنائية ضرورية لعقاب مصدر بيانات القذف.

الإطار ١٧ - البلدان التي ألغت القذف الجنائي أو حدّت منه

ألغى عدد من البلدان بصورة كاملة قوانين القذف الجنائية أخيراً. وشملت هذه البلدان البوسنة والهرسك (٢٠٠٤)، جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٤)، جورجيا (٢٠٠١)، غانا (٢٠٠١)، سريلانكا (٢٠٠٢) وتوجو (٢٠٠٤)، وأوكرانيا (٢٠٠١)، وتوشكى ألبانيا أيضاً على إلغاء اعتبار القذف جنائية.

وقد استبعدت بلدان - مثل فرنسا وبلغاريا - إمكانية السجن بسبب القذف. وألغت بلدان مثل شيلي وكوستاريكا وهندوراس وباراجواي **قوانين desacato** (التشهير) سيئة السمعة، والتي توفر حماية من القانون الجنائي للموظفين العموميين بصفة خاصة. وقد تعهدت حكومة كمبوديا أخيراً بأن تفعّل ذلك. وفي عدد مت坦 من الولايات القضائية الأخرى، تعد القوانين المدنية للقذف الوسيلة المفضلة لجبرضرر، حتى على الرغم من أن قوانين القذف الجنائية لا تزال باقية في الكتب. وهذه هي الحال مثلاً، في كثير من البلدان الأوروبية. وفي بلدان أخرى، سقطت قوانين القذف الجنائية في بحر ما هو مهجور. ولم تكن هناك أي محاولة ناجحة في القيام بلاحقة جنائية بسبب القذف في المملكة المتحدة لسنوات كثيرة. وفي الولايات المتحدة، تم إبطال قوانين القذف الجنائية أو حكم بعدم دستوريتها، ولم تكن هناك ملاحقة ناجحة لسنوات كثيرة.

وقد اصطبغت التطورات القومية بحجم مت坦 من التعليقات الدولية الجديرة بالقبول التي تؤكد أن تلك القوانين الجنائية للقذف لا يمكن تبريرها كقيد على حرية الصحافة.

ودعا أصحاب الولايات الدولية الثلاث الخاصة لتعزيز حرية التعبير - المقرر الخاص للأمم المتحدة، والممثل المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأفريقية المعنى بحرية العبيد - الدول إلى إلغاء قوانين القذف الجنائية في إعلاناتهم المشتركة في نوفمبر ١٩٩٩، ونوفمبر ٢٠٠٠، وديسمبر ٢٠٠١. ويرد في بيان ٢٠٠٢:

إن القذف الجنائي على حرية التعبير ليس له ما يبرره، ويتعين إبطال كل قوانين القذف الجنائية وأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف^(٨). واقترحت لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في تقريرها عن عدم انسجام قوانين **desacato** (التشهير) مع الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، أنه يتتعين التعامل مع كل الأمور المتعلقة بحماية السمعة باعتبارها قضية للقانون المدني:

ترى اللجنة أن التزام الدولة بحماية حقوق الآخرين يتحقق توفير حماية شرعية من الانتهاك المتمم للشرف والسمعة من خلال رفع قضايا مدنية وينطبق القوانين التي تكفل حق الرد^(٩).

وفي قضيتي آخريتين تضمنتا قوانين القذف الجنائية، توصلت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك لحق التعبير. وأوضح هذان الحكمان أن استخدامهما سيكون من الصعب للغاية تبريره، خاصة في سياق البيانات المتعلقة بأمور تهم المصلحة العامة^(١٠).

(٨) الإعلان المشترك الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

(٩) التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ للجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، الفصل ٤، خاتمة.

(١٠) انظر هيريرا يولوا ضد كوستاريكا، ٢ يوليو، السلسلة C رقم ١٠٧ (٢٠٠٤) وريكاردو كايسي ضد باراجواي (السلسلة C رقم ١١١ (٣١ أغسطس ٢٠٠٤) وكلاهما لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان).

البيئة وإثبات الصحة

فى بلدان كثيرة، يبرئ إثبات الصحة (البيئة) عن أى بيانات يدعى أنها تحوى قذفاً المدعى عليه من المسئولية بصورة كاملة. وفي بعض البلدان، فإن الشخص الذى يرفع دعوى قذف يتحمل عبء إثبات أن البيان زائف، على الأقل بالنسبة للبيانات التى تتناول أموراً تتعلق بالمصلحة العامة.

إذ يجب ألا يتحمل أى شخص المسئولية بموجب قانون القذف عن الإدلة بيان صحيح. ويتراءى هذا مثلاً في المبدأ ١٢ من إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، الذي يذكر في جزء منه:

- ١- يتعين على الدول أن تكفل امتثال قوانينها الخاصة بالقذف للمعيار التالي:
 - لن يتحمل أى إنسان تبعة عن الإدلة بيانات صحيحة^(١١).

كما أن الحق في نشر الحقائق مستمد من المبادئ الأساسية لحرية التعبير، وكذلك المبدأ الواضح الذي يقول لا يمكن لأحد أن يدافع عن سمعة شخص لا يستحقها. بعبارة أخرى، فإنه إذا كتب شخص عن شخص آخر، حقيقة تلحق الضرر بسمعة الأخير، فالحقيقة هي أن ذلك الشخص كان يحظى بسمعة لا يستحقها في محل الأول. وحماية البيانات الصادقة بموجب قانون القذف لا ينفي إمكان استخدام أنواع أخرى من الدعاوى القانونية للبيانات الصادقة، مثل حماية السرية.

(١١) مأخوذ بتصرف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في دورتها ٢٣، ١٧ - ٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢.

وفي الحد الأدنى، ينبغي أن تناح للمدعى عليهم فرصة إثبات أن بياناتهم كانت صادقة. ففي قضية كاتيلاس ضد إسبانيا على سبيل المثال^(١٢)، قضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بأن تقاضع المحاكم الإسبانية عن السماح لكاتيلاس بإثبات صحة بياناته في قضية للقذف كان انتهاكاً لحقه في التعبير الحر، وهو ما لا يمكن تبريره في مجتمع ديمقراطي.

واشترط ألا تكون البيانات صادقة فحسب، بل أن تكون للصالح العام أيضاً، كما هي الحال في بعض قوانين القذف، يلقى عبئاً غير معقول على كاهل الصحفيين وغيرهم من الراغبين في النشر. كما أنه يتناقض مع جوهر الحق في التعبير، الذي يقتضي أن تكون القيود في الصالح العام، وليس على ممارسة الحق. وقد أوضح هذا مجلس اللوردات في المملكة المتحدة في قضية جليفز ضد ديكن. وكان الخلاف في هذه القضية حول قاعدة للقذف لا تشترط إثبات صحة البيانات فقط، بل أيضاً أن نشرها كان للصالح العام. ومثلما ذكر اللورد ديلوك: "فإن هذا يقلب المادة ١٠ من (اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية التي تكفل حرية التعبير) رأساً على عقب... فالمادة ١٠ تشترط أن حرية التعبير لن تقيد (ما لم يكن التدخل ضرورياً لحماية مصلحة عامة)".^(١٣)

(١٢) كاستيلاس ضد إسبانيا، EUR.CT.H.R. (سلسلة A) (١٩٩٢) مناح في:
<http://www.worldlii.org/eu/cases/ECIIR/1992/48.html>.

(١٣) جليفز ضد ديكن (١٩٨٠) A.C.477 (مجلس اللوردات).

الإطار ١٨ - الولايات المتحدة: عبء إثبات الدعوى على المدعي

في القضية البارزة في الولايات المتحدة، التي أقامتها شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان^(١)، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أنه بالنسبة للبيانات المتعلقة بالموظفين العامين، يقع على عائق المدعي عبء إثبات أن البيانات زائف. وإضافة لذلك، فإنه على المدعي أيضاً أن يثبت أن البيانات نشرت عن سوء طوية، أو عدم اكتراش متغير بالحقيقة، لكي يفوز في القضية. وقد وسعت قضايا لاحقة نطاق هذا الحكم، ليشمل على سبيل المثال، المرشحين للمناصب العامة^(٢) والشخصيات العامة التي لا تشغله وظائف رسمية أو حكومية^(٣).

(١) 376 US 254, 279 (١٩٦٤).

(٢) شركة مونيتور باتريوت ضد رو (١٩٧١) 401 US 265.

(٣) شركة كورتيز للنشر ضد بوتس (١٩٩٧) 388 US 130.

ليست للموظفين العاميين حماية خاصة

ينبغي إلا توفر قوانيين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت درجتهم أو وضعهم. وفي بعض البلدان، من الصعب لأقصى حد أن يفوز الموظفون العاملون في قضايا القذف استناداً إلى بيانات حول وظائفهم العامة.

ومن المقرر حالياً في القانون الدولي بصورة راسخة أن الموظفين العاميين مطالبون بأن يتحملوا النقد بدرجة أكبر، وليس أقل، من المواطنين العاديين. وفي أول قضية قذف نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذكرت:

أن حدود النقد المقبول أوسع بالنسبة للسياسي منها بالنسبة للشخص العادى. فال الأول، على خلاف الأخير، يعرض نفسه بصورة محتمة وعن علم للتحقيق الوثيق في كل كلمة أو فعل من قبله، سواء من جانب الصحفيين أو عامة الناس إجمالاً ومن ثم، يجب أن يبدي درجة أكبر من التسامح^(١٤).

وقد أصبح هذا عقيدة في قانون السوابق القضائية للمحكمة.

وبالمثل ذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان:

أن استخدام قوانين Desacato (التشهير) لحماية شرف الموظفين العامين الذين يعملون بصفتهم الرسمية يمنح دون مسوغ حقاً في حماية الموظفين العامين لا تتوفر لأعضاء المجتمع الآخرين. وهذا التمييز يقلب رأساً على عقب المبدأ الأساسي في النظام الديمقراطي الذي يقضى بأن الحكومة تخضع لضوابط، مثل التدقيق العام، لاستبعاد أو محاربة إساءة استخدامها لسلطاتها القمعية^(١٥).

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا. أولاً، والأهم، أن الدور الذي يلعبه مثل هؤلاء الموظفون في الديمقراطية يعني أن هناك حاجة ماسة للنقاش العام المفتوح فيما يتعلق بأعمالهم وأرائهم. وينبغي إخضاعهم للمساعدة أمام عامة الناس، ويتضمن هذا الرد علينا على النقد بدلاً من محاولة قمعه. وربما يكون مثل هذا الخضوع للمساعدة أشد وضوحاً عندما يتّحدون انتقاد قراراتهم، بغض النظر عن مدى الإسراف في هذا النقد. وهذا التسامح ليس محورياً بالنسبة للديمقراطية فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لتسهيل المشاركة في أعمال التنمية، حيث إن انتقاد الأعمال الرسمية لصيق بالمشاركة المفتوحة بشأن قضايا التنمية.

(١٤) لنجز ضد النساء. التطبيق رقم 407 EIIRR 9815/82,8 (٨ يوليو ١٩٨٦).

(١٥) تقرير عن انسجام قوانين (Desacato) مع اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ١٩٩٤، التقرير السنوي للجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، الفصل ٤، (ال توكييد مضان).

ثانياً، لقد قبل الموظفون، بحكم موقعهم، طوعاً أن يخضعوا لتدقيق عام أكبر. ثالثاً، تتوافر للموظفين في الأحوال المعتادة وسائل تحت تصرفهم لتفتيش أي ادعاءات زانفة أو مضللة، مما يجعل قضايا القذف غير ضرورية، رغم أن ذلك لا ينطبق على كل المواطنين (فمثلاً، يجوز استبعاد موظفي القضاء من الرد على النقد الموجه لوظائفهم العامة بحكم التزاماتهم الوظيفية).

والمعيار المحدد الذي ينبغي تطبيقه على قذف الموظفين العاملين أقل وضوحاً. بيد أنه في تحقيق التوازن بين حماية سمعة الموظفين العاملين وتشجيع المناقشة الحامية والمفتوحة للقضايا العامة، راعى المشرعون والمحاكم عادة أهمية تقديم تقارير قوية عن القضايا العامة، وكذلك الحاجة إلى حماية الموظفين من المجموع سيئ الطوية وبغير مسوغ على سمعتهم. وفي قضية في كرواتيا، قاضى عضو في البرلمان صحفة *فيرا تريبيون* لأنها قذفت في حقه بنشر رسم كاريكاتوري له يوحى بأنه يمثل مرض رفع الدعاوى الذي حل بالبلاد، في إشارة للقضايا الكثيرة التي رفعها بالفعل ضدها. ورفضت محكمة زغرب القضية وأعلنت أن "المدعى شخصيته عامة وسياسية وسلوكه ونشاطه مفتوحاً أمام أعين عامة الناس ويخصّصان للنقد والمزاح والسخرية"^(١٦). وبالمثل في قضية تضمنت نشر خطاب من سياسي في كوريا الجنوبية لزعيم كوريا الشمالية، كيم يونج - إيل، قضت المحكمة الدستورية الكورية بأن معايير مختلفة تتطبق عندما يتعلق الأمر بنقد موظفين عاملين. وبصفة خاصة، تتبعى الموازنة بين حقوقهم في الحفاظ على سمعتهم والصالح العام في القصص الإخبارية^(١٧).

(١٦) توميسلاف ميرسيب ضد *فيرا تريبيون*، 1444-95 XL-PN-1995.

(١٧) 11-1KCCR (تقرير المحكمة الدستورية في كوريا، 265، Hun-Ma 768,97، أحكام المحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) المجموعة 7 من قضايا المحكمة بشأن الصحافة ٣٤٥ (٢٠٠٠)، محكمة كوريا الدستورية 1999).

تستفيد بيانات الرأى - كما تفهم بصورة عريضة لتشمل كل البيانات التى لا يمكن على نحو معقول تفسيرها بأنها تذكر حقائق فعلية، على سبيل المثال لأنها ساخرة - فى الأحوال العادلة بدرجة من الحماية بمقتضى قانون القذف أكبر مما تحظى به بيانات الحقائق.

وعادة ما يمنح مجال أوسع من الحرية لمن يعبرون عن بيانات للرأى، وفي بعض الولايات القضائية فإن هذا لا يرتب أى تبعه بمقتضى قانون القذف. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة عندما يكون التعبير عن الرأى بشأن الموظفين العاميين. وكما لاحظنا سلفا، فإن الديمقراطية تعتمد على تحمل النقد الشديد للموظفين، وذلك أشد ما يكون وضوحا خلال الانتخابات ولكن أيضا في الأوقات الأخرى، وتعتمد على كل محاولات إخضاع الموظفين للمساءلة.

الإطار ١٩ - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: التسامح مع عرض الرأى

أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان درجة عالية من التسامح بالنسبة لعرض الرأى، رغم أنها لم تمض إلى حد حمايته بصورة مطلقة. ففي قضية دينشاند وآخرين ضد النمسا على سبيل المثال، كان موضع الخلاف هو قرار وطني قضى بأن مقدم الطلب مسؤول عن القذف في مقال يزعم أن سياسياً وطنياً يمارس أيضاً عمله كمحام، اقترح تشريعًا في البرلمان بغية خدمة احتياجات زبائنه من القطاع الخاص. وقضت المحكمة بأن البيان تحميه ضمانات حرية

التعبير حتى لو لم تكن هناك حقائق كامنة وراءه تسانده، واستخدمت فيه لغة قوية^(١)، كذلك كررت المحكمة مجددا وجهة نظرها طويلة الأمد بأنه ينبغي عدم مطالبة أي شخص بإثبات صدق رأي ما: "إن اشتراط إثبات صدق حكم من أحكام القيمة مستحيل تحقيقه وينتهك حرية الرأي نفسها، وهي جزء أساسى من الحق (في حرية التعبير)".^(٢)

(١) ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، الطلب رقم ٩٥/٢٩٢٧١.

(٢) ديشاند وأخرون ضد النساء، المرجع المذكور، فقرة ٤٢. انظر أيضاً نيوكولا ضد فنلندا، ٢١ مارس ٢٠٠٢، الطلب رقم ٣٦٦١١/٩٦ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

في الولايات المتحدة، من المقرر على نحو راسخ حالياً أن الآراء بالنسبة للأمور التي تمثل شاغلاً عاماً لا تسوغ المقاضاة، وهذا يعني القول إنها تحظى بحماية دستورية. وهناك نوعان من عرض الرأي يحظيان بهذا النوع من الحماية: ذلك الذي "لا يحوي معنى متضمناً حقيقياً زائفاً على نحو يمكن إثباته" وذلك الذي "لا يمكن تفسيره على نحو معقول على أنه يذكر حقائق فعلية".^(١٨)

وبموجب القانون الدولي، فإن كل إنسان له حق مطلق في إبداء الرأي، ويوفر هذا أساساً قوياً لحماية هذا الرأي. فالآراء، بحكم تعريفها تقريباً، ذاتية بدرجة كبيرة ولا يمكن إثبات أنها صادقة، وحتى السؤال حول ما إذا كانت "معقولة" أم لا، أو تقوم على حقائق يمكن إثباتها أم لا، سؤال مراوغ لأقصى حد. وبحاجة لهذا لصالح الحماية المطلقة أو على الأقل مستوى عالٍ جداً من الحماية.

(١٨) ميلكو فيتش ضد صحيفة لورين، ٤٩٧ الولايات المتحدة ١ (المحكمة العليا بالولايات المتحدة، ٢٠، ١٩٩٠).

الإطار ٢٠ - الماتيا: حماية أكبر للآراء

توصلت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، في قضية تتضمن ادعاءات بأن شخصا ما كان قد شارك في أنشطة نازية في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى:

أن النشرات الإعلانية التي وزعها المتظلم على نطاق واسع تحتوى على حقائق وآراء شخصية قصد بها أن تكون آراء وهى قادرة على أن تكون آراء^(١).

وتحظى الآراء بحماية بموجب ضمانة حرية التعبير الدستورية في سياق قضايا القذف أكبر مما يحظى به عرض الحقائق. وقد تقاعست المحاكم الأدنى درجة عن وضع هذا في الاعتبار ومن ثم انتهكت الحق في حرية التعبير.

(١) المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، BverfGe 43, 130, I BvR 460/72 في ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٣٧.

حججة للدفاع عن النشر المعقول

في كثير من البلدان، هناك حجة للدفاع في ادعاء للقذف يتعلق بالإدلة ببيان حول أمر يمس المصلحة العامة، هي بيان أنه كان من المعقول في كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.

ويعرف عدد متزايد من الولايات القضائية بحجة "المعقولية" في الدفاع - أو حجة دفاع مماثلة، استنادا إلى فكرة "الاجتهاد اللازم"، و"حسن النية" أو عدم سوء الطوية والقصد - بسبب الطبيعة القاسية لقواعد المسئولية الصارمة التنفيذية

والتي بمحاجتها كان المدعى عليهم يعتبرون مسؤولين إذا ما وزعوا بيانات زائفه، أو بيانات لا يمكن إثبات صدقها في محكمة قانونية. والقاعدة التقليدية ليست عادلة بصفة خاصة بالنسبة للعاملين في وسائل الإعلام وغيرها من المعلقين الاجتماعيين والذين يحتم عليهم واجبهم الوفاء بحق عامة الناس في المعرفة، ولا يستطيعون عادة الانتظار حتى يتأكدوا بصورة مطلقة من أن كل حقيقة مدعاة هي حقيقة صادقة قبل أن ينشروا القصة أو يذيعوها. وحتى أفضل الصحفيين يرتكبون أخطاء بريئة، وتركهم معرضين للعقاب عن كل ادعاء زائف يقوض المصلحة العامة في الحصول على معلومات في الوقت المناسب. ويصدق هذا بصفة خاصة عادة في الحالات التي تتطوى على ادعاءات بارتكاب أخطاء، نظرا لأن مثل هذه السياقات تتسم، بحكم تعريفها تقريبا، بالسرية، مما يجعل من الصعب إثبات هذه الادعاءات بمعايير المحكمة. وإضافة لذلك، يجوز للصحفيين أن يعتمدوا على مصادر سرية للمعلومات، والتي تمنعهم الأخلاقيات المهنية من استخدامها في الدفاع عن أنفسهم في المحاكم.

الإطار ٢١ - الحاجة لحجية حسن النية في الدفاع

تصور قضية من تايبلاند أهمية هذه الحجة في الدفاع. ففي هذه القضية أولى ناشط في منظمة غير حكومية، هو سوبينيا كلانجنارونج، بيانات تم الاستشهاد بها في صحيفة محلية، تقول إن رئيس الوزراء، ثاكسين قد اتبع سياسات ساعدت شركة شين على النمو، وأن هذا النمو ساعد بدوره حزب ثاكسين، وهو حزب ثايراك ثاير. وأن ثاكسين هو الذي أسس شركة شين، وعندما انتخب رئيسا للوزراء باع أسهمه لأعضاء أسرته. وقاضت شركة شين سوبينيا بتهمة القذف الجنائي والمدنى.

وينص القانون التاييلاندي على أن حجة الدفاع بحسن النية والتعليق العادل تطبق على أى شخص أو شيء يتعين أن يخضع للنقد العام. وقضت المحكمة بأن المسألة من مسائل المصلحة العامة نظرا لأن شركة شين باعتبارها "مورداً قومياً (وكذلك شركة كبيرة، ولأن رئيس الوزراء علاقات وثيقة بها). لقد تصرف سوبنيا على نحو معقول وبحسن نية عند الإدلاء ببيانه، ولم يحركه في ذلك سوء قصد أو طوية. ونتيجة لذلك تم إسقاط القضية. وفي حالة غياب حجة حسن النية في الدفاع، كان الاحتمال كبيراً جداً في أن يدان سوبنيا.

وهناك توازن أكثر ملائمة بين الحق في حرية التعبير والحفاظ على السمعة يتمثل في حماية الذين تصرفوا على نحو معقول وبحسن نية وبدون سوء قصد أو طوية، مع السماح للمنتظم بأن يقاوم من لم يفعلوا ذلك. وفي تحديد ما إذا كان النشر معقولاً في ظروف حالة خاصة، راعت المحاكم أهمية حرية التعبير بالنسبة للأمور، التي تتمثل شاغلاً عاماً ولحق عامة الناس في تلقي المعلومات في الوقت المناسب والمتعلقة بمثل هذه الأمور. وبالنسبة لوسائل الإعلام، فإن العمل وفق المعايير المهنية المقبولة لابد وأن يصمد في الأحوال العادية لاختبار المعقولية.

وقد اتخذت الولايات قضائية مختلفة نهجاً مختلفاً بشأن هذه القضية، سواء بالنسبة للمعيار الذي يجب أن يطبق أو بالنسبة لمدى اتساع الحماية.

وربما كان أقوى معيار من حيث الدفاع عن حرية التعبير هو الذي قررته المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان. ففي هذه القضية، تضمنت البيانات المطعون فيها أخطاء حقيقة. بيد أن المحكمة قضت بأن "البيانات الخاطئة أمر محتم في المناقشة الحرة"، وأن الموظف العام لا يستطيع أن يطلب تعويض الضرر إلا إذا ثبت أن "البيان صدر عن سوء قصد فعلى، أي مع معرفة أنه زائف أو دون اعتبار حريص لما إذا كان زائفًا لم لا" (١٩).

(١٩) نيويورك تايمز ضد سوليفان، ٣٦٦ (١٩٦٤)، ٢٧٩، ٢٨٠.

وقد تم اعتماد "معيار سوء القصد والطوبية" في حكم المحكمة العليا للعدالة في الأرجنتين في ١٢ نوفمبر ١٩٩٦^(٢٠)، بتبرئة المدعى عليه من نهم بالقذف. وذكرت المحكمة أن:

"هذه المحكمة اعتمدت معيار الفقه القانوني الذي أرسّته المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية لنيويورك تايمز ضد سوليفان (٣٧٦ الولايات المتحدة، ٢٥، ١٩٦٤) والذي صدر بالاستناد لمبدأ سوء الطوبية الحقيقي والذي يتمثل هدفه في توفير توازن معقول بين وظيفة الصحافة وحقوق الأفراد التي تأثرت بتوجيهه تعليقات تؤثر تأثيراً سلبياً في الموظفين العاميين، والشخصيات العامة أو حتى في أمور تدخل في مسائل تمس الصالح العام، وكانت موضع معلومات أو عرض للأحداث.

وبدلاً من ذلك، اختارت المحاكم في أستراليا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة ما يمكن تسميته قاعدة النشر المعقول. ففي قضية لاتج ضد هيئة الإذاعة الأسترالية، قضت المحكمة بأن الاتصالات السياسية يشملها دفاع الميزة المشروطة. بيد أن هذا يمكن ببطء حيثما يتلاعس المدعى عليه عن الوفاء بمعيار "المعقولية الذي يتجاوز مجرد الأمانة". وفي أستراليا يقع على المدعى عليه عبء إثبات المعقولية^(٢١).

وعادة ما تُؤثر الولايات القضائية للقانون المدني الدفاع المستند لحسن النية كما في حالة القضية التايلاندية السالف بيانها. وتطبق قاعدة مماثلة في قانون القذف الفرنسي، حيث تتمثل حجة الدفاع في بيان أن المراء يمكن أن يتصرف بحسن نية، على الأقل حيثما يكون الهدف هو إعلام عامة الناس. ففي قضية في ١٩٩٧،

(٢٠) متاح في http://www.legamania.com/rincom_estudiantes_rincon/morales_sola.htm.
(21) (1997) 71 ALJR, 818, 832-3.

أكدت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة استئناف، هذا المبدأ، وشددت مجدداً على أن مفهوم تقديم تقارير للصالح العام هو مفهوم عريض^(٢٢).

التعويض وجبر الضرر

إن الهدف الأسماى لتوفير علاج لبيانات القذف، هو جبر الضرر الذى لحق بسمعة المتظلم، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان. ونتيجة لذلك، ينبغى أن تناسب العلاجات أو العقوبات مع الضرر الواقع.

ويطالب القانون الدولى بأن تكون العلاجات والعقوبات، مثل القيود التى تترتب عليها متناسبة. فالعقوبات المفرطة، فى حد ذاتها، يمكن أن تشكل انتهاكاً للحق فى حرية التعبير بسبب التأثير المتباطط غير المناسب الذى تمارسه، وحقيقة أن أنها يمكن أن تحد بصورة كبيرة من التدفق الحر للمعلومات والأفكار. إذا لا يحس بهذا التأثير الطرف الذى أنزلت به العقوبات وحده فحسب، ولكن يحس به المجتمع الأعرض، حيث إن الأفراد سيتقادون بوضوح مناطق المسؤولية المحتملة لضمان عدم تعريض أنفسهم لخطر الوقوع تحت طائلة مثل هذه العقوبات.

الإطار ٢٢ - المعابر الدولية بشأن العقوبات

فى قضية تولستوى ميلوسلافسكي ضد المملكة المتحدة، ذكرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "الحكم بوقوع ضرر والأمر القضائى المانع يشكلان على نحو واضح تدخلاً فى ممارسة حق التعبير الحر". وحتى لو كان من المسلم به أن البيان المعنى يتضمن قذفاً كبيراً، فإن العقوبة يجب أن تتطوى على

(٢٢) إكس ضد واى وأخرين، ١٥ يناير ١٩٩٧، محكمة النقض - الغرفة المدنية الثانية، رقم ٧٦٧، ١٩٩٤.

"علاقة معقولة من التناوب مع الضرر الذى لحق بالسمعة". وهذا أمر يجب تحديده فى قوانين القذف الوطنية^(١).

وقد اعتمدت اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب أخيراً إعلاناً لمبادئ حرية التعبير في أفريقيا. وينص المبدأ ١٢ من الإعلان والمعنون "حماية السمعة" في جزء منه على:

١- تلتزم الدول بضمان توافق قوانينها الخاصة بالقذف مع المعيار التالي.
لن تكون العقوبات مطلقاً قاسية لحد أن تمنع حق حرية التعبير، بما في ذلك حق الآخرين^(٢).

(١) ١٣ يوليو، ١٩٩٥، الطلب رقم ١٨١٣٩/٩١، الفقرة ٤٩.

(٢) مأخذ بتصرف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في اجتماعها ٣٢ في ٣-١٧ أكتوبر ٢٠٠٢.

والعلاجات غير المالية - مثل حق التصحيح - فاعلة عادة من حيث جبر الضرر الذى يلحق بالسمعة، ومع ذلك فهي أقل تطلاعاً من منظور حرية التعبير من العقوبات المالية، ونتيجة لذلك يتبعى على المحاكم أن تعطى الأولوية لاستخدامها. وإضافة لذلك، يتبعى على المحاكم أن تضع فى اعتبارها، وهى تقيم العلاجات القانونية، أي العلاجات الطوعية وذاتية التنظيم، يمكن توفيرها في علاج أي ضرر لحق بالسمعة. وفي إعلان معنى بحرية النقاش السياسي في وسائل الإعلام، أكدت لجنة وزراء مجلس أوروبا الحاجة إلى أن تكون العقوبات متناسبة، وأن توضع في الاعتبار أي علاجات أخرى مقدمة على حد سواء:

يجب أن تتطوى الأضرار والغرامات على القذف أو الإهانة على علقة معقولة من التناسب مع انتهاك حقوق أو سمعة الآخرين، أخذًا في الاعتبار أي علاجات طوعية فاعلة ومناسبة ممكنة^(٢٣).

وتوفر بلدان كثيرة حق الرد أو التصحيح للهجوم على السمعة. وفي الوقت نفسه، فإن حقوق الرد العريضة بأكثر مما يجب والالتزام بالاعتذار قد يمثلان في حد ذاتهما انتهاكاً لحق الحرية في التعبير (انظر الإطار ٢٣ للإطلاع على مثال لذلك).

الإطار ٢٣ - كوريا: إعلان بالاعتذار عن انتهاك حق حرية إبداء الرأي

تصرّح المادة ٧٦٤ من القانون المدني الكوري، للمحاكم أن تأمر المدعى عليه، بناء على طلب المنظم، بأن "يتخذ إجراءات مناسبة" لاستعادة سمعة الطرف الذي تم القذف في حقه، بدلاً من تعويض الضرر أو إضافة لذلك. وقد أقرت المحاكم شرط نشر اعتذار باعتباره أحد هذه التدابير الملائمة. وفي قضية في ١٩٩١، قضت المحكمة الدستورية بأن هذا كان انتهاكاً للحق في حرية إبداء الرأي وذكرت^(١):

إن الاعتذار يجبر المرء على إبداء تعبير ياعت على الإذلال علنًا في وسائل إعلام جماهيرية مثل الصحف والمجلات... إلخ. ورغم أن مضمون الاعتذار تملّيه بصورة محددة سلطات الدولة في مسار الإجراءات القضائية، فمن الواضح أن عامة الناس يرونها تعبرًا طوعيًّا عن الرأي.

(١) KCCR 3. (تقدير المحكمة الدستورية الكورية)، ١٣٩، ٨٩ هون ما. ١٦٠. العشر سنوات الأولى للمحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) (١٣٨ ٢٢٠١) مجلة التحكيم الصحفي الفصلية ١٦٢ (صيف ١٩٩١)، ١٩٩١، ص. ١٦٤.

(٢٣) اعتمد في ١٢ فبراير، ٢٠٠٤.

الفصل السابع

قواعد المضمون وحدود حرية الكلام

قائمة مراجعة بالمارسات الجيدة

- يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام، ولكن هذه القيود ينبغي أن تكون محددة بوضوح وبصورة حريصة حتى لا تمنع سوى التعبير الذي يشكل خطراً حاداً بوقوع ضرر وشيك وجوهري بمصالح الأمن القومي أو النظام العام.
- يدعو القانون الدولي الدول لحظر الحض على الكراهية الذي يشكل تحريضاً على التمييز والعداء أو العنف (الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية السياسية، المادة ٢٠) (٢٢) ولكن هذا لا يشمل البيانات الحقيقة التي لا تشكل تحريضاً وإن كانت هجومية.
- لا ينبغي فرض القيود على المواد المجانية إلا تلك التي تصف عملاً إجرامياً أو تشكل خطراً جدياً و مباشرأً بالضرر، بالنسبة للأطفال على سبيل المثال.
- ينبغي تحديد القيود على حرية التعبير لحماية نزاهة وعدالة النظام القضائي، حتى لا تحمي القضاة من النقد المشروع أو تحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.
- الحظر الشامل على نشر مواد زائفه، لمجرد عدم دقتها، غير مشروع.
- التعبير السياسي هو جوهر ضمانات حرية التعبير، ويجب أن يحظى بحماية خاصة.
- من المهم بصفة خاصة حماية التعبير السياسي خلال الانتخابات، ويتعين اتخاذ تدابير فاعلة تكفل إطلاع الناخبين على كيفية التصويت ومختلف القضايا التي على المحك في الانتخابات.

مقدمة

بغية حماية المصالح العامة والخاصة المختلفة، تفرض البلدان في شتى أنحاء العالم طائفة واسعة من القيود على مضمون ما يمكن نشره أو بثه. وفي هذا الفصل، تفرض عدداً من أكثر قيود المضمون شيئاً فشيئاً. وبموجب القانون الدولي، فإن هذه جميعاً معترف بها كمبرارات مشروعة للحد من حرية التعبير. وفي الوقت نفسه، فإنها جميعاً يمكن أن لم تصح بوضوح بصورة ضيقة، أن يساء استخدامها للحد من التدفق الحر للمعلومات والأفكار للصالح العام.

الإطار ٤ - المعايير الدولية: الاختبار ثلاثة أجزاء.

تسمح المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق السياسية بفرض عقوبات على حرية التعبير بالشروط التالية: ترافق ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة، واجبات ومسؤوليات خاصة. ومن ثم يجوز أن تخضع لقيود معنية، ولكن هذه لن تخرج على ما ينص عليه القانون وتكون ضرورية:

- أ- من أجل احترام حقوق سمعة الآخرين.
- ب- من أجل حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة.

وتوجد صياغة مماثلة في معايير حقوق الإنسان الإقليمية الأوروبية والأمريكية. وقد فسرت هذه على أنها تقضي قيوداً للفوائض بالاختبار ثلاثة أجزاء الذي تم وضعه بعد ذلك. وتوضح الولاية القضائية الدولية أن هذا الاختبار يمثل معياراً عالياً يجب أن يتغلب على أي تدخل في حرية التعبير.

أولاً، يجب أن ينص القانون على التدخل. ولن يتحقق هذا الشرط إلا حينما يكون القانون في المتناول ومصاغ بدقة كافية حتى يستطيع المواطنون تنظيم سلوكهم بمقتضاه. ثانياً، يجب أن يرمي التدخل لتحقيق هدف مشروع والأهداف الواردة بها قائمة في المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية هي أهداف حصرية، بمعنى أنها لا تعتبر أي أهداف أخرى مشروعة كمبرر لتقييد حرية التعبير. ثالثاً، ينبغي أن يكون التقييد ضرورياً لضمان تحقيق واحد من تلك الأهداف. وتعني كلمة ضروري أنه ينبغي أن تكون هناك "حاجة اجتماعية ماسة" للتقييد. وينبغي أن تكون الأسباب التي تقدمها الدولة لتبرير التقييد "وثيقة الصلة وكافية" ويجب أن يتناسب التقييد مع الهدف المبتغى.

الحدود المصرح بها قانوناً على الحق في حرية التعبير

ينبغي أن تخضع القيود المفروضة على حرية التعبير لحدود معينة إذا أردنا أن تكون ضمادات حرية التعبير فاعلة. وبموجب القانون الدولي، ينبغي أن تصمد القيود لنظام صارم من ثلاثة أجزاء، يتطلب الأمر أن يكون منصوصاً عليها بوضوح في القانون، لتحقيق هدف مشروع، وألا تكون أشد تقييداً مما يلزم لحماية ذلك الهدف.

ومسألة نطاق القيود على حرية التعبير محورية بالنسبة لمسألة كيف يمكن ضمان هذا الحق الأساسي بصورة فاعلة: فإذا تم السماح بقيود عريضة وغير موجب، فإن ذلك سيقوض هذا الحق. وفي الحد الأدنى، يتبعين أن يتضمن الدستور إطاراً واضحاً للقيود يكفل توازناً صحيحاً بين حرية التعبير وبين المصالح العامة

والخاصة. ويبسر وجود إطار واضح من الاستثناءات تنظيم وسائل الإعلام للصالح العام بالمساعدة في الفصل بين ما يشكل تنظيمها لمصلحة عامة مشروعة وما يعده تدخلًا مفرطًا في حرية وسائل الإعلام.

والوضع المثالى هو، أن يعين الدستور بوضوح حدوداً واضحاً بشأن متى وكيف تكون القيود التشريعية العادلة على حرية التعبير مشروعة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٣٩ (٢) من دستور تايلاندا على فرض قيود على حرية التعبير كالتالى:

لن يفرض القيد على الحرية بموجب الفقرة واحد إلا بمقتضى أحكام القانون الصادر خصيصاً بغرض الحفاظ على أمن الدولة، وحماية الحقوق والحريات والكرامة والسمعة والأسرة والحقوق الخاصة بأشخاص آخرين، والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة أو منع تدهور عقول أو صحة عامة الناس.

وتناولت جنوب أفريقيا هي أيضاً القضية: إذ بنص الدستور في الفصل ٢،^٢ القسم ٣٦ على أنه:

١- لا يمكن الحد من الحقوق الواردة في لائحة الحقوق إلا بمقتضى قانون يطبق تطبيقاً عاماً بقدر ما يكون هذا الحد معقولاً وله ما يسوغه في مجتمع مفتوح وديمقراطي يقوم على كرامة الإنسان والمساواة والحرية، أخذًا في الاعتبار العوامل ذات الصلة التي تشمل:

أ- طبيعة الحق.

ب- أهمية الهدف من الحد.

ج- طبيعة الحد ونطاقه.

د- العلاقة بين الحد والهدف منه.

هـ- الوسائل الأقل تقديرًا التي تحقق الهدف.

-2 - وفيما عدا ما هو منصوص عليه في القسم الفرعى (١) أو في أى حكم آخر في الدستور، لا يجوز لأى قانون أن يحد من أى حق وارد في لائحة الحقوق.

وفي التطبيق، فسرت المحكمة الدستورية هذا بما لا يسمح إلا بقيود محدودة للغاية على الحق في التعبير.

مبادئ عامة للقيود على المضمون

يمكن استخلاص بعض المبادئ العامة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المضمون من الولاية القضائية الدولية ومن الممارسات الجيدة للولاية القضائية القومية. أولاً: إن القيود المسبقة أو الرقابة المسبقة، حيث تستعرض هيئة للرقابة المواد قبل نشرها، وإن لم تكن محظوظة بصورة مطلقة بموجب القانون الجنوبي، ينظر إليها بقدر كبير من الشك، بسبب طبيعتها المتغيرة بدرجة عالية وجود فرصة كبيرة لاسوءة استغلالها لها. فعلى سبيل المثال، تحظر اتفاقية الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، كل رقابة مسبقة فيما خلا عندما يكون تيف من هذا هو حماية الأطفال^(١). وفي الممارسة، تطبق أنظمة القيود المسبقة بصورة نادرة على نحو متزايد في الديمقراطيات، ولا تطبق مطلقاً على وسائل الإعلام.

ثانياً: وكما لاحظنا فيما سلف بالنسبة للقذف، فإنه من المسلم به على نطاق واسع أن الحديث السياسي يستحق حماية خاصة بسبب أهميته كدعامة للديمقراطية. وقد أوضحت المحاكم الدولية بجلاء أنها ليست مستعدة لأن تسمح للدول بحرية كبيرة فيما يتعلق بتفسير القيود على الحديث السياسي وتنفيذها. فعلى سبيل المثال،

(١) المادة ١٣، (٤).

تشح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للدول "بها مش من التقدير" في تفسير الحقوق. بيد أن هذا الهامش ضيق جدا فيما يتعلق بالحديث السياسي^(٢).

ثالثاً: إن القيود الواسعة بصورة مفرطة، بمعنى أنها لا تشمل فقط التعبير المسمى وإنما الحديث المشروع ستفشل في أن نقى بالغرض منها بموجب الجزء المتعلق بالضرورة في اختبار القيود. والدول ملتزمة، في سعيها لتحقيق أهداف مشروعية، بأن تولى اعتبارا ملائما للحقوق في حرية التعبير بتفصيل الحدود الضيقة على قدر الإمكان.

رابعاً: هناك مبدأ أساسى في القانون الجنائى، استنادا إلى افتراض البراءة، هو أن مجرد ارتكاب عمل جنائى لا يكفى للإدانة، وبدلًا من ذلك يجب أن يصطحب العمل بعنصر عقلى من الإرادة حتى يكون هناك جرم عقلى ومادى. ويجب أن تحترم أى جريمة من جرائم التعبير هذه القاعدة الجنائية الأساسية.

خامساً: مثلما لاحظنا فيما سلف فيما يتعلق بالتدفف. فإن العقوبات المفرطة حيث يكون بعض العقوبة له ما يسوغه، تمثل انتهاكا منفصلا للحق في حرية التعبير، نظرا للتاثير المثبط الذى تمارسه. وبصفة خاصة، فإن الأفراد سينعدون بوضوح عن المناطق الفعلية للحديث المحظور، بغية تفادى عقوبات قاسية بغير موجب، ومن ثم فإن تأثير ذلك مما ينذر بفرض عقوبات مفرطة.

الأمن القومى، النظام العام

يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومى أو النظام العام، لكن هذه القيود ينبغي أن تصاغ بحرص وصورة ضيقة حتى لا تحظر سوى

(٢) انظر على سبيل المثال، رفاه بارتييرى وأخرين ضد تركيا، الطلب رقم 41344/98، 41340/98، 41342/98، 41343/98، (النقرة ٤، ١٣ فبراير ٢٠٠٣).

التعبير الذى يشكل خطراً جاداً بالحاق ضرر وشيك وجوهى بالمصالح المنشورة للأمن القومى أو النظام العام.

وكما هي الحال بالنسبة لكل القيود المفروضة على حرية التعبير، فإن القيود المفروضة باسم الأمن القومى أو النظام العام مسموح بها بمقتضى القانون资料的doula. إذا أمكن إثبات أنها ضرورية لحماية مصلحة مشروعة. وعلى الرغم من أن الأمن والنظام العام يمثلان مصلحة اجتماعية من الطراز الأول، وأن كل الحقوق بدونها معرضة للخطر، فإنها في الوقت نفسه يستحيل تعريفها بدقة ومن ثم فإنها عرضة لسوء الاستغلال بصورة لصيقة بها.

والإشراف العام حاسم لضمان صنع السياسة واتخاذ القرارات بصورة رشيدة، خاصة بالنسبة للأمن القومى.

وقد أقرت الولاية القضائية الدولية عدداً من المبادئ فيما يتعلق بالأمن القومى أو النظام العام. فأولاً: قضت المحاكم بصورة مطردة بإلغاء القيود العريضة بغير موجب على حرية التعبير باسم الأمن القومى أو النظام العام. فليس من المشروع مثلاً، حظر نشاطات حزب معارض على أساس النظام العام لمجرد أن حالة الطوارئ معلنة، حتى لو كانت حالة الطوارئ هذه نفسها مشروعة.

إن الدعاوى الغامضة بوجود مصلحة اجتماعية وهمية لا تكفى لتبرير فرض القيود باسم الأمن القومى على حرية التعبير. ففى قضية موكونج ضد الكاميرون مثلاً، تم القبض على المؤلف الذى كان ينتقد الرئيس والحكومة، مررتين بموجب أحکام قانون وضعى يجرم البيانات "التي تسمم الرأى العام القومى أو الدولى". وقد وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى ذلك انتهاكاً للحق فى حرية التعبير، ولاحظت أنه حتى فى "الظروف السياسية الصعبة"، فإن قانوناً مثل هذا لا يمكن تبريره، وأنه يشكل تهديداً "لليقظة الديمقراطية متعددة الأطراف، والمعتقدات الديمقراطية وحقوق الإنسان".^(٣).

(٣) البلاغ رقم ٤٤/١٩٧٩، أراء اعتمد في ٢٧ مارس ١٩٨١، الفقرة (٩-٧).

ثانياً: يقع على عاتق الدولة التي تفرض القيود عبء إثبات أنها مشروعة. وبصدق هذا على كل قيود حرية التعبير، لكنه ربما كان وثيق الصلة بصفة خاصة بالنسبة لقيود الأمن القومي أو النظام العام، بسبب طبيعتها العريضة الصالحة بها. وقد دعت المحاكم الدول إلى إثبات أن قياداً ما ضرورياً لقادري تهديد معين لمصالح مشروع محددة للأمن القومي أو النظام العام، وليس مجرد ادعاء أن هذه المصلحة المشروعة معرضة للخطر.^(٤)

الإطار ٢٥ - إساءة استخدام قواعد الأمن القومي أو النظام العام

إن إساءة استغلال قوانين الأمن القومي من قبل الأقوياء تجاه الأقليات الصامتة، وتتجاه من يتبنون قضايا سياسية لا تحظى بشعبية، أو مجرد الأصوات الناقلة، يمثل مشكلة خطيرة في شتى أنحاء العالم. ففي ماليزيا مثلاً، استخدم الأعتقال بموجب قانون الشغب لعام ١٩٤٨ على نطاق واسع لأغراض سياسية. وتمت الإغارة على الصحيفة الشعبية التي تصدر على الإنترنت، ماليزيا كيني، التي اشتهرت باستقاء الأخبار بصورة مستقلة، من قبل الشرطة في ٢٠ يناير ٢٠٠٠. وتم الاستيلاء على ٩ كمبيوترات، بها أربعة سيرفرات (وحدة خدمة)، لادعاء أنها تنتهك قانون الشغب. وكانت جريرتها هي أنها نشرت خطاباً يسخر من السياسات القومية المنطرفة لصالح عنصر الماليين العرقى (أبناء الملايو)، من خلال المقارنة مع الولايات المتحدة، على أساس أن ذلك يمكن أن يسبب تناقضاً عنصرياً.

(٤) انظر لايسيفش ضد بيلاروسيا، رقم ٧٨٠/١٩٩٧ (لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة)، (٢٠ مارس ٢٠٠٠)، فقرة .٨.

وبالمثل، نصت المادة ^(١)٧ من مرسوم الأمن القومي في كوريا الجنوبية الصادرة في ١٩٨٠، في جزء منها، على أن أي شخص يمجد ويشجع، ويقوم بالدعائية، أو يتخذ جانباً، نشاطات منظمات معادية للدولة ترتكب جريمة، وهو يعرف أنه يمكن بذلك أن يعرض للخطر وجود الدولة أو أمنها، يعاقب بالسجن بما يصل إلى ٧ سنوات. وقد لاحظت المحكمة الدستورية التي قضت بأن هذه الأحكام غير دستورية:

(١) إذا اتفق أن انتقاد الحكومة وقادها يماثل ما تدعى به كوريا الشمالية، فإنه يمكن أن يندرج في جريمة تمجيد وتشجيع كوريا الشمالية. كذلك، فإنه إذا كان فرد ما واعياً بأن نقد سياسة حكومة كوريا الجنوبية يمكن أن تستخدمنه كوريا الشمالية في دعايتها، فإنه يمكن عقابه لأنه أفاد العدو.

ثالثاً: أن المعلومات المنشورة بالفعل في المجال العام لا يجوز تقييدها بادعاء مبررات عن الأمن القومي أو النظام العام. وسبب هذا وضح تماماً: فإذا كانت المعلومات متاحة فعلاً، فإن زيادة توزيعها قد تسبب حرجاً لكنه لا يعرض للخطر الأمن القومي النظير العام. وهذا وثيق الصلة بصفة خاصة بمجال الإنترن特، حيث يسهل الحصول على المعلومات المنشورة في أي مكان. وفي قضية سبايكانتشـر المرفوعة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كان موضع الخلاف هو أمر منع قضائي صدر ضد مقاطع أعيد طبعها من مذكرات غير مرخص بها لعضو سابق في إدارة الأمن البريطانية، كانت قد نشرت بالفعل في الولايات المتحدة. وقد قضت المحكمة بأن استمرار حظر النشر بعد ما أصبحت المواد متاحة بالفعل للجمهور في المملكة المتحدة كان غير مشروع^(٥).

(٥) الأوبزرفر والجارديان ضد المملكة المتحدة والصنداي تايمز ضد المملكة المتحدة (رقم ٢)، الطلب رقم ٨٨/١٣٥٨٥ (٢٦ نوفمبر ١٩٩١).

وأخيراً، والأكثر أهمية، هو أن المحاكم لم تبق على القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام إلا أنه عندما كانت هناك علاقة وثيقة بين تعبير محدد وخطر الإضرار بهذه المصالح. والفكرة هي تخفيف الطابع العام والغامض بصورة لصيقة لمفاهيم الأمن القومي والنظام العام. واستناداً إلى وجود علاقة وثيقة بين التعبير. والخطر هو وسيلة لإضفاء طابع ملموس على الأمور وتفادى الدعوات الغامضة إلى مصلحة غير محددة في الأمن القومي.

حديث الكراهية

يدعو القانون الدولي الدول إلى حظر الدعاوى للكراهية التي تشكل تحريضاً على التمييز والكراهية والعنف (الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٠ (٢١)) بيد أن البيانات الصادقة أو البيانات التي لا تشكل تحريضاً وإن كانت هجومية، لا يشملها هذا.

قد يتعارض حق شخص ما في أن يعبر عن نفسه مع الحقوق في المساواة وعدم التمييز. ونتيجة لذلك، يقر القانون الدولي بأنه ينبغي حظر التعبير الذي يشكل تحريضاً على التمييز والكراهية أو العنف من خلال الدعاوى للكراهية الوطنية، أو العرقية، أو الدينية. وفي الوقت نفسه، تم التسليم بدور حرية التعبير في ضمان ممارسة الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز.

ومثلما هي الحال مع كل القيود الأخرى المفروضة على المضمون، فإن قوانين الكلام العريضة أو الغامضة بصورة مفرطة. يمكن إساءة استغلالها لاستهداف الأخلاقيات وليس للدفاع عنها، وحجب صوتها، ونقويض قدرتها على المشاركة في العملية السياسية. وهناك مثال واضح لهذا هو قضية أنكال ضد تركيا،

حيث أدين المتظلم في تركيا بحديث الكراهية لاحتجاجه بعبارات قوية على التدابير الرسمية التي كان يعتقد أنها ترمي لاضطهاد الأكراد. واعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن البيانات المطعون فيها كانت تناشد الأكراد، وتحثهم على التوحد معها للدفاع عن حقوقهم. لكنها قضت بأنه ليس هناك شيء في النص يحصن "على العنف والكراهية والخصوصية بين المواطنين".^(٦)

كما رفضت المحاكم أن تقرر للصحفيين كيفية أدائهم لعملهم، محترمة حقوقهم في تقرير كيف ينقلون الأخبار والأفكار إلى عامة الناس على خير وجه، بما في ذلك استقاءهم للأنباء عن العنصرية والتغصّب. فقد يتضمن هذا استقاء الأخبار الخاصة بالبيانات العنصرية للأخرين على سبيل المثال، لتوضيح أن مثل هذه الآراء موجودة في المجتمع. وقد كان هذا موضع خلاف في قضية جيرسيلد، حيث أدين صحفي في الدانمرك بسبب برنامجه في التلفزيون تضمن بيانات أدلى بها متطرفون عنصريون، وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن المتظلم تصرف بهدف عرض مشكلة العنصرية وإثارة النقاش العام، ومن ثم يتعين أن لا يتحمل المسؤولية.^(٧)

الإطار ٢٦ - المعايير الوطنية للإثارة

تضمنت قضية فرنسية ادعاء بأن بعض الرسوم الكاريكاتورية الإباحية تصف المسيح عيسى والبابا والقسس في أوضاع مسيئة مختلفة، تشكل حديقة للكراهية أو حضا على العنف ضد الكاثوليك، ورفضت محكمة النقض الاستئناف جزئياً على أساس أن الرسوم، وإن كانت مهينة، فإنها لا تتطوّر على أي حض على الكراهية أو العنف ضد أية مجموعة عرقية أو دينية.

(٦) الطلب رقم ٩٣/٢٢٦٧٨ (٩ يونيو ١٩٩٨)، فقرة .٥٠.

(٧) الطلب رقم ٩٨/١٥٨٩٠ (سبتمبر ١٩٩٤).

وفي القضية الكندية البارزة ر. ضد كيجستر^(١)، طبقت المحكمة العليا الحكم الذى ينص على "حظر الترويج المتعمد للكراهية، فيما عدا الأحاديث الخاصة، تجاه أى قسم من عامة الناس يتميز فى اللون، العنصر، الدين، أو الأصل العرقى". وشددت المحكمة على عدد من العوامل فى تطبيق هذه القاعدة. أولاً: أن مصطلحاً متعيناً يمثل قياداً كبيراً على الإدانة، إذ يتطلب إثباتاً بأن المتهم يرغب بصورة ذاتية فى الترويج للكراهية، وأنه كان يعرف مسبقاً أن العواقب متيقن حدوثها أو متيقن بصورة كبيرة" واستطردت: "أن مروج الكراهية يجب أن يقصد ويعرف سلفاً بأمر متيقن لحد كبير أن ذلك تحريض مباشر ونشيط على الكراهية ضد مجموعة يمكن تحديدها".

ثانياً: أن مصطلح الكراهية هو مصطلح متطرف: فالكراهية تتطوى على التدمير، والكراهية ضد مجموعات يمكن تحديدها، ومن ثم تزدهر على تلك الشعور والتغصب الأعمى والتدمير لكل من المجموعة المستهدفة وقيم مجتمعنا على حد سواء. والكراهية بهذا المعنى هي المشاعر المتطرفة التي تقاض العقل وهى مشاعر تعنى ضمناً إذا مورست ضد أعضاء مجموعة يمكن تحديدها، أن هؤلاء الأفراد يتعرضون احتقارهم والسخرية منهم وحرمانهم من الاحترام وإغضابهم للمعاملة السيئة على أساس انتمائهم لمجموعة ما.

وأخيراً، فإن الحكم المطعون فيه تضمن عدداً من الدفوعات منها: أن ذلك البيان كان صادقاً، وأنه كان محاولة حسنة النية للتعبير عن رأى فى موضوع دينى، وأن البيان كان وثيق الصلة بأمر يتعلق بالصالح العام، وأن المتهم كان يعتقد على نحو معقول أنه صادق، وأن هذا المتهم قصد بحسن نية توضيح أمور تتحو لإثارة مشاعر الكراهية، بهدف إزالتها.

(١) قرار محكمة النقض رقم ٢٤٢ في ٨ مارس ٢٠٠٢، محكمة النقض، الغرفة المدنية الثانية، ٢ .35. C.R.697 (١٩٩٠).

الفحش

ينبغي ألا تطبق القيود المفروضة على مواد الفحش إلا إذا كانت هذه المواد تصف عملاً إجرامياً أو تشكل خطراً جاداً ومباسراً بإحداث الضرار، على سبيل المثال بالأطفال.

رغم أنه نادراً ما تتعرض لسوء الاستخدام السياسي، فإن القوانين التي تقييد وصف الأمور الجنسية لها صلة وثيقة بالقضايا الثقافية والشواغل الخاصة بالمساواة. فعلى سبيل المثال، استهدفت قوانين الفحش، الأقليات الجنسية، مما قوض قدرتها على المشاركة كنّة في المجتمع.

ومن الناحية التاريخية، حدّت المحاكم في بلدان كثيرة، الفحش بالرجوع إلى معايير مجتمعية، لكن الاتجاه الواضح في هذا المجال هو الأخذ بقواعد أكثر تساهلاً، تضع في الاعتبار العولمة والثورة في مجال الحصول على المعلومات، بما في ذلك المواد الجنسية الصريحة، التي يتيحها الإنترنت. وفي الوقت نفسه، تتحو المحاكم الدولية إلى منح هامش من التقدير للدول فرادى للتتصدى للشواغل المتعلقة بالفحش بدلاً من محاولة إرساء قواعد ملزمة، واضحة، وشاملة في هذا المجال. وفي قضية مولر وأخرين ضد سويسرا، وهي قضية انتهت على فرض عقوبات بموجب قانون الفحش، ذكرت المحكمة الأوروبية.

إن سلطات الدولة هي من حيث المبدأ في وضع أفضل من القضاء الدولي في إصدار رأي عن المضمون الدقيق (للاشتراطات الأخلاقية)^(١).

(١) ٢٤ مايو، ١٩٨٨، الطلب رقم ٨٤/١٠٧٣٧، الفقرة ٣٥.

الإطار ٢٧ - تعريف المحاكم الوطنية للفحش

لاحظت المحكمة العليا الكندية في قضية ر. ضد باتلر، أنه عند تقييم ما إذا كان شيء ما فاحشاً أم لا ، فإن "معايير المجتمع" لكل هي التي ينبغي أن تطبق وليس معايير قسم صغير من المجتمع". والمواد التي تستغل على نحو غير ملائم المواد الجنسية هي وحدها التي يمكن اعتبارها فاحشة. وإضافة لذلك، "إنها حتى المواد التي تنتهي بذاتها معايير المجتمع، لن تعتبر "غير لائقة" إذا كانت مطلوبة للمعالجة الجادة لموضوع ما" ^(١).

وهناك نهج مماثل، أخذت به المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية هو التمييز بين مواد الفحش والأشكال الأقل تطرفًا من المواد غير المحفوظة جنسيا. قد ميزت المحكمة بين المواد الفاحشة والمواد غير اللائقة فحسب.

إن الفحش هو تعبير صارخ وغير مستتر عن الجنس يشوه الكرامة الإنسانية أو الإنسانية. وهو لا يستهوي سوى الولع الشهوانى، وإذا نظرنا إليه كل، فإنه لا ينطوى على أي قيمة أدبية أو فنية أو علمية أو سياسية. والفحش لا يقوض الأخلاق المجتمعية الحميدة المتعلقة بالجنس فحسب، لكن يصعب أيضًا القضاء على تأثيره الضار من خلال المنافسة المفتوحة بين الأفكار. وبالتالي، فإن التعبير الفاحش، إذا فسر كما هو منصوص عليه هنا بصورة صارمة، لا يندرج في مجال الحديث والصحافة الذين يحميهما الدستور ^(٢).

(١) ر. ضد باتلر (1992) ISCR 452، ص 477، 485.

(٢) 10-1 KCCR 327, 95 Hun-Ka 16، أول عشر سنوات للمحكمة الدستورية الكورية.

وفي حين سلمت المحاكم بأن تحديد الفحش لا يتعين الحكم عليه وفق المعايير المجتمعية، فإنها وضعت بعض الحدود على تداعيات ذلك.

وتقرب بذان كثيرة قيودا على عرض وبيع المواد الإباحية، بغية حماية الأطفال. كذلك يشيع استخدام نظم ونهج التنظيم الذاتي لإعلام القراء والمشاهدين مقدما بالطابع المزعج للمواد. فعلى سبيل المثال، تطالب بذان كثيرة أفلام السينما والفيديو بتقديم تقرير يوضح للمشاهدين أي نوع من المواد تحويها، بما في ذلك المواد الجنسية.

الإطار ٢٨ - الهند: المواد الفاحشة

أشارت المحكمة العليا في الهند إلى المعايير المجتمعية في قضية ساماريش بوز ضد آمال متيرا، التي تتعلق بتقييم مشروعية قانون يحظر توزيع مواد "فاحشة" حددت بأنها داعرة أو تستهوي الولع الشهوانى أو الإثارة. والتي تعتبر إذا أخذت في مجموعها، تتحو نحو تدمير أخلاق وإفساد الأشخاص الذين يحتمل، مع مراعاة كل الظروف ذات الصلة، أن يقرأوا أو يشاهدو أو يسمعوا المواد المتضمنة أو المتجلدة فيها^(١). وقضت المحكمة بأن: "مفهوم الفحش تشكله درجة كبيرة جداً النظرية الاجتماعية للناس الذين يتوقع أن يقرأوا الكتاب. ولا مجال للنزاع في أن مفهوم الفحش يختلف عادة من بلد إلى بلد"^(٢)، بيد أن المحكمة وضعت أيضاً بعض المعالم لتحديد مفهوم المعايير المجتمعية: "ينبغي صياغة معاييرنا على نحو لا ينزل بنا إلى المستوى الذي تحدد فيه حماية الأقل قدرة والأكثر فسقاً بيننا، ما الذي لا يستطيع الأصحاء من الناحية الأخلاقية أن يروه أو يقرأوه".

وفي قضية بوز، قضت المحكمة بأن الكتاب المعروض أمامها ليس فاحشاً، جزئياً بسبب "أننا (لو) وضعنا أنفسنا مكان القراء، الذين يتحمل أن يقرأوا هذا الكتاب، لا نعتقد أن أي قارئ سيصبح ماجنا عند قراءته وأنه سينحط وينجذب للفسق"، (التوكيد مضاف). وفي ظل غياب احتمال قوى أن يسفر مثل هذا التعرض لمواد يدعى أنها فاحشة عملياً عن الضرر الذي استهدف القانون منعه، لا تستطيع المحكمة أن تخلص إلى أن المواد المعروضة أمامها فاحشة.

(١) ساماريش بوز وآخرون ضد آمال مترا وأخرين (١٩٨٩) AIR 967.

(٢) لـ. أ. عباس ضد اتحاد الهند (١٩٧١) (SC) 481 AIR.

ومثل هذا النظام يمكن إما أن يكون ذاتي التنظيم أو تشرف عليه هيئة إدارية. والفكرة هي السماح للمشاهدين بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في مشاهدة المواد أم لا. كما يمكن أن تتناول القواعد التي تحكم عمل هيئات البث، المضمون الجنسي، مثلاً بأن تقتصر البرامج التي تضم مثل هذا المضمون على الأوقات التي لا يشاهد فيها الشباب التلفزيون بصفة عامة.

حماية إدارة العدالة

تبغى صياغة القيود المفروضة على حرية التعبير لحماية نزاهة نظام العدالة وإنصافه، بحرص بحيث لا يحمي القضاة من النقد المشروع أو يحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.

ويعرف القانون الدولي بهدفين مشروعين بمقتضاهما يمكن تبرير فرض قيود على حرية التعبير بالإشارة إلى إدارة العدالة، وحماية نزاهة النظام القضائي وسلطانه. ويتعلق الهدف الأول بالحاجة للإنصاف داخل النظام القضائي والذي يمكن أن تقويه أمر مثل ترهيب الشهود، وتحيز القضاة والمحلفين، وحماية المتضادين والمشاركين الآخرين، وما إلى ذلك. ويتعلق الثاني بقبول مجتمع المحاكم باعتبارها حكماً أخيراً في المنازعات. وما لم يُسلم بهذا، فقد يسعى الأفراد لحل المنازعات بطرق أخرى، ربما غير قانونية.

ولا ريب أن هذين هدفان مهمان، وجديران بنوع من الحماية. وفي الوقت نفسه، كان القضاة تاريخياً مصابين باللاإساوس تجاههما، ويسرعون إلى إدانة النقاد المشروع للقضاة والمحاكم، مما جعل مجلس شورى الملك في إنجلترا يعلن: أن العدالة ليست فضيلة متوحدة ومنعزلة؛ إذ ينبغي السماح بإخضاعها للفحص والاحترام حتى على الرغم من التعليقات الصريحة من قبل الناس العاديين^(٤).

(٤) أمبارد ضد المدعي العام ترينيداد وتوباجو، AC322 (١٩٣٦)، ٣٣٥.

٤٩ - إساعة استخدام القواعد

في أغسطس ١٩٩٩، تم سجن المحرر الكيني توني جاتشوكا ستة أشهر، لادعائه في مطبوع له، البريد يوم الأحد، أن رئيس المستشارين وقضاء كبار آخرين قبلوا رشاوى كبيرة نظير التدخل في مسار العدالة لصالح واحد من ملوك المال المحليين. وإضافة لذلك، فقد حوكم جاتشوكا مباشرة. وفي المثلول الأول حوكم أمام محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة في كينيا، وكان من أثر ذلك حرمانه من أي فرصة لاستئناف إدانته، على النقيض من الضمانات الدولية لحقوق الإنسان. وكان من تأثير ذلك أيضاً ضمان عرض قضيته أمام نفس القضاة الذين اتهمهم جاتشوكا بالفساد.

وقد توصلت دراسة لرابطة نقابات المحامين الدولية مثلاً، إلى أنه في حين تعمل المحاكم الماليزية بصورة تجارية في القضايا التجارية، فإنها تتعرض لتدخل كبير في القضايا السياسية بدرجة أكبر، بما في ذلك تلك التي تتعلق بحرية التعبير^(١). إن القيود القانونية على نقد الهيئة القضائية في ماليزيا سبعة السمعة، وتلك نقطة وردت بوضوح تقرير الرابطة^(٢).

(١) انظر العدالة في خطط ماليزيا في ٢٠٠٠ (الدن: معهد حقوق الإنسان، رابطة نقابات المحامين الدولية، ٢٠٠٠)، متاح في :

<http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp>.

(٢) انظر على سبيل المثال، قضية موراي هايريت ضد شاندرا سري رام (١٩٩٩) والتي حكم فيها بالسجن على هايريت مراسل المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى، بالسجن ستة أسابيع للقول بأن قضية رفعتها زوجة أحد قضاة محكمة الاستئناف تحركت في النظام القضائي بسرعة غير عادلة.

وإضافة لذلك، فإن الإشراف العام على الهيئة القضائية، وهي مؤسسة عامة، مهم بصفة خاصة بالنسبة للديمقراطية، ويمكن أن يفيد في استئصال جذور الفساد وعدم الكفاءة. ومن المهم بالمثل، أنه يمكن أن يفيد في حماية استقلال ونزاهة الهيئة القضائية، وتلك دعامة أساسية لحكم القانون وحماية كل حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير.

الإطار ٣٠ - جنوب أفريقيا: حظر انتقاد القضاة

في قضية سى. ضد ماماپولو^(١)، طبقت المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا كلًا من المعايير والإجراءات واجبة التطبيق على الحظر على انتقاد القضاة. وفي ضوء الأهمية الدستورية لكل من استقلال الهيئة القضائية وحرية التعبير، امتنعت المحكمة عن أن تقضى بأن الجريمة غير دستورية بحد ذاتها. بيد أن المعيار التقليدي، المستند على اتجاه لجعل القضاة موضع ازدراء، لم يعد ملائماً. ولاحظت المحكمة أنه من الأهمية القصوى تمكين عامة الناس من "مناقشة سلوك محاكمهم وتاييده ونقده والإشادة به أو شجبه. ففي نهاية المطاف، فإن مثل هذا النقاش الحر والصريح حول الإجراءات القضائية يخدم أكثر من هدف عام حيوي. ومن البديهي أن مثل هذا الفحص العام المستثير والصريح يشجع النزاهة، وسهولة المثال والفاعلية، وهي ثلاثة من السمات المرغوبة المهمة التي حددها الدستور في الهيئة القضائية^(٢)".

وينبغي أن يحل محل اختبار "الاتجاه للإضرار" اختبار آخر يستند إلى تأثير البيانات محکوماً عليها بصورة موضوعية:

إن العقبة التي يتبعن تحطيمها لإصدار إدانة في تهمة تجريس محكمة مرتفعة جداً حالياً عما كانت عليه قبل الفرض الأسنى للقيم الدستورية على مبادئ القانون العام، ولا يمكن بدء المقاومة إلا في حالات واضحة للشكك في نزاهة القضاة. وفي نهاية المطاف، فإن المحك هو ما إذا كان السلوك المخالف، منظوراً إليه في سياقه، يرجح أن يلحق الضرر فعلاً بإدارة القضاء^(٣). وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن المحكمة قضت بأنه حيثما تكون القضية المعنية قد تم البت فيها بالفعل، "فليست هناك حاجة ماسة لتدابير راسخة وسريعة للحفاظ على نزاهة العملية القضائية". ورأىت المحكمة أنه "من الملائم أن لا تستخدم المحكمة القانونية بصورة لصيقة، وهي الحامى الأول لحقوق الأشخاص وحرياتهم كما حددها الدستور، إجراءات موجزة إلا حيث تكون المقاضاة العالية المطروحة تتعلق بسلطة ملاحقة، مستحيلة أو غير متصوبة بدرجة كبيرة^(٤)".

(1) 2001(3) SA 409 (CC); 2001 (5) BCLR 449 (CC).

(2) المرجع المذكور، الفقرتان ٢٩، ٣٠.

(3) المرجع المذكور، الفقرة ٤٥.

(4) المرجع المذكور، الفقرة ٥٧.

وتندرج القيود التي صممت لتحقيق الغرض الأول الذي أسلفناه توا، وهو نزاهة الهيئة القضائية، في فتنين رئيسين. أولاً، يجوز فرض الحدود على استقاء الأخبار بشأن الإجراءات التي لم يفصل فيها بعد، أو المعروضة أمام المحاكم. وقد قضت المحاكم بأن ذلك ينبغي ألا يتم إلا حيث تشكل المواد المعنية خطراً داهماً للإضرار بالقضية الجارية. وفي تقييم ذلك الخطر، يفترض ألا يكون القضاة عرضة للاهتزاز بفعل تقارير الصحف بفضل تدريبيهم المهني^(١٠).

والهدف الثاني الذي سلف بيانه، وهو الحفاظ على هيبة الهيئة القضائية، مثير للنزاع بشكل متزايد. فلا يزال بعض البلدان يفرض قيوداً على نقد القضاة والمحاكم، على أساس أن هذه القيود ضرورية للحفاظ على هيبة الهيئة القضائية. بيد أن إمكانية الإدانة على أساس من هذا قد الغيت رسمياً أو حددت بصورة ضيقa حتى إنها سقطت في بحر المهجور، وذلك في كثير من البلدان. وفي هذه البلدان، لا تعتبر هذه القيود ضرورية. وأثبتت الهيئة القضائية باعتبارها مؤسسة فوق النقد غير المسوج، وأنها لا تحتاج على قيود قانونية من هذا النوع لتحافظ على وضعها.

الأنباء الكاذبة

الحظر الشامل على نشر الأنباء الكاذبة، لمجرد أنها غير دقيقة غير مشروع.

من المقرر أن ضمانات حرية التعبير تحمى البيانات الصحيحة وغير الصحيحة أيضاً. ففي كثير من الظروف تكون الحقيقة مسألة خلافية، وقد يساء

(١٠) انظر فلين بوردكتس ليمند ضد ماكنزى وشركاه، 58 ER 3811 (1965)، ٦٢.

استخدام الحظر على نشر الأنباء الكاذبة في محاولة لقمع الادعاءات غير المرغوب فيها، سواء كانت صادقة أم لا. فعلى سبيل المثال، ففي يناير ١٩٩٩، نشرت صحيفة ستاندرد في زيمبابوي مقالاً عن محاولة انقلاب داخل جيش زيمبابوي الوطني، جاء فيه أن مصدره هو "مصادر عليا في القوات المسلحة وقد تم اعتقال كاتب المقال ورئيس التحرير بواسطة العسكري واتهموا فيما بعد بنشر أنباء كاذبة".^(١١)

ومن غير المرجح أن تسبب البيانات غير الدقيقة في حد ذاتها، أي ضرر ملموس للمجتمع. ويمكن علاج الأضرار التي يمكن أن تترتب عن البيانات الكاذبة، مثل القذف أو الخطأ على النظام العام، من خلال قيود تفصل خصيصاً لعلاج هذه الأضرار. ومن ثم ليست هناك حاجة لحظر عام على البيانات غير الصحيحة. ومن ناحية أخرى، فإن حظر البيانات الكاذبة في حد ذاته يمارس تأثيراً مثبطاً كبيراً على حرية التعبير.

الإطار ٣١ - حماية البيانات غير الدقيقة

يعترف المبدأ ٧ من إعلان الدول الأمريكية للمبادئ المعنية بحرية التعبير صراحة بأن البيانات الكاذبة تخطيها بداهة ضمانة حرية التعبير: إن وضع شروط للتعبير، مثل اشتراط الصدق، وعدم التغير مع الزمن، أو التجرد، لا يتفق مع الحق في حرية التعبير المعترف به في الصكوك الدولية.^(١)

(١) مأخوذ بتصرف من لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في اجتماعها العادي رقم ١٠٨، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

(١١) أسقطت المحكمة العليا في زيمبابوي فيما بعد الحكم الخاص بالأنباء الكاذبة الذي اتهمها بموجبه. انظر شافوندوكا وجوتوكا ضد وزير الداخلية والمدعى العام، الحكم رقم SC.36/2000، الطلب المدني رقم ٩٩/١٥٦ (٢٢ مايو ٢٠٠٠).

وقد قضت المحكمة الدستورية في بيرو بأن الحق في حرية التعبير يشمل البيانات غير الدقيقة. فقد رفع مصرف قضية مدعياً أن محطة للإذاعة أشارت دعراً مالياً بين السكان بإذاعة بيانات كاذبة. ورفضت المحكمة التدخل، قائلة إن هذا سيشكل انتهاكاً لحقوق الإذاعة. واحتفظ المنظم بحقه في تصحيح المعلومات أو رفع قضية مدنية ، بسبب القتف مثلًا^(١).

وفي حكم صدر في ٢٠٠٤ ، أسقطت المحكمة العليا في أوغندا الجريمة الجنائية لنشر أنباء كاذبة. ولاحظت وهي تفعل ذلك أن الحق في حرية التعبير يمتد إلى حيازة وتلقي وإعطاء كل أشكال الرأي والأفكار والمعلومات. ولا يقتصر ذلك على فئات، مثل الآراء الصحيحة والأفكار السليمة والمعلومات الصادقة ... إن تعبير الشخص وبيانه ليسا مستبعدين من الحماية الدستورية لمجرد أن آخر أو آخرين يظنون أنها كاذبة، خاطئة، مثيرة للجدل وبغرضة... و الواقع أن الحماية أشد وثافة بالأمر ومطلوبة حيث يعارض المجتمع أو أي طرف فيه أو يرفض آراء شخص ما على أساس أنها "كاذبة" أو "خاطئة"^(٢).

(١) بنك سال مارتن الريفي للادخار والاتصال ضد إذاعة أيماجن، رقم ٩٥٥-٨٨/TC ٢٠٠١-٢٠٠٢ ضد سان مارتن.

(٢) أويناتجو - أوبيو دمونيدا ضد آيه جي ، الاستئناف الدستوري رقم ٢، ٢٠٠٢، ١١ فبراير ٢٠٠٤ (لم يطبع بعد).

الإطار ٣٢ - التأثير المثبط

في ١٩٩٢ ، أسقطت المحكمة العليا في كندا في قضية ر. ضد رونيل^(١) حكماً يتعلق بالأنباء الكاذبة. وبسطت في حكمها بشيء من التطويل رأيها في التأثير المثبط للأحكام الخاصة بالأنباء الكاذبة باعتبارها متناسبة مع الضمانات الدستورية لحرية التعبير :

(١) [1992] 2SCR 631.

إن الخطر متعاظم لأن تأثير الحظر لا يقتصر فقط على من يتم اعتقالهم ومقاضاتهم، ولكن يمتد إلى من قد يحجرون عن قول ما يودون قوله بسبب الخوف من القبض عليهم. وهكذا فإن مجموعات أو أفراد الأقليات الجدريين بالاحترام يمتنعون عن قول ما يرغبون في قوله خوفاً من إمكان مقاضاتهم. هل ينبغي منع ناشطة من أن تقول: "إن الغابات المطيرة في كولومبيا يجري تدميرها"، لأنها تخشى الملاحقة الجنائية لنشر "أنباء كاذبة" في حالة توصل العلماء إلى أن البيان كاذب وقبول المخالفين لذلك؟

وبالمثل لاحظت اللجنة القضائية في مجلس شورى الملك^(١) التأثير المثبط للقاعدة التي تعاقب أي بيان يكون غير صحيح: لقد تم التأكيد على أنه من المرفوض عقاب البيانات التي يتم الإدلاء بها دون الاهتمام الواجب بالتحقق من دقتها. وفي كل الأراء، فإن عائقاً خطيراً على حرية الصحافة يتمثل في لا يستطيع من يقومون بالطبع، ومن باب أولى من يقومون بالتوزيع لمواد تتضمن تفكيراً تقدماً بشأن سلوك السلطات العامة، أن يفعلوا ذلك وهم محصنون إلا إذا استطاعوا أولاً التحقيق من دقة كل البيانات عن الواقع التي استند إليها النقد^(٢).

(١) هذه هي محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لعدد من بلدان القانون العام وتضم قضاة من مجلس اللوردات.

(٢) هكتور ضد المدعى العام لانتيجوا وباربودا (١٩٩٢)، ٣١٢ AC ٢. ص ٣١٨.

التعبير السياسي أو الانتخابات

التعبير السياسي هو جوهر صفات حرية التعبير ويجب أن يحظى بحماية خاصة. ويصدق هذا بصفة خاصة في الانتخابات، وينبغي اتخاذ تدابير فاعلة لكافلة أن الناخبين محاطون علماً عن كيفية التصويت ومختلف القضايا التي على المحك في الانتخابات.

والنقاش المفتوح حول الأمور السياسية، مفهومه بصورة عريضة بأنها الأمور التي تمثل شاغلا عاما، ضروري في الديمقراطية، وضمان حرية التعبير يوفر حماية خاصة للتعبير السياسي. ويقع مثل هذا الحديث في صميم دور وسائل الإعلام باعتبارها متقدمة للممارسات السياسية من قبل الحكومة وميسرا للمشاركة العامة والتنمية الديمقراطية. وفي كثير من البلدان، تستفيد البيانات التي يتم الإدلاء بها في الهيئات التشريعية من الحصانة المطلقة من العقوبات. ويمكن أيضا توفير مستويات عالية من الحماية للبيانات التي يتم الإدلاء بها في سياق حملة انتخابات.

وقد يكون من الضرورة تطبيق قواعد خاصة تتعلق بحرية التعبير خلال الانتخابات. وما له أهمية كبيرة أن تستوعب هيئة الناخبين الحق في التصويت، وكذلك الطرق التي يمكن بها ممارسة هذا الحق. وينبغي أن تتحمل وسائل الإعلام التزاما صارما بأن تكون متوازنة وغير متحيزة خلال الانتخابات، ومن غير الملائم بصورة واضحة أن تجعل هيئة ممولة تمويلا عاما غير هذا. وفي كثير من البلدان، فإن كل جهات البث مطالبة بأن تكون غير متحيزة وأن تقدم فرصا متساوية لكل الأطراف.

الإطار - ٣٣ - التزامات بالتوازن

أيدت المحكمة الدستورية الإيطالية أخيرا التنظيمات التي تطالب كل جهات البث بمنح وقت متساو لكل الأحزاب السياسية خلال فترة الانتخابات^(١). وكان توفر فرص متساوية في فترات الانتخابات موضوع اهتمام عام بارز. وكان هذا الالتزام شيئاً باشتراط أن تذيع الأخبار وبرامج الأطفال ولا يمكن اعتباره شكلا من المصادر، بل كان جزءاً مشروعاً من الترخيص بمنح الامتياز. وبصفة خاصة

(١) حكم محكمة الدستورية رقم ١٥٥ في ٢٤ أبريل - ٧ مايو ، ٢٠٠٢.

في الوضع السائد في إيطاليا، الذي قضت المحكمة بأنه يتسم بتركز كبير في ملكية وسائل الإعلام، فإن المنافسة الحرة بين الآراء لا يمكن أن تكفل توافق فرص متساوية لكل وجهات النظر وحق عامة الناس في تنوع المعلومات.

وفي قضية في ١٩٩٩^(١)، انتهت المحكمة العليا في ملوي إلى أن التغطية التفضيلية التي قدمت للرئيس خلال فترة الانتخابات من قبل الجهة القومية للبث كخدمة عامة، انتهكت حق كل إنسان في المساواة وحق كل متنافس في الانتخابات في فرصة متساوية في وسائل الإعلام العامة. ولاحظت المحكمة أن الفرص الحرة والمتساوية في وسائل الإعلام العامة من الشروط المسبقة لإجراء انتخابات حرة وعادلة. ومثلاً لاحظت المحكمة، فإنه:

إذا أذيعت رسائل الحملة على الهواء مباشرة في حفلة رسمية للرئاسة، فإن المعاملة المتساوية تعني عندئذ أن تذاع كل الاجتماعات الحاشدة لحملات الأحزاب السياسية الأخرى أو على الأقل الاجتماعات الحاشدة لحملات مرشحي الرئاسة الآخرين على الهواء مباشرة. وهذا سيمحى الأحزاب السياسية الأخرى ومرشحي الرئاسة الآخرين فرصة للرد على بعض الأمور المثارة. وهذا مما تقتضيه المعاملة المنصفة للأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات.

(١) كافوربا وأخرون ضد لجنة الانتخابات وهيئة الإذاعة في ملوي، قضايا متعددة رقم ٣٥ في ١٩٩٩.

ومن المهم أيضاً أن تتاح للأحزاب والمرشحين المتنافسين فرص كافية لطرح آرائهم على الملأ، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الحصول على حيز في وسائل الإعلام العامة. ومثل هذا الحيز ينبغي تخصيصه على أساس منصف لكل الأحزاب. وحيثما يسمح بالإعلان السياسي، تتبعى مطالبة كل وسائل الإعلام بتوفيره لكل الأحزاب على أساس عدم التمييز لحفظ على تكافؤ الفرص خلال الانتخابات.

الفصل الثامن

تنظيمات الصحفيين

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي عدم وضع أي شروط على من يستطيع أن يمارس الصحافة، ويجب ألا يخضع الصحفيون فرادى لشروط الترخيص.
 - ينبغي أن يكون الصحفيون أحرارا فى إنشاء روابط مهنية من اختيارهم الخاص.
 - للصحفيين الحق فى حماية مصادرهم السرية للمعلومات، وفي غير هذا، سينهار تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم لعامة الناس.
- ويمكن أن يوفر الحق فى التصحيح أو الرد، ردا فاعلاً وملائماً على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد أنه يمثل قيداً على حرية التعبير ومن ثم يتبعن تحديده بوضوح بطريقة تحد من احتمال إساءة استخدامه. ويتعلق حق التصحيح أو الرد بالناشر، وليس بالصحفى.

يفرض عدد قليل من الديمقراطيات - هذا إن فرض أى منها - اشتراطات للترخيص والتسجيل على الصحفيين فرادى، أو يفرض نظما إلزامية للنهوض بالمعايير الصحفية أو تلقى الشكاوى من عامة الناس، والديمقراطيات الانتقالية سرعان ما تتحرك أيضا في هذا الاتجاه هى أيضا. وبدلا من ذلك، يتحقق النهوض بالطابع المهني، بحماية حرية الصحفيين فى إقامة روابط مهنية من اختيارهم الخاص، وتستخدم طائفة من وسائل التنظيم الذاتى للنهوض بالمعايير العالمية، بما في ذلك التدريب، والمراجعة الأخلاقية، ووضع معايير أخلاقية. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، من المسلم به، بصفة عامة أن توجيه الشكاوى إلى منافذ وسائل الإعلام أكثر ملائمة وأشد فاعلية من توجيهها للصحفيين فرادى، حيث إن منفذ وسائل الإعلام الذى نشر المادة أو أذاعها هو المسئول فى نهاية المطاف.

ونظم التسجيل القانونى للصحفيين فرادى غالبا ما تتحقق الضرر باستقلالهم، وتحدد من الدخول للمهنة بغير موجب ونقوض الطابع المهني بدلا من النهوض به. وغالبا ما يتم تبرير هذه النظم على أساس أن الصحافة مهنة، وأنها تحتاج مثلها مثل المهن الأخرى، إلى تنظيمها. بيد أنه على خلاف المهن الأخرى، مثل القانون والطب، فإن الممارسة التى تحدد الصحافة، لا وهى المشاركة فى نشاط تعبيري، محمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان. فكل الناس حق أساسى فى التعبير عن أنفسهم، بما فى ذلك من خلال وسائل الإعلام، أى أن يفعلوا ما يفعله الصحفيون.

وكل المهن تقدم إسهاما فى التنمية، وغالبا ما تستطيع نظم التنظيم تعزيز أثر ذلك بالنهوض بالحد الأدنى من المعايير المهنية. ومع ذلك، فالصحافة تختلف عن المهن الأخرى، لأن قدرة الصحفيين على المساهمة فى التنمية، وبطرق أساسية

لا تتوقف على طابعهم المهني فحسب، بل تتوقف على استقلالهم أيضاً. ولكن، كما أوضحنا هذا فيما سلف، فإن هناك حواجز مهمة للحكومات في أن تسيء استعمال أي نظم للتنظيم تحكم الصحفيين تحديداً لتفويض ذلك الاستقلال، وتلعب هذه الحواجز دوراً أقل أهمية بكثير في المهن الأخرى. ونتيجة لذلك، فالأرجح أن يهدد تنظيم المضمون الطابع المهني، فهو بعيد عن أن ينهض به.

وكقاعدة عامة، لا يحظى الصحفيون بحقوق خاصة، تزيد على الحقوق التي تضمنها حرية التعبير لجميع الناس. وهناك مجال واحد اعترفت فيه القوانين والمحاكم بمثيل هذه الحقوق الخاصة وهو حماية سرية مصادر المعلومات. ويستند هذا الاعتراف الخاص إلى الدور الذي يلعبه الصحفيون في العمل "كوسطاء" بين المصادر وبين عامة الناس، وفيه ينقلون الأخبار المتعلقة بالصالح التي يفصح عنها الأولون مع حماية هويتهم، وهو الشرط المسبق في تقديم المعلومات في محل الأول.

وببدأ هذا الفصل بالنظر في نهج الديمقراطيات تجاه الترخيص والتسجيل للصحفيين، وكذلك قضية اعتمادهم. ثم يتناول نظم التنظيم الذاتي ودور هيئات التنظيم الذاتي المهنية المستقلة في التهوض بالمعايير الأعلى للصحافة. ويتم إلقاء الضوء على نهج معنية للتنظيم الخاص للصحفيين فرادى - ألا وهي الحق في حماية سرية المصادر. وأخيراً ينظر في حق الرد وحق التصحيح كما يطبقهما الناشرون.

غياب اشتراطات الترخيص أو التسجيل

ينبغي ألا تفرض أية شروط على من قد يمارس الصحافة،
وينبغي ألا يخضع الصحفيون فرادى لاشتراطات الترخيص
أو التسجيل.

من المشكوك فيه لأقصى حد ما إذا كان نظام الترخيص يستطيع مطلقاً أن يكون وسيلة فاعلة للنهوض بالصحافة المهنية. والشروط التي يمكن فرضها على من يمارسون الصحافة - اشتراط أن يبلغ المرء سنا معينة، وأن يحظى بنوع معين من التدريب أو أن يكون مواطناً، وهي اشتراطات الترخيص الشائعة في البلدان التي تحفظ بمثل هذه النظم - لا توفر ببساطة أى ضمان ضد الصحافة السينية. وإضافة لذلك، فاليس الصحفيون وإنما منافذ وسائل الإعلام هي التي في النهاية تطبع أو تثبت المعلومات، ومن ثم فكما لاحظنا فيما سلف، فإن الأكثر ملائمة هو توجيه الشكاوى لهذه المنافذ بدلاً من توجيهها للصحفيين فرادى.

ويثير اعتماد الصحفيين، وبمقتضاه يمنحون ميزة الوصول إلى أماكن وأحداث معينة لها سعة عامة محددة، قضايا أخرى مختلفة غير الترخيص أو التسجيل، رغم أن الحكومات حاولت في بعض الحالات إخفاء نظم التسجيل بإظهارها بأنها مخططات للاعتماد^(١). والاعتماد في ستاره المشروع، مصمم لتوفير فرص خاصة للصحفيين للوصول لأماكن وأحداث لها سعة محدودة على أساس أنهم بدورهم سيتيحون فرصاً أوسع للناس عامة، من خلال الطبع أو البث في وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، فإنه يمكن إعادة استخدام مخططات الاعتماد، مثلاً مثل أى نظم أخرى للتنظيم. ومرة أخرى، فإن جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحرية التعبير توفر توجيهاً بشأن هذا، فتنص في الإعلان المشترك بينها الصادر في ٢٠٠٣ على أن:

(١) انظر على سبيل المثال، مرسوم الحصول على المعلومات وحماية الخصوصية الصادر في زيمبابوى في ٢٠٠٢.

- مخطوطات الاعتماد للصحفيين. لا تكون ملائمة إلا حيث يكون من الضروري منحهم امتياز الوصول لأماكن أو أحداث معينة، ومثل هذه المخطوطات ينبغي أن تشرف عليها هيئة مستقلة وأن يتم اتخاذ قرارات الاعتماد وفق عملية عادلة وشفافة، استنادا إلى معايير واضحة وغير متسمة بالتمييز تنشر مقدما.
- ينبغي ألا يخضع الاعتماد مطلقا لسحبه استنادا فقط إلى مضمون عمل صحفي فرد.

الإطار ٤ - مشروعية الترخيص

المعايير الدولية في هذا المجال واضحة تماما. وقد أوضح إعلان مشترك أصدرته جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحماية حرية التعبير - مقرر الأمم المتحدة الخاصة المعنى بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعنى بحرية التعبير - أن تسجيل الصحفيين غير مشروع، وأبرز أيضا المشاكل الخاصة بنظام التسجيل التي تسمح بالرفض انطلاقا من حرية التقدير (أى نظم الترخيص).

وفي رأى استشاري، قضت محكمة منظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأن فرض اشتراطات الترخيص على الصحفيين، إلى جانب شروط العضوية، انتهاك لحق الحرية في التعبير، وذكرت أن:

أن مقوله إن الترخيص هو طريقة لضمان تحقيق أهداف المجتمع وصدق المعلومات بواسائل مثل مدونات المسؤولية المهنية والأخلاقيات المهنية تستند إلى اعتبارات تتعلق بالرفاهية العامة. ولكن في الحقيقة، وكما تم بيانه، فإن الرفاهية

العامة تقتضى أعظم قدر ممكн من المعلومات، والممارسة الكاملة للحق في التعبير هي التي تقيد هذه الرفاهية العامة^(١).

وفى التطبيق، فإن قلة قليلة جداً من البلدان، إن كان هناك أى منها، هي التي تفرض اشتراطات الترخيص أو حتى التسجيل. وفي حكم أصدرته فى أغسطس ١٩٩٧، أسقطت المحكمة العليا فى زامبيا محاولة لإقامة هيئة قانونية لتنظيم الصحفيين والترخيص لهم^(٢). وأكملت المحكمة أن الترخيص التشريعى، كما هو مقترن فى التشريع، ينتهك الحقوق فى حرية التعبير وإقامة التنظيمات:

وفي رأيي، فإننى لا اعتبر القرار الذى يقضى بتشكيل مجلس لوسائل الإعلام فى زامبيا تعزيزاً لحرية التعبير والصحافة الحرة بصفة خاصة. ولا ريب أن القرار بإنشاء مجلس لوسائل الإعلام فى زامبيا سيكون له تأثير على حرية التعبير فى حالة إخفاق شخص ما فى الانساب إلى مجلس وسائل الإعلام فى زامبيا، وفي حالة انتهاك أى قانون أخلاقي يحدده المجلس، فإن ذلك سيترتب عليه فقد وضعه كصحفى، مع حرمانه من فرصة التعبير عن أفكاره ونقلها من خلال وسائل الإعلام. وفي ضوء ما سبق لا يمكن المحاجة على نحو جاد بأن إنشاء رابطة لوسائل الإعلام أو أى هيئة تنظيمية أخرى من قبل الحكومة سيكون تعزيزاً للمثل المتجسدة فى الدستور، المرافقة لحرية الصحافة وتكوين التنظيمات.

والحكم جدير بالاهتمام بصفة خاصة بسبب نطاق تطبيقه الواسع لأقصى حد. والواقع، أن المحكمة قضت بأن أى محاولة لشرعية لإصدار ترخيص للصحفيين ستنتهك الحق فى حرية التعبير، بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه تلك المحاولة.

(١) عضوية بالإكراه فى رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، رأى استشارى ٥/٨٥-٠٣٠C.

نوفمبر ١٩٨٥، السلسلة أ ، رقم ٥ الفقرة ٧٧.

(٢) كوسوما ضد المدعى العام، ٢٢ أغسطس ١٩٩٧، ٥٩/IIIP/29.

الإطار ٣٥ - نظام الاعتماد في المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، تطبق هيئة البطاقة الصحفية بالمملكة المتحدة مخططاً لإصدار البطاقات الصحفية أو بطاقات وسائل الإعلام للعاملين المهنيين في وسائل الإعلام. والمخطط كانت تيسره شرطة لندن العاصمة في ١٩٩٢، بالتعاون مع كل هيئات الصناعة الكبرى، بهدف إنهاء تكاثر البطاقات الصحفية وتشجيع الاتفاق على بطاقة صحفية معترف بها من الجميع.

والهيئة مكونة من ست عشرة " جهة حارسة للبوابة" وجميعها نقابات قومية وروابط مهنية تمثل الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام الأخرى التي تشمل وسائل الإعلام المطبوعة والمطبوعة. وتتصدر الجهات الحارسة للبوابة بطاقات لأعضائها وهي مسؤولة عن ضمان الالتزام بالشروط. والبطاقة معترف بها رسمياً من كل قوات الشرطة في المملكة المتحدة ومعترف بها بحكم الأمر الواقع من قبل الهيئات العامة الأخرى.

التنظيم الذاتي

نظم التنظيم الذاتي هي الوسيلة الأكثر فاعلية للنهوض بالمعايير المهنية، وحيث تقوم مثل هذا النظم، لا توجد حاجة إلى فرض نظام شرعي. وعندما يتم فرض نظم شرعية للنهوض بالمعايير المهنية، ينبغي أن تطبق على منافذ وسائل الإعلام المطبوعة وليس على الصحفيين فرادى، وأن تشرف عليها هيئات مستقلة. وينبغي أن تكون للصحفيين حرية إقامة روابط مهنية من اختيارهم وحدهم.

والنظم التي تهدف للنهوض بالمعايير المهنية وسيلة مهمة ليس فقط للحماية من استقاء الأخبار الضارة وغير الدقيقة من وسائل الإعلام، ولكن أيضاً لتعزيز

اللوعية الشاملة لمخرجات وسائل الإعلام. وهي تستطيع بذاتها أن تensem في بناء القفة في وسائل الإعلام وتيسير قدرتها على النهوض بالتنمية القائمة على المشاركة والمنصفة. وفي الوقت نفسه، فإن عندما تسمح هذه النظم للموظفين بأن يقوموا بدور الإشراف، فإنها قد تقوض بصورة خطيرة استقلال وسائل الإعلام ومن ثم قدرتها على العمل كمتعقب لأخطاء الحكومة.

وحق الصحفيين في إقامة هيئات مهنية مستمد من الحق في حرية التعبير والحق في حرية إقامة التنظيمات على حد سواء. وتستطيع مثل هذه الهيئات أن تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن حرية وسائل الإعلام بصفة خاصة في المجتمع، وكذلك حماية أعضائها فرادى.

ومن جانب آخر، فإن اشتراط أن ينتمي الصحفيون إلى هيئة مهنية معينة أو غيرها قد اعتبرته المحاكم الدولية انتهاكاً لحق الحرية في التعبير. فعلى خلاف المهن الأخرى، فإن لكل إنسان الحق في أن يمارس الصحافة، ومع نظم الترخيص، ينبغي إلا يخضع هذا لاشتراطات رسمية، بما في ذلك اشتراط الانتماء إلى هيئة مهنية محددة^(٢). أن فرض معايير مهنية على الصحفيين بحكم القانون هو قمع لا يحقق هدفاً مشروعاً ولا يحتمل أن يكون فاعلاً في التطبيق. وكما سلف بيانه، فإن تتنظيمات الشكوى التشريعية تهدف إلى دفع منافذ الإعلام لتوفير علاج مناسب لها، حتى لا تكون هناك حاجة ليمتد شمولها إلى الصحفيين فرادى.

ففي إندونيسيا مثلاً، فإن للصحفيين حرية تنظيم أنفسهم في روابط أو اتحادات مهنية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٧ من قانون الصحافة الإندونيسي الصادر في ١٩٩٩ على أن:

(٢) انظر العضوية بالإكراه في رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، منكرة.

١- للصحفيين حرية اختيار الرابطة المهنية.

٢- لدى الصحفيين مدونة لأخلاقيات مهنة الصحافة^(٣).

وقد حدد كثير من روابط الصحفيين معايير مهنية لأعضائها. وفي بعض الحالات، فإن هذه القواعد هي مجرد مبادئ توجيهية طوعية، في حين أنها شروط للعضوية في أحوال أخرى. فلدى رابطة الصحفيين في هونج كونج مثلاً، مدونة لأخلاقيات المهنة بها نحو ١١ قسماً تحدد معايير أنشطة الصحفيين. وعلى سبيل المثال، فقد جاء في القسم ٤:

على الصحفي أن يصحح فوراً أي عدم دقة ضار، وأن يكفل أن يلقى التصحيح والاعتذار الإلزامي الواجب وأن يوفر حق الرد للأشخاص الذين تم انتقادهم عندما تكون للموضوع أهمية كافية.

وعند ارتكاب انتهاء خطير لهذه المعايير، يمكن طرد الصحفي من الرابطة، لكن هذا لا يحرم المرء من حق العمل كصحفى. وتوجد روابط أو اتحادات مهنية مماثلة في كثير من البلدان.

حماية المصادر

للصحفيين الحق في حماية سرية مصادر معلوماتهم، والذي

بدونه يتقوض تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم إلى عامة الناس.

تعتمد قدرة وسائل الإعلام على إعلام الناس عامة على التدفق الحر للمعلومات إلى وسائل الإعلام. غالباً ما يعتمد الصحفيون على آخرين للتزويد

(٣) ترجمة غير رسمية للقانون الوطني لجمهورية إندونيسيا، رقم ٤٠/١٩٩٩ بشأن الصحافة، متوافر في:
http://web.amnesty.org/Library/index/engasa_210442003.

بالمعلومات المتعلقة بقضايا تهم الصالح العام، بما في ذلك الأفراد الذين يتقدون بمعلومات سرية أو حساسة، والذين يعرفون بالمصادر السرية. وفي كثير من الحالات، فإن عدم ذكر الاسم بعد شرطاً مسبقاً لنقل المعلومات من المصدر للصحفى، على سبيل المثال خشية الانعكاسات التي قد تؤثر سلباً على سلامة المصدر الجسدية أو أمنه الوظيفي. وما لم يستطع الصحفيون الإبقاء على هوية مصادرهم سراً، فإن هذه المصادر ستتضرّب، وتتقوّض قدرة الصحفيين على استقاء الأخبار للصالح العام بصورة خطيرة.

وترتبط حماية المصادر أوثق الارتباط بدور وسائل الإعلام كمتعقب لأخطاء الحكومة والقوى الفاعلة الاجتماعية الأخرى. ويعمل إفصاح المصادر عن المعلومات للصحفيين بمثابة صمام أمان إعلامي مهم، يساعد على ضمان أن تصلك المعلومات التي تهم الصالح العام، خاصة عند ارتكاب الأخطاء، لعامة الناس. وفي هذه الأوضاع تحديداً يرجح أن تطالب المصادر بحماية سرية هوياتها قبل أن ترغب في الإفصاح عن المعلومات في محل الأول.

وكثير من الصحفيين مقيدون بمدونات أخلاقي المهنة فيما يتعلق بالكشف عن مصادرهم السرية. ولكن، بمقتضى الضمانات الدولية لحرية التعبير، فإنه يتسع أن يستفيدوا أيضاً من الحماية القانونية في هذا الصدد. الواقع أنه يتسع أن يستفيد جميع المنخرطين بطريقة كبيرة في الحفاظ على تتفق المعلومات العامة الناس من هذا الحق.

وفي بعض البلدان، تعد حماية المصدر ضمانة دستورية. وهذه هي الحال مثلاً في الأرجنتين، حيث تنص المادة 43(٣) على "سرية مصادر المعلومات الصحفية". وفي حالات أخرى،حظى هذا الحق بحماية تشريعية^(٤).

(٤) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، ينص القسم 10 من مرسوم ازدراء المحكمة على بعض الحماية من الإكراه على الإفصاح عن المصادر، كما يلى: لا يجوز لأى محكمة أن تطلب شخصاً ما بالإفصاح، كما لا يعد المرء مسؤولاً عنه، ما لم يقر في ضمير المحكمة أن الإفصاح ضروري لصالح العدالة أو الأمن القومي أو لمنع وقوع اضطراب أو جريمة.

في حين أنه في حالات أخرى، أسدت المحاكم الوطنية حق حماية سرية مصادر المعلومات إلى ضمانات دستورية لحرية التعبير. ففي نيجيريا مثلاً، حكمت المحكمة العليا في ولاية لاجوس بأن مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية قد تجاوز سلطاته في استدعاء صحفى للإفصاح عن مصادر سرية في مقال كان قد كتبه. وخلصت المحكمة إلى أن الاستدعاء تدخل في حق الصحفي في حرية التعبير كما كفلها الدستور. وذكرت المحكمة:

الإطار ٣٦ - المعايير الدولية بشأن حماية سرية المصادر

أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بصورة واضحة حق الصحفيين في حماية سرية مصادر معلوماتهم:

إن حماية مصادر الصحفيين من الشروط الأساسية لحرية الصحافة كما يتراءى في القوانين ومدونات السلوك المهني في عدد من الدول المتعاقدة، وكما أكدته صكوك دولية عديدة بشأن حرية الصحفيين. في بدون هذه الحماية، قد تحرم المصادر عن مساعدة الصحافة في إعلام عامة الناس بالأمور التي تتعلق بالصالح العام. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتقوض الدور العام الحيوي للصحافة في تعقب الأخطاء وقد تتأثر سلباً قدرة الصحافة على تقديم معلومات دقيقة ويعول عليها. وبمراجعة أهمية حماية المصادر الصحفية بالنسبة لحرية الصحافة في مجتمع ديمقراطي، والتأثير المثبط المحتمل لنظام ما للإفصاح على ممارسة تلك الحرية، فإن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يتفق مع المادة ١٠ ما لم يبرره شرط غالب في الصالح العام^(١).

(١) جودين ضد المملكة المتحدة، ٢٧ مارس ١٩٩٦، الطلب رقم ١٧٤٨٨، الفقرة ٣٩.

وبسبب هذه القضية جزئياً، اعتمدت لجنة الوزراء التوصية RC200077 بشأن حق الصحفيين في عدم الإفصاح عن مصادر معلوماتهم^(١). وقد أسلحت التوصية بشيء من التفصيل حول طبيعة هذا الحق.

وبالمثل، ينص المبدأ ١٥ من إعلان مبادئ حرية التعبير في أفريقيا على: عدم مطالبة الممارسين في وسائل الإعلام بالكشف عن المصادر السرية للمعلومات أو الإفصاح عن مواد أخرى مكرسة لأهداف صحفية إلا بما يتفق مع المبادئ التالية:

- أن تكون هوية المصدر ضرورية للتحقيق في جريمة خطيرة وإحالتها للقضاء، أو للدفاع عن شخص متهم بجريمة جنائية^(٢).
- أن يرجح الصالح العام في الإفصاح الإضرار بحرية التعبير.
- أن يصدر أمر بالإفصاح من المحكمة بعد نظر الدعوى بالكامل.

كما اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بالحق الخاص للمراسلين الحربيين في عدم الإدلاء بالشهادة ضد من قدم لهم المعلومات استناداً إلى نفس المبادئ الواردة في قضية المحكمة الأوروبية^(٣).

(١) تم اعتماده في ٨ مارس ٢٠٠٠.

(٢) اعتماده اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في دورتها ٣٢، ٢٣-١٧ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣) المدعى العام ضد رادوسلاف بريديانين ومورمرتاليك (قضية راندا)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (غرفة الاستئناف) e-Judgments/IS/715 (١١ ديسمبر ٢٠٠٢).

الإطار ٣٧ - ألمانيا: حق الصحفيين في سرية المصادر

تنظيم الصحافة في ألمانيا مسألة تتعلق بالولايات في محل الأول. وتشمل قوانين الصحافة في معظم الولايات حكماً يمنح الصحفيين حق رفض الكشف عن هوية مصادرهم السرية. والمادة ٢٤(١) من قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية نموذج لذلك^(١)، إذ تنص على:

يجوز للحرررين والصحفيين والناشرين والقائمين بالطباعة وغيرهم من المشاركين في إنتاج أو طباعة المواد المطبوعة الدورية بصفة مهنية أن يرفضوا تقديم شهادة عن شخصية المؤلف، الراسل، أو المؤمن على أسرار بند ما نشر في القسم التحريري من الصحفة أو معلومات مبلغة مكرسة جزئياً أو كلياً لهذا المطبوع أو عن محتواه.

ويوفر هذا امتيازاً مطلقاً، لا يقبل أي استثناء. وتجعل الفقرات الفرعية ٢٠٣٤، الدليل الذي يفصح عن مصدر سرى غير مقبول في المحاكم إذا تم الحصول عليه من خلال مصادرة المواد أو البحث في المرافق، مالم، يكن (الطرف الذى يخصه الدليل) مشتبها به على نحو ملحوظ على أنه مرتكب جريمة جنائية أو مشارك فيها.

كما تنص القوانين الاتحادية على تقديم دعم قوى لحماية المصادر السرية، خاصة في القضايا المدنية. وينص القسم ٣٣ من قانون الإجراءات المدنية على أنه عندما تسر المعلومات لأشخاص بسبب مهنتهم، بما في ذلك الصحافة، يحق لهؤلاء الأشخاص أن يرفضوا تقديم الشهادة بشأن هذه الحقائق ما لم يوافق مصدرهم على الإفصاح. ويرخص القسم ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية للصحفيين بأن يرفضوا تقديم الشهادة فيما يتعلق بمضمون أو مصدر المعلومات التي أعطيت سراً.

(١) قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية الصادر في ٢٤ مايو ٢٠٠٦، في كتيب عن قانون الصحافة في ألمانيا أصدرته وزارة الإعلام (١٩٨٩)، ص ١٤. انظر أيضاً المادة ١٩ من قانون وممارسة الصحافة (التن: المادة ١٩، ١٩٩٣) ص ٩٢، ٩٣.

من المعروف للجميع أن من يعبرون عن الرأي أو ينقلون الأفكار والمعلومات من خلال وسيلة كالصحف أو أي وسيلة أخرى لنشر المعلومات، يحظون بدرجة من السرية بحكم القانون العرفي والعادات المتبعة. فكيف بغير ذلك يعمل ناشر المعلومات إن لم يطمئن من يزودونه بمثل هذه المعلومات إلى الحماية من تحديد الهوية أو الإفصاح^(٥).

وبالمثل أكدت المحكمة العليا في برمودا حق الصحفيين في حماية سرية مصادر المعلومات في القضايا التي تشمل الصحفيين كشهود^(٦).

وهكذا، يعترف القانون الدولي والممارسة الوطنية بأهمية حماية سرية المصادر باعتبارها جانبًا من جوانب حرية التعبير. ولا يمكن تجاوزها بصورة مشروعة إلا في ظروف محددة. وبصفة خاصة يتquin عدم السماح بالإفصاح جبرا عن مصدر إلا بأمر من المحكمة ولخدمة مصلحة أسمى، مثل حق شخص متهم في الدفاع عن نفسه.

وحيثما يمكن الحصول على معلومات بوسائل أخرى، لا يمكن تبرير الإفصاح الجبرى عن المصدر باعتباره ضرورة. وإضافة لذلك، لا يمكن تبرير إصدار أمر بالإفصاح عن المصدر إلا حيث يرجع الصالح العام في الحصول على المعلومات الإضرار بحرية التعبير.

حق التصحيح أو الرد

يمكن لحق التصحيح أو الرد أن يوفر وسيلة فاعلة
وملامحة للرد على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد

(٥) تونى مومو ضد مجلس الشيوخ بالجمعية الوطنية (١٩٨١) INCIR 105.

(٦) شركة برمودا للتأمين من الحرائق والتأمين البحري المحدودة (تحت التصفية) ضد إف إم المحدودة وأخرين، القضاء المدني ١٩٩٥، رقم ٧ (محكمة برمودا العليا).

أنه يمثل قيادا على حرية التعبير، ومن ثم يتبع تحديد بوضوح
طريقة تحدّ من إمكان إساءة استخدامه.

ويهدف كل من حق التصحيح وحق الرد إلى جبر الضرر الناجم عن أخطاء
وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء بدون الحاجة للجوء إلى رفع قضايا مطولة
ومكلفة أمام المحاكم. وهذا بذاتهما يستطيعان النهوض بمعايير أكثر مهنية في
وسائل الإعلام في حين يتطفلان قليلا على حرية الصحافة. والمرجح أن تشجع
زيادة الطابع المهني، كما سلف القول على زيادة الثقة في وسائل الإعلام، ومن ثم
تيسّر قدرتها على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية والمشاركة الديمقراطية.

بيد أنه تجدر ملاحظة أن مثل هذا الحق في الرد يشير إلى تنظيم وسائل
الإعلام باعتبارها ناشرا، وليس للصحفيين المنخرطين في هذا فرادي.

ورغم أن الحق في التصحيح والحق في الرد يشار إليهما عادة معا، فإنهما
يمثلان علاجين مختلفين للغاية. فحق التصحيح يعني ضمان الحق في الشكوى من
أوجه عدم الدقة في وسائل الإعلام، وأن تؤدي هذه الشكوى عند تأييدها إلى
تصحيح أوجه عدم الدقة تلك. وفي معظم الأحوال، يمثل حق التصحيح السريع
وسيلة فاعلة ومناسبة لإصلاح أي أخطاء حقيقة في وسائل الإعلام. وهو يطرح
تهديدا ضئيلا للاستقلال - حيث إنه لا يطبق إلا في ظروف واضحة ومحدودة جدا
ويسطّر منفذ الإعلام على مضمون التصحيح - ومع ذلك، فهو يوفر وسيلة سريعة
ومنخفضة التكلفة لتبييد أوجه عدم الدقة.

ومن جانب آخر، فإن حق الرد يمنح بصورة فعالة الحق في الوصول إلى
وسائل الإعلام وإبداء المرء بدلوه. ونتيجة لذلك فهو أكثر مدعاه للخلاف وعرضة
لإساءة استخدام^(٧). وفي حين أن حق الرد يمكن أن يكون أقل مشقة بالنسبة

(٧) أسقطت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حق الرد الإيجاري بالنسبة لوسائل إعلام مطبوعة على أساس أنه تدخل غير دستوري في الحق في حرية الحديث الوارد في التعديل الأول. انظر شركة ميامي للنشر ضد تورنيللو، ٤١٨، ٢٤١ (١٩٧٤). بيد أن المحكمة العليا أقرت حق الرد لوسائل الإعلام المطبوعة. انظر شركة ريليون للبث ضد لجنة الاتصالات الاتحادية، ٣٩٥ الولايات المتحدة ٣٨٧ (١٩٦٩). ولا يوجد أي حق في الرد على وسائل الإعلام المطبوعة في بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة.

للصحف من إجراءات المحاكم المطلولة والمكلفة، فإن دعوة حرية وسائل الإعلام يؤكدون بصفة عامة أنه يجب أن يكون طوعياً، وليس منصوصاً عليه في القانون. وفي بعض البلدان، يمكن المطالبة بحق الرد في طائفة من الظروف التي لا تتطوى على أي ضرر لحق بالمتظلم. وذلك عرضة لإساءة الاستخدام ويمكن أن يسفر عن عزوف وسائل الإعلام عن المشاركة في النقد، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى المطالبة بحق الرد، ومن ثم العجز عملياً عن القيام بدورها في تعقب الأخطاء.

وتبيّن المعايير الدولية والقانون والممارسة الوطنية (الإطار ٣٨) الشروط

التالية لأى حق في الرد:

- ١- يتعين ألا يكون توفر فرصة الرد مطلوباً إلا رداً على بيانات كاذبة أو مضللة وتنتهك مصلحة مهمة للمطالب بها، ويتعين عدم السماح باستخدام الرد للتعليق على آراء لمجرد أن القارئ أو المشاهد لا يحبها.
- ٢- حق الرد يجب أن يلقى إبرازاً مماثلاً للمقال أو البث.

الإطار ٣٨ - المعايير الدولية والمقارنة بشأن حق الرد

حق الرد شكل مفضل للإنصاف في كثير من أنحاء العالم. فالمادة ١٤ (١) من الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان على سبيل المثال، تطالب فعلياً الدول الأطراف بأن تطبق إما حق الرد أو حق التصحيح^(١). وبالمثل يؤيد قرار لجنة الوزارية لمجلس أوروبا بإقرار حق الرد، ويحدد القواعد التقتصيلية لممارسته، بما في ذلك أنه يمكن التغاضي عنه لمصلحة عامة موازية^(٢).

وقضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأنه ينبغي الوفاء بعدد من الشروط قبل أن يصبح سريان الحق ممكناً:

(١) انظر أيضاً سريان حق الرد أو التصحيح، رأي استشاري OC-7/85، السلسلة A، رقم ٢٩ (٢٩ أغسطس ١٩٨٦).

(٢) انظر القرار (٧٤) ٢٦ بشأن حق الرد - وضع الفرد بالنسبة للصحافة، اعتمد في ٢ يوليو ١٩٧٤.

- ١- يجب أن تكون هناك "إساءة خطيرة بصورة كبيرة".
- ٢- يجب أن تنشأ هذه الإساءة من بيان لا تدعمه حجج معقولة.
- ٣- في حالة "المصلحة الأيديولوجية"، يتولى الشخص الذي يرد تمثيل الجماعة، ويكون لشخص واحد فقط، هو الذي يرد أولاً، الحق في الرد باسم كل الذين يمكن أن يكونوا قد تعرضوا للإساءة من جراء نفس البيان.
- ٤- ينبغي نشر التصحيح أو الرد في نفس الوسيلة للاتصال، وفي نفس المكان وبنفس الإبراز مثل البيان المنسىء.^(١)
- ٥- يجب أن تكون المساحة المخصصة للرد كافية لتحقيق الغرض منه^(١). وفي قضية لاحقة، قضت المحكمة نفسها بأن الحق لا يمكن استخدامه للرد على الآراء، وإنما على الحقائق فحسب^(٢).

(١) أكمديجان ضد سوفوتشن، فالوس ٣١٥: ١٤٩٢ (٧ يوليو، ١٩٧٢).

(٢) بتريريك ضد باجيينا ١٢، فالوس ٣١٥: ١٤٩٢، CSJN، المحكمة العليا لعدالة الأمة (١٦ أبريل ١٩٩٨).

- ٣- ينبغي أن يتاسب الرد في الطول مع المقال أو البث الأصلي.
- ٤- يجب أن يقتصر الرد على تصحيح الحقائق غير الصحيحة أو المضللة في النص الأصلي، وألا يستغل كفرصة لطرح قضايا جديدة أو التعليق على حقائق صحيحة.
- ٥- ينبغي ألا تطالب وسائل الإعلام بأن تنشر ردًا تعسفياً أو غير قانوني.

الباب الثالث

النهوض بالبث التعددى والمستقل

نظرة عامة

يمكن للبث كما رأينا في الباب الأول، أن يلعب دوراً كبيراً، ليس فقط في الإعلام والتربية والتسليه، ولكن أيضاً بتوفير منبر لآراء كل الناس، ويساهم في المشاركة في الحكومة، وإخضاع القادة والمسؤولين للمساءلة، والإسهام في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وقائمة على المشاركة.

ولا يمكن للحكومات أن تحقق هذه الأهداف لوحدها. لكنها تستطيع أن تطبق سياسات مفصلة لكي تخلق إطاراً للبث، تتوافق له في مجموعه القدرة على إنتاج طائفة شتى من الخدمات عالية النوعية. ويجب أن تكون هذه الخدمات في متناول الجميع، وأن تخدم أهداف التنمية المنصفة والمستدامة، وتنهض بفرص الحصول على المعلومات، والخضوع للمساءلة والمشاركة.

ولا ريب أن البث يمكن أن يكون قوة قادرة على تحقيق الحكومة الجيدة، ولكن يمكن أيضاً استخدامه كأداة للسيطرة الاجتماعية، ووسيلة لتحقيق مصالح سياسية وفنية، بل كوسيلة لإثارة المنازعات والحرروب. والتوترات المتشابكة التي تولدتها الرغبات المتضاربة لتعزيز الخضوع للمساءلة، تستخدم البث كأداة لسياسة الدولة، وتستغل وسائل الإعلام لمصالح فنية، وتلبية مطالب المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بإصلاح وسائل الإعلام، وتحقيق الفرص الاقتصادية التي يتبعها البث وراء مختلف الاتجاهات في سياسة البث وممارساته في كل أنحاء العالم.

وقد حاج الباب الأول بأن المشهد الإعلامي الذي ينهض بالخضوع للمساءلة والمشاركة والتنمية يقتضي تنوع المضمون، وإن كان يقتضي أيضاً تنوع الملكية

وأشكال الملكية، بما في ذلك الملكية التجارية وغير التجارية وال العامة والمجتمعية على الصعيدين الوطني والمحلى. ويطلب الأمر تدخلات محددة في السياسة، أساساً من خلال نظام للتنظيم، للنهوض بقطاع البث متعدد الوجه الذي يعترف بالصالح المختلفة التي على المحك والمزايا والقيم الخصوصية لمختلف أنواع البث، وكل منها منطقه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتميز.

إن تنمية قطاع للبث متعدد الطبقات أمر ممكن، دليل ذلك ظهوره التاريخي في معظم مناطق العالم، مع اختلاف كبير في التركيز حسب السياق. كما يعكس ظهوره التطلعات المتباينة على نطاق واسع بين الحكومات والناس بأن يكون هذا نهجاً يستحق السعي وراءه، حتى وإن فشل كثيرون في تطبيقه بصورة فاعلة.

وفي الفصول التالية، حدنا العناصر الجوهرية للممارسة الجيدة التي تشكل سياسة عريضة وإطاراً قانونياً وتنظيمياً للبث من أجل تحقيق الصالح العام، كما ناقشنا في الباب الأول. وقد استندنا إلى الضمانات المعترف بها دولياً بشأن حرية التعبير والحصول على المعلومات، إلى جانب أمثلة محددة من بلدان شتى عن كيفية وضع هذه موضع التطبيق.

ويناقش الفصل التاسع الممارسات الجيدة في تشكيل هيكل وولاية وهيئة العاملين والإجراءات في وكالات تنظيم البث، ويحدد المبادئ الأساسية، بما في ذلك الاستقلال والسلطان والأهلية. كما يسلم بأن خطر الإخفاق التنظيمي، بما في ذلك استحواذ الصالح المتمرسة، قائم دوماً، ويطلب الأمر تعويضه بهيكل مؤسسي يحظى وقوى وله سلطانه.

وينظر الفصل العاشر خصيصاً في تنظيم مضمون البث. فمتى وأين يكون هناك ما يبرر للسياسة والتنظيم أن يحاولا التأثير على مضمون البث، إما بصورة مباشرة من خلال تنظيم الطابع العام للمضمون، وإما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التي تتعلق بالوسائل التقنية للبث؟ ويتم تقصي هذا السؤال وبعض من الرد عليه بدرجة من العمق.

وتركز الفصول من الحادى عشر إلى الثالث عشر على التوالى على ثلاثة قطاعات أساسية للبث: بث الخدمة العامة، والبث المجتمعى، والبث التجارى. وفى كل حالة، نبحث الهياكل ذات الصلة، المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالترخيص، ونظم التدقيق والموازنة المطلوبة لضمان النهوض بأهداف الصالح العام، وهياكل التمويل الممكنة والملائمة.

الفصل التاسع

التنظيم ودور الحكومة

قائمة مراجعة بالمارسات الجيدة

- ينبغي أن يكون تنظيم البث من مسؤولية هيئة تنظيمية مستقلة يتم إنشاؤها على أساس شرعي لها سلطات وواجبات محددة في القانون صراحة.
- يجب أن يكون استقلال هيئة تنظيم البث كافياً وممكناً بصورة صريحة من التدخلات، خاصة التدخل ذاتي الطابع السياسي أو الاقتصادي.
- يتبعن أن تهضم هيئة تنظيمية تمارس سلطات في مجال البث بواجب أساسى هو تعزيز الصالح العام، وأن تولى اعتباراً خاصاً للحق في حرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتتنوع في الخدمة.
- ينبغي أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة تنظيم للبث المستقلة عادلة ومنفتوحة وشفافة ومنصوصاً عليها في القانون. ويجب أن تهدف لضمان الخبرة والتجربة ذات الصلة. وتتنوع المصالح والأراء الممثلة للمجتمع ككل.
- عملية التعيين يتبعن ألا يهيمن عليها حزب سياسي بعينه، ومصلحة تجارية محددة وتتبع مطالبة الأعضاء المعينين بالعمل بصفتهم الفردية وممارسة وظائفهم للصالح العام في كل الأوقات.
- في ممارسة هيئة تنظيم البث المستقلة لسلطاتها، يجب أن تكون مدعوة بحكم القانون للعمل بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة في شأنها، بما في ذلك من خلال التشاور العام حول سياساتها وإجراءاتها.

- يجب أن تُصطب كل قرارات هيئة تنظيم البث المستقلة بأسباب مكتوبة.
- يجب أن تخضع هيئة تنظيم البث المستقلة لإشراف القضاء، ويجب أن تخضع للمساءلة رسميا أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأحزاب مثل البرلمان أو لجنة برلمانية تمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.
- تجب مطالبة هيئة تنظيم البث المستقلة بحكم القانون بأن تنشر تقريرا سنويا.
- يجب ضمان إيراد جار ويعول عليه لهيئة التنظيم المستقلة للبث، ينص عليه القانون ويكون كافيا للقيام بأنشطتها بفاعلية وبدون تدخل.

إذا ما كان تنظيم البث بأيدي الحكومات، أو يخضع لتأثير مصالح اقتصادية قوية، فيمكن أن يصبح في الواقع مثل ممارسة حراسة البوابة والتحكم فيها وعقبة أمام تعزيز تعددية الإعلام وتنوعه. ويمكن للتوزيع الانتقائي لامتيازات البث بقصد مكافأة جماعات بعينها وتفضيلها عن جماعات أخرى، أن يخنق النقاش الديمقراطي وتعديله الرأي. وبالمثل، يمكن للعقوبات التنظيمية أن تحبط ممارسة حرية التعبير وتحدد من استقلال وسائل الإعلام. وهكذا، فإن الاتجاه في معظم المناطق يسير نحو نظام يتم بمقتضاه وضع تنظيم البث بين يدي هيئة مستقلة للتنظيم تشكل بطريقة تعكس تنوع المصالح، مع سلطات وواجبات محددة بوضوح وإجراءات تشغيل شفافة وخاضعة للمساءلة.

وتتوفر الهيئة المستقلة لتنظيم البث وسيلة للنهوض بقطاع متوازن للبث وتطويره، قطاع يمكن أن تتعارض فيه جنبا إلى جنب تعددية جهات البث التجاري والخاص بالخدمة العامة وغير الساعي للربح والمجتمع. وقد يكون من مهامه، إلى جانب أشياء أخرى، تشجيع الأشكال المتعددة للملكية، والنهوض بمضمون الخدمة العامة والمحلي، والوفاء باحتياجات مجموعات بعينها، بما في ذلك الأقليات اللغوية والثقافية، ومراعاة المساواة في الفرص، وضمان احترام البث لمعايير المجتمع المقبولة بصفة عامة، على سبيل المثال تلك المقررة لحماية الأطفال.

الإطار ٣٩ - فرنسا: من الاحتكار للتنوع

كانت الدولة في فرنسا تحتفظ حتى عام ١٩٨٢، بسيطرة احتكارية على البث. وفي عام ١٩٨٦، تم اعتماد قانون حرية الاتصال (رقم ١٠٨٧-٨٦) وينص على إنشاء هيئة جديدة للتنظيم، المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية. وظهر

المجلس إلى الوجود في ١٣ فبراير ١٩٨٩، وكلف بالقيام بدور مزدوج لضمان حرية البث في فرنسا والنهوض بها. وتنص المادة ١-٣ على أن المجلس سلطة مستقلة تضمن ممارسة حرية الاتصال السمعي البصري بالنسبة للإذاعة والتلفزيون بأى وسيلة للاتصال الإلكتروني بموجب الشروط التي يحددها القانون الحالى^(١). وإلى جانب جهات البث المملوكة ملكية عامة، وضع المجلس الإطار التنظيمي الراهن لترخيص البث التجارى والمجتمعي.

(١) القانون المعنى بحرية الاتصال رقم ١٠٨٧-٨٦ الصادر في ١٩٨٦ (معدل). متاح في:

www.csa.fr.

ويمكن أن يعهد بمسؤولية وظائف هيئة تنظيم البث إلى هيئة مستقلة بذاتها، ويمكن إبراجها ضمن مسؤوليات هيئات مختلفة، ويمكن أن تشكل مجرد جزء من وظائف هيئة لتنظيم الاتصالات لها مسؤوليات أعرض.

وتقليد مختلف وظائف الاتصال - تخطيط الطيف، معايير المضمون، معالجة الشكاوى - لأكثر من هيئة تنظيم واحدة يمكن أن يؤدي لازدواج الجهود والتكلفة وقد يربك عامة الناس أيضا. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المستصوب عند تكييف الممارسات الجيدة لتفقق مع ظروف بلد معين، إجراء نوع من تقسيم مسؤوليات التنظيم بين هيئات مختلفة. وقد يعد ذلك أمراً مفضلاً عن إقامة هيئة للتنظيم قوية بصورة مفرطة، غير مستقلة بما يكفي عن الحكومة أو المصالح المعنية الأخرى.

وفي معظم البلدان، كان تنظيم البث تاريخياً متمايزاً عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية وعن الطيف اللاسلكي. وفي السنوات الأخيرة، كان الاتجاه هو

أن تحل محل نظم التنظيم المتمايزة للبث، والاتصالات السلكية واللاسلكية والترددات اللاسلكية، هيئة تنظيمية واحدة للاتصالات مثل ICASA في جنوب أفريقيا، وOfcom في المملكة المتحدة. بيد أن فكرة هيئة التنظيم الواحدة ليست جديدة بأية حال. فقد أقيمت لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة وفق هذه الأسس في عام ١٩٣٤.

وفي حين يتوقع أن تسفر إقامة هيئة تنظيم واحدة مسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث على حد سواء عن تماش أكبر في السياسة في مجال تنظيم الاتصالات، فإن تقليد هيئة تنظيم واحدة، طائفه واسعة من سلطات التنظيم، يزيد كثيراً من أهمية قدرة هيئة التنظيم على التمييز بوضوح بين خصوصيات كل مجال من مجالات مسؤوليتها والوفاء بأعلى معايير الممارسة الجيدة في كل منها.

تحديات للاستقلال

كما سبق توكيده، فإن استقلال هيئة التنظيم يمكن أن يتعرض للتهديد من عدة اتجاهات.

وخطر "استحواذ" مصالح متحزبة على هيئة التنظيم خطر كبير ومستمر^(١). ويحدث الاستحواذ عندما يتزايد بصورة مفرطة تأثير المصالح المتمرسة في الصناعة التي تنظمها هيئة التنظيم على حساب المصلحة العامة التي قصد بها خدمتها، على مناصب وأعمال وكالة التنظيم الحكومية. ويمكن أن ينشأ خطر أكبر للاستحواذ بصورة فطرية من داخل الهياكل القانونية والمؤسسية المعيبة في تأسيس

(١) هناك أدبيات كثيرة جداً قدّمتها منظرو الاستحواذ، وكان كثير منها، وإن لم تكن كلها، صادراً من الولايات المتحدة. بيد أن أدبيات محدودة جداً متوفّرة عن خصوصيات الاستحواذ التنظيمي على قطاع البث في البلدان النامية.

هيئة للتنظيم أو يمكن أن تبزغ تدريجياً عبر فترة ممتدة من الزمن، والبلدان الغنية ذات الخبرة الطويلة في التنظيم المستقل ليست مستثناءة من ذلك^(١).

وتتخذ هيئات التنظيم قرارات لها تداعيات اقتصادية بعيدة المدى بالنسبة لكيانات الإعلام الخاصة، إذ تمنح التراخيص وتسحبها، وتفرض شروطاً أقل أو أكثر إرهافاً وتضبطها، وهو ما يمكن أن يؤثر كثيراً على إمكانات نمو مشروعات الإعلام وأيراداتها وربحيتها^(٢)، رغم أن القصد منه حماية المصلحة العامة. ويستبّع هذا التأثير، خطر الفساد بين العاملين في التنظيم وعملية اتخاذ القرارات، ويؤكد أيضاً أهمية ضمانات مثل الشفافية وآليات "كشف المستور". كما يمكن أن يسفر الضغط والاستهلاك اللذان تقوم بهما مصالح الإعلام على هيئة التنظيم عن قرارات ونتائج تنظيمية تحابي مصالح وسائل الإعلام الخاصة، خاصة حين تكون قدرة هيئة التنظيم محدودة في مجال البحث والتحليل والعلاقات العامة. وعندما يستهدف مثل هذا الضغط والاستهلاك من قبل صناعة الإعلام الحكومات، فإنه يمكن أيضاً أن يفلت استقلال هيئة التنظيم تجاه الهيئات الخاضعة للتنظيم، سواء في زمن إنشائها أو من خلال تعديل التشريع.

وإضافة لذلك، فإن مصالح الإعلام في وضع جيد للتأثير على الرأي العام، ومن ثم على أعمال المسؤولين المنتخبين انتخاباً عاماً وأعضاء الحكومة. ويمكن أن

(١) للاطلاع على وجهة نظر عن القضية في الولايات المتحدة انظر: آنترنی ی. فارونا، تنبیر القنوات وسد الثغرات: فشل وعلاج تنظيم تليفزيون البث الأمريكي، مجلة مينيسوتا للقانون والعلوم والتكنولوجيا، مجلداً ١، عدداً ٤٠٠٥-٢٠٠٤، متاح في:

SSRN:<http://ssrn.com/abstract=921132>.

(٢) تورطت هيئة التنظيم البولندية في فضيحة فساد في ٢٠٠٣، كانت الملكية المتبادلة فيها هي القضية، برنامج الرصد والمناصرة في الاتحاد الأوروبي بمعهد المجتمع المفتوح، التليفزيون عبر أوروبا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، متاح في: <http://www.eumap.org>.

يشكل "الباب الدوار المفتوح" بين المنظم ومن يخضعون لتنظيمه، حيث يتردد العاملون الرئيسيون جيئةً وذهاباً فيما بينهما، ومع ضآللة الحماية من تضارب المصالح، مشكلة لجهات التنظيم في كل مكان. ويمكن أن تكون الاتصالات المستمرة والمتابعة، الرسمية وغير الرسمية بين جهات التنظيم وهيئات البث التجارية، وكذلك القوة الاقتصادية الكبيرة لوسائل الإعلام، من بين أسباب ما جرى وصفه باعتباره نهجاً "ناعماً" تجاه تنظيم هيئات البث الخاصة في أوروبا الغربية. ويتسم هذا النهج بالرخاؤة في تنفيذ شروط الترخيص والعزوف عن استخدام السلطات المتاحة، بين أمور أخرى^(٤).

وإصدار التشريعات لتجنب هذا الاستحواذ ليس سهلاً ولا مباشراً، وجوانب المناخ الذي يمكن من أسباب القوة المعروضة في الباب الثاني وثيقة الصلة هنا، خاصة الفرص القوية للوصول إلى تشريع للمعلومات. ويمكن أن يكون التمويل والتدريب وبناء القدرة على نحو كافٍ مهمين إلى جانب التشريع القانوني الذي يوضحه القسم التالي.

بيد أن تأثير الحكومة المفرط على جهة التنظيم، كثيراً جداً ما يشكل مشكلة أكبر. والسياسة والتداير التشريعية المعروضة هنا، بما في ذلك الضمانات الرسمية للاستقلال والشفافية، وإجراءات التعين الملائمة، وآليات التنفيذ الكافية، يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً صوب علاج هذا، مثلاً يستطيع خلق مناخ فاعل يمكن من أسباب القوة على ما هو وارد في الباب الثاني. بيد أن هيئات تنظيم كثيرة تستسلم، طوعاً أو كرهاً، لضغط الحكومة، وكثير منها غير رسمي ومستتر عن أعين عامة الناس. وقد تتعلق تحديات ملموسة بصورة أقل يتعرض لها استقلال هيئات التنظيم

(٤) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبي، التلفزيون عبر أوروبا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥، ٥٣، ١٠٣).

بالمواقف والثقافات. ففى بعض المناخات، يمكن أن يتخذ الإذعان والتطبيق الفعلى للسلطة التى ينشئها التشريع وتخضع للقانون، وإن كانت مستقلة عن نفوذ الحكومة، وقتاً لكي يرسخا بين أعضاء الحكومة وهيئات التنظيم على حد سواء.

وعقب ذلك، يجب أن يقر فى الذهن أن الممارسة الجيدة فى مجال ما، مثل وضع تشريع نموذجى للاستقلال، قد تقوضها أوجه الضعف فى مجالات أخرى، مثل عدم كفاية التمويل أو الثقافة الجمود أو الفساد.

هيئة مستقلة للتنظيم

يجب أن يكون تنظيم البث مسئولية هيئة مستقلة للتنظيم تتم إقامتها على أساس شرعى لها سلطات وواجبات يحددها القانون صراحة. وتحت حماية استقلال هيئة التنظيم ونظام الحكم الذاتى المؤسسى بها على نحو كاف وصراحة من التدخل، خاصة التدخل الذى له طابع سياسى أو اقتصادى.

واستقلال هيئة التنظيم محورى بالنسبة لفاعليتها. ورغم أن ذلك غير كاف فى حد ذاته، فإنه يجب توفير ضمانات له فى التشريع الذى أنشئت بموجبه. ويجب أن يحدد هذا التشريع بوضوح السلطات والمهام الموكولة لهيئة التنظيم والمخلول لها ممارستها بصورة مستقلة عن الحكومة وغيرها من الكيانات أو الأشخاص. ولا يجب عدم السماح بتغيير هذه السلطات والمهام إلا من خلال تعديل يجريه البرلمان على التشريع ذى الصلة.

كذلك يتبعى أن يضمن التشريع استقلال هيئة التنظيم والشروط التى تعمل بمقتضاهما، وأن يطالب بالخضوع الرسمى للمحاسبة أمام عامة الناس، وبتوفير ترتيبات للتمويل تكفل استقلالها فى التشغيل والإدارة عن الحكومة أو السياسيين.

كذلك ينبغي لهيئة لتنظيم أن تحافظ على عدم الانحياز إزاء من تقوم بتنظيمهم، وأن تتجنب بصفة خاصة الخصوص بغير موجب لتأثير كبار أصحاب تراخيص البث ومالك وسائل الإعلام من القطاع الخاص.

وفي بعض البلدان، فإن استقلال جهات تنظيم البث منصوص عليه في الدستور. فعلى سبيل المثال، يذكر دستور جنوب أفريقيا في القسم ١٩٢ أنه: "يجب أن ينشئ التشريع الوطني سلطة مستقلة لتنظيم البث للصالح العام، ولضمان مشروعية وتوعي الأراء التي تمثل على نطاق واسع مجتمع جنوب أفريقيا". ويلزم القسم ١٩٢ البرلمان بجلاء بأن ينشئ سلطة مستقلة لتنظيم البث. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنّ البرلمان مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا في ٢٠٠٠ للقيام بوظيفة هيئتين سابقتين للتنظيم، هما هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب أفريقيا، وهيئة الإذاعة المستقلة. ويعرف التمهيد الوارد في مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا بأن "إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم البث والاتصالات السلكية واللاسلكية أمر ضروري". ويصف المرسوم هذه الهيئة بالعبارات الواضحة التالية:

٣- الهيئة مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون، وينبغي أن تكون مجردة وأن تقوم بوظائفها بدون خوف أو محاباة أو أحكام مسبقة.

٤- يجب أن تعمل الهيئة بدون أي تدخل سياسي أو تجاري.

الإطار ٤ - بنين: الدعم الدستوري لهيئة مستقلة للتنظيم

كان إنشاء هيئة للتنظيم، هي الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصالات في ٢١ أغسطس ١٩٩٢، (القانون رقم ٩٢-٢١) نتيجة لتوصية المؤتمر السياسي الوطني المنعقد من ١٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٠، والذي فرضته منظمات المجتمع المدني على النظام العسكري القائم آنذاك لمراجعة حوكمة البلاد.

وقد أرسى المؤتمر أسس نظام يستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعین المؤتمر رئيس وزراء مؤقتا مكلفا بالإعداد لاستفتاء يجرى في ديسمبر ١٩٩٠، يسعى لحماية وسائل الإعلام من تدخل الحكومة ويجعل منها أدلة لكشف أخطائها. وأوصى بأن تترسخ جذور هيئة التنظيم في الدستور بغية إعطائها مشروعية مماثلة لمشروعية الفرع التنفيذي. وأكد أن "الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال مؤسسة مستقلة عن جميع القوى والمنظمات السياسية وعن جماعات الضغط والاستئالة من أي نوع.

السلطات والمهام

ينبغي أن تكون لهيئة مستقلة تمارس سلطات التنظيم في مجال البحث مهمة أساسية هي تعزيز الصالح العام بالنسبة للبحث وينبغي أن تشغل بوجه خاص بحرية الرأي والتعبير واستصواب دعم التعددية والتتنوع في الخدمات.

ويتعين أن يصف التشريع الذي تقام هيئة التنظيم بموجبه، المهام الأساسية في عبارات واضحة إلى جانب المهام المحددة المطلوب منها القيام بها. ويجب أن يصاغ بطريقة تمكن جهة التنظيم من العمل بطريقة عادلة وعلنية وشفافة وتتسق مع مهمتها الأساسية.

ورغم أن قدرة البحث على الإسهام في التنمية تزداد داخل الإطار التنظيمي الذي يعطي الأسبقية لهدف دعم الصالح العام، فإنه يتطلب أيضا تحديد مهام إضافية أخرى أكثر تميزا لهيئة التنظيم. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

- توفير طائفة واسعة من الخدمات عالية النوعية في مجال البحث والتي تستهوي تشكيلة من الأذواق والمصالح في كل أنحاء البلاد.

- الحفاظ على تعددية مقدمي مختلف خدمات البث.
 - حماية عامة الناس من مواد البرامج الجارحة والضارة.
 - الحماية من المعاملة غير العادلة ومن التغافل بغير مسوغ.
- كذلك ينبغي تحديد السلطات في مجال البث التي يعهد بها إلى هيئة مستقلة للتنظيم بوضوح ويجب أن تشمل بين أمور أخرى، سلطة:

- منح تراخيص البث وتعليقها أو سحبها.
- توزيع تلك الترددات المخصصة للاستخدام في البث.
- تحديد المعايير والقواعد داخل مجالات المسؤولية محددة بوضوح.
- الاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بمضمون البث والبث فيها.

ولجنة البث في أيرلندا - وهي لجنة الإذاعة والتلفزيون السابقة في أيرلندا لكن أعيدت تسميتها بموجب مرسوم البث الصادر في ٢٠٠١ - مسؤولة عن الترخيص والتنظيم والإشراف على كل هيئات البث الخاصة والمستقلة، بما في ذلك هيئات البث المجتمعي. وإضافة إلى الترخيص، فإنها تضع المدونات والقواعد فيما يخص معايير البرمجة والإعلان، وترصد الخدمات لضمان الامتثال للقواعد، وتتوفر دعماً لمبادرات التدريب والتطوير، وتضطلع بالبحوث أو تصدر تكليفات بها للمساعدة في وضع سياسة البث.

الإطار ٤ - مالي: هيئتان مزدوجتان للتنظيم

هناك هيئتان للتنظيم، المجلس الأعلى للاتصال الذي أقيم في ديسمبر ١٩٩٢، واللجنة الوطنية للوصول المتساوی لوسائل الإعلام الحكومية التي أقيمت في يناير ١٩٩٣، مسؤولتان عن تنفيذ المادة ٧ من دستور ١٩٩٢، التي تنص على =

= أن حرية التعبير مكفولة بموجب القانون. واللجنة الوطنية للوصول المتساوي لوسائل الإعلام الحكومية تقتصر فقط على توفير فرص الوصول لجميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام الحكومية، وقد نظورت نشاطاتها أساساً خلال الحملات الانتخابية. ويقع عبء كل الإشراف التنظيمي الآخر على وسائل البث والمطبوعات على كاهل المجلس الأعلى للاتصال. وسلطات المجلس ومهامه محددة في مرسوم إنشائه الصادر في ١٩٩٢ (رقم ٣٨-٩٢). ويتخذ المجلس قرارات بشأن تخصيص وسحب الترددات لمحطات البث للإذاعة والتلفزيون وبضمن امتياز المحطات للتزامات الخدمة التي تقطعها على نفسها. وله سلطة وقف أو سحب تراخيص البث في حالة عدم الامتثال للقواعد. وبسطل مجلس بالبحث في قطاع الإعلام والاتصال، وله أيضاً سلطة منع السيطرة أو الهيمنة بناءً على سوق الاتصالات المطبوعة والمبثوثة.

وفي جمهورية كوريا، تم توحيد كل وظائف التنظيم المتعلقة بوسائل البث داخل لجنة الإذاعة الكورية، التي أنشئت كهيئات مستقلة بموجب أحكام قانون البث الصادر ٢٠٠٠. وتولت اللجنة الوظائف الإدارية، التي كانت مقصورة على الحكومة من قبل، لإصدار التراخيص والتصاريح لهيئات البث بالكابل والسائل ومن يتولون تشغيل كابل الترحيل. وهي مسؤولة أيضاً، ضمن أمور أخرى، عن تنظيم مضمون البث، وتعيين أعضاء مجالس مؤسسات البث العامة الرئيسية، ووضع السياسات وإدارتها في صندوق تنمية البث.

تعيين الأعضاء

يجب أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة التنظيم التي تتولى مسؤولية البث عادلة وعلنية وشفافة ومحددة في القانون. ويجب أن تكون مصممة لكافلة توافر

الخبرة والتجربة لدى الأعضاء وضمان تنوع المصالح والأراء الممثلة للمجتمع بأسره. ويجب ألا يسيطر أى حزب سياسى بعينه أو أى مصالح تجارية بذاتها على عملية التعيين، وينبغي مطالبة الأعضاء المعينين بأن يعملوا بصفتهم الفردية وأن يمارسوا وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.

وينبغي تعيين أعضاء هيئات التنظيم لمدة محددة وينبغي حمايتهم من الإقالة خلال هذه المدة ما لم يكفوا عن الوفاء بالشروط الواضحة للأهلية المنصب أو يفشلوا فى القيام بمسؤولياتهم التى يحددها القانون. وينبغي أن تكون هناك قواعد واضحة للأهلية لعضوية هيئات التنظيم لتقادى عدم التاغم مع مسؤوليات المنصب. وينبغي عدم تعيين أى شخص:

- يكون مستخدماً فى هيئة مدنية أو فرع آخر من الحكومة.
- يكون شاغلاً لمنصب أو مستخدماً فى حزب سياسى.
- يكون عضواً منتخبياً أو معيناً فى الحكومة.
- يكون عضواً منتخبياً أو معيناً فى الهيئة التشريعية.
- يكون رب عمل، أو له مصالح مالية، فى مجال البث أو الاتصالات.
- يكون قد أدين، بعد الإجراءات الواجبة وفق المبادئ القانونية المقبولة دولياً، فى جريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، إلا إذا كانت قد مررت خمس سنوات منذ صدور الحكم.

وفي قيامهم بمهامهم ومسؤولياتهم، ينبغي مطالبة أعضاء هيئة التنظيم بأن يعملوا وفق مبادئ المنصب العام وألا يقبلوا أى تعليمات، اشتراطات، شروط، هدايا أو مدفوّعات من أى طرف من الأطراف غير المنصوص عليها فى القانون من أجل القيام بمسؤولياتهم بطريقة فاعلة.

وبناءً بصورة حجم وتكوين المجلس بصورة كبيرة من بلد آخر. ففي هولندا، تضم هيئة وسائل الإعلام المستقلة (مفوضية وسائل الإعلام) ثلاثة مفوضين فقط رغم أن استقلالهم يكفله مرسوم وسائل الإعلام الصادر في ١٩٨٧. ويتم تعيين المفوضين بمرسوم ملكي بناء على توصية من وزير التربية والثقافة والعلوم. وعلى النقيض من ذلك في فرنسا، يضم مجلس إدارة المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية تسعة أعضاء يعين الرئيس ثلاثة أعضاء، وتعين الجمعية الوطنية ثلاثة والباقيين يعينهم رئيس مجلس الشيوخ. ويصادق عليهم مرسوم رئاسي، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس. ويتم التجديد لثلاثة أعضاء المجلس كل سنتين. ومدة ولاية المنصب بالنسبة لكل الأعضاء هي ست سنوات، لا يمكن إبطالها أو تجديدها.

وفي بنين، يعين مرسوم يصدره مجلس الوزراء، رئيس الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، بعد التشاور مع رئيس البرلمان. ويضم أعضاء الهيئة الآخرون ثلاثة يعينهم رئيس الدولة وثلاثة يعينهم مجلس البرلمان. ويتعين أن تضم مجموعة المعينين واحداً من العاملين بالاتصال ومحامياً وشخصية من المجتمع المدني. وبإضافة لذلك، تضم الهيئة اثنين من الصحفيين المهنيين وفتىًّا في الاتصالات السلكية واللاسلكية تعينه جمعية عامة من النظاراء. وولاية الأعضاء التسعة في مجلس الهيئة هي خمس سنوات ولا يمكن إلغاؤها أو تجديدها.

الإطار ٤ - كندا: إجراءات تعيين الأعضاء

لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات الكندية مسؤولة عن الإشراف على تراخيص البث في كندا. ولا تضم أكثر من ثلاثة عشر عضواً يعملون دوام كامل وأكثر من ستة أيضاً يعملون دواماً جزئياً، يعينهم رئيس الوزراء. وفي التطبيق، فإن هذه عملية عامة واسعة تتضمن إجراء مشاورات واسعة، وإن لم ينص القانون على ذلك. ويعين الأعضاء لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة =

= تعينهم. وهناك قواعد صارمة تحول دون تضارب المصالح تسرى على الأعضاء، وتستبعد أي شخص تكون له مصلحة في الاتصالات السلكية واللاسلكية أو البث من العضوية. ولا يضع القانون محظورات تمنع الأفراد الناشطين سياسياً من أن يصبحوا أعضاء، لكن هذا مراعي في التطبيق.

الشفافية والتشاور

تعين مطالبة هنات تنظيم البث بحكم القانون بأن تعمل في ممارستها لسلطاتها على البث بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة في شؤونها، بما في ذلك إجراء مشاورات حول سياستها وإجراءاتها. وينبغي أن تصطب كل قرارات هنات التنظيم بأسباب مكتوبة.

ويجب أن تعمل هنأة التنظيم بمقتضى مبادئ الحوكمة الجيدة وأعلى معايير الإدارة العامة ووفق مبادئ العدالة الطبيعية. وينبغي للهيئة التنظيمية أن تدير شؤونها على أساس التزام صريح بتوفير فرص الحصول على المعلومات. ويجب ألا تحجب المعلومات عن عامة الناس ما لم يتم تبرير ذلك بالرجوع لسبب واضح وصريح وغالب للقيام بهذا. ويمكن أن تشمل الاستثناءات من المبدأ العام للإفصاح، معلومات لها طابع حساس تجاري يقدمها سرا طالب الترخيص.

ويمكن تحقيق الشفافية بوسائل مختلفة، منها: نشر تفاصيل مصالح وانتماءات أعضاء هنأة التنظيم، ونشر محاضر الاجتماعات، واتباع عمليات علنية للترخيص (بما في ذلك قرارات الترخيص ومبررات هذه القرارات)، والمشاركة في المشاورات العامة عن الخطط السنوية لهنأة التنظيم وأولوياتها،

وإجراء مشاورات عامة عن سياسات الترخيص والتنظيم ومدوناتها وإجراءاتها. ويتعين أن يتضمن اتخاذ القرارات بشأن جميع شئون السياسة الأساسية، في الحد الأدنى، عملية للتشاور العام ثلاثة المراحل تضم ما يلى:

- الإعلان عن القرارات التي يتعين اتخاذها.
- جمع المدخلات العامة عن القرار المحتمل.
- إصدار القرار النهائي علينا.

على سبيل المثال، تصدر اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، إخطارا بكل القرارات الجديدة التي ستتخذ. وعقب ذلك فترة تشاور يمكن خلالها للأطراف المعنية أن تقدم تعليقات ويمكن أن تعقد فيها أيضا جلسات استماع عامة وورش عمل للتشاور. وبعد التشاور يتم اتخاذ القرار وإعلانه على الملا.

وفي البلدان التي يطبق فيها تشريع ييسر الحصول على المعلومات، ينبغي أن تخضع هيئة التنظيم المستقلة لنفس القواعد التي تطبق على إدارات الحكومة والهيئات العامة. ومن الممارسة الجيدة أيضا النص صراحة على أحكام خاصة بالشفافية والتشاور في التشريع الخاص بإقامة هيئة مستقلة للتنظيم.

فالهيئة المستقلة للاتصالات في جنوب أفريقيا مثلاً محددة باعتبارها "هيئة عامة" في نطاق أحكام مرسوم النهوض بفرص الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠٠. وتنشر هذه الهيئة دليلاً ينص على امثالها لتشريع الحصول على المعلومات مثلاً ينطبق هذا على الهيئات العامة^(٦). وفيما يتعلق بتنظيم البث،

(٦) النهوض بفرص الحصول على المعلومات: دليل بموجب القسم ١٤ فيما يتعلق ب الهيئة الاتصال المستقلة في جنوب أفريقيا.

فإن الهيئة ملزمة بموجب مرسوم البث الصادر في ١٩٩٣ بأن تخرط في مشاورات عامة فيما يتعلق بتحقيق عام تجريه، وفيما يتعلق بتخطيط التردد، وفيما يتعلق بطلبات التراخيص، وتجديد التراخيص، وإدخال تعديلات في التراخيص.

الخضوع للمساءلة العامة

يجب أن تخضع أي هيئة عامة تمارس سلطات تنظيمية في مجال البث للإشراف القضائي، وأن تخضع للمحاسبة رسميا أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف، مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها جميع الأحزاب الكبيرة. وتعين مطالبة هيئة التنظيم بحكم القانون بأن تنشر تقريرا سنويا.

ويتعين أن تخضع القرارات التي تتخذها هيئة للتنظيم مسؤولة عن البث لإشراف قضائي، ويتعين أن يكون لأى فرد أو منظمة يتأثران بمثل هذا القرار الحق في الطعن على هذا القرار أمام المحكمة المختصة.

ويتعين أن يركز الخضوع للمساءلة الرسمية على مراجعة الأنشطة والأداء في الماضي فيما يخص هيئة التنظيم، وينبغي ألا يكون الهدف هو السعي للتأثير على القرارات فرادي. ويتعين أن يتضمن التقرير السنوي لهيئة التنظيم بيانا تفصيليا عن أنشطتها في مجال التراخيص والتنظيم، إلى جانب حسابات مالية تمت مراجعتها. ويجب نشره بطريقة تكفل جعله في متناول عامة الناس بسهولة ويسر.

الإطار ٤ - جنوب أفريقيا: التقرير السنوي لهيئة التنظيم

يطلب مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال الصادر في ٢٠٠٠، بموجب القسم ١٦، بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا خلال ثلاثة أشهر من السنة المالية،

يتضمن "معلومات تتعلق بمنح التراخيص، تجديدها، تعديلاها، نقلها، تعليقها أو إلغاءها وأى معلومات أخرى قد يطلبها الوزير كتابة^(١)". الوزير مطالب بأن يعرض التقرير في البرلمان خلال فترة زمنية محددة. والهيئة مطالبة أيضاً بإصدار قوائم مالية سنوية وتقرير من المراجع العام بشأن هذه القوائم. وتتضمن كل قرارات الهيئة للمراجعة القضائية.

(١) مرسم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال رقم ١٣ الصادر في ٢٠٠٠، متاح في: www.icasa.org.za.

ترتيبات التمويل

يجب أن يكفل لهيئة التنظيم المسئولة عن البث إيراد جاري يعول عليه منصوص عليه في القانون يكفى لقيام بأنشطتها بصورة فاعلة وبدون تدخل.

وينبغي أن يكون الإطار القانوني لتمويل هيئات التنظيم شفافاً ويتضمن حماية من التدخل التعسفي. ويجب ألا يستخدم تقديم التمويل لهيئة التنظيم أو سحبه كوسيلة للتأثير على صنع القرارات فيها مطلقاً. وهناك تشكيلاً من الآليات يمكن استخدامها لتمويل هيئات التنظيمات، بما في ذلك التمويل المباشر من قبل الحكومة من الضرائب أو التمويل من رسوم تفرض على التراخيص.

ففي بنين مثلاً، توفر الجمعية الوطنية ميزانية الهيئة العليا للوسائل السمعية والبصرية والاتصال بناء على طلب رئيس الهيئة وتديرها من خلال وزارة المالية. ورغم أن التمويل المباشر نموذج شائع، فإنه يمكن استخدامه لنقويض استقلال هيئة التنظيم. ومن ثم، فمن المستصوب توافق آلية مستقلة لتمويل بشرط أن تستطيع هذه الآلية ضمان الموارد الكافية لأداء هيئة التنظيم لوظيفتها.

فعلى سبيل المثال، فإن إيرادات هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة المتحدة، Ofcom، مأخوذة من المدفوّعات التي يتم تقييدها فيما يتعلق برسوم الترخيص من حائزى الترخيص ومن الغرامات التي توقع عليهم. وينص مرسوم مكتب الاتصالات الصادر في ٢٠٠٢، في الجدول ١، الفقرة ٨ (١)^(٧)، على أنه "من مهام هيئة تنظيم الاتصالات؛ إدارة شئونها على نحو يكفل أن تصبح إيراداتها في أقرب تاريخ ممكن كافية على الأقل لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها ولتنفيذ وظائفها، وأن تستمر كذلك على الدوام بعد ذلك".

الإطار ٤٥ - ليتوانيا: تمويل هيئة التنظيم

يتم تمويل لجنة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا، التي تم إنشاؤها بموجب قانون وسائل الإعلام الجماهيرية لسنة ١٩٩٦، من أموال جهات البث الإدارية. إذ يتعين على جميع جهات البث التي تحقق إيراداً من نشاطات البث التجارية - باستثناء جهة البث العامة LRT - أن تدفع عمولة على أساس شهرى: ٠,٨٪ في المائة من إيراداتها المتحصلة من الإعلان ورسوم الكتاب، وغير ذلك من الأنشطة التجارية المتعلقة بالبث أو إعادة البث. وإذا تقاعست جهات البث عن الدفع ثلاثة أشهر بعد الموعد النهائي الذي تحدده اللجنة كتابة، يتعين استرداد هذه المبالغ في المحاكم. وللجنة مسؤولية عن وضع ميزانيتها في إطار المبالغ المتاحة على هذا النحو^(١).

(١) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبي: التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/בודاپست ٢٠٠٥، ١٠٣١).

(٧) مرسوم مكتب الاتصالات لسنة ٢٠٠٢ متاح في:

<http://www.hmso.gov.uk/acts/acts2002/20020011.htm>.

تنظيم مضمون البث

الفصل العاشر

قائمة مراجعة بالمارسات الجيدة

- يمكن أن تفرض على هيئات البث التجارية والمجتمعية، التزامات عامة بشأن المضمون الإيجابي، تطالها ببث مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، بغرض النهوض بتتنوع البث وتتنوع المواد المتاحة لعامة الناس، رغم أن التزامات أكثر مشقة يمكن أن توضع على كاهل هيئات البث كخدمة عامة.
- يجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الإيجابي أن يخنق الإبداع أو يهدد القدرة على البقاء.
- يجوز تطبيق قواعد خاصة للمضمون أيام الانتخابات.
- ينبغي ألا تفرض قوانين البث قيوداً على المضمون لها طابع مدنى أو جنائى بالنسبة لهيئات البث، فيما يزيد على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير.
- ينبغي وضع قواعد مدونات السلوك بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، وينبغي أن تطبق إما على أساس التنظيم الذاتى وإما بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.
- يجب أن تتوافر طائفة من العقوبات لانتهاك القواعد الخاصة بمضمون البث على أن تتناسب أى عقوبات مع الضرر الحادث.
- ينبغي أن يكفل تنظيم طيف الترد بالنسبة لهيئات البث توزيعاً عادلاً ومنصفاً بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

- قواعد "التضمين الضروري" هي آلية مفيدة للتنظيم تكفل الوصول لشبكات الكابل والسائل لاستخدامها للصالح العام، بما في ذلك هيئات الإذاعة للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويجب أن تكفل قوانين البيث أن توافر لهيئات تنظيم البيث السلطات اللازمة لإصدار قواعد "التضمين الضروري" وعليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون مثل هذه القواعد في الصالح العام.

- قنوات الوصول العامة هي قنوات على الكابل أو شبكات بالسائل وخصصت للاستخدام غير التجاري العام مثل البرامج التعليمية والمجتمعية والخاصة بالخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البيث قدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات الوصول العام كشرط للترخيص لجهة تشغيل الكابل والسائل.

مقدمة

تشكل خصائص المناخ القانوني والمؤسسي العام الذي يمكن من أسباب القوة الواردة في الباب الأول، الشروط المسبقة الجوهرية للبث الذي يستطيع أن ينهض بالحكمة الجيدة والتنمية. وقد سبق بيان الدور التنظيمي المحدد الملائم للبث، بما في ذلك أهدافه الشاملة وهياكله. ولكن هناك سؤالاً يواجه أي شكل لتنظيم البث هو ما إذا كان، وأين، يعتبر محاولة لها ما يبررها للتأثير على مضمون البث، إما مباشرة من خلال القواعد الخاصة بالطبيعة العريضة للمضمون وأما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التي تتعلق بالوسائل التقنية للبث، خاصة الطيف اللاسلكي والكابل. ولا مجال للتساؤل بشأن حقيقة أن مثل هذا التبرير يجب أن يتفق بالكامل مع المناخ القانوني العام المتعلق بحرية التعبير. وبالإقرار بهذا، ما هو مبرر اتخاذ تدابير معينة للتأثير على المضمون؟

في مناخ تنظيمي يكفل استقلال وسائل الإعلام، ويخلو من سيطرة الحكومة، فإن من مسؤولية هيئات البث في محل الأول أن تقرر بنفسها، وعلى أساس يومي، ما هو المضمون الذي يتعمّن عليها، أو لا يتعمّن عليها بثه. يجب ألا تكون هناك رقابة مسبقة.

هل هناك ظروف تبرر اتخاذ تدابير للتأثير بشكل مباشر على المضمون؟ وعلى نحو أكثر تحديداً، هل تستطيع الدولة أن تنظم في البث تلك الخصائص التي يمكن أن تعزز الحكومة والمشاركة، للنهوض بها، على سبيل المثال بزيادة احتمالات التنوع الواسع عبر البث؟ هل تنظيم البث التجارى أسلوب مجد لزيادة المشاركة العامة؟

ويطرح تنظيم وسائل نقل البث، والتعدد اللاسلكي والكابل، مجموعة أخرى من الأسئلة. إذا ما كان يتعمّن الإبقاء على القيود على وسائل البث في حدتها

الأدنى، وتوفير الحد الأقصى من الفرص لمن يرغبون في البث، ما هي الظروف التي تبرر التدخلات التنظيمية في شروط الوصول لذلك؟ هل يمكن وينبغى استخدام تنظيم هذه الموارد النادرة للتأثير بصورة واسعة على المضمون في هذا الاتجاه؟

هناك مخاطر واضحة للإفراط في تنظيم المضمون. فإضافة للخطر الجلى لرقابة الدولة التي تتخذ اسمًا آخر، ينبغي ألا تكون قواعد المضمون مرحلة لدرجة تقييد الإبداع أو تفرض تكاليف باهظة على هيئة البث. ولا ينبغي أن تكون أكثر صرامة وتشدداً من تلك المطبقة على وسائل الإعلام الأخرى رغم أنها تستطيع مراعاة الطبيعة الخاصة للبث والتكيف معها. وقد وضعت بلدان كثيرة نظماً للتأثير المباشر وغير المباشر على مضمون البث، بهدف تعزيز نوعية المضمون وتنوعه مع الاحترام الكامل لحرية التعبير.

إن بعض جوانب معايير البث هي بطبعتها جوانب تتوقف على السياق. ذلك أن مستوى الفحش والجنس والعنف الذي يعتبر مقبولاً على التلفزيون لا يتوقف على ظروف معينة لكل بث فحسب، بل يخضع أيضاً لقيم الاجتماعية المتغيرة على مر الزمن ومختلف التفسيرات والسياسات الثقافية. وهدف نظم معايير البث هو توضيح وبيان المعايير الاجتماعية الملائمة والسلوك المقبول، بغية إرساء معايير لبرامج البث. ورغم أن العقوبات يمكن أن تكون جزءاً ضرورياً من مثل هذا النظام، فإنه ينبغي عدم تطبيق عقوبات أكثر جدية إلا بصورة نادرة نسبياً، على سبيل المثال لعلاج مشكلة جهة بث ترتكب المخالفات بصورة مستمرة. وتتسم نماذج الممارسة الجيدة في هذه النظم بوجود مدونة السلوك، يتم وضعها بالتشاور الوثيق مع هيئات البث وأصحاب المصالحة المعنيين الآخرين، وبوجود هيئة مستقلة لها سلطات للإشراف والرصد وتوقيع العقوبات وإتاحة الفرص لتقديم الشكاوى العامة، ونظام متدرج للعقوبات على انتهاك القواعد.

وتهدف قواعد المضمون الإيجابي، على سبيل المثال حيث يصطحب الترخيص بالبث بالتزامات بعرض أنواع عامة معينة من المضمون، إلى التهوض بالتلويع عن

طريق توسيع نطاق المواد المتاحة وتحسين نوعيتها. وبخضوع البث كخدمة عامة بصفة خاصة لهذه القواعد، ولكن يمكن جعلها تطبق على جميع أشكال البث.

ولكن في حالة تخصيص الطيف اللاسلكي للبث، فإن المبرر الأساسي للتنظيم في محل الأول هو عادة أن ذلك الطيف اللاسلكي، مورد نادر يتطلب إدارة شاملة، لحد أنه يتضمن جزءاً من المناخ التقنى الذى يمكن من أسباب القوة. ولكن على المستوى غير التقنى، يمكن أن تحرك القواعد الخاصة بتخصيص الطيف لأنواع معينة من جهات البث، الرغبة في تعزيز تنوع المضمون، وبصفة خاصة تحسين التوازن بين الأشكال المختلفة للملكية والمشاركة. ويمكن تقديم مبرر مماثل لتدابير معينة تنظم نظام البث بالكابل.

قواعد المضمون الإيجابي

لا يمكن فرض الالتزامات الخاصة بالمضمون العام الإيجابي، التي تطالب بإذاعة مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، على هيئات البث التجارية والمجتمعية، إلا حيث يكون الهدف والنتيجة المتعلقة بالقواعد هو النهوض بتنوع البث عن طريق تعزيز نطاق المواد المتاحة لعامة الناس. ويمكن فرض قواعد أكثر مشقة على هيئات البث للخدمة العامة، نظراً لالتزامها الأول بالنهوض بالصالح العام من خلال تنوع الأصوات والمنظورات في البث. ويجب لا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الاجتماعي، خنق الإبداع أو تهديد القدرة على البقاء. ويمكن تطبيق قواعد خاصة للمضمون خلال الانتخابات.

ويمكن أن يكون تنظيم المضمون الإيجابي مفيداً بصفة خاصة في تشجيع إنتاج البرامج ذات القيمة التربوية، بما يكفل تغطية خبرية وتغطية للشئون الجارية

عالية النوعية، والنهوض بالثقافة المحلية والوطنية، بما في ذلك ثقافات الأقليات، وتوفير برامج الأطفال وتشجيع الاستثمار في إنتاج المضمون المحلي، وتغطية أمور أخرى تهم التنمية مثل الصحة والرفاهية والتنمية الاقتصادية.

وينبغي ألا يحدد تنظيم المضمون الإيجابي تفصيلاً ما ينبغي أن يكون عليه البث. فذلك النهج يعرض استقلال هيئات البث للخطر ويجعل هيئة التنظيم في وضع من يتآخذ القرارات التحريرية. وبدلاً من ذلك، يتعين أن توضع قواعد المضمون الإيجابي في شكل التزامات عامة تتعلق بنوع البرامج التي يتعين إذاعتها.

ويمكن أن تخضع أنواع مختلفة من هيئات البث لالتزامات مختلفة بالمضمون. ويجب أن تتناسب مع نطاق تغطية هيئة البث، مع ندرة موارد الإرسال المتاحة، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات دون المخاطرة بقدرتها على البقاء. فعلى سبيل المثال، يمكن توقع أن لا تستثمر هيئة محلية للبث في إنتاج برامج مكلفة، مثل الدراما، ولكن يمكن مطالبتها بإذاعة نسبة معينة من المضمون المنتج محلياً أو الأنباء المحلية.

وبالنسبة لهيئات البث التجارية أو المجتمعية، يمكن في الأحوال العادية تحديد التزامات المضمون في شروط الترخيص وأشتراطاته. ويمكن توقع أن تتحمل هيئات البث للخدمة العامة، التزاماً أكبر فيما يتعلق بالمضمون الذي يحقق الصالح العام من هيئات البث التجارية والمجتمعية، وتتحدد اشتراطات المضمون الخاصة بها بصفة عامة في القانون الذي ينشئها.

ويقع على كاهل جهات البث للخدمة العامة التزام بالنهوض بتنوع البث، ومن المشروع عند الاقتضاء، النص على ذلك في ولایتها. ويمكن أن ينطوى ذلك على مطالبتها بصفة عامة بإذاعة برامج يرى أن لها أهمية وطنية، مثل برامج

الأطفال والبرامج التربوية، والبرامج التي تحقق مصلحة مختلف قطاعات المجتمع، وبرامج الأخبار الشاملة، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، وكما هي الحال مع هيئات البت الخاصة، فإن الالتزامات المحددة بإذاعة رسائل من المسؤولين عرضة لسوء استغلالها وينتزعن تجنباً.

وقد تطبق اعتبارات خاصة خلال الانتخابات، حيث تكون هناك أهمية قصوى لعرض هيئة الناخبين لآراء المرشحين المتنافسين والأحزاب المتصارعة، وذلك لكي يصبحوا قادرين على التصويت العلني الذي يختارونه. ومن الشائع طالبة هيئات البت، خاصة جهات البت العامة وإن كان جهات البت الخاصة أيضاً في العادة، بإذاعة مواد عن الانتخابات، عادة في شكل حصول الأحزاب والمرشحين على مساحات لهم بصورة مباشرة.

وفي إيطاليا رفعت قضية حكم فيها في ٢٠٠٢، طعنت على اشتراط أن تقدم جهات البت فرضاً متساوياً لكل الأحزاب السياسية، وحاجت بأن ذلك انتهك حرية هيئات البت في التعبير ويشكل تمييزاً ضدها بالنسبة للصحف التي ليس عليها هذا الالتزام. ورفضت المحكمة الدستورية هذه الحجج، وأبرزت الأهمية الجوهرية للبت في تحديد الآراء السياسية لعامة الناس. كما أبرزت المحكمة الوضع الخاص في إيطاليا، الذي يتميز بتركز ملكية البت الخاص في أيدي أفراد نشطين سياسياً، وذلك إلى جانب البت العام. كما أبرزت الطابع المحدود للقيود، التي لا تطبق إلا خلال الانتخابات وعلى أنواع معينة من البت^(١).

ويدرج بعض البلدان حكماً محدداً للهوض بإنتاج البرامج الأهلية أو لضمان البت باللغة الوطنية. ففي إندونيسيا مثلاً، يتضمن قانون البت قواعد تفصيلية بشأن اللغة. وبصفة عامة، يتبع أن يجري البت باللغة الإندونيسية الفصحى، وإن كانت

(١) حكم المحكمة الدستورية الإيطالية رقم ١٥٥ (٢٤ أبريل-٧ مايو ٢٠٠٢).

هناك استثناءات للغات المحلية والأجنبية الأخرى. ويتبعين أن تتضمن البرامج بلغات أجنبية حاشية تظهر أسفل صور الفيلم باللغة الإندونيسية أو يعاد تسجيل الصوت فيها بهذه اللغة، رغم أن الأمر الأخير يقتصر على ٣٠ في المائة من البرامج الأجنبية كافة.

وفي قضية ياتاما أرست محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان سابقة مهمة عندما قضت بأن حكم المحكمة المتعلقة بالحقوق السياسية لمجتمعات الأهالي المحليين على ساحل الأطلنطي في نيكاراجوا يجب إذاعته خلال الإذاعة المجتمعية وباللغات الأهلية المحلية للمسكيتو والسومو والراما^(١).

وينبغي ألا تجيء القواعد المعنية بالمضمون الوطني واللغوي مقيدة لحقوق الأقليات. فينص القانون في لاتفاقياً مثلاً على أن ما لا يزيد على ٢٥ في المائة من وقت البث لدى أي هيئة معينة للبث يمكن أن يتم بلغة أجنبية، وبذلك يحرم الأقلية الروسية الكبيرة من وجود هيئة للبث خاصة بها. وفي حكم صدر في ٢٠٠٣ أسقطت المحكمة الدستورية القانون باعتباره قيداً غير معقول على حرية التعبير. وأبرزت المحكمة وهي تفعل ذلك، أن القانون لم يؤد في الواقع إلى زيادة اللغة اللاحقة، بل على النقيض من ذلك، كان كثيرون من المتحدثين بالروسية يستمعون إلى ويشاهدون القنوات الروسية المتوافرة على نطاق واسع، مما يعني أنهم فقدوا التعرض للغة اللاحقة^(٢).

ويجب ألا يكون من نتائج الالتزام بالمضمون الإيجابي تقويض تطور البث أو تهديد قدرة الهيئة على البقاء، بأن تكون غير واقية أو مرهقة بصورة مفرطة.

(١) ياتاما ضد نيكاراجوا، محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (٢٣ يونيو ٢٠٠٣)، متاح في:
http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/series_esp.pdf.

(٢) القيود على البث بلغات أجنبية، حكمان للمحكمة الدستورية في لاتفيا، رقم ١٠٦-٢-٢٠٠٣ (٢٠٠٣)، ورقم ١٠٦-٢-٢٠٠٣ (٢٠٠٣).

ويجب أن تكون ذات طبيعة عامة على نحو كاف لبقائها محايدة سياسيا، ويجب أن تحدد بدون لبس نوع المواد التي تغطيها.

الإطار ٦ - المملكة المتحدة: أهداف هيئات الخدمة العامة بين هيئات البث المختلفة

في المملكة المتحدة، تتسم قواعد هيئات البث للخدمة العامة، (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة ٤، وقناة اللغة الويلزية) بأنها أشد تفصيلا وأكثر إرهاقا منها بالنسبة للبث التجارى، لكن هيئة البث الأرضى التجارية الوطنية الرئيسية (ITV) مطالبة بحكم القانون واتفاقية الترخيص بأن تحقق عددا من أهداف الخدمة العامة، بما فى ذلك إذاعة الأخبار والمعلومات، وبرامج الأطفال والبرامج التعليمية والشئون الدولية. وتتطبق شروط أقل على القناة الخامسة. وهيئات البث التجارية المحلية ملزمة بإذاعة نسبة متقدة عليها من البرامج المحلية، فى حين أن هيئات البث المجتمعية ملزمة بأن تعرض "المكاسب الاجتماعية" من خلال مخرجات برامجها والأنشطة الأخرى. ولهيئة تنظيم البث، OFCOM، سلطة وضع القواعد المتعلقة بالبث السياسى للأحزاب (دخول الانتخابات وإن كان أقل توتها على أساس جار) بالنسبة لكل هيئات البث. وكل هيئات البث مطالبة بالحفاظ على "التجدد الواجب" حول أمور السياسة العامة أو الخلاف السياسى أو الصناعى.

قيود المضمون ومدونات السلوك

يعنى لا تفرض قيود البث قيودا على المضمون لها طابع مدنى أو جنائى على هيئات البث، علاوة على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير أو أن تضيقها. ويعنى وضع مدونات السلوك الخاصة بمضمون البث بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، ويعنى تطبيقها إما على أساس التنظيم الذاتى أو بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.

وللوفاء بالجانب "الذى يدنس عليه القانون" من الاختبار ثلاثة الأجزاء للقيود على حرية التعبير، ينبغي أن تستند أى قيود للمضمون على مدونة سلوك واضحة وتفصيلية وموضوعة سلفاً. ويتعين وضع مثل هذه المدونات بالتعاون الوثيق مع هيئات البث بغية أن تستند بصورة راسخة إلى الواقع، ويجب أن تتطوّر أيضاً على مدخلات من عامة الناس، بما في ذلك روابط المشاهدين والمستمعين. ويمكن لمدونات السلوك أن تكون فاعلة في وضع معايير مهنية واضحة وفي الحيلولة دون إشكال التنظيم الأكثر تطفلاً. ويمكن وضع مدونات مختلفة للإذاعة والتلفزيون، نظراً للفروق المهمة بينهما. وعند اعتماد مدونات السلوك، يجب مراعاة طائفة من الاعتبارات، بما في احتمال وقوع ضرر ومدى خطورته، وأهمية الحفاظ على الرقابة التحريرية المستقلة على مضمون البرامج.

وقد ترتبط مدونات السلوك بالنسبة لمضمون البث بعدد من أهداف المضمون المتبالية، مثل ضمان حماية الأطفال والشباب، وعدم التحيز في الأنباء والشئون الجارية، وإنتاج برامج دينية مسؤولة، والفحش، وحديث الكراهية، وغيرها من الأمور السيئة، وانتهاك الخصوصية، والصدق في الإعلان التجارى. وقد تطبق قواعد محددة على مضمون الإعلان التجارى والرعاية التجارية بغية تفادى استغلال المستمعين على نحو غير لائق وعدم تضليلهم، وتفادى الترويج لمنتجات ضارة مثل التبغ، وتجنب التمييز غير العادل بين المعلنين.

ويمكن تطبيق مدونات السلوك من خلال آليات التنظيم الذاتى، مثل هيئة تقييمها جهات البث نفسها، من خلال هيئة مستقلة للتنظيم، أو من خلال توليفة ما من كلتا الآليتين (التنظيم المشترك). وفي بعض البلدان، جرى وضع مدونات المضمون بواسطة روابط هيئات البث أو منظمات الصحفيين واعتمدتها هيئة التنظيم مباشره.

ففى مالى مثلا، ليس لدى المجلس الأعلى للاتصال مدونة لمضمون البث خاصة به ولكنه يطبق مدونة السلوك الخاصة بمرصد أخلاقيات الصحافة، وهو هيئة للتنظيم الذاتى يشترك فى رعايتها اتحاد الصحفيين بمالي (الاتحاد الوطنى للصحفيين فى مالى) ورابطة هيئات البث بمالي (اتحاد الإذاعات والتليفزيونات الحرة فى مالى).

ومثلما هي الحال بالنسبة لكل تنظيمات الإعلام الأخرى، ينبغي أن تشرف على أى نظام يتعلق بتنظيم محتوى البث، هيئة تتمتع بالحماية من التدخل السياسى والتجارى فى عملها. ويجب ألا تعمل على أساس من الرقابة المسبقة بل أن تتصرف بدلا من ذلك بناء على شكاوى من خلال إجراء شفاف لتقديم الشكاوى يوفر تحكيمًا وفصلًا فى الشكاوى سريعاً ومستقلاً وعادلاً.

ففى إندونيسيا، يندرج تنظيم مضمون البث ضمن مسؤولية لجنة البث الإندونيسية، وهى هيئة مستقلة أنشئت بموجب مرسوم البث الصادر في ٢٠٠٢^(٤)، واللجنة مكلفة بوضع مدونة للبث، تتناول طائفه واسعة من الموضوعات، بما فيها احترام الدين والخصوصية، والذوق واللائقة المناسبين، ووضع حدود للمواد الجنسية والعنفية، وحماية النساء والشباب، وتصنيف البرامج على أساس المجموعات العمرية، والبث بلغات أجنبية، وتوفيقه وحياد البرامج الإخبارية، والبث الحى، والإعلان. وتنقى المدونة قيد المراجعة المستمرة لضمان اتفاقها مع التطورات القانونية والأعراف الاجتماعية المتغيرة.

وقد طبقت أستراليا نظاما مثيرا للاهتمام للتنظيم المشتركة^(٥)، به آليات متوازيات، تتضمن إدراها مدونات للممارسة، تشرف عليها ما تسمى هيئات الذروة

(٤) للجنة البث الإندونيسية هيئة وطنية وهيئات إقليمية على حد سواء. ونركز هنا على الهيئة الوطنية.

(٥) محدد في الجزء ٥ من مرسوم هيئة البث لسنة ١٩٤٢.

التي تمثل مختلف قطاعات البث (ستة قطاعات محددة في القانون، بما في ذلك هيئات البث التجارية والمجتمعية)، وواحدة تتضمن المعايير وتشرف عليها هيئة الإذاعة الأسترالية، وهي هيئة شرعية. وتسجل هيئة الإذاعة الأسترالية المدونات إذا أوفت بمعايير معينة، خاصة اشتراطات التشاور العام وتوفير ضمانات كافية للمجتمع. وعندما يقضى بأن المدونات لا توفر ضمانات كافية، على سبيل المثال عندما يكون هناك انتهاء جسيم لقواعد، يتبع على هيئة الإذاعة الأسترالية أن تتبني معياراً للعلاج هذه المشكلة.

الإطار ٧؛ موزامبيق: مدونة التنظيم الذاتي للإذاعة المجتمعية

في موزامبيق، تمكنت الإذاعة المجتمعية المت坦مية من أن تتصدى بطريقة ناضجة للتوترات السياسية حول مسؤوليات وسائل الإعلام في استقاء الأخبار السياسية في التنافس على الانتخابات البلدية في ٢٠٠٣، والانتخابات الرئاسية والوطنية في ٢٠٠٤. وكان غياب التنظيم القانوني لدور الإذاعة المجتمعية ومسؤولياتها خلال الانتخابات قد أصبح محل جدل مستعر في البرلمان حيث اعتبر السياسيون أن الإذاعة المجتمعية أصبحت تشكل صوتاً قوياً للشعب، لأنها تغطي كل العدن الرئيسية وأكثر من ثلث مساحة الريف. واستجابة لذلك، استهلت مجموعة التنسيق (وهي سلف هيئة قطاع الإذاعة المجتمعية FORCOM) سلسلة من المشاورات الوطنية مع كل القوى الفاعلة في مجال الإذاعة المجتمعية، أسفرت عن اتفاق على "القواعد العشر" - مدونة للتنظيم الذاتي لاستخدام الإذاعة المجتمعية خلال فترات الانتخابات. وقد طبقت هذه القواعد على الصعيد الوطني، بمشاركة مدير مكتب الصحافة الحكومي، وعلى الصعيد الإقليمي عن طريق

الإذاعات نفسها. واتبع معظم محطات الإذاعة القواعد المنصوص عليها، فيما عدا محطات الإذاعة المملوكة للدولة، التي استجابت لتعليمات من قيادتها الوطنية بأن تدرج تغطية إضافية لحزب فريلمو الحاكم^(١).

(١) مشاركة الإذاعات المجتمعية في التربية المدنية والتقطيع الانتخابية - تجربة الإذاعات المجتمعية في الانتخابات المحلية في ٢٠٠٣. حالات خاصة عن : دوندو، شيموبو، وكاماها، اليونسكو / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) أثير إليها في مؤلف جالوف: "الصوت، وسائل الإعلام والتمكين من أسباب القوة" ورقة صادر تكليف بإعدادها (٢٠٠٦).

ويمكن إخضاع قدر الإعلانات التي يمكن لجهات البث إذاعتها لحدود شاملة، أو لقيود محددة، على سبيل المثال بالنسبة للمشروعات الكحولية والتبغ، بيد أنه ينبغي الحرص في عدم فرض مثل هذه القيود الصارمة على الإعلان بشكل يقوّض قدرة قطاع البث بأسره على البقاء.

وعند وضع القواعد المتعلقة بالإعلان، ربما يتم إيلاء اعتبار للهيئات المالية المختلفة لدى مختلف أنواع هيئات البث. فليس من الملائم مثلاً أن تستغل هيئات البث للخدمة العامة التمويل العام المتاح لها للإعلان بأسعار دون سعر السوق، ولذا فقد يكون من الملائم إخضاعها لقواعد المنافسة بالنسبة لأى إعلانات تذيعها.

العقوبات

ينبغي أن تتوافر طائفة من العقوبات على انتهاء القواعد المعنية بضمون البث، بما يجعل أي عقوبات تطبق مناسبة مع الضرر الحادث.

يجب أن تتوافر لهيئات التنظيم طائفة من العقوبات يمكن تطبيقها على نحو مناسب مع المخالفة، وتكون مرنة بما يكفي لمراعاة الظروف المحددة. فعلى سبيل

المثال، تزود الإنذارات والغرامات بأحجام مختلفة وتعليق الترخيص، هيئة التنظيم بالعقوبات المناسبة مع المخالفات وكذلك توفر لها مجالاً لزيادة العقوبات عندما لا تحفز العقوبات الأقل على الامتثال. ويمكن "اللجمة" في شدة العقوبات المتوفرة أن تقوض قدرة هيئة التنظيم على التصدي للمخالفات بصورة فاعلة. فإذا اضطرت هيئة التنظيم لاختيار عقوبة ضعيفة، فإن ذلك يمكن أن يزيد خطر تفاقم المخالفات ويدمر ثقة عامة الناس. وإذا كان البديل المتاح لهيئة التنظيم عنيفاً بأكثر مما يجب، يمكن أن يكون له تأثير منبسط على حرية هيئات البيث في التعبير، وقد يقوض تدفق المعلومات لعامة الناس، أو أن يتم التوصل إلى أنه غير سatorial عند فحصه.

وبينبغي عدم فرض العقوبات إلا بعد تحقيق وتحرّ تخلص فيه هيئة التنظيم إلى أن هيئة البيث، انتهكت مراراً وعمداً، أو بصورة خطيرة، أحكام الترخيص الصادر لها. وفي معظم الأحوال، ينبغي تطبيق العقوبات على انتهاك القواعد المتعلقة بالمضمون بطريقة تراثية. وفي الأحوال العادلة، تكون العقوبة على أول انتهاك تحذيراً يذكر طبيعة الانتهاك وضرورته عدم تكراره. ويمكن أن تتضمن العقوبات الأخرى والتي تترواح بين المنخفضة والمتوسطة المدى المطالبة بإذاعة تصحيح أو بيان على الهواء بما توصلت إليه هيئة التنظيم، أو تقديم تعهدات أخرى، مثل الامتناع عن بث البرنامج مرة ثانية.

وفي تقييم نوع العقوبة التي يتبعن تطبيقها، يجب أن تضع هيئات التنظيم في اعتبارها أن هدف التنظيم ليس "ضبط" هيئات البيث، وإنما حماية الصالح العام بضمان أن يعمل القطاع بيسر وبالنهوض بنطاق ونوعية خدمات البيث المتاحة لعامة الناس.

وفي مقدور أي شخص من عامة الناس في إندونيسيا أن يشكو من انتهاك مدونة البيث، وللجنة الإذاعة الإندونيسية مطالبة بتقييم مشروعية مثل هذه الشكاوى. وبينبغي إخطار هيئات البيث المعنية كتابةً ومنحها فرصة مناسبة للإدلاء برأيها في

الموضوع. وفي حالة انتهاك المدونة، يجوز للجنة أن تطالب جهة البث بأن تنشر تصحيحاً وبياناً تعدد اللجنة^(٦). كما أن هيئة البث مدعوة لتقديم تصحيح، خلال ٤ ساعة حينما يمكن، عندما يصل إلى علمها أن برامجه غير صحيحة.

وفي بنين، توافر للهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، طائفة من العقوبات المتاحة بموجب المادة ٢٧ من قانون إنشائها (رقم ٢١-٩٢، أغسطس ١٩٩٢). وفي حالة عدم الاستجابة لتحذير معلن علانية، يمكن للهيئة أن تصدر ضد هيئة البث المخالفة، إحدى العقوبات التالية، حسب خطورة المخالفة:

أ- تعليق ترخيص البث أو جزء من البرنامج لمدة شهر على الأكثر.

ب- تقليل مدة الترخيص لمدة أقصاها سنة.

ج- سحب الترخيص.

وفي ضوء الطبيعة الأكثر تطفلاً لعقوبات مثل الغرامات، أو تعليق الترخيص أو الغائه. ينبغي وضع شروط لتطبيقها على انتهاك قاعدة تتعلق بالمضمون. ولكي يكون للغرامات ما يسوغها بالضرورة، لا يتعين فرضها إلا بعد فشل التدابير الأخرى في علاج المشكلة.

ويشكل تعليق الرخصة أو الغاؤها أخطر عقوبة ممكنة، بما له من عواقب وخيمة بالنسبة لهيئة البث. ونتيجة لذلك، ينبغي عدم تطبيق هذه العقوبات إلا حينما يثبت أن جهة البث قد ارتكبت مخالفات خطيرة مراراً وتكراراً، وأن العقوبات الأخرى ثبت عدم كفايتها لعلاج المشكلة.

(٦) ينص القانون أيضاً على إلغاء الترخيص لانتهاك المدونة، إن قضت محكمة بذلك.

وقد ثارت مثل هذه القضية في كندا عندما رفضت لجنة الإذاعة والتليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية في كندا، تجديد رخصة محطة للإذاعة في مدينة كويبيك لأنها كانت تذيع باستمرار مضموناً مسيئاً يشوه سمعة مجموعات اجتماعية بعينها. وقد أيدت محكمة الاستئناف الاتحادية القرار التنظيمي^(٧).

وفي كل الأحوال، يتبعن أن يكون لهيئة البث المعنية الحق في أن تقدم بياناً مكتوباً بشأن الشكوى، ويجوز أيضاً دعوتها لتقديم بيان شفهي في الحالات التي ينظر فيها في فرض غرامة أو عقوبة أشد خطورة. وكما هي الحال بالنسبة لكل القرارات التنظيمية، ينبغي منح هيئة البث الحق في إعادة نظر قضائية في المحاكم، التي يجوز لها أن تنظر في مسائل مثل الامتثال لمعايير العدالة الطبيعية أو قواعد حقوق الإنسان.

الإطار ٤٨ - أستراليا: عقوبات لمخالفة المدونات

لا توجد في أستراليا عقوبة على مخالفة مدونة السلوك. بيد أن استمرار المخالفات يمكن أن يؤدي إلى فرض شروط على الترخيص. وبموجب القسم ١٣٩ من مرسوم هيئة البث الصادر في ١٩٩٢، فإن مخالفة معايير البرامج تعد جريمة. وتؤدي المخالفة إلى توقيع مستويات مختلفة من الغرامات على مختلف أنواع هيئات البث. فيجوز لهيئة الإذاعة الأسترالية أن تأمر جهة البث بالكف عن ارتكاب المخالفات (القسم ١٤١). وعندما يتلاعس صاحب الترخيص عن الاستجابة للأخطار بالكف عن المخالفة، يمكن للهيئة أن توقف الترخيص لما يصل لثلاثة أشهر، ويجوز لها إلغاؤه كلياً.

<http://www.crtc.gc.ca/eng/NEWS/RELEASES/2004/r040713.htm>. (٧) انظر

تنظيم الطيف لهيئات البث

ينبغي أن يكفل تنظيم الطيف لهيئات البث توزيعاً عادلاً ومتناهياً بين هيئات البث للخدمة العامة، والهيئات التجارية والمجتمعية.

ويحدد التنظيم الدولي للت剌ددات عدداً من مجموعات التردد للبث والإرسال التليفزيوني بصورة سليمة. بيد أن توزيع هذه المجموعات بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية، هو من مسؤولية الحكومات الوطنية ويمكن أن تعهد بها لجنة لتنظيم البث. وينبغي أن يتمثل أحد أهداف إدارة الطيف اللاسلكي في مجال البث، في ضمان التوازن السليم بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية. والهدف هو تعزيز التوعي بضمان أن تتوافق فرصة معقولة لكل شكل من أشكال الملكية والسيطرة للوصول للطيف، حسب ما تستطيع أن تسميه به في البث بصورة نافعة.

وفي التطبيق، فإن هذا يعني عادةً ضمان توافر طيف كافٍ مجاناً أو بتكاليف في المتداول للبث للخدمة العامة والبث المجتمعى. ويتعين إجراء تشاور عام مفتوح حول استخدام الترددات وتخصيصها بين مختلف الاستخدامات، بما في ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

وتبيّن الممارسة الدولية أن تخصيص حد أدنى يبلغ ١٥ في المائة من الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد (إف إم) للبث المجتمعى (٣-٢ ميجا هيرتز من ٢٠ ميجا هيرتز متضمنة في الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد التي تتراوح بين ٨٨ و١٠٨ ميجا هيرتز)، لابد وأن يكون كافياً، في حين أن ٢٠ في المائة هي النسبة المثلثى. وتخصص بلدان متباينة كتايلاندا وفرنسا والولايات المتحدة نحو ٢٠ في المائة من الأطوال الموجية لتضمين التردد للبث المحلي والمجتمعي الذي لا يسعى للربح.

الإطار ٤٩ - تايلاندا: الترددات باعتبارها مورداً للصالح العام

تنص المادة ٤٠ من دستور تايلاندا الصادر في ١٩٩٧ على أن: ترددات الإرسال للبث الإذاعي أو التليفزيوني والاتصالات اللاسلكية هي موارد وطنية للاتصال تستخدم للصالح العام. ويرسى مرسوم تخصيص ترددات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، الصادر في مارس ٢٠٠٠، قواعد محددة يمكن بها ضمان الصالح العام في البث. وهي تعهد بنسبة ٤٠ في المائة من ترددات البث المتوفرة للقطاع المملوك للدولة، و ٤٠ في المائة للقطاع التجاري، وتحتفظ بنسبة ٢٠ في المائة للبث المجتمعي. وقد فاز هذا النموذج على الاقتراحات البديلة التي قدمت في عملية الصياغة والتي اقترحت إعطاء كل مقاطعة محطة إذاعة مجتمعية واحدة، أو تخصيص ٢ في المائة من الوقت على الأبواء للبث المجتمعي.

ويقدم قطاع الإذاعة في فرنسا خمس فئات مختلفة من التراخيص: الإذاعات المجتمعية المؤهلة للتمويل العام، والإذاعات التجارية المحلية، والإذاعات المحلية أو الإقليمية المنضمة للشبكات الوطنية، والإذاعات الوطنية، وفئة خاصة لثلاث محطات إذاعة كانت قائمة قبل ١٩٩٢ وتبث في الخارج. ويمكن ملاحظة الأولوية التي تم إيلاؤها للإذاعة المجتمعية من النسبة المئوية التي يشكلها هذا القطاع من كل محطات الإذاعة، والتي تربو على ٥٠ في المائة، أو ٥٤٥ ترخيصاً من ١٠٧٠ ترخيصاً صدرت حتى أول يناير ٢٠٠٥، تستخدم نحو ٢٥ في المائة من التردد، أو ٨٧٤ من ٣٥٣٨ تررداً.

ويقتضى الاستخدام الكفاءة للترددات وضع خطة وطنية شاملة للهيئات الوطنية والإقليمية، في حين يمكن تكييف الهيئات المحلية بمرونة أكبر حسب الطلب، وتوزيع السكان، وتوافر الطيف. ومع مجيء أساليب جديدة للتوزيع القومي، أصبح بعض الافتراضات السابقة عن تنظيم الطيف محل إعادة نظر.

وبصفة خاصة، فإنه من المسلم به على نحو متزايد أنه يمكن أن يكون هناك استخدام مختلف للطيف دون مطالبة كل هيئة بمفردها بأن تكون جزءاً من الإطار الوطني للتنظيم والتخصيص. واعتماداً على تجربة WIFI والإعفاءات الأخرى من الترخيص، يمكن أن تصبح تكنولوجيات الطيف المشتركة المعنية بنموذج "الطيف المفتوح" ملائمة لإدارات البث المحلية منخفضة القدرة حيث يُنْجِب جانب من الطيف اللاسلكي خصيصاً لتلك البيانات في إطار معالم تقنية منقحة عليها.

وفي المدى بين المتوسط والطويل، فإن البث الرقمي للتلفزيون والإذاعة سيطرح تحديات جديدة. فالانتقال إلى البث الرقمي لا يتبع بث قنوات أكثر كثيراً على نفس الطيف فحسب - والذي ييسر حيث تمثل ندرة القنوات قياداً، تنوعاً أكبر في المضمون - وإنما يتبع أيضاً انقاضاً إضافياً، مثل أدلة البرامج الإلكترونية. وتثير مثل هذه الإضافات للنفع شواغل جديدة بالنسبة لهيئات التنظيم، مثل كيفية ضمان إيلاء بروز ملائم لكل أنواع هيئات البث والبرامج بدلاً من المعاملة القصصية لهيئات بعينها.

ومن المنظور التنظيمي، حقق البث بالسائن والكابل انتقالاً بلا توقف نحو البث الرقمي، مما مكّنه من أن يوفر قنوات إضافية ونفعاً أكبر. كما يتعرض البث الأرضي لضغوط قوية ليغدو رقمياً، جزئياً لأن الطيف الذي يحتله حالياً ملائم لاستخدامات أخرى يشدّ الطلب عليها مثل التليفون المحمول والإرسال اللاسلكي واسع النطاق. لكن الانتقال للبث الرقمي تعقد بسبب حقيقة أن تنظيم الطيف الدولي فرر أنه من غير العملي تحديد ساحة كبيرة جديدة من الطيف، لكي تبدأ الهيئات الخاصة للتلفزيون الرقمي مع الاحتفاظ بالطيف المطلوب للتلفزيون التماضي. وبدلاً من ذلك، فإن الخدمة الرقمية ستبدأ داخل الأطوال الموجية القائمة لتحول في النهاية محل التلفزيون التماضي بعد تاريخ "قطع الدائرة".^(٨).

(٨) الاتحاد الدولي للمواصلات الملكية واللاسلكية، توصيات الإذاعة - البث بالتلفزيون الأرضي والرقمي في، VHF/UHF Bands (BT.798.1)، اعتمدت في يوليو ١٩٩٤.

ومما زاد الأمور تعقيداً حقيقة أنه توجد بالفعل معايير رقمية متافسة عدديّة في كل من الإذاعة والتلفزيون، وتزوج لها مجموعات مختلفة من البلدان المتقدمة، كل منها يحاول تجنيد البلدان النامية لتأخذ بمعاييره. وفي الأجل الطويل، ستتضمن قضايا الصالح العام بالنسبة لجهات التنظيم مسألة أي المعايير يتبعن انقاذها، بما في ذلك كيف تؤثر على الحاجة إلى أجهزة تلزيون أو راديو جديدة وعلى ثمنها، وكيفية ضمان التغطية الشاملة، وكيف يمكن الانتقال من التناول إلى الرقمي على خير وجه.

وستؤثر كل هذه القضايا المستقبلية على المضمون بأوسع معانٍ التخصيص، أو في غير ذلك التوزيع، والقوى الكافية لمختلف قطاعات البث وضمان أن يكون المضمون في المتناول ويمكن تحمل تكاليفه. ومع ذلك، ففي معظم البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، فإن الأسئلة الناتجة عن الرقمية تتعلق بالمستقبل: ففي الوقت الحالي تظل الأولوية هي ضمان القدرة على إصلاح الهياكل الحالية وتنقيحها والارتقاء بها على نحو ملائم.

قواعد ضرورة التضمين

قواعد ضرورة التضمين هي آلية تنظيمية مفيدة لضمان الوصول لشبكات الكابل والسائل من أجل استخدامها للصالح العام، بما في ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويتعين أن يكفل قانون البث أن تتوافق لهيئات تنظيم البث السلطات الازمة لتنفيذ قواعد "ضرورة التضمين" عليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون هذه القواعد للصالح العام.

تعزف شبكات الكابل الخاصة وجهاً تشغل الكابل عادةً عن توفير فرص للبث للخدمة العامة والبث المجتمعي، لأسباب تجارية بصفة عامة. ويمكن تطبيق قواعد "ضرورة التضمين" حيثما تكون لشبكة للكابل أو لجهة تشغيل السائل، أو يحتمل يكون لها، وضع مسيطر في السوق في مجال توفير الفرص للمشاهدين. ويتبعن تطبيقها في الحالات التي تواجه فيها هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية، في ظل عدم ضمان التضمين، احتمال استبعادها من الوصول للتوزيع بالكابل أو السائل. وإلى جانب تطبيق قواعد ضرورة التضمين على خدمات برامج معنية، ينبغي أن يحضر على شبكات الكابل وهيئات تشغيل السوائل، التفرقة غير العادلة على أساس المضمون بين مختلف خدمات البرامج، مثلاً على أساس الدين.

ففي إسبانيا مثلاً، فإن هيئات تشغيل الكابل مدعوة بمقتضى المادة 11 من مرسوم اتصالات الكابل السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٩^(٩)، والمادة ٢٦ من المرسوم الملكي ٢٠٦٦/١٩٩٦، لأن تضمن القنوات التالية:

- البرامج التليفزيونية التي تذيعها القنوات المملوکتان لشركة البث للخدمة العامة، إذاعة وتليفزيون إسبانيا.
- البرامج التليفزيونية التي تذيعها القنوات الثلاث المملوکة لشركات البث الخاصة.
- البرامج التليفزيونية التي تذيعها قنوات شركات البث للخدمة العامة في المناطق المستقلة ذاتياً.
- البرامج التليفزيونية التي تذيعها قنوات تليفزيون محلية إذا طلبت هذا.

^(٩) مرسوم اتصالات الكابل السلكية واللاسلكية (المرسوم ٤٢/١٩٩٥ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥).

الإطار .٥ - ألمانيا: التزامات التضمين والنقل على شبكات الكابل

تحدد الاتفاقية المبرمة فيما بين الولايات والمعنية بخدمات البث^(١) المبرمة بين الولايات الألمانية الست عشرة مبادئ ترتيبات التضمين على شبكات الكابل. وتطبق قواعد مختلفة على شبكات توزيع الكابل التماضية والرقمية^(٢).

وبالنسبة لشبكات الكابل التماضية، تحديد اللوائح الإقليمية للبث، تطبيق قواعد التضمين والنقل وترتيب الأولويات، على الرغم من أن القواعد متماثلة من منطقة إلى أخرى. ففى ولاية رين وستفاليا الشمالية مثلا، هناك شرط بنقل ارسال هيئة البث العامة فى كل أنحاء المنطقة ونقل خدمات البث المحلية فى نطاق منطقة البث الخاصة ببيئة البث المحلية. وتحدد وكالة الإعلام فى رين وستفاليا الشمالية الأولوية حسب معايير تتضمن تعددية البرامج الخاصة بمصالح معينة وبالرأى ونطاق عرض الأحداث فى المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعية، والإسهام فى التنوع الثقافي واللغوى فى البرامج المعروضة بأسرها، وذلك إذا كانت سعة الكابل غير كافية لنقل كل القنوات الأخرى.

وبالنسبة لشبكات الكابل الرقمية، هناك مجموعة مشتركة من القواعد مقررة فى إطار الاتفاقية المبرمة بين الولايات المعنية بخدمات البث. وهناك قاعدة عامة هي أنه ينبغي تخصيص البث المتاح فى شكل تماضي حسب قدرة القنوات الرقمية. وإضافة لذلك ينبغي أن تكفل هيئة تشغيل شبكة الكابل المرقمنة:

(١) نص Rundfunkaderungsstaatsvertrag، الموحدة فى أول يناير ٢٠٠١، متاح فى:
<http://www.artikel5.de/gesetze/rstv.html>.

(٢) تستند المعلومات الخاصة ببساطة وألمانيا فى هذا القسم على جرد لوائح الاتحاد الأوروبي لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوروبية لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوروبية، مجلس إدارة جمعية المعلومات، ٢٠٠١، متاح فى:
<http://europa.eu.int/ISPO/infosoc/telecompolicy/en/OVUM-mustcarry.pdf>.

- قصر قدرة الإرسال على البث الخاص بهيئات البث المنشئة بموجب القانون العام، بما في ذلك حزم البرامج أو "باتاها"،
- تخصيص القدرة على البث لمحطات التلفزيون المحلي والإقليمية، و"للقنوات المفتوحة" المرخصة في ولاية معينة.

قنوات المنفذ العام

قنوات المنفذ العام هي قنوات على شبكات الكابل أو السائل تم تجنيبها للاستخدام العام غير التجاري، مثل البرامج التعليمية، والمجتمعية، أو برامج الخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث قدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات المنفذ العام كشرط لإصدار ترخيص لجهة تشغيل الكابل أو السائل.

الإطار ٥ - الولايات المتحدة: قنوات المنافذ العامة وهيئات تشغيل الكابل

رغم أنه لا يوجد قانون اتحادي يدعو لنقل قنوات المنفذ العام على شبكات الكابل المحلية، فإن مثل هذه القنوات يمكن أن تكون مطلوبة باتفاقيات تبرم بين هيئات تشغيل الكابل ومنظمات منح الامتياز المحلية (سلطات محلية عادة). وفي مقابل استخدام هيئات تشغيل الكابل لحق المرور العام المحلي (الشوارع، الطرق السريعة، المتنزهات... إلخ)، فإنها توافق على توفير سعة لقنوات وخدمات ومرافق ومعدات لقنوات المنفذ العام والقنوات التعليمية والحكومية. ويمكن أن تساعد حقوق التعويض المقدمة لهيئة منح الامتياز المحلية في توفير منفذ لوسائل الإعلام للسكان المحليين. وقد أقامت قنوات المنفذ العام وجوداً ممتداً في الولايات المتحدة وحافظت عليه نتيجة للإطار القانوني الذي يمكن من أسباب القوة الذي وفره مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، والمجموعة المساعدة من قوانين السوابق القضائية.

و والإطار القانوني منصوص عليه في القسم ٦١١ من مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤ (كما عدل بمراسيم ١٩٨٤، ١٩٩٢، و ١٩٩٦) المعنون "قنوات الكابل من أجل الاستخدام العام والتعليمي والحكومي". وينص القسم ٦١١ على أنه يجوز لسلطة منح الامتياز أن تضع شروطاً لمنح لامتياز فيما يتعلق بتعيين أو استخدام سعة القناة المخصصة للاستخدام العام والتعليمي أو الحكومي. ويجوز لسلطات منح الامتياز أن تطلب جهات تشغيل شبكات الكابل بأن توفر خدمات ومرافق ومعدات لاستخدام القنوات العامة وال التعليمية والحكومية. ووفقاً لاتفاقية الامتياز المحلي، يجوز لهيئة تشغيل الكابل أو هيئة منح الامتياز أن تعتمداً القواعد التي تحكم القنوات العامة وال التعليمية وال الحكومية، بيد أن مفوضية الاتصالات الاتحادية تحدد أن هذه يجب ألا تستند للمضمون. ويمكن أن تتضمن قواعد لتصنيص الوقت بين مقدمي الطلبات المتنافسين "على أساس معقول غير مضمون البرنامج". كما يمكن أن تشرط معايير الحد الأدنى للإنتاج وأن يخضع مستخدموها للتدريب.

والقنوات العامة وال التعليمية وال الحكومية مستقلة من الناحية التحريرية عن هيئات تشغيل الكابل مع استثناءات محدودة جداً. وينص القانون الاتحادي، في القسم ٦١١ (٤) على أن "هيئة تشغيل الكابل لن تمارس أي رقابة تحريرية على أي استخدام عام و تعليمي أو حكومي لسعة القناة الموفرة. بمقتضى هذا القسم، فيما عدا أن جهة تشغيل الكابل يجوز لها رفض بث أي برنامج للمنفذ العام أو نسبة من برنامج المنفذ العام التي تحوى فحشاً وعدم لياقة أو عرياناً. بيد أن المحكمة العليا قد قضت بأن هذه السلطات غير دستورية^(١). وبعد ذلك، أصدرت مفوضية الاتصالات الاتحادية توجيهها حتى في من الاستثناءات بدرجة أكبر. يجوز لهيئة تشغيل الكابل أن ترفض بث أي برنامج للمنفذ العام أو نسبة من برنامج المنفذ العام تعتقد جهة التشغيل على نحو معقول أنها تحوى فحشاً^(٢). وصدر أيضاً عدد من أحكام المحاكم التي تؤيد الحد من تدخل الحكومة المحلية في قنوات المنفذ العام^(٣)، بيد أن الإطار التشريعى والتنظيمى لقنوات المنفذ العام يظل ضعيفاً في هذا الصدد.

(١) توجيه مفوضية الاتصالات الاتحادية بشأن القنوات العامة وال التعليمية وال الحكومية، متاح في: <http://www.fcc.gov/mb/facts/pegfacts.html>

(٢) مدونة التنظيمات الاتحادية (١٩٩٧)، القسم ٢٠٢-٢٦ المنفذ العام.

(٣) نورود جيمس، تحديث السياسة العامة: أحكام المحاكم والمراسيم القانونية، شبيجل وماكديارماد (٢٠٠٠) <http://www.spiegel.de/med.com/publications/default.asp>.

هيئات تشغيل الكابل بالحق في مذ كابلات شاسعة للاتصالات بموجب حق المرور العام، في حين تطلب هيئات تشغيل السائل بتخصيص الطيف اللاسلكي لإرسال إشارتها اللاسلكية والوصول إلى مسارات السائل المدارية أو موقع السائل الأرضية الثابتة. وتشكل المسارات المدارية مورداً محدوداً إضافياً يستحث تعويضاً عاماً.

وإلزام هيئات تشغيل الكابل أو السائل بترويد قناة المنفذ العام بنسبة من السعة المتاحة، وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الصالح العام في البث، سواء كان هناك شرط التضمين والنقل الذي يقضي بإدراج قنوات معينة أم لا.

وقد بدأت أولى قنوات تلفزيون المنفذ العام في ألمانيا Offene Kanal Berlin في ١٩٨٤ ويوجد حالياً أكثر من ٨٠ قناة من هذا النوع. وهي منصوص عليها في إطار تنظيم البث الإقليمي وليس على مستوى الدولة الاتحادي. وتتم إدارة قنوات المنفذ العام على أساس أنها تمثل المنفذ المفتوح غير الساعي للربح، وفيه يكون منتج البرامج هو المسئول تحريرياً عن البرامج التي تذااع. وهي تعتبر إسهاماً في حرية التعبير وتنوعية وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، فإن قناة برلين للمنفذ العام، (Offene Kanal Berlin)^(١٠)، توفر مراقب تقنية بها هيئة كاملة من العاملين. والعاملون يستخدمهم بصورة مباشرة هيئة التنظيم الإقليمية، وهي Medienanstalt Berlin-Brandenburg^(١١). والإعلان ليس مسموحاً به ومنتجو البرامج ملزمون بضمان إتفاق برامجهم مع معايير الحد الأدنى القانونية. ويتأخّر وقت البث على الهواء لمنتجي البرامج على أساس من يأتي أولاً تتم خدمته أولاً. وفي الولايات التي توفر فيها هيئة التنظيم قناة مفتوحة واحدة أو أكثر، يكرّس جزء مما يدفعه المشاهدون والمستمعون من رسوم الترخيص، لسداد تكاليف تقديم الخدمة.

(١٠) موقع: Offene Kanal Berlin .<http://www.okb.de>، على الإنترنت:

(١١) موقع: Medienanstalt Berlin-Brandenburg .<http://www.mabb.de/>.

الفصل الحادى عشر

البٰث للخدمة العامة

قائمة مراجعة للممارسات الجيدة

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العام في القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسي والتجاري.
- يتبعن أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة في خدمة الصالح العام في مجال البث في كل أرجاء البلاد ولكل السكان في البلد الذي أقيمت فيه.
- يتبعن على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفه عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامه الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسلیتهم، مع مراعاة التنوع العرقي والتقافي والديني والإقليمي.
- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسؤوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخصوصية لمسائلة الرسمية أمام عامه الناس.
- يتبعن أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة في القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافق الخبرة والتجربة ذات الصلة في الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والأراء التي تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعينين بالعمل بصفتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.
- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسئولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.
- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبة من الأموال العامة من خلال آلية للتمويل مصممة لحماية استقلالها. ويجوز لها جمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهيئات.

تتعرض المزايا النسبية لمؤسسات البث للخدمة العامة لمناقشتها واسعة وساخنة. لكن من المسلم به بصفة عامة أن البث للخدمة العامة دور معين يؤديه في تحقيق أهداف الصالح العام والإسهام في تعددية وسائل الإعلام، وحيثما تكون هيئات البث مملوكة ملكية عامة يتعين عليها أن تكون مستقلة عن الدولة والحكومة القائمة من الناحية التحريرية، وأن تدار للصالح العام، وأن تخضع للمساءلة أمام الناس الذين تخدمهم. وتشكل هذه المبادئ أساس التوصيات الخاصة بالمارسة الجيدة في مجال البث للخدمة العامة الواردة في هذا القسم.

وربما كانت هيئة الإذاعة البريطانية هي أشهر هيئات البث للخدمة العامة. وعندما تم منح الهيئة الاستقلال التحريري في ١٩٢٦، كانت مبادرتها الهايدية هي عدم السعي للربح، وشمول الخدمة، والرقابة الموحدة، والحفاظ على معايير عالية للبرامج^(١). والاستقلال التحريري للهيئة يحميه ميثاقها الملكي ويكتفه بصورة محددة اتفاق مكتوب مع الحكومة. ويتم ضمان أساسها الاقتصادي من خلال مدفوّعات يؤديها المشاهدون ورسوم الترخيص. وقد أتاح لها هذا إنتاج تشكيلة كبيرة من البرامج عالية النوعية المصممة لتحقيق الصالح العام. ورغم أن تعينات مجلس الإدارة باقية تحت سيطرة الحكومة، فإن الهيئة تعمل متحركة بصورة كبيرة من التدخل الحكومي. ومع ذلك، ففي أزمنة الحرب والمنازعات الخطيرة الأخرى،

(١) بيتر م. لويسى وج. بووث، الوسيلة الخفية: الإذاعة العامة والتجارية والمجتمعية (لندن: ماكميلان، ١٩٨٩).

حضرت الهيئة لضغوط لكي تأخذ جانب الحكومة. وفي ٢٠٠٥، استقال المدير العام للهيئة، بضغط من الحكومة، عقب تحقيق رسمي حول وفاة خبير الأسلحة، الدكتور يفید كيلي، وهو مصدر رئيسي لتقارير الهيئة عن صنع سياسة الحكومة في الفترة التي انتهت بالحرب على العراق.

وهكذا، فإن الحفاظ على الاستقلال التحريري يبقى تحديا حتى في تلك البلدان التي من المسلم فيها بها الاستقلال من ناحية المبدأ وبحكم القانون. وكما رأينا في الباب الأول، فإن الاستقلال التحريري كثيرا ما يكون ظاهريا فحسب في كثير من البلدان، دون استقلال حقيقي عن الحكومة والمصالح الأخرى.

والتمويل عامل أساسي يؤثر على الاستقلال، وعلى قدرة هيئات البث العامة على القيام بدور اجتماعي إيجابي. وتمثل الرسوم التي يدفعها جمهور النظارة، والتي تجيء على ملكية أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيون، مصدراً مستقراً، ومستقلاً، وغنية نسبياً عادة للتمويل. وعندما لا يكون هذا الخيار عملياً، كما هي الحال في كثير من البلدان النامية، يشكل استباط آليات تمويل فاعلة أخرى تحدياً محورياً بالنسبة للقطاع.

كما يمكن لنفوذ التجارى الخاص أن يطرح تحدياً بالنسبة لمستقبل البث للخدمة العامة، ففي البلدان ذات التقاليد في مجال البث للخدمة العامة، أدى الانفتاح أمام المنافسة التجارية إلى تناقص أعداد النظارة، والذي أدى بدوره إلى ضغوط لتخفيف الدعم العام، وألقى البرمجة "أرضاً"، بما في ذلك توفير المنتجات الأكثر شعبية والأقل تكلفة، وأسفر في بعض الأحوال، عن خصخصة جزئية أو كلية. كذلك هاجم ملاك هيئات البث الخاصة، المعونة التي تقدمها الدولة لهيئات البث العامة، على سبيل المثال في شكل رسوم ترخيص إجبارية تتم جبايتها على أجهزة الاستقبال المنزلية، باعتبار ذلك "منافسة غير عادلة".

وفي مواجهة هذه التحديات، قامت هيئات البث للخدمة العامة والحكومات بحملة دفاع قومية عن قيم الخدمة العامة، خاصة توفير الدعم القانوني الكبير المنصوص عليه في بروتوكول أمستردام الملحق بمعاهدة الاتحاد الأوروبي، وفي إعفاء الوسائل السمعية البصرية "الوارد في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"، وفي اتفاقية اليونسكو المعنية بالتنوع في التعبيرات الفنية والثقافية. وفي بعض البلدان، مثل كندا والمملكة المتحدة، نظم المواطنون حملات للدفاع عن هيئات البث للخدمة العامة. وهذه التطورات دليل على استمرار أهمية نموذج البث للخدمة العامة في مناخ تعددية وسائل الإعلام.

لقد أصبح البث للخدمة العامة مكوناً أثيراً في نظام متتطور للبث متعدد القطاعات في معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وعدد من البلدان النامية. وحتى على الرغم من ذلك، فإنه يواجه تحديات كبيرة: تحقيق استقلال حقيقي، الحصول على قاعدة مالية آمنة، كل ذلك إلى جانب الصراع في المنافسة مع البث التجاري.

ليس هناك تعريف معياري للبث للخدمة العامة، والنماذج تتباين من بلد لآخر، بيد أن هناك بعض السمات المسلم بها على نطاق واسع. ويصف تقرير عام ٢٠٠٠ للمجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون، **البث العام: لماذا؟** مبادئ البث المستقل للخدمة العامة باعتباره شاملًا ومتنوًا ومستقلاً ومتميزة، ويحدد ذلك على النحو التالي:

- أنه في متناول كل مواطن، ليس فقط من الزاوية التكنولوجية، وإنما من زاوية وضوح البرامج.
- يكشف عن التنوع في ضروب البرامج المقدمة، والجمهور المستهدف، والموضوعات التي تناول.

- أنه مستقل عن الضغوط التجارية والنفوذ السياسي. ويشمل هذا الاستقلال التحريري، وحماية حرية التعبير، ووجود آليات ملائمة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة للتمويل، والاستقلال عن الهيئات الحكومية والاستقلال في عملية الانتقاء بمجالسها ومديريها الرئيسيين.

- أنها لا تنتج فقط أنواع البرامج ومواد الموضوعات التي تتجاهلها هيئات الأخرى وتستهدف جماهير يتجاهلها الآخرون، لكنها وبدون استبعاد أى ضرب من الضروب، تهدف إلى ابتكار وإبداع ضروب جديدة، وتحديد الوثيرة في العالم السمعي البصري^(٢).

وتشمل الخصائص الأخرى التي تعزى إلى البث للخدمة العامة، الاهتمام بالهوية الوطنية والثقافة الوطنية، والتجدد وكذلك البرامج المستقلة، ودورها في تحديد معايير الجودة^(٣).

ومن بين أهم القضايا في تحديد نوعية البث للخدمة العامة وتنوعه واستقلاله وتميزه، ما يلى: الإطار القانوني الذي تعمل فيه هيئة البث، بما في ذلك السلطات والواجبات المحددة في القانون، وترتيبات الحكومة، بما في ذلك عملية تعيين مجلس الإدارة وكبار هيئة العاملين بالإدارة، وترتيبات التمويل. وفي القسم الذي يلى، يبحث هذا الفصل تلك القضايا ونهاج التنفيذ الذي صمم على خير وجه لضمان البث الفاعل وعالى النوعية للخدمة العامة.

(٢) المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون، البث العام: لماذا؟، كيف؟ (٢٠٠٠)، مقتبس في مؤلف مونرو^٥. برلين ومارك راوبى، محرر ان البث للخدمة العامة في فترة الانتقال (لاهانى، كلوار لو إنترناشونال، ٢٠٠٣)، ٤-٢.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم البث للخدمة العامة: التعلم من تجربة اليوننة والبرسك (مكتب سياسة التنمية، ٤٢٠٠٤) متاح في:
http://www.undp.org/governance/docs/A21-Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf.

الوضع والاستقلال

هيئة البث للخدمة العامة يجب تحديدها في القانون باعتبارها هيئة مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تعمل للصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسي والتجاري.

وفي الأوضاع العادية، يتحدد وضع هيئة البث للخدمة العامة في تشريع يحدد واجباتها ومسؤولياتها، وحدود الخضوع ل المساعلة، وضمانات الاستقلال التحريري عن الحكومة والحماية التي تحظى بها من التدخل السياسي والتجاري. هذه هي الخصائص المحددة للبث للخدمة العامة. ويوفر التشريع المنظم وسائل لضمان أن تعمل هيئة البث للصالح العام بأهداف الخدمة العامة؛ الخضوع ل المساعلة أمام الناس عامة.

ويوازن إطار البث للخدمة العامة بين مبادئ الاستقلال والخضوع ل المساعلة. ويجب أن يكون خضوع هيئة البث للخدمة العامة ل المساعلة أمام عامة الناس، من خلال البرلمان. وإذا كانت هناك هيئة تنظيم مستقلة تمارس مسؤوليتها على كل البث، فيجوز أن يكون الخضوع ل المساعلة عندئذ من خلال هيئة التنظيم.

ففي فرنسا مثلاً، يقيم المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية كيف أوفت الشبكات العامة بالتزاماتها بموجب اختصاصاتها. وفي كندا، تصدر لجنة الإذاعة والتليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية، التراخيص لهيئة الإذاعة الكندية والتعليق حول كيف ينبغي لها أن تقوم بمسؤولياتها. كما أنشأت الهيئة منصب محقق الشكاوى (الأمبودسبرسون) - وهو شخص ينقل له المواطنون شواغلهم بشأن الهيئة، ويقدمون إليه انتقاداتهم لها، وذلك للنظر فيها واحتمال اتخاذ إجراء ونشر كيفية معالجة هذه الشكاوى على الملأ.

وفي جورجيا، تم إنشاء شركة البث العامة بتوصية من مجلس أوربا الذي ساعد خبراؤه المشرعين في جورجيا على وضع قانون للبث^(٤). وبموجب أحكام القانون الصادر في ديسمبر ٢٠٠٤، تحولت هيئة البث للإذاعة والتلفزيون في جورجيا إلى "شركة البث العامة الجورجية"، وهي شركة عامة مستقلة تدير فنادق للتل菲زيون ومحطتين للإذاعة. ويدير الشركة مجلس أمناء يتكون من تسعة أعضاء يعينهم البرلمان لمدة ست سنوات ويعينون بدورهم المدير العام.

الواجبات والمسؤوليات

يتعين أن يتمثل واجب هيئة البث للخدمة العامة في أن تعمل للصالح العام في مجال البث في كل أنحاء البلاد ولجميع سكان البلاد التي انشئت فيها. ويتعين على هيئة البث بصفة خاصة أن تقدم طائفه واسعة من البرامج المبتكرة عالية النوعية المصممة لتعليم وإعلام وتسلية عامة الناس، آخذة في الاعتبار، التنوع العرقي والثقافي والديني والإقليمي.

ويجب أن تحدد هيئة البث للخدمة العامة في القانون، ويمكن أن تتضوى على طائفه من الواجبات والمسؤوليات المصممة لخدمة الصالح العام، مثل:

- تقديم برامج خبرية ومتعلقة بالشئون الجارية، تكون شاملة ومتوازنة وغير متحيزه، بما في ذلك الشئون الوطنية والدولية التي تهم الصالح العام.
- توفير برامج تستهوي قطاعات عريضة وكذلك برامج متخصصة، والإسهام في دعم الهوية الوطنية وأن تعكس أيضا التنوع الثقافي والإقليمي.

(٤) إنترنيوز، "ميدان البث في جورجيا"، تقرير صادر به تكليف (٢٠٠٦).

- توفير فرصة لمجموعات الأقلية للإدلاء بصوتها، بما في ذلك برامج بلغات الأقلية.
- توفير نسبة معقولة من البرامج التعليمية.
- توفير نسبة معقولة من البرامج الأطفال.
- النهوض بإنتاج البرامج بواسطة المنتجين أبناء البلد، بما في ذلك الإنتاج الإقليمي.

ويؤثر السياق تأثيراً قوياً في تحديد أي البرامج الخاصة أكثر ملائمة بالنسبة لرسالة كل هيئة من هيئات البث للخدمة العامة. بيد أن بعض النهج العامة إزاء البرمجة تعتبر من واجب معظم هيئات البث للخدمة العامة: الحفاظ على التوازن والتجدد، وإدراج البرامج التي تهم الصالح العام وكذلك المتعلقة بالأئمة والشيوخ الجارية، والنهوض بالفنون والأداب والثقافة، وتوفير طاقة إنتاج "داخلية" كبيرة بما يتيح لها تقديم برامج تتسم بالتنوع والتفرد والتوعية، وأن تعكس أفكار وآراء وقيم المجتمع والأمة التي تخدمها.

ويعتبر تليفزيون شيلي (تليفزيون شيلي الوطني) على نطاق واسع نموذجاً هادياً للبث للخدمة العامة في أمريكا اللاتينية. ورغم أنه بدأ في 1969، كهيئة للبث المملوكة للدولة، فقد تحول في 1992، إلى قناة عامة مستقلة ذاتياً ملزمة أن يكون لها طابع تعدد ونبايبي، وأن تعمل على أساس التمويل الذاتي، وذلك عقب عودة البلاد إلى الديمقراطية، وهو يهدف إلى:

- النهوض بالثقافة والهوية والقيم الوطنية بكل تعدداتها.
- أن يكون تعددياً وموضوعياً في تمثيل الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والديني والسياسي في البلاد.

- أن يكون مستقلاً عن مختلف القوى الفاعلة في المجتمع.
- أن يحقق التواصل بين الشيليين في كل أنحاء البلاد، والشيليين الذين يعيشون في الخارج.
- أن يمثل كل الشيليين في تنويعهم الاجتماعي والثقافي والديني.

وفنلندا نموذج جيد عن كيف يستطيع التشريع الذي يحكم البث الخدمة العامة، تحقيق احتياجات ومصالح الذين ينتمون إلى أقليات^(۵). ويصف القسم ۷ من مرسوم شركة البث الفنلندية، كما عدل في ۲۰۰۵^(۶)، واجبات هيئة البث العام بالعبارات التالية:

الشركة مسؤولة عن تقديم برامج شاملة للإذاعة والتلفزيون مع الخدمات الإضافية المرتبطة بذلك لكل المواطنين بموجب شروط متساوية. ويجوز تقديم خدمات المضمون هذه وغيرها والمرتبطة بالخدمة العامة في كل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وستكفل برامج الخدمة العامة بصفة خاصة:

- ۱- دعم الديمقراطية وتتوفر فرصة لكل شخص للمشاركة عن طريق تقديم طائفة واسعة من المعلومات والأراء والمناقشات وكذلك فرص التفاعل.
- ۲- إنتاج وإبداع وتطوير الثقافة والفنون والتسليية الملهمة في فنلندا.
- ۳- مراعاة الجوانب التربوية والخاصة بالمساواة في البرامج، وتوفير فرصة للتعليم والدراسة، والتركيز على برامج الأطفال، وتقديم برامج للتعدد.

(5) Case study provided by Tarlach Mc Gonale, commissioned paper (2006).

(6) مرسوم بشأن تعديل مرسوم شركة البث الفنلندية، مرسوم رقم ۲۰۰۵/۶۳۵ الصادر في ۱۹ أغسطس ۲۰۰۵ منح في:

<http://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1993/en19931380.pdf>.

٤- معاملة المواطنين الذين يتحدثون الفنلدية والمواطنين الذين يتحدثون السويدية على قدم المساواة فيما بينه، وإنتاج خدمات بلغة السامي والرمانى ولغة الإشارة، وكذلك وحيثما يمكن بلغات المجموعات الأخرى في المجتمع.

٥- دعم التسامح والتعدديّة الثقافية وتقديم برامج الأقلية والمجموعات الخاصة.

٦- النهوض بالتفاعل الثقافي وتوفير برامج موجهة للخارج.

٧- إذاعة البيانات الرسمية، والتي ستتصدر لها أحكام أخرى بمرسوم، وتوفير البث الإذاعي والتلفزيوني في الظروف الاستثنائية.

بعاربة محددة، إن هذه التعديلات تهدف إلى النهوض بالقيم والممارسات الديمقراطية، وكذلك بفرص المشاركة والتفاعل، وبذلك تدعم التسامح والتعدديّة الثقافية والبرامج المخصصة للأقليات والمجموعات الخاصة. وهي مأخوذة معاً، مهمة جداً لدعم التفاهم بين المجموعات وتحقيق التلاحم الاجتماعي. كذلك من المرجح أن تفيد الأهداف الثقافية والتعليمية الأقليات، ومن المؤكد أن تقديم برامج بلغات شتى سيفعل ذلك هو أيضاً.

وفي مالى، انصب التركيز على إنتاج برامج عالية النوعية، تنهض بالتعديّة والثقافة ومد نطاق التغطية^(٧). فبعد ثورة ١٩٩١، أبرم عقد للخدمة بين الحكومة وبين مكتب البث الإذاعي والتلفزيوني في مالى، يحدد التزامات الخدمة العامة التي يتحملها المكتب. ويلزم مرسوم صدر في ١٩٩٦ (رقم ٢٨٤-٩٦ اتخذ في ٢٣ أكتوبر) المكتب بأن يكرس على الأقل ٨٠ في المائة من برامجه الإذاعية

(٧) اليماني بايلي، تقرير غير منشور أعد بتكليف من البنك الدولي (٢٠٠٥).

و٦٠ في المائة من برامجه التلفزيونية لمضمون الخدمة العامة. كما يلزم المكتب بأن يوسع باطراد التغطية الإذاعية من ٦٥ في المائة من البلاد في ٢٠٠٣، إلى ١٠٠ في المائة في ٢٠١٥، وتوسيع في المدة نفسها. ويحدد مجلس الإدارة ولايته كالتالي:

- ١- وضع البرامج الإذاعية والتلفزيونية بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد.
- ٢- النهوض باستخدام اللغات الوطنية، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا وحماية البيئة.
- ٣- وضع برامج للتدريب تستند إلى عروض عالية النوعية.
- ٤- النهوض بالإعلام التعددي والمدنى والنافع.
- ٥- إنتاج مجالات وتقارير حية ومناقشات وتحقيقات.

وتشمل أهداف اجتماعية وإنمائية محددة للمكتب: محاربة الفقر، وزيادة معدل معرفة القراءة والكتابة، والإسهام في الوعي الصحي وتطوير الخدمات الصحية، ودعم التعليم الرسمي، بما في ذلك تعليم الكبار، وإلغاء تهميش المجتمعات المعزولة جغرافياً. وتضم شبكة المكتب هيئة وطنية واحدة للتلفزيون، ومحطتين لتضميم التردد تباثان من العاصمة باماكي، وعشرين محطة لتضميم التردد تقع في العواصم الإقليمية، ونحو ثلاثين "محطة ريفية".

الحكمة

يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل، له سلطات وواجبات محددة في القانون، وتنصمن الرصد

وضمان الامتثال لواجبات الخدمة العامة ومسؤولياتها، على نحو يكفل أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، ويوفر خصوصاً للمساءلة أمام عامة الناس.

ويتعين على ترتيبات الحكومة أن توازن بين مبدأين: الاستقلال والخضوع للمساءلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترتيبات شئويه ويتضمن الترتيب المعتمد منها وجود مجلس إدارة مستقل، يتم تعين أعضائه بطريقة عادلة وشفافة، بمشاركة من المجتمع المدني. وفي المقابل، فإن المدير التنفيذي لا يكون مسؤولاً إلا أمام المجلس، وليس الحكومة، والمجلس مسؤول عن اعتماد الميزانية وجميع السياسات العامة، ويعين غالبية كبار الموظفين التنفيذيين. وبهذه الطريقة، فإن المجلس ورئيسه يعملان كمصدّر بين الإدارة والحكومة.

ويتعين أن تتضمن سلطات مجلس الإدارة في ممارسة مهامه ما يلى:

- سلطة تعين وإقالة كل الموظفين الكبار.

- سلطة تحديد الإستراتيجية الشاملة واقتراح الميزانية،

- سلطة تحديد السياسات الداخلية.

- سلطة الاضطلاع بالمراجعة الداخلية.

وفي ممارسة مجلس الإدارة لسلطاته، يتعين لا يتدخل في الإدارة اليومية أو الاستقلال التحريري للمدير التنفيذي والعاملين معه. ويتعين أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن إعداد تقرير سنوي ويجب أن يخضع رسمياً للمساءلة أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.

فهيئه الإذاعه الاسترالية مثلا، يديرها مجلس إدارة أنشئ بموجب مرسوم الهيئة. وتنتمي مهامه في:

- أ- ضمان أداء وظائف الهيئة بكفاءة وتحقيق أقصى منفعة لشعب أستراليا.
- ب- الحفاظ على استقلال الهيئة ونراحتها.
- ج- ضمان أن يكون جمع الهيئة للأنباء وعرضها دقيقا وغير متحيز وفق المعايير المعترف بها للصحافة الموضوعية.

والمجلس ملزم أيضا بضمان امتثال الهيئة للتشريعات ذات الصلة. ولحكومة أستراليا الاتحابية السيطرة النهائية على الهيئة، ولها سيطرة على المنح العامة التي تعتمد عليها الهيئة. ولا تخضع الهيئة لإدارة الحكومة إلا بالنسبة للبث المتعلق بأمور تهم الصالح العام كما هو منصوص عليه في تشريع آخر. ولكن بنود كل بث كهذا يجب إدراجها في التقرير السنوي للهيئة. كما يتبعين أن يتضمن التقرير مدونات الممارسة، وتفاصيل أي هبة، معدات أو إرت يقبل خلال السنة، وأى مشورة متلقاء من المجلس الاستشاري، وموجا عن أنشطة موظفي الشئون المجتمعية، وأى أعمال اتخذت ردا على شكاوى.

ويوجد ترتيب مختلف في جنوب أفريقيا. فهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا يديرها مجلس إدارة أنشئ بمقتضى مرسوم الإذاعة الصادر في ١٩٩٩، وهو السلطة الخاضعة للمساءلة في الهيئة ويسطير على شئونها. وهو يعين لجنة تنفيذية مكونة من مدير تنفيذى رئيسى وأحد عشر عضوا آخرين لإدارة شئون الهيئة واللجنة التنفيذية مسئولة أمام المجلس.

وهيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا هي هيئة تنظيم البث، وتحظى هي نفسها بالاستقلال بموجب الدستور، ولها سلطات تنظيمية كبيرة بالنسبة لهيئة الإذاعة. ويعطى مرسوم البث الصادر في ١٩٩٩، لجنة البث الصادر في ١٩٩٩،

المسؤولية التامة عن ضمان امتثالها لأحكام الميثاق الخاص بها. ويطالب المرسوم بأن تكون كل إدارات هيئة الإذاعة صادرًا لها ترخيص من هيئة الاتصالات. وبالإضافة لهذا، يتبعن أن تمثل كل جهات البث، بما في ذلك هيئة الإذاعة لمدونة السلوك التي أصدرتها هيئة الاتصالات، والواردة في مرسوم هيئة الإذاعة المستقلة.

وتُخضع هيئة الإذاعة للمحاسبة رسمياً أمام البرلمان من خلال الوزير. ويزود مجلس إدارة هيئة الإذاعة الوزير بميزانية وقوائم كاملة بالإيرادات والمصروفات عن تلك السنة المالية المعنية. وينبغي مراجعة الحسابات المالية من قبل مراجع وأن تصطحب بتفصيل منه. ويقدم الوزير التقرير إلى البرلمان خلال سبعة أيام من تلقيه.

عضوية مجلس الإدارة

يتبعن أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة عادلة وعلنية وشفافة، وأن يحددها القانون. ويجب تصميمها لتتضمن أن تتوافر للأعضاء الخبرة والتجربة اللازمـة، وأن يلتزموا بتنوع المصالح والأراء الممثلة للمجتمع ككل. يتبعن أن لا يسيطر عليها أي حزب سياسي بعينه أو أي مصالح تجارية بذاتها، ويجب أن يعمل الأعضاء المعينون بصفتهم الفردية ويمارسوا وظائفهم للصالح العام في كل الأوقات.

وعملية تعيين المجلس الحكومي لا يمكن أن تضمن تحرر مجلس الإدارة من النفوذ المحاذب ومن الضغوط التي لا موجب لها، وأن يكون متنواعاً في طبيعته على النحو المناسب. لكنه يمكن أن تكون مفيدة في تقاضي بعض المطالب.

ويتعين تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة محددة وحمايتهم من الإقالة خلال تلك المدة إلا إذا كفوا عن الوفاء بالشروط المحددة للأهلية للمنصب أو فشلوا في القيام بمسؤولياتهم المحددة في القانون. ويجب أن تكون قواعد الأهلية لعضوية مجلس الإدارة واضحة ومحددة، لتفادي التعارض مع مسؤوليات المنصب. ويجب أن يراعي تنوع المجلس استصواب تمثيل الخلفيات الإقليمية والثقافية المختلفة وتحقيق توازن عادل بين النساء والرجال. ويتعين استبعاد مجموعات معينة من العضوية:

- المستخدمين في المصالح المدنية أو فرع آخر في الحكومة.
- شاغلي المناصب أو المستخدمون في حزب سياسي.
- الأعضاء المنتخبين أو المعينين في الهيئة التشريعية.
- المستخدمين، أو من لهم مصالح، في مجال البث أو الاتصالات.
- من أدینوا، بعد عملية سلمية ووفقاً للمبادئ القانونية المقبولة دولياً، بجريمة عف أو جريمة مخلة بالشرف، ما لم تكن قد مرّت فترة (مثل خمس سنوات) من إلغاء الحكم.

إن وجود خبرة ملائمة في مجلس الإدارة أمر مفيد، مع معرفة بالبث والخدمة العامة والإدارة وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وفيما يلى بضعة أمثلة توضح الفروق:

- هيئة الإذاعة الأسترالية يديرها مجلس إدارة يتم تعيينه ويتولى منصبه بموجب أحكام قانون البث الأسترالي الصادر في ١٩٨٣. ويتكون المجلس من مدير مباشر يعينه المجلس لمدة ٥ سنوات، وما بين سنة وثمانية مديرين آخرين يعينهم المحافظ العام. وتراعى في تعيين

المديرين، الخبرة المتعلقة بتقديم خدمات البث، والخبرة في الاتصالات أو الإدارة، والخبرة في الأمور المالية والتكنولوجية، والاهتمامات الثقافية وغيرها من الاهتمامات المتعلقة بالإشراف على منظمة البث للخدمة العامة.

- وهيئة الإذاعة اليابانية (NHK)، وهي هيئة البث العامة الوحيدة في اليابان، يديرها مجلس محافظين يتكون من اثنى عشر شخصاً يعينهم رئيس الوزراء ويوافق عليهم مجلساً الدائم نيابة عن الشعب الياباني. ويتم انتقاوهم لكي يجلبوا طائفة واسعة من الخبرة والتجربة. ومجلس المحافظين هو هيئة اتخاذ القرارات بالنسبة لكل الأمور المهمة لسياسة الإدارة والتشغيل، بما في ذلك الميزانية السنوية، وخطبة التشغيل، وسياسة البرامج الأساسية.

- وهيئة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا يديرها مجلس الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا، ويكون من اثنى عشر عضواً يمثلون خلفيات مختلفة. وينص قانون الهيئة المعتمد في ١٩٩٦ على أن يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء، ويعين البرلمان أربعة، منهم عضوان من المرشحين الذين توصي بهم أحزاب المعارضة، وتعيّن الأربعة الباقي منظمات المجتمع المدني، وهي مجلس العلوم الليتواني، ومجلس التعليم الليتواني، والرابطة الليتوانية لمبدعي الفنون، ولجنة الأساقفة الليتوانيين. ويجب أن يكونوا جميعاً من "الشخصيات البارزة في المجالات الاجتماعية والعلمية والثقافية. ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات ويمكن أن يخدموا فترتين على أقصى حد. وقد كان التعيين المبدئي في الهيئة في ١٩٩٦، متباعينا لدرجة أنه لم يتم استبدال كل الأعضاء في نفس الوقت، ولم تتواكب التعيينات مع الدورة الانتخابية. وقد قاوم المجلس بقوة محاولات السياسيين للتدخل في نشاطاته.

المدير العام

الإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مسؤولية مدير تنفيذى يعينه مجلس الإدارة لمدة محددة، ويمكن تجديد ولايته. وهو وهيئة التحرير مسؤولان عن وضع سياسة التحرير واتخاذ القرارات التحريرية.

ومدير التنفيذى مسؤول عن الإدارة فى إطار الواجبات والمسئوليات الشاملة لهيئة البث للخدمة العامة، والاستراتيجية التى اعتمدتها مجلس المحافظين، والميزانية، والسياسات الداخلية السارية حاليا. وفي أداء مدير التنفيذى لواجباته، لا يجوز له أن يتلمس أو يقبل تعليمات إلا من مجلس المحافظين، إلا ما ينص عليه القانون، ويتحمل المسئولية النهائية بالنسبة كل قرارات التحرير.

وتنوقف الفروق عادة على الظروف المحلية. فعلى سبيل المثال:

- يعين مجلس محافظي هيئة الإذاعة البريطانية مديرا عاما للهيئة، وهو بدوره يعين تسعة مديرين تنفيذيين، يشكلون المجلس التنفيذى للهيئة وهو المسئول عن إدارة التشغيل وقرارات التحرير.

- وفي نظام البث للخدمة العامة الإقليمى فى ألمانيا، والذى تجمعه معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة فى ألمانيا (ARD)، يعين مجلسه الإقليمى للبث مديرا عاما لكل هيئة إقليمية للبث للخدمة العامة. والمدة العادلة لتولى المدير العام لمنصبه هي أربعة أعوام ويمكن تجديد العقد.

- ويعين رئيس كوريا، رئيس هيئة الإذاعة الكورية وهو مديرها التنفيذي أيضا بناء على توصية من مجلس المحافظين. ويعين رئيس الهيئة ومديريها التنفيذي، نائب رئيس تنفيذى بموافقة مجلس المحافظين،

فى حين يعين الرئيس والمدير التنفيذى المديرين المباشرين، ومدة ولاية الرئيس والمدير التنفيذى وأعضاء الهيئة التنفيذية الآخرين هى ٣ سنوات وشاغلو المناصب مأهلون لإعادة تعيينهم.

- ويدير مدير مباشر شئون هيئة الإذاعة الأسترالية، ويتعين عليه أن يعمل وفق السياسات المحددة، وأى توجيهات موجهة إليه من مجلس الهيئة. ويتم تعيين المدير المباشر لمدة خمس سنوات ويكون مؤهلاً لإعادة تعيينه لمدة خمس سنوات أخرى. ويتضمن مرسوم الهيئة شرطاً بأن تحدد محكمة الرواتب، راتب المدير المباشر، ويتعين ألا يشترك فى اجتماع المجلس الذى يناقش فيه التعيين وأحكام وشروط الوظيفة المتعلقة بالمدير المباشر.

التمويل

يتعين تمويل هيئة البث الخاصة بالخدمة العامة أساساً من التمويل العام من خلال آلية للتمويل تهدف لحماية استقلالها. ويجوز لها أن تجمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهبات.

وللآليات التى يتم بها تمويل البث للخدمة العامة، أهمية حاسمة لاستقلالها ونوعية مخرجاتها على حد سواء، ولكن من أصعب الأمور عادة وضعها فى نصابها الصحيح. وينبغي عزل نظام التمويل عن الضغوط السياسية، والسماح بشكل ما من الخضوع للمساعلة، وأن يكون فى الإمكان على نحو كاف التنبؤ به بما يتيح للاستثمارات متعددة السنوات التى تحتاجها هيئة البث للخدمة العامة القدرة على الوفاء بولايتها.

وستخدم تشكيلة من النماذج المالية لتوفير آلية التمويل العام الأساسي. وتشمل هذه رسوم تجبي من الأسر (رسم ترخيص)، وتمويل حكومي مباشر، ورسم يجبي على البث التجارى والإعلان. ويتباين حجم التمويل العام للقطاع تبايناً كبيراً حتى فيما بين البلدان التى بها هيئات عامة قوية للبث. وقد فحصت دراسة، تمويل القطاع فى ثمانى عشرة بلداً متقدماً ووجدت أن هيئات البث العامة تلتقت فى المتوسط ما يعادل ٨٠ دولاراً لكل مقيم، لكن الرقم تراوح من مبلغ مرتفع قدره ١٥٤ دولاراً فى سويسرا المبلغ منخفض قدره ٥ دولارات فى الولايات المتحدة. وكان من بين البلدان الأخرى المدرجة في الدراسة، ألمانيا (٣٤ دولاراً)، والمملكة المتحدة (١٢٤ دولاراً)، وفنلندا (١١١ دولاراً) وأيرلندا (٦٧ دولاراً)، وأستراليا (٤٤ دولاراً)، وإسبانيا (٣٤ دولاراً)، وكندا (٣٢ دولاراً)^(٨). بيد أنه يتبعن على البلدان النامية بصفة خاصة التي واجهت وعاء ضريبياً يلقى عننا مفرطاً بسبب الأولويات الكثيرة التي يتبعن عليه التصدى لها، ودخل الأسر المنخفض لمعظم السكان (وإن كانت هناك عادة طبقة وسطى ثرية)، وأسواق محدودة للإعلان فى وسائل الإعلام، أن تنظر إلى وراء ما هو واضح لتحديد مصادر الدخل المحتملة.

ويجاهد كل نموذج مختار لضمان الاستقلال وكفالة القاعدة المالية الكافية للوفاء بواجباته ومسئولياته، على حد سواء. وهناك مغامن ومغارم في الخيارات الراهنة. وينطوى التمويل الحكومي المباشر على خطر التدخل الحكومي. وبخضع الاعتماد المفرط على الإعلانات هيئه البث لنفس الضغوط التي تتعرض لها هيئات البث التجارية، وهو ما يمكن أن يقوّض المجال المتاح لها لتوسيع البرامج الإعلامية والتغطية الخبرية المتعمقة.

(٨) تحليل دعم الحكومة للبث العام والثقافات الأخرى في كندا، أعدد فريق نورد يسني لحساب هيئة الإذاعة الكندية (٢٠٠٦)، متاح في:

http://wwwcbc.radio-canada.ca/submissions/crtc/2006/BNPH_2006_5_CBC_RC_Public_Broadcaster_Comparison.pdf.

وتنسند الرسوم التي تجبي من الأسر عادة إلى رسوم الترخيص التي تحصل على جهاز استقبال إذاعي أو تليفزيوني. وتشمل السبل الأخرى لتحصيل الإيرادات من الأسرة، رسوم ترتبط جبايتها بالإمداد بالكهرباء. وقد تطبق هذه الرسوم باعتبارها سعراً موحداً لكل أسرة أو يمكن أن تكون تصاعدية وترتبط بالقدرة على الدفع. وميزة هذا الترتيب شبه المالي هي أن الإيرادات يمكن تحصيلها وتوزيعها على هيئة البث بواسطة هيئة مستقلة للتحصيل والتوزيع بطريقة تكفل استقلال عمل هيئة البث. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المكافف والصعب تحصيل رسوم تجبي من الأسر وقد لا يحظى تطبيق نظام كهذا للمرة الأولى بالشعبية.

ويتم تمويل هيئة الإذاعة اليابانية، وهي هيئة البث العامة الوحيدة في اليابان، عن طريق تحصيل رسوم تدفعها كل أسرة تملك جهاز تليفزيون. وبالمثل يتم تمويل، هيئات البث الإقليمية العامة، والتي تضمنها معاً رابطة هيئات البث للخدمة العامة في ألمانيا، بصورة كلية تقريباً من رسوم الترخيص. وفي أيرلندا، تتقاضى هيئة البث العامة الرئيسية، RTE، إيرادات من رسوم الترخيص، لكن هذا يتم استكماله بمبيعات الإعلانات، والرعاية، والرسوم على المرافق وشبكات البث، ومبيعات البرامج، والاتجار، والإيرادات ذات الصلة. ويتم تمويل هيئة البث للخدمة العامة في شيلي، TVN، من خلال الإعلان بصورة كلية تقريباً.

وقد وضعت أستونيا نموذجاً لتمويل تليفزيون الخدمة العامة عن طريق رسوم يتم تحصيلها من هيئات البث الخاصة. وهذا النموذج الذي استهل في ١٩٨٨، لاقى ثناء كبيراً لسماحه لهيئة البث للخدمة العامة بتحويل تركيزها بعيداً عن البرامج التجارية والاتجاه للبرامج الثقافية في حين يحول تمويل الإعلان صوب المحطات الخاصة. (أدى تفاصيل محطة خاصة للتليفزيون عن دفع مساهمتها السنوية في الوقت المحدد إلى سحبها في ١٩٩٩ - مما يكشف عن أوجه ضعف في التنظيم)^(٩).

(٩) معهد المجتمع المفتوح ٢٠٠٥، ٥٩.

وبحسب نسبة الإيرادات التي يتم تحصيلها من خلال آلية مضمونة للتمويل العام، يجوز إخضاع هيئة البث للخدمة لقيود معينة على سلطاتها في جمع الأموال من مصادر أخرى، خاصة من المصادر التجارية. ويمكن تصميم هذه القيود على نحو يحمي طابع الخدمة باعتبارها خدمة عامة أو ضمان المنافسة العادلة مع هيئات البث التجارية.

فعلى سبيل المثال، يتم تمويل هيئة الإذاعة البريطانية بصورة كلية تقريباً من خلال تحصيل رسوم ترخيص على الأجهزة المنزلية. ومحظور على الهيئة بيع الإعلانات أو حملات الرعاية فيما تبثه، لكن لديها محفظة آخذة في الاتساع من أنشطة الأعمال التجارية تستند أساساً إلى الاستغلال التجاري لبرامج الهيئة العالمية في هيئة الإذاعة البريطانية بصورة منفصلة.

وفي فرنسا أيضاً، فإن إيرادات الإعلام تحكمها بصورة صارمة الحدود التي وضعها البرلمان وتحصل هيئة البث للخدمة العامة في فرنسا، وتتكون من ٦ شركات وطنية لبرامج وقناة سائل ممولة تمويلاً عاماً، على نحو ٧٠ في المائة من إيرادها من رسوم الترخيص السنوية التي تجبي من ملاك التلفزيون. والباقي مستمد أساساً من بيع الإعلانات ورعاية البرامج. ويحدد البرلمان سنوياً رسوم الترخيص، وكذلك توزيع الرسوم بين شركات البرامج الوطنية والمؤسسات الأخرى التي تقوم بوظائف تتعلق بالبث. وتبين النسبة من المصاريف السنوية التي تقى بها رسوم الترخيص بين شركات البرامج من نحو ٥٠ في المائة لقناة فرانس ٢، نحو ١٠٠ في المائة لراديو فرنس إنترناسيونال والقناة الأولى لسائل، لا ست آرت. وتحصل القنوات الأكثر شعبية على نسبة كبيرة من إيرادتها من الإعلان.

لكن رسوم رخص التلفزيون ليست حلاً مضموناً، ففي غانا مثلاً، ظلت رسوم الرخص عند مستوى ثابت لسنوات كثيرة بسبب عزوف السياسيين عن

التصويت لصالح زيادتها. وقد أدت تأثيرات التضخم إلى تخفيض قيمة رسوم الرخص التي يتم تحصيلها لمستوى منخفض جداً لا يتجاوز تكاليف التحصيل إلا بالكاد ولا يكفي لتمويل هيئة الإذاعة في غانا، وهي هيئة البث العامة. وأدى هذا إلى تزايد الاعتماد على مصادر الإيراد التجارية وتخفيض الاستثمار في صنع برامج جيدة النوعية. وللحيلولة دون هذا، أجرى بعض البلدان تصحيحتاً تلقائياً على الرسوم استناداً إلى مؤشر تكاليف المعيشة.

الفصل الثاني عشر

البيت المجتمعي غير الساعي للربح

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يجب الاعتراف بالبث المجتمعي في القانون باعتباره نوعاً متميزاً من البث يتعين دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة و مباشرة للترخيص تكفل فرضاً عادلة ومنصفة في الوصول للطيف اللاسلكي من أجل المنظمات التي تستند للمجتمع المدني، وتلك التي تستند للمجتمع المحلي.
- يمكن تحديد البث المجتمعي باعتباره بذراً مستقلاً يقدمه أعضاء المجتمع المحلي لأنفسهم ولمصلحتهم في موقع جغرافي معين أو باعتباره ينتمي لجماعة مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجاري خاص. ويجب أن يملأ مجتمع معين يسعى لخدمته، وأن يخضع للمساءلة أمامه ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.
- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبث المجتمعي عادلة وشفافة ومحددة في القانون، ويجب أن تقع تحت مسؤولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالتشاور مع المجتمع المدني.
- ينبغي أن تنسق شروط وشروط اشتراطات الترخيص للبث المجتمعي مع أهداف تنظيم البث، وأن تكون مصممة لضمان تمنع خصائص هيئة البث المجتمعي، بالحماية والحفظ عليها خلال مدة الترخيص.

- يجب أن تناح لهيئات البث المجتمعى فرصة الحصول على مصادر تمويل متعددة حسب الظروف المحلية. ويتبعن ألا تكون هناك أى قيود على ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتقادى المنافسة غير العادلة.

- يجوز دعم البث المجتمعى عن طريق التمويل العام، بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتبعن أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

مقدمة

يشير البث المجتمعي لوسائل البث المستقلة والمستندة للمجتمع المدني والتي تعمل من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وليس للحصول على ربح مالي خاص. وتديرها منظمات تستند للمجتمع المحلي ومنظمات غير حكومية محلية، وتنظيمات العمال، والمؤسسات التعليمية، والروابط والمنظمات الدينية أو الثقافية التي تضم واحداً أو أكثر من هذه الأشكال من منظمات المجتمع المدني.

وفي البدء نشأ البث المجتمعي، دون ترخيص حكومي عادة، على أيدي حركات اجتماعية ومنظمات تستند للمجتمع المحلي، تسعى للتعبير عن قضاياها وشواغلها وثقافتها ولغاتها الخاصة، ولخلق بديل لكل من البث العام الذي كان يخضع عادة لسيطرة الحكومة، ولوسائل الإعلام الخاصة. وليس هناك تعريف موحد للبث المجتمعي، وهناك نماذج كثيرة بقدر عدد المحطات تقريباً. وكل مبادرة للبث المجتمعي هي هجين، وعملية اتصال فريدة شكلتها بيئتها والثقافة والتاريخ والواقع المميز للمجتمع الذي تخدمه. والواقع أن مصطلح البث المجتمعي ينطبق على طائفة عريضة من المبادرات غير التجارية، بما في ذلك البث الريفي، والتعاوني، والقائم على المشاركة، وبث المواطنين الأحرار، والبث البديل والشعبي والتعليمي. وتقع محطات الإذاعة المجتمعية في القرى الريفية المعزولة لكنها توجد أيضاً في قلب المدن الكبرى، ويمكن تعريف المجتمعات التي تمثلها وتخدمها من الناحية الجغرافية بأنها قاطنو بلدة معنية، أو يمكن تعريفها بمصالح مشتركة، ثقافية ولغوية وغيرها. وحسب طبيعة المجتمع، فإن إشارات البث قد لا تصل سوى لكتلوا متراً واحداً، أو تغطي بلداً بأكمله، أو يمكن تحميلها على الإنترنت لتوصيلها لأعضاء المجتمع في الجانب الآخر من العالم.

ويمكن للبث المجتمعي، خاصة الإذاعة، أن يزود المجتمعات بفرص الحصول على المعلومات وأن يكون لها صوت، ويسير المناقشة على مستوى المجتمع، وتقاسم المعلومات، وتقديم مدخلات لعملية اتخاذ القرارات. كذلك، فإن البث المجتمعي عملية تشرك المجتمع في بناء القدرة والأنشطة التيتمكن من أسباب القوة. وإذا كان البث العام نافذة يستطيع المشاهدون والمستمعون أن يفهموا بلدتهم والعالم من خلالها، فعندئذ يكون البث المجتمعي مرآة تعكس معارف المجتمع وخبرته الخاصة، وتدعى المجتمع أن يعرف نفسه، وأن يشارك في الحوار، وأن يتوصل لحلول لمشاكله، وأن يضع جدول أعماله لحركه.

وكما رأينا في الباب الأول، فإن البث المجتمعي طرق يكتسب اعتراضاً به باعتباره مكوناً جوهرياً في مشهد وسائل الإعلام التعددي، خاصة بسب دوره في توفير فرص الحصول على صوت للتعبير وعلى المعلومات، والنهوض بالمشاركة بين المجتمعات المحلية والمجتمعات التي تجاهه استبعاداً اجتماعياً واقتصادياً. وفي ٢٠٠٣ مثلاً، أشارت مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية، لوسائل الإعلام المجتمعية بالعبارات التالية:

يتعين على الحكومات أن تطبق إطاراً قانونياً وداعماً يحابي الحق في حرية التعبير وقيام نظم إعلام حرة وتعددية، بما في ذلك الاعتراف بالدور الخاص والحاصل لوسائل الإعلام المجتمعية في توفير فرص الوصول للاتصالات بالنسبة لمجموعات المنعزلة والمهمشة^(١).

ويدرج عدد كبير من البلدان حكماً مباشراً عن البث المجتمعي في قانون البث الخاص بها أو في القرارات المنصورة لهيئة التنظيم المسئولة عن البث. ونموذجاً، يصف هذا الإطار خصائص البث المجتمعي ويحدد ترتيبات الترخيص

(١) مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية (روما، سبتمبر ٢٠٠٤).

للبث المجتمعي وتمويله. والحكم القانوني والتنظيمي الخاص بالإذاعة المجتمعية أكثر شيوعاً منه بالنسبة للتلفزيون المجتمعى. وفي بعض البلدان يشمل إطار البث المجتمعى الإذاعة والتلفزيون على حد سواء، فى حين توجد ترتيبات منفصلة لكل منها فى بلدان أخرى.

وقد قارن عدد من الدراسات وقيم السياسة والأطر القانونية والتنظيمية التى تساعد بدرجة أكبر البث المجتمعى على أن يزدهر^(٢). ويمكن تحديد بعض خصائص الممارسة الجادة فى القانون والتنظيم من هذه الخبرة المتنوعة والواسعة. وسنناقش بتفصيل أكبر فى الأقسام التالية، عناصر الممارسة الجيدة فى التنظيم الخاص بالبث المجتمعى.

الاعتراف والتميز

يتعين الاعتراف بالبث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعاً متميزاً من البث ينبعى دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومبشرة للترخيص تكفل فرضاً عادلة ومنصفة فى الحصول على الطيف اللاسلكى والموارد الاقتصادية.

والاعتراف الواضح وال المباشر القانونى والسياسى بالبث المجتمعى باعتباره قطاعاً متميزاً أمر مستصوب، حيث إن السياسات وثيقة الصلة بالبث المجتمعى

(٢) إ. باريس - ينفر و. ج. تاكى، الإذاعة المجتمعية فى سياق عالمى: تحليل مقارن فى ستة بلدان (شيفلد، رابطة وسائل الإعلام المجتمعية، ٢٠٠١) مانشير، ج. م، التشريع للبث الإذاعى المجتمعى: دراسة مقارنة للتشريع فى ١٣ بلداً (باريس، اليونسكو، ٢٠٠١) AMARC_LAC، أفضل الممارسات المعنية بالأطر التنظيمية للبث المجتمعى - دراسة مقارنة للأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الوطنية فى ١٤ بلداً، مشروع تقرير لم ينشر (مونتيفideo، أوروجواى: AMARC-LAC، ٢٠٠٦).

تختلف عن تلك الوثيقة الصلة بالقطاعات الأخرى، مثل تلك التي تتعلق بالقاعدة الاقتصادية الخاصة به، وأشكال خصوصه للمساعدة والمشاركة، وعلاقته بالمجتمع. ويقتضى التوزيع العادل للطيف اللاسلكي، وهو مورد قيم ونادر، وجود آلية خاصة للوصول لما وراء التخصصات التجارية وال المتعلقة بالخدمة العامة ولضمان فرص الوصول بالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات المستندة للمجتمع المحلي.

الإطار ٥٢ - مالي: بناء مشهد متعدد للإذاعة

مثما هي الحال في معظم بلدان غرب أفريقيا، كان البث في مالي تقليدياً احتكاراً للدولة، مع قيام مكتب البث الإذاعي والتلفزيوني في مالي بالبث من العاصمة للبلد بأسره.

وعقب تطبيق الديمقراطية متعددة الأحزاب في ١٩٩١، سمحت مالي رسمياً لمحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة بالعمل، وتبنّت واحداً من أكثر قوانين البث الديمقراطيّة في أفريقيا. وفي خلال بضع سنوات قليلة، أقيمت عشرات من محطات الإذاعة الخاصة، التجارية والمجمعيّة على حد سواء، كان معظمها محطات محلية.

ومنذ خمس عشرة سنة خلت، كانت هيئة البث التي تحكرها الدولة (مكتب البث الإذاعي والتلفزيوني في مالي)، تبث البرامج المنتجة في باماكي في المحل الأول، أساساً باللغة الفرنسية، عن طريق أجهزة إرسال معدة للتقوية عبر البلاد. ولدى مالي حالياً واحد من أقوى نظم الإذاعة وأكثرها تنوعاً في أفريقيا، بما يصل إلى ٣٠٠ محطة إذاعة تبث البرامج المحلية في جميع أرجاء البلاد بأكثر من ست من اللغات المحلية.

وهذاك سبب لنمو القطاع هو عدم وجود عقبات ببروقراطية ومالية تعرّض الحصول على ترخيص. فليست هناك رسوم للترخيص لإقامة محطة إذاعة في مالي، والشرطان الوحيدان هما أن تكون من رعايا مالي وأن تملأ استماراً بسيطة. وترسل الاستعلامات إلى المجلس الأعلى للاتصال، الذي يراجع مدى توافر الترددات والسلامة الفنية لاقتراح ويبلغ لجنة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. فإذا كان الاقتراح سليماً من الناحية الفنية والتردد المطلوب متوفراً، يسمح للمحطة باستخدامه. وفي كل عام يتم تقاضي بدل تردد قدره ٢٠ دولاراً من كل محطة.

وقد ثافتت الإذاعة المجتمعية (*servicio comunitario de radiodifusion*) (sonora) مثل هذا الاعتراف في كولومبيا منذ ١٩٩٥ بسلسلة من المراسيم الرئاسية المتعاقبة. ويوفر أحدها تعريفاً^(٣)، وأوضحاً للإذاعة المجتمعية ويسمح بترخيصها على موجات تضمّن السعة (إيه إم) وموجات تضمّن التردد (أف إم). وفي فنزويلا، فإنّ البث المجتمعي معترف به في ٢٠٠٢ (Ley Organica de Telecomunicaciones-Radiodifusion Sonora y television abierta comunitarios de servicio publico sin fines de lucro. de servicio).

وكانت مالي أول بلد في أفريقيا يمكن من ترخيص البث المجتمعي من خلال حكم عام يقضي بإنشاء هيئات البث الخاصة^(٤). وتتصدّي هيئة التنظيم في مالي،

(٣) المرسوم الرئاسي رقم ١٩٨١ لسنة ٢٠٠٣ متاح في:

[http://www.mincomunicaciones.gov.co/.](http://www.mincomunicaciones.gov.co/)

(٤) رئاسة جمهورية مالي مرسوم رقم ٢٠-٢٢٧/P-RM الصادر في ١٠ مايو ٢٠٠٢.

portent statut des services privés de radiodiffusion sonore par voie hertzienne terrestre et modulation de fréquence.

المجلس الأعلى للاتصال، على منح فئة محددة من الترخيص للإذاعة المجتمعية المحددة باعتبارها "لا تسعى للربح ومملوكة للمجتمعات المحلية". وبعد بضع سنوات قليلة من فتح موجات الأثير هناك، كان قد تم إنشاء مئات من محطات الإذاعة المستقلة والمجتمعية في كل أرجاء البلاد، ساعدتها في ذلك بدرجة كبيرة القرار الذي اتخذ بإلغاء العقبات المالية والبيروقراطية^(٥).

وفي جنوب أفريقيا، حدد مرسوم هيئة البث المستقلة لسنة ١٩٩٣، إطاراً جلياً للترخيص للبث المجتمعي، والذي أبطلته حالياً أحكام مماثلة في مرسوم الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٦. ويتضمن مرسوم البث في جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٩ أحكاماً إضافية للترخيص لهيئات البث المجتمعية في جنوب أفريقيا. ويدعو إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في ٢٠٠٢، الدول الأفريقية لضمان: "تخصيص منصف للترددات بين استخدامات البث الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء"، وأنه "يتعين تشجيع البث المجتمعي نظراً لقدرته على توسيع وصول القراء والمجتمعات الريفية إلى موجات الأثير"^(٦).

وتتعين ملاحظة أن التخصيص المنصف للترددات سيطلب إصدار قوانين ولوائح تفرق بين البث المجتمعي والتجاري وتشجع بوجه خاص البث المجتمعي ومراعاة أهدافه الاجتماعية وطبيعته غير التجارية. فعلى سبيل المثال خفضت مالي وفنزويلا وكولومبيا أو ألغيت رسوم الترخيص على الإذاعة المجتمعية، وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات. ومن المهم بالمثل استخدام معايير ملائمة لتقييم طلبات البث المجتمعي.

(٥) هناك صورة طلب متاحة على:

http://urtel.radio.org.ml/IMG/dos/Cahier_de_charges.dos.

(٦) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (٢٠٠٢) إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، اعتمد في الدورة ٣٢ (بانجول، ٢٣-١٧ أكتوبر، ٢٠٠٢).

والاعتراف بالبث المجتمعي وتمييزه في القوانين والتنظيمات، سمعتان مستصوبيان لكنهما ليسا شرطين كافيين في حد ذاتهما للممارسة الجيدة. فالواقع أنه في بعض الحالات، استخدم الإطار القانوني كوسيلة للحد من قدرة هيئات البث المجتمعى على البقاء ومن نفوذها، على سبيل المثال بفرض قيود مفرطة على القدرة على الإرسال أو فرض حدود غير معقولة على مصادر التمويل. وقد عالج المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان هذه المشكلة في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢: «نظراً للأهمية الممكناة لقنوات الاتصال هذه بالنسبة لحرية التعبير، فإن وضع إطار قانوني قائم على التفرقة يعرقل تخصيص الترددات لمحطات الإذاعة المجتمعية أمر غير مقبول»^(٦). ومن ثم، فمن الجوهرى أن يوفر الإطار القانوني والتنظيمى فرصاً عادلة ومنصفة للحصول على الترددات وكذلك على الموارد الاقتصادية وغيرها.

٥٣ - الولايات المتحدة: ترخيص الإذاعة غير التجارية

في الولايات المتحدة، يرجع البث المجتمعي بجذوره إلى قرار تاريخي للجنة الاتصالات الاتحادية اتخذه في ١٩٤٥ بتخصيص ٢٠ في المائة من الطيف اللاسلكي بموجات تضمnin التردد (إف إم) (من ٨٨ إلى ٩٢ ميجا هيرتز) للهيئات التي لا تسعى للربح^(١). وكانت هيئات الإذاعة غير الساعية للربح الأولى في الولايات المتحدة، مقصورة على المؤسسات التعليمية، ولكن افتتاح محطة KPFA في بيركلي، كاليفورنيا في ١٩٤٩، ميز بداية انفتاح أوسع للإذاعة المجتمعية. واليوم، تم إصدار ما يربو على ٢٥٠٠ ترخيص لهيئات غير تجارية للإذاعة بتضمين التردد (إف إم) ونحو ٤٠٠ ترخيص لهيئات للتليفزيون العام والتعليمي غير التجاري.

(١) لجنة الاتصالات الاتحادية (١٩٤٥). ترخيص الترددات لمختلف قنوات الهيئات غير الحكومية في الطيف اللاسلكي من ١٠ كيلو سينكل إلى ٣٠٠٠٠٠ كيلو سينكل، حافظة رقم ٦٦٥١ (٢٧ يونيو، ١٩٤٥).

(٧) التقرير السنوي للمقرر الخاص بحرية التعبير، ص ١٢٨، ٢٠٠٢، متاح على:
<http://www.cidh.org/Relatoria/showarticle.asp?artID=138&LID=1>.

التعريف والخصائص

يمكن تعريف البث المجتمعي باعتباره بثا يقدمه أعضاء مجتمع ما ولمصلحتهم، وذلك في موقع جغرافي معين، أو بثا يخص جماعة مصالح معينة. وغرضه الأول هو تقديم منفعة اجتماعية وليس العمل من أجل تحقيق ربح تجاري خاص. وينبغي أن يملكه، ويخضع للمساءلة أمام المجتمع الذي يسعى إلى خدمته، ويجب أن يوفر فرصة للمشاركة من قبل المجتمع في وضع البرامج وفي الإدارة، ويجب ألا تكون هناك قيود مسبقة أو غير معقولة على نطاق التغطية، والقدرة على الإرسال، أو طبيعة المجتمع الذي تتبعه خدمته.

وهيئات البث المجتمعية هي وسائل إعلام مستقلة تعمل لتحقيق أغراض اجتماعية وتديرها منظمات لا تسعى للربح. ويجب ألا تواجه أي قيود على المضمون فيما عدا تلك التي تطبق بصورة مشروعة على كل وسائل البث. وتحمل مسؤولية التجاوب مع القضايا والتوقعات والمقررات الخاصة بمجتمعها، وتتحمل مسؤولية التأمين على جموع المنشآت والنهوض بها. في كل تفاصيلها، وأن تلتزم بالمتطلبات للمشاركة على جميع المستويات والنهوض بها. ويجب أن يتاح الحق في إنشاء هيئات للبث المجتمعي، للمنظمات التي تستند للمجتمع وغيرها من مجموعات المجتمع المحلي في المناطق الريفية والحضرية وللمجتمعات الجغرافية والمستندة للمصالح. ويتعين ألا تخضع لقيود مسبقة أو تعسفية على قدرتها على الإرسال أو مناطق تغطيتها، ولا يجب قصرها على وجه الحصر على مجموعات اجتماعية أو مجتمعات معينة، ريفية أو حضرية.

وتشمل الخصائص التي يتبعها في أي تعريف قانوني أو تنظيمي للبث المجتمعي - والمستمدة من بلدان تسرى فيها ترتيبات معينة للتاريخن للبث المجتمعي - اشتراطات هي:

- البقاء مستقلة عن الحكومة والمنظمات التجارية.
- خدمة مجتمعات محددة، أما جغرافية أو متعلقة بالمصالح.
- تمثل الملكية والإدارة فيها ذلك المجتمع.
- التمكين لأغراض تحقق النفع الاجتماعي وليس للربح المالي الخاص.
- تمكين المجتمع من المشاركة في صنع البرامج والإدارة.

وتشكل هذه الخصائص أساس التعريف القانوني أو التنظيمي. وينبغي للإطار التنظيمي، بما في ذلك أحكام الترخيص وشروطه، أن تطالب باحترام هذه الخصائص، مع السماح لهيئة البث بالمرورنة في تكييف خدماتها حتى تفي على خير وجه باحتياجات وظروف المجتمع الذي تستهدف خدمته.

واستقلال الهيئة يعني عدم السماح بخضوعها لسيطرة المباشرة أو غير المباشرة من قبل أي هيئة من هيئات الحكومة المركزية أو المحلية أو مواجهتها لتأثير لا موجب له من قبل مثل هذه الهيئات من خلال الملكية أو التمويل. ويتعين أن تكون مستقلة عن المصالح التجارية، ويجب ألا تتمكن هيئة بث تجارية أو كيان تجاري آخر من تملك السيطرة الفاعلة على الهيئة أو أن تمارس ذلك بطرق أخرى.

ويعني التوجه المجتمعي للهيئة أن تقدم برامج تهدف إلى خدمة مجتمع أو أكثر، وتشجع وتدعم المشاركة من قبل أعضاء المجتمع في تشغيلها وإدارتها. وينبغي أن يتضمن هذا تدابير لضمان خضوع مقدم الخدمة للمساعدة أمام المجتمع الذي يخدمه.

وتعنى خاصية التشغيل من أجل أغراض تحقق نفعاً اجتماعياً أن يستخدم أي ربح ناتج عن التشغيل كليه وعلى وجه الحصر لضمان توفير الخدمة في المستقبل، أو لتقديم مكافآت اجتماعية للأعضاء من عامة الناس أو المجتمع اللذين تستهدف خدماتهما. وتعنى المنافع الاجتماعية تحقيق أهداف ترسم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي تتم خدمته. وقد يتضمن ذلك:

- توفير فرص لوصول المجتمع إلى مرافق البث.
- تشجيع الحوار وإبداء الرأي والتعبير.
- تحسين فرص الحصول على المعلومات والمعرفة.
- توفير التعليم أو التدريب لأعضاء المجتمع.
- النهوض بشمول المجموعات المحرومة وفرصها في الوصول.
- النهوض بحقوق الأطفال والشباب.
- النهوض بالمشاركة المدنية ونزععة التطوع.
- النهوض بالعملة وخبرات العمل.
- والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي التطبيق، توجد فروق كبيرة في تعاريفات البث المجتمعي، لكن معظم التعريفات ينطوي على بعض هذه الخصائص أو عليها كلها. وتنظم اللجنة الكندية للإذاعة والتليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، البث في كندا وتعرف الإذاعة المجتمعية في الإشعار العام (CRTC 2000-13) كالتالي:

محطة الإذاعة المجتمعية تكون مملوكة وخاضعة وخاصة لسيطرة منظمة لا تسعى للربح، ويحدد هيكلها أن العضوية والإدارة والتشغيل والبرمجة تتم في محل الأول من قبل المجتمع عامة. وينبغي أن تعكس البرامج تنوع السوق الذي تهدف المحطة المرخص لها لخدمته^(٨).

^(٨). CRTC 2000-13 إشعار عام:

وقد أصبح الميثاق الأفريقي للبث، المعتمد في ٢٠٠٢ من قبل ممارسي الإعلام ومناصري حرية التعبير من كل أرجاء أفريقيا، بياناً للممارسة الجيدة يعد مرجعاً على نطاق واسع. وهو يتضمن التعريف التالي:

البث المجتمعي هو بث يتم من أجل المجتمع وب بواسطته ويدور حوله، وتمثل ملكيته وإدارته المجتمع، ويسعى لتحقيق جدول أعمال للتنمية^(٩).

وتذكر المبادئ التوجيهية للسياسة التي اعتمدتتها الحكومة الهندية في ٢٠٠٦ ما يلى:

يتعين على المنظمة الراغبة في تشغيل محطة إذاعة مجتمعية أن تكون قادرة على الوفاء بالمبادئ التالية والالتزام بها:

أ- يجب أن تتأسس وعلى نحو جلى باعتبارها منظمة لا تسعى للربح و يجب أن يكون لها سجل ثابت لمدة ثلاثة سنوات على الأقل من خدمة المجتمع المحلي.

ب- ينبغي تصميم محطة الإذاعة المجتمعية التي ستديرها لخدمة مجتمع محلي معين ومحدد جيداً.

ج- يجب أن يكون لها هيكل ملكية وإدارة عاكس للمجتمع الذي تسعى المحطة لخدمته.

د- ينبغي أن تكون البرامج المعدة للبث وثيقة الصلة بالاحتياجات التعليمية والإنسانية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

(٩) تم اعتماد الميثاق الأفريقي المعنى بالبث في ويندهوك، ناميبيا، في مايو ٢٠٠١.

٥- يجب أن تشكل كياناً قانونياً، أى يتبعن تسجيلها (بموجب مرسوم تسجيل الجمعيات أو أى مرسوم آخر يتصل بهذا الغرض) (١٠).

والقصد من اشتراط أن تكون منظمة غير حكومية أمضت ثلاث سنوات في خدمة المجتمع، هو قياس مستوى ما يحظى به مقدم الطلب من مشاركة المجتمع ودعمه. لكن ذلك يمثل عيناً على المشروعات المبكرة ويستبعد الطلبات المقدمة من روابط تشكلت خصيصاً لتشغيل إذاعة مجتمعية بغض النظر عن خبرة الأعضاء في الرابطة الجديدة أياً كانت. وقد تم التوصل لأسلوب أفضل لتحقيق ذلك في كولومبيا وفنزويلا، يطالب بأن يثبت مقدم الطلب أنه يحظى بدعم منظمات قائمة في المجتمع وليس جعل التاريخ أو الكيان القانوني سندًا للطلب. بيد أنه في جوانب أخرى، فإن بيان المبادئ هذا يتفق مع تعريف الممارسة الجيدة.

وفي جنوب أفريقيا، ينص قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، على أن حائزى تراخيص البث المجتمعي للإذاعة والتلفزيون: يجب أن ينتخبوa بطريقة ديمقراطية مجلساً من أعضاء المجتمع، وأن يعكسوا احتياجاته الثقافية والدينية واللغوية والديمقراطية، وأن يقدموا خدمة فريدة ومتعددة، بما في ذلك التركيز على قضايا المجتمع الجماهيرية مثل الشؤون البيئية وال المتعلقة بالرعاية الصحية والشئون الإنمائية، ويجب أن ينهضوا بالحكم الحصيف على الهدف. ويتعين أيضاً إعادة استثمار كل الأموال الفائضة لصالح المجتمع (١١).

(١٠) حكومة الهند، وزارة الإعلام والبث (٢٠٠٦) مبادئ توجيهية للسياسة لإقامة محطات إذاعة مجتمعية في الهند (تم تنفيذه في ٤ ديسمبر ٢٠٠٦).

(١١) قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، القسم ٣٢.

عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبث المجتمعى عادلة وعلنية وشفافة ومحددة فى القانون ويتعين أن تكون من مسؤولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات واختيارها علانية وبالتشاور مع المجتمع المدنى.

والترخيص ضرورى لضمان فرص الحصول العادلة والمنصفة على مورد محدود، هو الطيف اللاسلكى. ويتعين فى الظروف العادلة فصل الترخيص لهيئات البث المجتمعى عن الترخيص لهيئات البث التجارى، وتحديد طيف للبث محاط بطوق كاف يحميه للهيئات المجتمعية. وينبغي أن يكون تخصيص الطيف ومنح التراخيص للبث المجتمعى عملية أمينة وشفافة تستجيب لطلب المنظمات المستندة للمجتمع المدنى التى تقى بالخصوص الوارد فى التعريف. ويجب ألا توضع أى عقبات غير ضرورية أمام المجتمعات الساعية للحصول على ترخيص، ويجب أن تكون العملية مستقلة عن التدخل السياسى. ويتعين أن يراعى الترخيص قضايا مشاركة المجتمع وملكيه ومساهمته فى التشغيل، والغرض الاجتماعى للترخيص.

ويتعين أن يحدد القانون بوضوح عملية التقدم بطلب للحصول على ترخيص وقد يتخذ هذا شكل الدعوة للتقدم بطلبات للترخيص فى موقع محدد، أو قد يتم تمكين مقدمى الطلبات من أن يحددوها بأنفسهم المواقع التى يقتربون تنفيذها. والمعلومات التى يتعين على طالبى الطلبات تقديمها تحددها هيئة الترخيص وقد تتضمن:

- الموقف القانونى لمقدم الطلب وعضويته.
- التغطية المقترحة والجمهور المستهدف.

- مضمون خدمة البرامج التي ستقدم.
- مشاركة المجتمع والخضوع للمساءلة أمامه.
- اقتراحات لضمان تحقيق مكسب اجتماعي.
- الخطط المالية وموارد التمويل.

ويتعين تحديد اشتراطات الطلب، ومعايير الاختيار، وأسلوب التقييم قبل الدعوة للتقدم بطلبات الحصول على التراخيص ويتعين وضعها بطريقة تشمل إجراء تشاور على وعام يشمل مجموعات المجتمع المدني.

ويتعين اتخاذ القرارات بشأن طلبات الترخيص في إطار زمني معقول والسماح بتقديم التعليقات العامة، ويجب أن يصطحب الرفض بأسباب مكتوبة، وأن يخضع لمراجعة القضاة. ويتعين تحديد خصائص توزيع الترددات بوضوح، وأن تكون كافية للتغطية المقترحة.

وإلى جانب تراخيص البث المجتمعي طويلة الأجل، قد يكون من المفيد تقديم تراخيص قصيرة الأجل أو تجريبية تتبع فرصة لجهات البث المجتمعي الجديدة للحصول على الخبرة وإثبات قدرتها على إدارة خدمة بدءاً كاملاً.

وفي بنين، فإن الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، هي هيئة مستقلة للتنظيم مسؤولة عن إصدار الترخيص لهيئات الإذاعة والتلفزيون الخاصة. وتميز الهيئة بين الإذاعة التجارية والإذاعة غير التجارية، وتنتشر كراسات الواجبات التي تحدد إجراءات ومعايير الترخيص لهيئات الإذاعة غير التجارية. وإضافة إلى الوضع غير الساعى للربح، تحدد الهيئة الإذاعة المجتمعية بمدى تركيزها على مجتمع محدد، استخدامها لغات محددة، وتركيزها على المعلومات المحلية والتعبئة المحلية، والتنمية الثقافية والتعليم اللاحق. وتبدأ عملية الترخيص

لإذاعة مجتمعية بقيام الهيئة بنشر قائمة بالترددات المئحة استناداً لخريطة التردد الخاصة بها وتصدر دعوة منشورة لتقديم الطلبات من قبل كل القطاعات، التجارية والعامة والخاصة والتجارية. وتنتمي معالجة الطلبات وتخصيص الترددات استناداً إلى مضمون البرنامج المقترن وقدرة الهيئة على البقاء.

وفي أيرلندا، يتم منح تراخيص الإذاعة المجتمعية بموجب إجراء من مرحلتين. فأولاً تدعى لجنة البث في أيرلندا لتقديم طلبات للإعراب عن الاهتمام. وبعد ذلك تدعى مقدمي الطلبات عن طريق إشعار عام إلى التعاقد لتقديم خدمة في منطقة محددة خصصت لجنة تنظيم الاتصالات ترددًا معيناً لها، وهذه اللجنة هي هيئة قانونية مسؤولة عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإرسال البث.

وعملية الترخيص للإذاعة المجتمعية مماثلة لتلك الخاصة بهيئات البث التجارية الخاصة رغم أنه يتم تطبيق معايير اختيار وشروط ترخيص مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإنه عند فحص طلبات إبداء الاهتمام تفحص لجنة البث في أيرلندا مستوى مشاركة المجتمع في المحطة وخدمة البرامج التي تستهدفها. وإذا قررت المضي لتقديم دعوة عامة للتقدم بطلبات، سيتم تحديد المنطقة التي يتعين تعطيتها وطبيعة مجتمع الهيئة، ويجري نشر "دليل لتقديم الطلبات". وتشمل المعايير : طبيعة مقدم الطلب، وخبرته وموارده المالية، ونوعية مقترنات البرامج، بما في ذلك أحكام تتعلق باللغة والثقافة الإيرلندية، واستصواب توافر تعددية الخدمات والملكية.

شروط الترخيص واشتراطاته

ينبغي أن تتضمن شروط الترخيص للبث المجتمعي واشتراطاته، مع أهداف تنظيم البث، وأن تكون مصممة لضمان حماية خصائص هيئة البث المجتمعى والحفاظ عليها طوال فترة الترخيص.

ويجوز أن تتضمن التراخيص شروطاً وشروط محددة معينة، إما لها طابع عام، محددة على سبيل المثال في القانون والتنظيمات، أو محددة ل الهيئة بفردية بعينها، ويمكن أن تشمل:

- تحديد الخواص التقنية للهيئة.
- تحديد مدة التراخيص.
- اشتراط الامتثال لقوانين وتنظيمات البث العامة.
- اشتراط تقديم الخدمة المقترحة في طلب التراخيص.
- النص على عقوبات في حالة عدم الامتثال.

وفي الأوضاع العادية، لا يسمح بنقل التراخيص لشخص آخر أو جماعة أخرى دون إذن من هيئة التنظيم، والذي ينبغي عدم إعطائه إلا عندما يمكن إثبات أن المالك الجديد سيواصل التشغيل للهيئة باعتبارها هيئة للبث المجتمعى. وفي أستراليا مثلاً، تخضع هيئات البث المجتمعى لشروط عامة للتراخيص وثيقة الصلة بالبث المجتمعى. وهذه الشروط محددة في قانون هيئات البث لعام ١٩٩٢، وتشمل الاشتراطات المحددة التالية:

- أ- سيظل المرخص له مؤهلاً للبقاء كصاحب ترخيص.
- ب- سيواصل المرخص له تمثيل مصلحة المجتمع الذي يمثله في الوقت الذي منح فيه التراخيص أو تم تجديده.
- ج- سيسجع المرخص له أعضاء المجتمع الذي يخدمه على المشاركة في:
 - ١- أعمال المرخص له في توفير الخدمة.
 - ٢- اختيار البرامج وتقديمها بموجب التراخيص.

- د- سيفدم المرخص له الخدمة التي تحقق أهداف المجتمع.
- هـ- لن يدير المرخص له الهيئة لتحقيق ربح أو كجزء من مشروع يحقق الربح^(١٢).

ويجب ألا تفرض المواصفات المتعلقة بالخصائص التقنية للهيئة قيوداً غير معقولة على القدرة على الإرسال، وارتفاع الهوائي أو غير ذلك من معالم التوزيع التي تقيد قدرة الهيئة على تحقيق هدفها. ويجب أن تستند إلى افتراضات تقنية مماثلة لتلك المطبقة على هيئات البث الأخرى.

ففي جنوب أفريقيا، يحدد ترخيص البث المجتمعي، المرخص له، واسم المحطة، والتردد والمعالج التقنية ذات الصلة، والموقع والمساحة المغطاة، وتاريخ البدء، وتاريخ الانتهاء. وبالإضافة لذلك، يتطلب الترخيص الامتنال لعدد من شروط الترخيص العام للبث الصوتي المجتمعي وتشمل شروط الترخيص العام الاشتراطات التالية:

- إلاء الاعتبار الملائم لما يدرجه المرخص له في طلبه، بشأن طبيعته ومناط السيطرة عنده والإدارة، والأهداف والنيات، والتعهدات، وما يمثله.
- إنشاء، والحفظ على الهياكل الرسمية التي توفر مشاركة المجتمع في جوانب السيطرة والإدارة والتشغيل والبرمجة الخاصة بالهيئة.
- عدم تغيير اسم صاحب الترخيص أو ملكيته أو سيطرته أو تغيير السيطرة على هيئة البث بدون موافقة مكتوبة من هيئة التنظيم.
- ضمان أن الهيئة الصادر لها ترخيص تحت سيطرة هيئة لا تسعى للربح وأن تكون غير سياسية وبقاوها كذلك.

(١٢) قانون هيئات البث لسنة ١٩٩٢.

- استخدام الأرباح أو أن إيرادات أخرى للنهوض بأنشطة البث أو في خدمة المجتمع.
- وضع إجراءات لمعالجة الشكاوى وإذاعة بيانات عن كيفية تقييم شكوى.

وقد تكون إجراءات الحصول على تراخيص للبث مطولة ومكلفة، وتنطوى على إجراء دراسات تقنية مكلفة وتوافر خبرة قانونية متخصصة. ويمكن التخصيص للتراخيص الريفية والمنخفضة القدرة باتباع إجراءات إدارية مبسطة ومنح تراخيص تقنية أقل تكلفة وإن كانت فاعلة، مثل المعدات من النوع المعتمد. وقد اعترفت بلدان جد متباعدة مثل كندا وبيرو بهذا وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات بالنسبة لمبادرات البث الريفية والمنخفضة القدرة. وحتى في المناطق الحضرية حيث إدارة الطيف أكثر تعقيدا، فإن الاشتراطات التقنية والقانونية، كثيرة المطالب ومكلفة عادة وتعمل ك حاجز فاعل أمام الراغبين في إقامة هيئات البث المجتمعى.

التمويل والاستدامة

يجب أن تتوافر لهيئات البث المجتمعى فرص عادلة ومنصفة للوصول لمصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. وينبغي ألا تكون هناك أى قيود على مصادر التمويل غير الضرورية للحفاظ على طابع الهيئة ولتفادي المنافسة غير العادلة.

وفي الوضع المثالى، يتبعى أن يعتمد البث المجتمعى على عدد من مصادر التمويل والدعم، لتنعيم استقلاله عن المصالح المترسخة وقدرته على خدمة المجتمع على وجه الحصر. ويتعين على الإطار التنظيمى أن يشجع هذا.

وينبغي إلغاء رسوم الترخيص وجعلها في حدتها الأدنى حتى لا تستبعد المجتمعات قليلة الموارد. ويجب ألا تكون هناك قيود على مصادر الإيراد مثل الإعلان. ويتعين تشجيع هيئات البث المجتمعية على بناء دعم اقتصادي لها من داخل مجتمعها الخاص، ولكن يمكن أيضا تقديم المساعدة لها من خلال تمويل عام يدار بطريقة مستقلة.

ويتعين على برامج الدعم أن تسلم بأن الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والتكنولوجية مهمة لأداء هيئات البث المجتمعي واستمرارها في البقاء، بقدر أهمية الترتيبات الاقتصادية وبناء القراءة. وتباين النماذج المالية للبث المجتمعي من بلد آخر وحسب الظروف المحلية.

ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لا توجد قيود على التمويل بفرضها إطار تنظيمي، ويتم بث الإعلانات وحملات الرعاية. ويقدم بعض المانحين الدوليين التزامات كبيرة للقطاع. كما أن محطات الإذاعة المجتمعية تستطيع أن تتقىم بطلب الحصول على دعم من وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام (انظر القسم التالي).

وفي هولندا، يتم تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية على التماس التمويل من طائفة واسعة من المصادر، بما في ذلك الإعلان، وحملات الرعاية، ورسوم العضوية، والهبات. والإعلان مقصور على نسبة يبلغ حدتها الأقصى خمس عشرة في المائة من الوقت على الهواء في أي يوم معين وهو يقتصر أيضاً على حد أقصى قدره اثنتا عشرة دقيقة من أي ساعة واحدة. ويعتمد بعض المحطات بصورة كلية تقريباً على الإعلانات لكن معظمها يعتمد أيضاً على مصادر تمويل أخرى. ويقدم ما يربو على مائة بلدية دعماً مالياً عاماً.

وهناك مقياس مهم للقراءة على الاستدامة المالية بالنسبة لهيئة البث المجتمعى هو قدرتها على ضمان الحصول على المساهمات من مجتمعها الخاص، مثلاً عن طريق الحصول على رسوم من إعلانات المنظمات ومشروعات الأعمال المحلية،

وتطوير حملات الرعاية من مجموعات المجتمع لبرامج خاصة تطلبها، أو تقاضى أموال من منظمات أخرى لاعطائها وقتا على الهواء. وعادة ما ينهى المانحون الخارجيون الدعم في خلال بعض سنوات قليلة، وينبغي ألا يعتبروا مصدر رئيسي لمساعدة طويلة الأجل.

وفي كندا، لا تواجه محطات الإذاعة المجتمعية غير المتخصصة قيودا على الإيرادات من الإعلان وحملات الرعاية. ويقتصر الإعلان في محطات الإذاعة المجتمعية للجامعات وبعض محطات الإذاعة الأهلية على أربع دقائق جداً أقصى في أي ساعة واحدة. والتمويل العام للإذاعة المجتمعية في كندا ليس واسعا. والإعلانات مصدر مهم لكثير من المحطات الحضرية الكبيرة، رغم أن بعض المحطات تختر ألا تبنيها. ويعتمد معظم محطات الإذاعة المجتمعية بصورة كبيرة على الدعم المباشر من المستمعين من خلال حملات جمع الأموال على الهواء ومخططات العضوية.

وحيثما يكون هناك عنصر كبير من التمويل العام، يمكن تبرير فرض بعض القيود على التمويل من المصادر التجارية، بما في ذلك بيع الوقت للإعلان، وذلك عندما تتنافس مع هيئات البث التجارية. وقد يهدف فرض مثل هذه القيود أيضا إلى ضمان طابع الهيئة. وأي من هذه القيود ينبغي ألا يزيد عما هو ضروري لضمان المنافسة العادلة، لتقادي الدعم غير العادل أو الحفاظ على طابع الهيئة. وإضافة لذلك، ينبغي قصرها على موارد التمويل التي تشكل نسبة كبيرة من إيراد هيئات البث التجارية، ويتبعن ألا تقوض القدرة على الاستمرار في تشغيل هيئة البث المجتمعي.

وترتبيات التمويل واحدة من مجموعات عدة من القضايا التي تؤثر على قدرة هيئات البث المجتمعي على البقاء واستدامتها. والقاعدة الاجتماعية، والأصلية، والاستجابة لدى هيئة البث تجاه جمهورها، عوامل حاسمة تدعمها البرمجة التفاعلية

وهيأكل الإدارة القائمة على المشاركة والخاضعة للمساعدة. ويعتمد معظم هيئات البث المجتمعية اعتمادا جماً على المتطوعين للمساعدة في صنع البرامج، وجمع الأموال، وغيرها من المبادرات. وتعتمد على المشاركة النشيطة من قبل المجموعات المحلية في توفير الخبرة والمدخلات بشأن الأمور التي تهم المجتمع المحلي.

التمويل العام

يجوز دعم البث المجتمعي بتمويل عام، بما في ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام مطرد ومضمون للتمويل العام، فإنه تتبعه إدارته من خلال هيئة عامة مستقلة اشتغلت لهذا الغرض.

وإذا أريد للبث المجتمعي مثله مثل أي قطاع آخر أن ينجح، يتبعه أن تتوافق به إيرادات كافية، وفي بعض الأحيان يكون التمويل العام ضروريا وله ما يبرره. وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض هو الأسلوب المفضل لتجيئه التمويل العام. ويمكن تمويل هذا من خلال فرض ضرائب مباشرة أو من خلال آليات أخرى، مثل فرض ضريبة على امتيازات الكابل، ونسبة مئوية من إيرادات البث التجاري، أو نسبة من رسوم الترخيص العامة المفروضة على البث كخدمة عامة.

ففي هولندا مثلا، تحول الحكومة الوطنية الأموال إلى البلديات لدعم البث المجتمعي. وقبل عام ٢٠٠٠، كان للبلديات خيار جبائية ضريبة إضافية أخرى قدرها ٩,١ يورو (٢١ دولار) على رسوم الترخيص التي تدفعها الأسر التي لديها جهاز استقبال للإذاعة أو التلفزيون. واختار نحو ١٠٠ بلدية الاشتراك في ذلك، مما ولد ١,٤ مليون يورو سنويا لقطاع البث المجتمعي. وفي عام ٢٠٠٠ حل محل

رسوم التراخيص، نظام يتم بموجبه الدفع للبث العام من الميزانية العامة. وبعد ضغط شديد من الرابطة الوطنية للبث المجتمعي، OLON، وافقت الحكومة على دعم القطاع بنحو ٧,٧ مليون يورو (١٠,٥ مليون دولار أو ١,٥ دولار لكل أسرة) سنوياً تدفع مباشرة للبلديات. مع ذلك، لم يخل النظام من العيوب. وحسبما قال مدير الرابطة بيتر دي ويت فان:

المشكلة هي أن البلديات ليست ملزمة بأن تستخدم هذه الأموال من أجل وسائل الإعلام المجتمعية. والواقع، أن ٣٠ في المائة من ٣٠٠ وسيلة إعلام محلية، هي التي حصلت على الرسوم كاملة، وحصلت ٥٦ في المائة منها على أقل من الإجمالي، ولم تحصل ١٤ في المائة على شيء. كذلك يضع بعض البلديات في جداً على الإنفاق وينصرف عكس التشريع الهولندي المعنى بالبث العام، الذي يحظر تأثير الحكومة على البرامج^(١٢).

ويتوقع إصدار تشريع جديد في ٢٠٠٨، للتغلب على هذه المشكلة عن طريق تحويل الدعم مباشرة إلى هيئات البث المحلية التي يبلغ عددها ٣٠٠ هيئة في البلاد.

وينبغي إدارة التمويل العام للبث المجتمعي بصورة مستقلة عن الحكومة وعن هيئة تنظيم البث من خلال هيئة عامة مستقلة. ففي أستراليا مثلاً، تم إنشاء مؤسسة البث المجتمعي المحدودة في ١٩٨٤ كهيئة للتمويل مستقلة ولا تسعى للربح^(١٣). وهدفها الأول هو أن تعمل كوكالة للتمويل لسمينة البث المجتمعي (الإذاعة والتلفزيون) في أستراليا، وهي تتلقى منحة سنوية من وزارة الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا والفنون. وتقييم مؤسسة البث الطلبات المقدمة للحصول على

(١٢) رسالة بريد إلكتروني من بيتر دي ويت في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

(١٣) موقع مؤسسة البث المجتمعي على الإنترنت: www.cbsf.com.au

تمويل وتوزع المنح من أجل التطوير والبرمجة ودعم البنية الأساسية من أجل: البث المجتمعي للأهالى الأصليين للبلاد، والبث المجتمعي العرقى، وإذاعة صحيفة المغوفين، والبث المجتمعي العام، والمشروع الاسترالي للتدريب على الإذاعة الأنثوية، والتسيق فى القطاع وتطوير السياسة به. وبلغ التمويل الذى خصصته الحكومة لمؤسسة البث المجتمعي فى سنة ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ ٧,٨٨ مليون دولار أسترالى (٦,٥ مليون دولار أمريكي). ومن هذا المبلغ، ذهب ٥٠ في المائة لمنح الدعم الأساسية المقدمة للمحطات بصورة مباشرة، وذهب ٢٠ في المائة لتحمل تكاليف الإرسال، واتخذ الباقى شكل منح موجهة لدعم البث العرقى ومبادرات منظمة البث المجتمعي. وحسب مؤسسة البث المجتمعي، بلغ تمويل الحكومة الاتحادية للإذاعة بمستويات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، ٦ في المائة من مجموع الإيراد مع مستويات أخرى من المساهمة الحكومية بنسبة ٦ في المائة. وهذه النسبة التى تبلغ ١٢ في المائة من الدعم الحكومى لا تزال عاملاً محفزًا حيوياً لتنمية القطاع. وهى تدعم إنتاج برامج متخصصة المضمون. للوفاء باحتياجات المجتمع بأكثر الطرق مردودية لتكاليف^(١٥).

والمصدر الأساسى للتمويل بالنسبة للإذاعة المجتمعية فى فرنسا هى صندوق الدعم للتعبير بالصوت الإذاعى، الذى انشئ فى ١٩٨٢. وهو يحصل على الأموال من ضريبة تفرض على الإعلانات المعروضة فى وسائل البث السائدة. ويقدم الصندوق الدعم لدفع تكاليف بداية التشغيل، والارتفاع بالمعدات، وأداء الوظائف الأساسية، مع ذهاب الجزء الأساسى لسد تكاليف الوظائف الأساسية. وفي ٢٠٠٤، قدم الصندوق منحاً إجمالية قدرها ٢١ مليون يورو (٢٧ مليون دولار).

(١٥) اتجاهات تمويل القطاع، مؤسسة البث المجتمعي المحدودة، متاح فى:
<http://www.cbf.au/Content/templates/sector.asp?articleid=66&zoneid=13>.

الإطار ٤-٥ فرنسا: صندوق دعم الإذاعة المحلية غير التجارية

صندوق دعم التعبير الإذاعي، واحد من أهم جوانب سياسة البث الفرنسية وأكثرها إثارة للاهتمام. ويستخدم الصندوق، الذي يتكون من ضريبة خاصة تجبي على نفقات الإعلان بالإذاعة والتلفزيون ويدفعها المعلنون، لدعم أنشطة الإذاعة المحلية غير التجارية. ويزود الصندوق، الذي أنشئ في ١٩٨٢ أو لا، محطات الإذاعة المؤهلة بما بين ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠ دولار سنوياً. ويتوقف المبلغ الفعلى الذي يتم تلقيه على عدد من المعايير، من بينها ميزانية السنة السابقة، ومبلغ الأموال المكافولة من مصادر أخرى (تحصل المحطات التي تستطيع إثبات أنها تتلقى دعماً مالياً محلياً على مبالغ أكبر من الصندوق)، ونوعية البرامج، وهدف الأموال (يمكن لمحطات الإذاعة الجديدة أن تتلقى مبالغ أكثر لمساعدتها على تحمل تكاليف تجهيزاتها ومنتشراتها). وفي مقابل الحصول على الأموال، يتعين على المحطات أن تتصدر إيرادات الإعلانات على ما لا يزيد على ٢٠ في المائة من رقم أعمالها. كما يتعين عليها أن تبث ما لا يقل عن أربع ساعات يومياً من البرامج المحلية بين الساعتين ٦ و ٢٢.

وفي عام ٢٠٠٤، وزع الصندوق نحو ٢١ مليون يورو:

فقد حصلت أربع عشرة محطة إذاعة جديدة في المتوسط على ١٥٢٢٨ يورو للمساعدة في دفع تكاليف التجهيزات والمنشآت، بإجمالي ٢١٣٢٠٠ يورو، حصلت خمسة وأربع وثمانون محطة (٥٨٤) على مبلغ متوسط قدره ٤٠٤٩٦ يورو، لدعم تكاليف التشغيل بها، بإجمالي ٢٣,٦٥ مليون يورو.

حصل ست وسبعون محطة على مبلغ متوسط قدره ٥٧٢٢ يورو لدعم شراء المعدات بإجمالي ٤٣٤٨٧٠ يورو.

وتبنّت جنوب أفريقيا نهجاً فريداً بإنشاء وكالة توزيع وتطوير وسائل الإعلام في ٢٠٠٢ بمرسوم صدر من البرلمان لتمكين "المجتمعات المحرومة تاريخياً والأشخاص الذين لا تخدمهم وسائل الإعلام على نحو مناسب" من الحصول على فرص للوصول لوسائل الإعلام. ويشمل المستفيدين منها كلاً من وسائل الإعلام المجتمعية وسائل الإعلام التجارية الصغيرة. وللوكالة الأهداف التالية:

- تشجيع ملكية وسائل الإعلام والسيطرة عليها والوصول إليها من قبل المجموعات اللغوية والثقافية من أهالي البلد الأصليين الذين تم حرمائهم تاريخياً.
- تشجيع توجيه الموارد لوسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة.
- تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة في صناعة الإعلام، خاصة بين المجموعات المحرومة تاريخياً.
- تشجيع البحث فيما يتعلق بتطوير وسائل الإعلام وتوزيعها.

والوكالة هي شراكة بين حكومة جنوب أفريقيا وشركات الطياعة والبث الرئيسية. وقد أتاح قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥ مورداً جيداً للتمويل بالنسبة للوكالة، بالنص على أن تقدم جهات البث مساهمات للوكالة تخصم من المساهمات الإجبارية لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث التي تقدمها إلى وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة^(١٦). وفي وقت إعداد هذا

(١٦) منذ ١٩٩٣، مولت وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة توسيع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب أفريقيا من خلال جبائية ضريبة إلزامية قدرها ٠,٢ في المائة من رقم الأعمال السنوي للجهات المرخص لها. وينص القسم ٣٩ من قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥، على أن المساهمات المتدمرة إلى صنفوق الخدمة العامة وفرص الوصول إلى الخدمة

المطبوع، تسعى الوكالة إلى أن تخصص لها نسبة ١ في المائة من رسوم الترخيص التي تدفعها هيئات البث. ويجري التفاوض حول هذا مع شركات البث الكبيرة قبل إصدار قرار رسمي. وتوجد في جنوب أفريقيا، امكانيات كبيرة لقيام هيئة التنظيم، هيئة الاتصال المستقلة لجنوب أفريقيا، ووكالة تطوير وتوعي وسائل الإعلام، والمنتدى الوطني للإذاعة المجتمعية، بالتنسيق بين مسؤولياتها ودعم بعضها البعض، في تنمية قطاع البث المجتمعي. فعلى سبيل المثال، فإنه مع قيام المنتدى الوطني للإذاعة المجتمعية، والرابطة الوطنية للإذاعة المجتمعية، بتطوير نظمهما لتقوية محطات الإذاعة المجتمعية من خلال محاور إقليمية، ربما تستطيع وكالة التوعي والتطوير أن توجه بالجملة دعمها من خلال المنتدى، ويستطيع المنتدى أن يعالج التقوية بالقطاعي لمحطات فردية. وهناك مصدر قوة كبير محتمل لوكالة التطوير والتوعي هو ولائيتها في أن تضفر معا العلاقات مع الوكالات والمنظمات الشريكية، لحشد وصف الدعم لخدمات الإعلام المتعددة.

وتوفر فنزويلا وبوليفيا وكولومبيا الأموال لدعم أغراض التدريب والتجهيز أو لتقديم تمويل غير مباشر، خاصة في شكل إعفاءات من الرسوم والضرائب، والخصومات شائعة في بلدان كثيرة^(١٧). وتدفع محطات الإذاعة المجتمعية في

= (الاسم الجديد بالنسبة للوكالة) يجب ألا تزيد على ١ في المائة من إجمالي رقم الأعمال السنوى للجهات الصادر لها ترخيص أو أى نسبة متواهية أخرى من رقم الأعمال السنوى للجهات الصادر لها ترخيص قد يحددها الوزير بعد التشاور مع الأطراف المعنية، باشعار ينشر في الجازيت. كما ينبغي على أن "الجهات الحاملة على ترخيص بتقديم خدمة البث، تجديد إيمانها السنوى المتقدم للوكالة المعنية بالتطوير والتوعي فى ضوء إسهامها السنوى المقرر الذى تقدمه لصندوق الخدمة العامة وفرض الوصول للخدمة". محور التركيز الاستراتيجي والخطة الاستراتيجية لوكالة التوعي والتطوير، ٢٠٠٧-٢٠١٠، ماريس.

(١٧) أفضل الممارسات في تنظيم البث المجتمعي:

Programa de Legislaciones y Derecho a la Comunicación de AMARC-LAC(2007).

بولييفيا ١٠ في المائة من المبلغ المحمول على المحطات التجارية مقابل استخدام الطيف، وفي مالى لا تحمل المحطات إلا بمبلغ ٢٠ دولاراً في السنة.

وكما هي الحال في المجالات الأخرى، يتعين أن تكون عملية تقديم الطلبات للحصول على تمويل واتخاذ القرارات بشأنها عادلة وشفافة و تستند إلى معايير المصلحة العامة الواضحة. ويمكن لجزء أساسي من الصندوق أن يقدم دعماً مالياً أساسياً، منتظماً ومضموناً، وفق صيغة شفافة منتفع عليها، على سبيل المثال استناداً إلى مبلغ الأموال التي يتم جمعها من مصادر أخرى أو حجم الجمهور المحتمل أو بعض المقاييس الموضوعية الأخرى كما يمكن توفير التمويل لتكاليف بدء التشغيل والتطوير، ولدعم تقديم خدمات مشتركة للقطاع من خلال روابط هيئات البث المجتمعى تقوم على الصعيد القطرى.

كذلك يتعين تمكين جهات البث المجتمعى من التقدم بطلبات للحصول على منح عامة مباشرة وعقود من مصادر أخرى. ويتعين عدم السماح لترتيبات التمويل العام بأن تضر باستقلال هيئات البث المجتمعى.

الفصل الثالث عشر

بـث القطاع الخاص التجارى

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يتعين تصميم البث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفه من الخدمات وفى تنويعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعه طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البث.
- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وخاصة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث أمر غير مشروع.
- يجوز اخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهى موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام، ويجب أن تتناسب فى مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغي تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجارى على أساس غير تمييزية وتجارية صارمة.
- يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. وينتعن تخصيصهما وفق معايير مقررة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.

مقدمة

كانت المنافسة والنزعة التجارية هي القاعدة في الولايات المتحدة منذ الأيام الأولى للبيث الإذاعي في العشرينات. وقد أصبح النموذج الأمريكي للبيث التجارى الخاص أساسا هو العرف عبر أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية. وفي سنوات أقرب عهدا، أصبح البيث التجارى مكونا أساسيا للبيث في كل أنحاء العالم، والشكل المهيمن في أجزاء كثيرة منه.

وقد نما البيث التجارى سريعا في تلك الأجزاء من العالم التي كان البيث العام فيها احتكارا، من قبل، مثل أوروبا، وأفريقيا وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ. وكما أوضحنا في الباب الأول، فقد مارس تأثيرا كبيرا على مشهد الإعلام، وقام في بعض الأحيان بالدور المهيمن في قطاع البيث ككل. وفي أوروبا، بدأت احتكارات البيث العامة تخلي الطريق في الخمسينيات والستينيات، لكن البيث التجارى لم يرسي بذوره حقا إلا في السبعينيات. وفتح حكم المحكمة الدستورية الإيطالية في ١٩٧٦ بانهاء احتكار الدولة للبيث^(١)، موجات الأنير الإيطالية أمام البيث الخاص، الذي انتبعت عنه إمبراطورية سيلفيو برلسكوني، "فن إنفست". وكانت النمسا هي آخر دولة أوروبية غربية تحرر موجات الأنير الإذاعية فيها، عقب قضية تمثل نقطة تحول رفعتها هيئات البيث الخاصة والمجتمعية في ١٩٩٣، وقضت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتكار الدولة للبيث يمثل انتهاكا للحق في حرية

(١) الحكم ٢٠٢/٦٢٦ للمحكمة الدستورية الإيطالية، ٢٨ يوليو، ١٩٧٦.

التعبير، كما كفلته المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية^(٢). وفي شرق أوروبا، ظهر البث الخاص سريعاً بعد نهاية الحرب الباردة. وبيلاروسيا هي حالياً آخر بلد أوربي لا يزال يحتفظ باحتكار الدولة للبث.

وفي الثمانينيات، لم تكن هناك سوى حفنة من هيئات البث الخاصة في القارة الأفريقية، في حين توجد حالياً آلاف من الإذاعات التجارية الخاصة، وتسمح كل البلدان الأفريقية تقريباً، بدرجة ما من البث من القطاع الخاص. والبث الخاص أقل انتشاراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد شجعت بلدان كثيرة في شرق آسيا وجنوب شرقها، بث القطاع الخاص، بما في ذلك اليابان والفلبين وإندونيسيا. بينما أن الصين، تحفظ باحتكار الدولة للبث، ولم يبدأ الهند في فتح موجات الأثير بها لمحطات الإذاعة الأرضية الخاصة إلا أخيراً، وكانت حريصة في منح التراخيص لهيئات جديدة.

ذلك اكتسب البث التجاري الخاص قوة من الأشكال الجديدة لتوزيع البث، خاصة بث الكابل والسائل، وأخيراً الإنترن特. وقد راعت هيئات البث بالسائل من سيطرة الدولة باستخدام ترددات موزعة دولياً وروابط علوية في البلدان المشجعة لجهات تشغيل السائل. فعلى سبيل المثال، أقيمت محطة ستار تي في، في ١٩٩١ وهى بث حالياً أكثر من خمسين قناة لما يربو على خمسين بلداً آسيوياً، منها الهند والصين.

وقد اجتذب نمو البث التجاري الخاص طاقة كبيرة لمنظمي المشروعات، وكذلك تمويلاً ضخماً، للقطاع. وبصفة عامة، فقد زادت نتيجة لذلك تعددية وسائل

(٢) قضية إنفورماسيو نسافرين ليتيتا وأخرين ضد النمسا، ٢٥ مايو، ١٩٩٣. الطلبات رقم ١٣٩١٤، ١٥٠٤١/١٣٩١٤، ٨٩/١٥٧١٧، ٨٩/١٥٧٧٩، ٨٩/٨٨، ١٥٧١٧، ٩٠/١٧٢٠٧ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

الاعلام والاختيار فيما بينها، ووفر ذلك فرصاً أكبر لجعل أصوات مختلفة مسموعة. وقد أسهم البث التجارى وما انطوى عليه من منافسة، فى نمو برامج التسلية والأحاديث المتاحة لعامة الناس.

وعلى الرغم من أن جهات البث التجارى تستطيع أن تلعب دوراً فى النهوض بالمصلحة العامة، بحكم طبيعتها نفسها، فإن هذا الدور يتبعن الحد منه نوعاً ما. فنظراً لأن عليها قانوناً التزاماً أوليناً تجاه حملة أسهامها، فإنها تواجه ضغوطاً من أجل تعظيم الربح الأمر الذى يمكن أن يؤثر على مضمون البرامج، وكذلك على الطلب من قبل المعلنين، الذين قد تعارض مصالحهم التجارية مع البرامج التى تحقق المصلحة العامة. وفي ظل غياب تنظيم يحقق المصلحة العامة، تنزع البرامج الأكثر تكلفة مثل تلك التى تتطوى على استقاء الأخبار دولياً، وصحافة التحقيقات، والتعليم، والدراما عالية النوعية، وكذلك البرامج التى تخدم مجموعات أصغر من السكان، إلى التراجع أمام البرامج الرخيصة الجذابة جماهيرياً. كذلك يمكن أن يتأثر استقاء الأخبار وتحليلها بنفس حتميات تحقيق الربح مثله مثل التسلية، وتحل محل استقاء الأخبار الواقعية، تعطية تحريرية مفضلة عن رعاة البرامج التجاريين ومنتجاتهم.

وإضافة لذلك، فعندما لا يوفر الإطار التنظيمى ضمانات كافية، ينشأ اتجاه نحو زيادة التركيز فى الملكية، الذى يمكن أن يؤدي على مرّ الزمن إلى تقليل التنوع، وفرص الحصول على الخدمة، والنوعية فى البث، ويسمح بهيمنة عدد صغير من ملاك هيئات البث التجارية. كما يمكن أن تسفر أطر التنظيم الضعيفة عن تخصيص تراخيص البث التجارى الخاص بموجب نظم المسوبيـة السياسـية، وتلك ممارسة جلـية في بلدان كثـيرة.

وحسب دراسة تمثل خلـقـية من المعلومات الأساسية أجريت للتقرير عن التنمية فى العالم فى ٢٠٠٢، كان ٨٥ فى المائة من هيئات البث التجارـية الخاصة

للإذاعة والتلفزيون مملوکاً لأسر وليس لطائفة واسعة من حملة الأسهم^(٣). ويمكن أن تؤدي توليفة من ترکز وسائل الإعلام والقاعدة الضيقة لحملة الأسهم إلى اكتساب ملاك معينين لوسائل الإعلام نفوذاً سياسياً غير متناسب. ويتناقض هذا النوع من ترتيبات الملكية مع المصلحة العامة التي تقضي بتعديدية الإعلام وتتنوعه.

ففي جواتيمالا مثلاً، كان رجل أعمال واحد يملك أربعين من قنوات التلفزيون الأمريكية فقط، وهو مواطن مكسيكي يعيش في ميامي، وبدون دعم منه لا يأمل كثيرون من السياسيين في أن يصبحوا رؤساء للبلاد. وفي السلفادور، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤ تعزى لحد كبير لنفوذ وسائل الإعلام التجارية^(٤). والرئيس الجديد هو نفسه مالك لسلسلة من محطات الإذاعة التجارية.

ونظراً للدور المهم الذي تستطيع وسائل الإعلام أن تلعبه في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه، فمن المسلم به على نطاق واسع أن القواعد التي تمنع ترکز وسائل الإعلام، زيادة على قواعد المنافسة العامة، يجوز أن تشكل جزءاً مشروعاً من التنظيم الذي يحقق المصلحة العامة. وفي كثير من البلدان، تلزم آليات تنظيم البث التجارى بعد أدنى من اشتراطات الوقت من أجل بث الأخبار، وإعلانات الخدمة العامة، والفرص المضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد الوقت المتساوی، والتعهد بتخصيص نسبة للبرامج التي تحقق المصلحة العامة، وذلك في مقابل الحصول على موجات الأنير المملوکة ملكية عامة.

وهناك عدد قليل من المبادئ الغالية تطبق على البث التجارى، وهي واضحة في الاتجاهات التي جرى وصفها في الباب الأول، بما في ذلك استخدام نظام الترخيص للنهوض بتنوع البث، ولمنع الترکز في الملكية بغير موجب في

(٣) دجانکوف، مکلیش وأخرون، ٢٠٠١، تقریر عن التنمية في العالم، ٢٠٠٢، ورقة معلومات أساسية.

(٤) دعوى رقم ١٠٩١، ٢٤ مارس، ٢٠٠٤، مترجم من الإسبانية.

قطاع البث. وفي الأحوال الطبيعية، فإن هذه المبادئ محددة في القانون، لكن التنفيذ يترك للقرارات الفردية التي تتخذها هيئة التنظيم. ونتيجة لذلك، وبطريقة مماثلة لتنظيم المضمون، ينبغي تفصيل تنظيم البث لكي يحقق بصورة وثيقة الاحتياجات والمصالح المحلية.

التنظيم

يتعين تصميم تنظيم البث التجارى الخاص على نحو يحقق المصلحة العامة في مدى وتنوع الخدمات وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. وفي الأحوال الطبيعية تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص بتشغيل خدمة لإذاعة أو التليفزيون.

وكما هي الحال في تنظيم وسائل الإعلام، يجب أن تشرف على الترخيص هيئة مستقلة عن السيطرة السياسية أو التجارية. ويجب ألا يكون هناك حظر شامل على من يجوز له أن يملك أو يشارك في ملكية ترخيص للبث، استنادا إلى الشكل أو الطابع، إلا بالنسبة للأحزاب السياسية، حيث قد يكون الحظر مشروعًا. ويجب أن يكون لدى هيئة الترخيص السلطة الازمة لاتخاذ قرارات الترخيص على أساس كل حالة على حدة، مع ضمان ألا تكون هناك تفرقة ظالمة ضد واحد أو آخر من مقدمي الطلبات.

و حول هذه النقطة الأخيرة، ذكرت لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في مبادئها عن حرية التعبير صراحة، من بين أمور أخرى، أن "من امتياز ترددات للبث الإذاعي والتليفزيوني يجب أن يراعي المعايير الديمقراطية التي توفر فرصا متساوية في الوصول لكل الأفراد".^(٥)

(٥) لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان (٢٠٠٠) إعلان مبادئ حرية التعبير، مقتبس في عمل لوريتي (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته في أمريكا اللاتينية، بحث صادر به تكليف.

- ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية للترخيص بخدمات البث التجارى فى:
- ضمان اتساع نطاق الخدمات وتنوعها على الصعيدين المحلى والوطنى.
 - بقدر الإمكان، ضمان تقديم الخدمات التى تلبى احتياجات ومصالح المستمعين والمشاهدين والتى تكون عالية النوعية.
 - ضمان المنافسة العادلة والفاعلة فى تقديم الخدمات.

وعلى الرغم من أن هيئة التنظيم يجب ألا تمارس التفرقة بصورة غير عادلة لصالح أى مقدم للطلب أو ضدءه، يجوز أن يحدد امتياز تشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون أن الخدمة يتبعين إما أن تكون محلية أو وطنية فى طابعها. ويمكن إدراج حكم محدد لتشجيع الخدمات التى ستتم إقامتها على أن تخدم مجموعات الأقلية التى تفتقر إلى الموارد المالية أو التكنولوجية. ففى بولندا مثلا، فإن هيئة البث المؤهلة لا تعتبرها "هيئة بث اجتماعية" (حسب معايير محددة مرسوم البث)، تعفى من "الرسوم المستحقة على منح الترخيص أو تعديله" استنادا للدور الاجتماعى الذى تقوم به^(١).

ومن غير المرجح أن يسفر توزيع تراخيص قنوات التليفزيون وترددات الإذاعة فقط من خلال مزاد لأعلى مُزاید، عن اتساع نطاق وتنوع الخدمات التى تقى باحتياجات كل أقسام المجتمع. وفي بحث فى مثل هذه الترتيبات فى جوانبها (وفى باراجواى أيضا)، ذكر المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير فى منظمة الدول الأمريكية أن:

إجراءات المزادات التى لا تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية، أو التى لا تمنج فرصة لكل قطاعات المجتمع، لا تتفق مع الديمقراطية القائمة على المشاركة

(١) ماكجوناجل (٢٠٠٦)، "الأقليات ووسائل الإعلام"، بحث صادر به تكليف.

والحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات التي تجلبها الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان^(٧).

عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبث التجارى، عادلة وعلنية وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة للتنظيم. ويجب أن تحقق شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.

يتعين تحديد عملية الحصول على ترخيص للبث بصورة واضحة ودقيقة في القانون، ويجب أن تكون عادلة وعلنية وشفافة، وتتضمن حدوداً زمنية ينبعى اتخاذ القرارات خلالها، وتسمح بإدراج المدخلات العامة الفعالة وتوفير الفرصة للاستماع لمقدم الطلب. ويمكن أن تتطوى إما على دعوة بتقديم العطاءات أو التلقى المخصص للطلبات من قبل هيئة التنظيم، حسب الوضع، ولكن يتعين استخدام العطاءات حيالها تكون هناك منافسة أو ترددات محدودة.

وينبغي تقييم طلبات الحصول على التراخيص وفق معايير واضحة محددة مسبقاً في شكل قانوني (قوانين وتنظيمات). وبقدر الإمكان، يجب أن تكون المعايير موضوعية بطبعتها، ويجب أن تتطوى على النهوض بطاقة عريضة من وجهات النظر التي تعكس تنوع السكان، وتمتنع تركز الملكية بغير موجب، وكذلك تقييم القدرة المالية والتقييم لمقدم الطلب. وينبغي أن يصطحب أى رفض لإصدار ترخيص بأسباب مكتوبة، ويجب أن يخضع لمراجعة القضاء.

(٧) مكتب المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير (٢٠٠١)، تقرير قطرى عن جواتيمالا، ورد في لوريتي (٢٠٠٦).

ويجوز فرض رسم إداري معقول على التقدم بطلبات الحصول على ترخيص. وإضافة لذلك، يجوز تحميل أصحاب التراخيص رسوم عن الترخيص الصادر لهم، لكن هذا ينبغي ألا يكون مبالغًا فيه ويجب أن يعكس تطوير القطاع والمنافسة على التراخيص، والاعتبارات العامة للقدرة على البقاء تجاريًا. ويجب تحديد الرسوم على الأنواع المختلفة من التراخيص مقدماً، وفق جدول.

وعندما يحتاج أصحاب التراخيص أيضاً إلى تردد للبث، يجب ألا يمحضوا خالل عملية منفصلة للحصول على هذا التردد، فمقدمو الطلبات الفائزون يجب أن يكفل لهم تردد مناسب لرخصة البث التي يحصلون عليها.

ففي جنوب أفريقيا مثلاً، يبدأ مقدمو طلبات الحصول على ترخيص العمل عندما يتلقون دعوة للتقدم بالطلبات من قبل هيئة التنظيم، هيئة الاتصالات المستقلة لجنوب أفريقيا بإخطار ينشر في الجازيت، يحدد المعلم ذات الصلة بذلك الترخيص ورسوم الطلب. كذلك يستطيع مقدمو الطلبات التقدم بطلباتهم من وقت لآخر، حتى في ظل عدم وجود دعوة لذلك، وتنتشر هذه الطلبات أيضاً في الجازيت. وأى شخص يجوز له أن يقدم شكوى بشأن طلبات الحصول على التراخيص. وفي تقييم طلبات الحصول على التراخيص، تراعي هيئة الاتصال المستقلة في جنوب أفريقيا الطلب الخاص بالخدمة المقترحة في منطقة معينة، وال الحاجة إلى الخدمة، والقدرة التقنية لمقدم الطلب، ووسائله المالية، وهيكل الملكية والسيطرة لدى مقدم الطلب. ويمنح مقدم الطلب الفائز ترددًا يتناسب مع ترخيصه. وهناك افتراض قوى بتتجدد الترخيص، ولا يجوز للهيئة أن ترفض تجديد الترخيص إلا إذا فشل صاحب الترخيص مادياً في الامتثال لشروط الترخيص أو أحكام قانون البث، وكانت الهيئة مقتنة بأن صاحب الترخيص لن يمثل إذا ما تم تجديد الترخيص له.

وفي إصدار التراخيص، تراعي لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية عدداً من المعايير، بما في ذلك الملكية، والقدرة المالية

والتقنية والشروط البرمجية. وهناك جانب أساسى للأمر الأخير، هو ضمان أن تسمم التراخيص الجديدة في التنويع، ويجوز للجنة وهي تفعل ذلك أن تطالب مقدمي الطلبات بأن يقدموا مسحاً للسوق، وبين أن هناك طلباً على الخدمة الجديدة وكيف ستزيد التنوع في السوق. وفي جميع حالات اتخاذها للقرارات، فإن اللجنة مدعوة للنهوض بقائمة طويلة من مبادئ البيث، بما في ذلك أن يكون النظام خاضعاً لملكية الكنديين وسيطراً عليهم بصورة فاعلة، وأن يعمل أولاً باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأن يخدم احتياجات الكنديين كافة، ويشجع تنمية التعبير الكندي، وي العمل على حماية وإثراء وتقوية النسيج الثقافي والسياسي والاجتماعي لكندا. وبمجرد تلقى اللجنة طلباً يجوز لها أن تصدر دعوة للطلبات المتنافسة. ويتم النظر في الطلب في جلسة استماع عامة، وينشر في الجازيت قبل جلسة الاستماع بستين يوماً على الأقل. وبعد توصل اللجنة إلى قرار بما باعتماد الطلب أو رفضه أو اعتماده جزئياً.

قواعد تحكم ترکز الملكية

القواعد التي تحظر ترکز الملكية في قطاع البيث، أو بين ذلك القطاع وقطاع وسائل الإعلام المطبوعة، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وأثراها العملى هو النهوض بالتنوع فى توفير خدمات البيث.

إن الترکز المفرط في الملكية في مجال البيث يمكن أن يحدث نفس تأثيرات الاحتکار. إذ يمكن أن يفضي إلى نفوذ سياسي مفرط ومتحزب ويحد من تنوع المضمون. والقواعد المعنية بترکز الملكية الرامية لتعزيز المنافسة بما يوفر خدمة أفضل وأقل تكلفة، غير كافية بالنسبة لقطاع البيث لأسباب ورد ذكرها في الباب

الأول. فهي لا تتوفر سوى مستوى الحد الأدنى من التنوع، بما يقل كثيراً عن المطلوب لتعظيم قدرة قطاع البيث على تقديم خدمة اجتماعية مضافة لأقصى حد. وينبع نفاد تركيز الملكية ليس لمجرد تأثيره على المنافسة، ولكن بسبب تأثيره على الدور الرئيسي للبيث في المجتمع، ويقتضي الأمر الأخير اتخاذ تدابير محددة ومكرسة لهذا الغرض.

ونتيجة لذلك، يحد بعض البلدان من مثل هذه الملكية، فيحصرها على سبيل المثال على عدد من القنوات أو يحدد نسبة شاملة للحصة من السوق. وهذه القواعد مشروعة طالما لا تكون تقيدية بغير موجب، وتراعي بصفة خاصة قضايا مثل القدرة على البقاء ووفورات الحجم، وهو ما يمكن أن يؤثر على نوعية مضمون البرامج.

وتشمل أشكال أخرى من الملكية المترادفة، حيث تكون قواعد الحد من التركيز مشروعة، تدابير للحد من التركيز الرأسى، على سبيل المثال، ملكية وكالات الإعلان لهيئات البيث، والتركيز عبر وسائل الإعلام، على سبيل المثال ملكية ملوك الصحف لهيئات البيث والذين ينشرون في نفس الأسواق أو في أسواق متداخلة.

فعلى سبيل المثال، يتضمن مرسوم البيث الإندونيسي لسنة ٢٠٠٢، حظرًا عاماً على التركيز المفرط لملكية البيث. والملكية المترادفة سواء فيما بين مختلف قطاعات البيث (الإذاعة، التليفزيون، والخدمات التي تقدم عن طريق الاشتراك) أو بين قطاعات الإعلام المطبوع والبيث، محظورة بصورة صارمة. كذلك يحظر القانون أن يقدم صاحب الترخيص أكثر من خدمة في أي منطقة بعينها. وتطبق هذه القواعد سواء من خلال عملية الترخيص أو من خلال الرصد المستمر لقطاع البيث. والملكية هي أحد المعايير التي تراعي من قبل هيئة التنظيم عندما تقيم الطلبات المقيدة للحصول على ترخيص بالبيث.

وفي جنوب أفريقيا، فإن القانون المعنى بتركز الملكية أكثر تعقيداً. فأولاً، لا يستطيع أى شخص أن يمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة السيطرة على أكثر من رخصة تليفزيون خاص واحدة، أو أكثر من ترخيصين للبث الصوتي بتضمين التردد (إف أم) وتضمين السعة (إيه إم). وإضافة لذلك، لا يمكن لأى شخص أن يسيطر على خدمات متداخلة بصورة كبيرة إما بتضمين التردد أو تضمين السعة (رغم أن الملكية المتداخلة لترخيص بتضمين التردد وترخيص بتضمين السعة مسموح بها على ما يبدو). وتحظر قواعد الملكية المتداخلة على أى شخص السيطرة على صحيفة وترخيص سواء للإذاعة أو التليفزيون. ولا يجوز لأى شخص فى وضع يمكنه من السيطرة على صحيفة يغطى توزيعها ٢٠ فى المائة من إجمالي قراء الصحف فى منطقة معينة أن يملك ترخيصاً بالبث يتداخل بصورة جوهرية مع توزيع الصحف؛ ويعتبر التداخل الذى يبلغ ٥٠ فى المائة أو أكثر جوهرياً وتعتبر حيازة أسهم تبلغ ٢٠ فى المائة حيازة تشكل سيطرة. ويمكن إلغاء هذه القواعد فى أى حالة خاصة، طالما أن ذلك لا يتعارض مع أهداف ومبادئ التنظيم المنصوص عليها فى القانون.

قواعد الملكية الأجنبية

يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية وعلى هيئات البث، طالما أن هذه القيود تراعى حاجة قطاع البث كل إلى التطور، وحاجة خدمات البث لأن تكون قادرة على البقاء اقتصادياً. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبي في قطاع البث غير المشروع.

ويمكن تصميم القيود المفروضة على الملكية الأجنبية بطريقة مشروعة للنهوض بالإنتاج الثقافى المحلى والوطنى، وضمان وسائل للتعبير عن الآراء المحلية والوطنية والمضمون الثقافى المحلى والوطنى، وللإستماع إليهما.

وفي كثير من البلدان، تعتبر السيطرة المحلية المهيمنة على مثل هذا المورد الوطني المهم، ضرورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الادعاءات قد يغالي فيها، فإن السيطرة قد تكون مطلوبة حقاً لتنفيذ السياسات الرامية لدعم نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام.

لكن يتغير عدم استخدام القيد على الملكية الأجنبية كوسيلة لتقويض قدرة الخدمات التي تقدم وجهات نظر بديلة على البقاء: فهناك حالات للقيود المفروضة على التمويل الأجنبي مصممة لحرمان منافذ الإعلام المستقلة من الحصول على دعم المانحين. وبالإضافة لذلك، فإن الاستثمار الأجنبي يمكنه أن يجلب الخبرة ورأس المال اللذين تمس الحاجة إليهما إلى السوق المحلية. ويجب ألا تكون القيد المفروضة على هذا الاستثمار مبالغة في التقييد بحيث تقلص نطاق الخدمات المتاحة وتتوسعها.

ففي كولومبيا مثلاً، يسمح للاستثمار الأجنبي بأن يملك على وجه الحصر ما يصل إلى ٤٠٪ في المائة من رأس المال حائز امتياز البث. وهو موضع ترتيبات متباينة مطبقة فيما يتعلق بالبلد الذي يعد مقر إقامة المستثمر الأجنبي^(٨).

وبصفة عامة تعتبر الولايات المتحدة من بين أكثر البلدان لجوءاً للتقييد فيما يتعلق بالملكية الأجنبية. وبموجب مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، فإن الملكية الأجنبية لترخيص للبث مرفوعة للبنسبة إلى:

- الحكومات الأجنبية والمندوبيين الأجانب.
- الشركات الأجنبية أو المسجلة في الخارج.
- الشركات التي تسيطر فيها المصالح الأجنبية على ما يربو على ٢٠٪ في المائة من رأس المال الممتنع بحق التصويت.

(٨) د. لوريتي (٢٠٠٦) "قانون البث وتنظيماته في أمريكا اللاتينية"، بحث صدر به تكليف.

- أى شركة تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة شركة أخرى، ويملك الأجانب فيها ما يربو على ٢٥ في المائة من رأس المال الذي له حق التصويت.

اشتراطات الخدمة العامة

يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات في مقابل الحصول على مورد عام محدود، ألا وهو موجات الأثير. وينبغي تصميم مثل هذه الاشتراطات لتدعم أهداف المصلحة العامة ويجب ألا تكون غير مناسبة في مداها، بحيث تهدد قدرة الخدمة على البقاء.

وتفرض القدرة المحددة للطيف اللاسلكي حدوداً لعدد هيئات البث التي يمكن الترخيص لها. ويبير هذا، إلى جانب أن الطيف اللاسلكي هو مورد عام لأصحاب التراخيص امتياز الحصول عليه، فرض اشتراطات محددة على الخدمة العامة بالنسبة لهيئات البث التجارية. وعادة ما ترتبط هذه الاشتراطات بالنهوض بتنوع المضمون في موجات الأثير وكذلك الحفاظ على النوعية الجيدة. وعادة ما يتم فرض هذه الاشتراطات كشرط للترخيص على أساس كل حالة على حدة بالنسبة لهيئات البث فرادى. ورغم أن هذا يوفر المرونة لتفصيل هذه الالتزامات بما يتاسب الكوة المحددة لكل هيئة بث في السوق، فإنها تأتى معها بخطر التدخل السياسي.

وتنبأ الطبيعة المحددة لهذه الالتزامات تبعاً للسياق. ففي بعض الحالات، قد تتضمن شروط الترخيص اشتراطات محددة بشأن المضمون الذي يحقق المصلحة العامة، مثل إذاعة أنباء ومعلومات أو برامج تعليمية وثقافية.

فى المملكة المتحدة مثلاً، فإن مواعيد إذاعة الأنباء الرئيسية فى محطات التليفزيون الأرضية الأساسية، محددة فى تراخيصها ويعين عليها أن تتقدم بطلب إلى هيئة التنظيم إذا أرادت تغيير مدة الأنباء أو توقيتها. ويستخدم هذا مثلاً لضمان أن برامج الأخبار المسائية البارزة متوافرة فى مختلف الأوقات للمشاهدين.

وهناك التزام مهم يتعلق بالمصلحة العامة فى بعض البلدان يتمثل فى اشتراط إذاعة حد أدنى لنسبة البرامج المنتجة محلياً. ذلك أنه فى حالات كثيرة، يعتبر شراء البرامج الأجنبية، خاصة الأقدم منها، بما فى ذلك الأفلام، أرخص كثيراً من إنتاج أفلام داخل المحطة أو شرائها من منتجين محليين مستقلين. ويمكن أن تصادف اشتراطات المضمون المحتوى وضعاً يكون فيه كل ما هو متواافق للناظرة هو برامج أجنبية رخيصة وقديمة. فعلى سبيل المثال، ينص الميثاق الأفريقي المعنى بالبث الذى اعتمدته فى ٢٠٠٢، ممارسو الإعلام ومناصرو حرية التعبير من كل أنحاء أفريقيا، على أنه "يتعين مطالبة هيئات البث بأن تنهض بالمضمون المحلي وأن تطوره، وهو الأمر الذى يتطلب تعريفه بأنه يتضمن مضموناً أفريقياً من خلال تطبيق حد أدنى من الحصص".

وفي كندا، تنص شروط الترخيص العامة على أنه يجب أن يشكل المضمون الكندى وبرامج الأخبار والشئون العامة الكندية ٦٠ في المائة كحد أدنى، من جداول هيئات البث العامة والخاصة، فيما عدا أثناء الليل. ويجب أن تعبر هيئات البث عن التنوع الثقافى والمساواة بين الجنسين فى المضمون وتصوير الشخصيات وأن تعبر عن كل المجتمعين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية فى برامجها. ولકى تعتبر كندية، فإن موسيقى التسلية مثلاً يجب أن تخضع لاختبار، ويشرط أن يكتب كندي الأغانى الشعبية، وأن يؤلف كندي الموسيقى ويؤديها كلية، وأن يتم تسجيل الإنتاج فى كندا.

وفي حالات أخرى، يجوز مطالبة أصحاب التراخيص بتقديم مستويات معينة مضمونة من التغطية الجغرافية لضمان خدمة المجتمعات الريفية والمهتمة على النحو الملام.

المنح العامة والدعم والإعلان

يجوز تقديم المنح العامة والدعم لهيئات البث التجارية بغية النهوض ببنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع البرامج التي تحقق المصلحة العامة. ويتبعن تخصيصها وفقاً لمجموعة من المعايير ووفقاً لعملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة. ويتبعن تخصيص الميزانية العامة للإعلان التي تتفق على البث التجارى على أساس صارم من عدم التمييز وتحقيق أفضل قيمة.

ويمكن أن تلعب المنح العامة دوراً مهماً في تمويل إنتاج البرامج التي تحقق المصلحة العامة أو بتوفير الحوافز لمثل هذه البرامج بالإسهام بدعم جزئي في التكاليف الكلية للإنتاج. ويمكن أن يتضمن تمويل الإنتاج مثلاً، دعم البرامج ذات القيمة التربوية والثقافية الخاصة التي لا يرجح إنتاجها بغير ذلك. كذلك يمكن أن تساعد المنح العامة والدعم في النهوض بالتنوع بتشجيع الإنتاج الإعلامي في القطاعات المختلفة، مثل إعلام الأقليات، أو بالحفاظ على ملكية وسائل الإعلام في سوق آخذة في الانهيار.

وينبغي إدارة مخططات المنح بطريقة عادلة وشفافة لضمان فرص متساوية في الحصول على المنافع التي توفرها. ويجب أن يتضمن هذا مجموعة من المعايير الواضحة المحددة سلفاً، والمصممة لدعم الأهداف التي يتعين تحقيقها. ولمنع التدخل السياسي في المخططات، يتبعن أن تشرف عليها، كما هي الحال بالنسبة لكل سلطات التنظيم هيئة مستقلة، يجوز أن تكون هيئة تنظيم البث أو هيئة تقام خصيصاً بغرض إدارة مخطط الدعم المالي.

وتدير لجنة البث في أيرلندا، وهي هيئة مستقلة للتنظيم، الدعم المالي المقيد لهيئات البث المستقلة والمنتجين المستقلين في أيرلندا، بما في ذلك هيئات البث التجارية. ويتم تقديم التمويل على أساس تنافسي ويخصص للبرامج التي تحقق المصلحة العامة بموجب أحكام مرسوم (تمويل) البث لسنة (٢٠٠٣)^(٩)، لذاع في محطات حائزى التراخيص التي تحقق المصلحة العامة والتاجرية والمجتمعية. وينص المشروع على أنه ينبغي تخصيص ٥ في المائة من رسوم الترخيص بأجهزة الاستقبال والتي يدفعها المشاهدون، لخطة تمويل البث السمعي والبصري^(١٠). وقد بلغ هذا في ٢٠٠٦ نحو ١٠ ملايين دولار.

وتقديم وكالة تطوير وتتويع وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا دعما تقنياً وماليًا لكل من وسائل الإعلام المجتمعية والتاجرية، لتمكينها من تحسين خدمات الإعلام في المناطق التي تشكو من نقص الخدمة تاريخياً وكذلك الأشخاص الذين يعانون منه. ومثلماً اتضح في الفصل السابق، يتم خصم المساهمات السنوية التي تدفعها هيئات البث لوكالة التطوير والتتويع من مساهماتها المطلوب تقديمها إلى وكالة الخدمة الشاملة وفرص الحصول على الإعلام في جنوب أفريقيا، التي تدعم توسيع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويمكن أن يكون الإعلان العام، وهو عادة جزء كبير من إجمالي الإنفاق على الإعلان، موضع سوء استخدام كشكل للدعم يسم بالتمييز، يتم منحه أو حجبه على أساس اتجاه هيئة التحرير إزاء الحكومة. وليس تلك ممارسة مشروعة. إذ يتبع تخصيص الإعلان العام بطريقة غير تميزية لمنع التدخل السياسي في

(٩) مرسوم (تمويل) البث لسنة ٢٠٠٣، متاح على:

<http://www.bci.ie/documents/2003fundingact.pdf>.

(١٠) لجنة البث بأيرلندا، مخطط تمويل البث السمعي والبصري (٢٠٠٦) متاح في:

http://www.bci.ie/broadcast_funding_scheme_submissions.html.

قطاع الإعلام. وفي جنوب أفريقيا مثلاً، تنتج شبكة معلومات الاتصال الحكومية حسداً كبيراً من رسائل الخدمة العامة، بالتعاون مع وزارات القطاع، وتبيعها لكل من هيئات البث التجارية وتلك التي لا تسعى للربح. ويتم إنتاجها بلغات مختلفة لجمهور من المستمعين في مناطق مختلفة.

ويتعين ربط المعايير المستخدمة بالجمهور الذي يتعين الوصول إليه واتباع مبادئ الكفاءة والقيمة الفضلى، أخذًا في الحسبان اعتبارات السوق مثل حصة أو توزيع الجمهور والجمهور المستهدف. والوضع المثالى هو أن يتم تخصيص هذا الإعلان بواسطة هيئة تعمل بمنأى عن الحكومة.

خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية

يعود هذا الفصل الختامي إلى الحاجة التي أثيرت في عدة نقاط فيما سبق، لإجراء مزيد من البحث وتقديم مزيد من البيانات للإلمام بالتطورات التي ستحدث مستقبلاً في سياسات البحث الفاعلة في البلدان النامية. كما يقدم توصيات عن مساعدات التنمية المطلوبة لدعم نمو قطاع قوى ومتتنوع للبحث يحقق الاهتمام بالصالحة العامة. ويخلص إلى الإشارة إلى الالتفاء بين دعم الخصوص للمساءلة، وإشراك المواطنين، وبناء عمليات فاعلة للقيادة الجماعية، وإلى إبقاء الضوء على بعض إصلاحات السياسة الأساسية.

جدول أعمال البحث

تعتلق ملاحظة غالبة تتبع من تجربة إجراء البحث وعمليات التصنيف من أجل وضع هذا الدليل بصعوبة الحصول على البيانات والبحوث المفيدة عن جوانب كثيرة للبحث، خاصة البحوث المقارنة على الصعيدين العالمي والإقليمي. والحكايات موجودة بوفرة، وبعض البحوث المتعمقة متوافر، رغم أنه ينزع إلى التركيز على قضايا أو أقاليم محددة بصورة ضيقة. ومعظم البحوث القائمة يتناول البلدان المتقدمة، وصلتها محدودة بالظروف المختلفة تماماً في البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة.

وترتبط هذه المشكلة بالبيانات، وهي المادة الخام التي لا غنى عنها للتحليل، لكنها ترتبط أيضاً بالبحوث النوعية عن ديناميات وتأثير السياسة والتنظيم،

وعن أداء مختلف قطاعات البث والتحديات التي تواجهها، وعن المكان الذي تحتله وسائل البث في حياة الناس وتأثيرها على الوجود الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للناس.

وندرة المواد أمر يدعو للدهشة، نظراً لأن التأثير الاجتماعي الضخم والدور المهم بصورة حيوية، أمر يسلم به الكافة تقريباً وبالإجماع. ربما لا يكشف الطابع الضخم والمتشعب والمتغير دوماً لقطاع وطابع المنتشر ومنعد الأوجه لتأثيره عن كنههما بسهولة للتقطير المجرد نسبياً أو لنهج تجريبي ضيق. وهناك تحد آخر يعرض إجراء البحوث المقارنة هو الحاجة لوضع وتطبيق تصنيف ملائم ومعيارى للتعرifات المؤسسية والقطاعات والقطاعات الفرعية.

ولا شك أن البحث في الميادين التالية ستتوفر مساهمة قيمة في النقاش المحدد حول سياسة الإعلام وتنظيمه ولدعم المواد المدرجة في هذا الدليل:

- فتوليد نظرة عامة دينامية عن التطور الهيكلي للبث يحتاج إلى بيانات عدديّة أساسية وسلسل زمنية^(١)، مثل الإحصاءات عن عدد هيئات البث في كل قطاع وقطاع فرعى في مختلف المستويات، من المحلي إلى الدولي، وأنواع البرامج المبثوثة. كذلك يتطلب الأمر بيانات عن هيئات تنظيم البث المستقلة، وتمييز تلك التي تنظم أيضاً قطاعات أخرى.

(١) معهد الإحصاءات باليونسكو يضطلع حالياً بإجراء مسح عالمي للبث. ويصبح النتائج متوفّرة في نهاية ٢٠٠٧. ورغم أن الاستبيان لا يفرق بين الخدمة العامة وسيطرة الدولة المباشرة، فإنه سيحتوى على معلومات مفيدة للقطاعات الحكومية أو العامة، والتجارية والمجتمعية من حيث: عدد القنوات من المحلية على الدولية التي يستخدمها الصحفيون، وساعات البث في فئات البرامج المختلفة، والبرامج الأجنبية، الناظرة، والمدى... إلخ. انظر:

http://www UIS.unesco.org/ev.php/ID=6554_201&iD2=DO_TOPIC.

- كما يتطلب الأمر مستوى أكثر تفصيلاً من الوصف، للمضي لما وراء الإحصاءات لتمييز معالم ومحركات ديناميات القطاع. ووصف وتحليل سياسة الحكومة المتطرفة في مجال البث نقطة للبدء وينبغي إعلاء شأن الهيكل القانوني والمؤسسي لهيئات تنظيم البث، ومصادر تمويلها، ومستويات العاملين بها، مثلها مثل العلاقة المؤسسية الرسمية بين الحكومة ووسائل إعلام الخدمة العامة، وخضوعها للمساءلة، وهياكل تمويلها - خاصة المبكرة منها - والاشترطات التنظيمية المفروضة عليها. وبالمثل، فإن الأمر يتطلب توافر معلومات عن القطاعين التجارى والمجتمعي، وأشكالهما المهيمن وصورهما المتعددة. ومرة ثانية، فإن تحديد الاتجاهات والمعالم الأساسية في هذه السياقات لابد وأن يكون مفيدا.

ولابد أن تساعد الدراسات التحليلية في إلقاء الضوء على نفوذ ودأفع القوى الفاعلة على هذه المستويات، وتتفقى الفرص والمثالب التي تواجهها البلدان في تحقيق الإصلاحات وتنفيذ التدابير التنظيمية.

إن بث الخدمة العامة يواجه أزمة هوية وفاعلية في شتى أنحاء العالم. ويقتضي الأمر مزيداً من التفكير حول كيف ينبغي للدول التصدي لتلك الأنواع من إخفاق السوق التي كانت هي محرك إنشاء كيانات البث للخدمة العامة في الماضي، وكذلك يقتضي الأمر، وهو أمر حاسم أيضاً، التفكير في طبيعة المصلحة العامة في مجال البث. وعلى نفس المنوال، فإن التقارب والتكنولوجيات الجديدة يجعلان من المهم بصفة خاصة النظر في كيف يمكن تعريف هيئات التنظيم وإعادة تعريفها لتقوم بوظائفها (فيما يتعلق بهيئات البث التجارية وكذلك المخصصة للخدمة العامة)^(١).

(١) انظر على سبيل المثال كارتر الزرووث (٢٠٠٦) "البث في البلدان النامية: عناصر لإطار المفاهيم الخاص بالإصلاح، تكنولوجيات المعلومات والتنمية الدولية، المجلد ٣، العدد ١، خريف ٢٠٠٦، ٣٧-١٩ معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

وكيفية تأثير ديناميات كل قطاع على المحتوى الذى ينتجه، من حيث مادة الموضوع، والنهج والتوعية، مجال يجرى التركيز عليه كثيرا، ويستند ذلك فى معظمها إلى تحليل عام لحوافر القطاع ودينامياته، وحكاياته، وإلى قلة من الدراسات جرت عن البلدان المتقدمة عادة. والقليل تؤيده تحليلات تجريبية للمضمون. ومنهجيات تحليل المضمون متغيرة تماما وتنطبق على المستوى العالمى فى بعض المجالات المحددة مثل تمثيل الجنسين فى وسائل الإعلام^(٢)، وفي بعض المجالات الجغرافية، أساسا في الولايات المتحدة.

وفي هذا الدليل، افترضنا وجود ارتباط بين وسائل الإعلام خاصة وسائل الإعلام المستقلة من النوع الذى وصفناه، والحكومة الجيدة. وقد سلمنا بالكتابات الكثيرة التى تؤكد أن إعطاء الناس صوتا سوف يؤدي إلى مجال عام أقوى وأشد عافية، وسيحيط الحكومة علمًا بإجراءات الأمور حتى تستطيع تعزيز أدائها. ولكننا ندرك أنه حتى في هذا، فإن إجراء مزيد من الأبحاث سيكون علينا كثيرا عندما نتناول الأمور التي تعد ضرورية لفهمها للواقع.

لكن ربما كان الأمر الأكثر تعرضا للإهمال والذى يمثل أكبر تحدي من الناحية المنهجية، هو البحوث التي تلخص بالأسئلة عن التأثير اليومى للبث على المجتمع والناس: المنافع، الأضرار، والعواقب غير المقصودة على وجود الناس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ولا يتوافر أى شىء تقريريا يتيح لنا التوصل لنظرة ثاقبة مباشرة عن أى وسائل الإعلام يستهلكها القراء فعلا، والقيمة التي يولونها للمضامين المختلفة للبث، بما في ذلك الأنبياء المحلية والدولية، والتسلية، والمواد التربوية والتنموية، والدعاوى وراء اختيارهم، والتأثير على حياتهم. والأمر

(٢) انظر المشروع العالمى لرصد وسائل الإعلام، الرابطة العالمية للاتصال المسيحي:
http://www.wacc.org.uk/wacc/programmes/gender_and_media_justice/global_media_monitoring_project_2005.

الأكثر صعوبة في تبنيه هو التأثير المتراكم لهذه التجارب الفردية على المجتمعات المحلية والمجتمع الأعرض.

وفي الإذاعة المجتمعية، يقتضى الأمر إجراء بحوث لتوثيق ورصد كيف تستطيع المشاركة في قناة مجتمعية أن تتمكن المجتمعات المحلية الفقيرة من أسباب القوة، وبناء قدرتها على مشاركة المسؤولين العاميين ووسائل الإعلام، للتعبير عن شواغلها وحشد المعلومات والخبرة. وبالمثل، تكاد لا توجد بيانات متعلقة بكيف يستطيع منظمو المشروعات المحليون إقامة إذاعة في المجتمعات التي تعانى نقصاً في الخدمة، وإسهام ذلك في تمكنها من أسباب القوة.

والتفاعل المباشر مع مستهلكي البث، خاصة المجتمعات الفقيرة والمهمشة، ضروري هنا. وتتراوح النهج المتبعة من مسوح المستخدمين للخدمة والأسر إلى الدراسات الإثنوجرافية، لكنها جميعها تستخدم الموارد بكثافة وببعضها مطول جداً. وهنا، قد ترشدنا إلى الطريق، الدراسات الدولية الأخيرة عن استخدام تكنولوجيا الهاتف والمعلومات والاتصالات^(٤).

وأخيراً، فإن البحث مطلوبة لفهم كيف ستؤثر الاتجاهات في وسائل الإعلام والاتصالات كل على قطاع البث، وكيف يمكن أن تغيره في النهاية. ومن بين

(٤) للاطلاع على مسوح حديثة لاستخدام التليفون في أفريقيا وأسيا، انظر بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أفريقيا (٢٠٠٥) نحو مؤشر الكتروني أفريقي: وصول الأسر والأفراد لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدامها في ١٠ بلدان إفريقية، بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في إفريقيا، متاح في:

<http://www.researchictafrica.net/images/upload/Toward2.pdf>.

مونسنج وأخرون، استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية يعاني من قلة رأس المال: المصاروفات والتصورات عن التكاليف من بين الأمور المغيبة مالياً، أبريل ٢٠٠٦ متاح في:

<http://www.regulateonline.org/content/view/713/31/>.

التأثيرات الأساسية عبر كثير من الاتجاهات، "مجتمع المعلومات" البارز، والدور المتمام للإنترنت، وتقرب التكنولوجيات. وتشمل القضايا التي تقضي مزيداً من البحث مع ترکيز خاص على البلدان النامية ما يلى:

- التأثير على قطاع البث الأرضى، وعلى تنظيمه، والمترتب على تزايد استخدام الإنترنت لنقل المضمون، والنمو المضطرد للبث بالسائل.
- الثورة القادمة في إدارة الطيف اللاسلكى وتنظيمه، من خلال إمكانات "طيف الانتشار" والتكنولوجيات الأخرى للقضاء بصورة فاعلة على الندرة باعتبارها عاملًا معوقًا.
- ظهور التليفزيون الرقمي والإذاعة الرقمية والضغط للتحرك في هذا الاتجاه، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمعايير المتضاربة وهياكل التكلفة المختلفة للبث الرقمي.
- الاتجاه الجزئي نحو تكامل تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، والتنظيم متعدد القطاعات في واقع الأمر.

وهذه القضايا ليست مطروحة على جدول الأعمال المباشر لواضعى سياسة البث في البلدان النامية. لكن وثيره التطور في قطاعات وسائل الإعلام والاتصال وتعقده التقني، بلغا حد أنه عندما يحدث تغير فسيكون مفاجئاً ومربكـاً. ويقتضي ذلك عمل المزيد من قبل الحكومات، وهـيئـات تنـظـيم الـاتـصالـات، والهيـئـاتـ الدولـية المسـؤـولة عن ضـمانـ التـقيـيمـ المـالـانـمـ لـتأـثـيرـ الـخـيـارـاتـ التقـنـيـةـ والنـهجـ التـنظـيمـيـةـ عـلـىـ المـصـلـحـةـ العـامـةـ، وإـخـضـاعـ ذـلـكـ لـلـتـشـاـورـ العـامـ قـبـلـ اـتـخـاذـ القرـاراتـ المـتـعـلـقـةـ بـالـسـيـاسـةـ. ولاـبـدـ أنـ تـمـثـلـ خطـوةـ أولـىـ فـيـ اـضـطـلاـعـ بـبـحـوثـ أـسـاسـيـةـ عـنـ القـضـائـاـ النـاشـئـةـ وـفـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ، حـتـىـ تـسـتـطـيـعـ أـنـ تـغـذـىـ بـالـمـعـلـومـاتـ عـلـىـ الـفـهـمـ وـالـتـشـاـورـ.

خيارات ل المساعدات الإنمائية

ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه

الحاجة ماسة لتقدير المساعدات للبلدان النامية، لتحسين المناخ الذى يمكن
البث ووسائل الإعلام الأخرى من أسباب القوة. وذلك جزء لا يتجزأ من تحسين
قدرات الحكومة الجيدة، والخضوع لمسائلة المجتمعية، والتنمية القائمة
على المشاركة.

ويتطلب إصلاح سياسة الإعلام إرادة سياسية وطليبا من قبل المواطنين:
والمرجح أن يكون لفرض الإصلاح من خلال "المشروطية" مردود سلبي بالنسبة
للمانحين ووكالات التنمية^(٥). وتحتو أكثر الفرص إثمارا بالنسبة للحوار المنتج
والمساعدة على تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من العمل - وبصفة
خاصة بالنسبة لقطاع بث قوى وتعددى يحقق أهداف المصلحة العامة - إلى التزايد
عندما تأخذ البلدان بالديمقراطية، وتحقق أسواقها، وتحقق الامركيزية، أو تبذل
جهودا أخرى لتحسين الشفافية والخضوع إلى المسائلة وفاعلية الحكومة.

ويمكن تيسير إصلاح سياسة الإعلام بمشاركة أصحاب المصلحة فى
المعلومات والأفكار، وبممارسة الضغط للتأثير على الحكومات. ومثل هذه الشروط
يمكن أن تقوم بدور المحاور والشريك المهمين مع وكالات التنمية والمانحين،
ويمكن أن توفر منتدى لتحديد الأولويات والإجراءات والاتفاق عليها.

(٥) تشير المشروطية إلى الممارسة الخاصة بوضع اشتراطات أو "شروط" على فرص الحكومة المتلقية فى الحصول على مزيد من المساعدات.

المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية

يمكن لجهود التنمية أن توفر المعلومات والتشجيع والفرص لأصحاب المصلحة في البلدان النامية للاتفاق على إصلاحات السياسة المطلوبة لجعل قطاع البث لديهم أكثر قوة ونفعية واستقلالاً. ويمكن أن تؤدي المشاورات واكتشاف الحقائق إلى بحوث وسياسات وتحليلات وغير ذلك من أعمال التشخيص. إذ يمكن لدراسة قطاع البث في بلد محدد، أن تحال السياسة والسياق القانوني والتنظيمي والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، الذي يؤثر على القطاع، وأن تقارن الممارسات الجارية مع الممارسات الجيدة الدولية، وتقدم توصيات. ويمكن متابعة هذه الدراسات بعدد اجتماعات ومنتديات مهيكلة، لتقاسم التحليلات وتقييم الممارسات الجيدة وتقاسيمها، وإلقاء الضوء على القضايا المعنية. وتكشف المشروعات - عملية وضعها وتنفيذها - عن قضايا واحتياجات لم يتم التصدي لها من قبل. وانصار لهم مصلحة في حل المشاكل التي تظهر، وهذه المشاركة يمكن أن تؤدي لحوار سياسي جوهري وتغيير في البرامج. وفي الوقت نفسه، يمكن للمساعدات الإنمائية أن تقوى قدرات المؤسسات والمنظمات المختلفة، من لجان الإعلام ووكالات التنظيم الوطنية إلى الشبكات الجماهيرية، على توفير التدريب والمشورة، والزيارات الدراسية و"التوأمة" بين المنظمات. والمساعدات لا تأتي فقط من المنظمات غير الحكومية، بل تأتي أيضاً بصورة متزايدة من الروابط والشبكات الوطنية والدولية - روابط وشبكات الإذاعة مثال لهذا - التي لا تقدم المساعدة لأنصارها وأعضائها فحسب، بل وأيضاً للروابط المماثلة في بلدان أخرى.

وفي هذا الخليط، يمكن للندوات وورش العمل والمنتديات أن توفر "فرصة" جيدة لأصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها، لطرح على المائدة الموضوعات التي تفتقر لدائرة أنصار حكومية موحدة. و تستطيع أن تتمكن الحفاء المحتملين من

التوصل لمنظور أوسع بل وتطوير توافق في الرأي على العمل. وقد أظهرت سلسلة الحوار حول التنمية التي نظمها مكتب البنك الدولي في أكرا، في غانا، حول منح فرص الحصول على موجات الأثير، اهتماماً متزايداً بسياسة البث والإصلاح التنظيمي، ومكنت أصحاب المصلحة ذوي الآراء المتباعدة بصورة واسعة من الإعراب عن شواغلهم، ووفرت فرصة لتقدير المعلومات وتوضيح الحقائق. وفي بعض الحالات، حفقت ورش العمل الواضح والاهتمام المطلوبين لحفز العمل الفوري – فمثلاً عندما دعا وزير الإعلام في نيجيريا إلى وضع سياسة للإذاعة المجتمعية، تشكلت لجنة للسياسة مكونة من ممثلين حكوميين وغير حكوميين، ووضعت جدواً زمنياً صارماً لتقديم سياسة للحكومة. وقدّمت لجنة السياسة مشروعًا ينسق مع الممارسة الجيدة العالمية في ثلاثة أشهر (انظر الإطار ٥٥).

الإطار ٥٥ - نيجيريا: منتدى يعجل بالعمل

في يوليو ٢٠٠٦، اشترك البنك الدولي والرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعي المجتمعى، في تنظيم ندوة عالية المستوى في أبوجا، لمناقشة الممارسات العالمية الجيدة بشأن سياسة البث التي يمكن من تطوير قطاع للإذاعة المجتمعية. وقد أعقبت عقد مائدة مستديرة إقليمية للرابطة المنكورة واستفادت من مناقشة التقدم الحادث في بلد آخر. وكانت هذه الندوة هي المرة الأولى التي يلتقي فيها مسؤولون حكوميون نيجيريون من المستوى المرتفع – من الفرع التنفيذي ومن الجمعية الوطنية لحد سواء – وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، إلى جانب رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعي المجتمعى، والخبراء الممارسين من المنطقة، والبنك، لمناقشة دور الإذاعة المجتمعية وال الحاجة إلى سياسة وإطار تنظيمي أفضل يوفّران فرصة الوصول إلى موجات الأثير. وانطلقت الندوة من مناقشات البنك الدولي السابقة مع اللجنة التوجيهية لتحالف الإذاعة المجتمعية في نيجيريا. كما استفادت من تعاون البنك مع العاملين في مشروع فادما، الذي يدعم –

= التنمية التي يحركها المجتمع في عدة مناطق من البلاد. وفي نهاية الندوة، اجتمع رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث المجتمعي، وممثل للمكتب القطري للبنك الدولي، ومشاركون من التحالف والعاملون بلجنة التنسيق بمشروع فاما، مع وزير الإعلام وأطلاعه على ما توصلوا إليه.

وفي يوليو ٢٠٠٦ أيضاً، وافقت وحدة التنسيق الوطني في مشروع فاما على تمويل عدة محطات للإذاعة المجتمعية، وعلى الإسهام في تطوير السياسة بالنسبة لهذه المحطات. المتوقع أن يمول مشروع فاديم الثالث ست محطات للبث المجتمعي، كرواد لتقديم مزيد من الدعم المحتلم.

وفي أغسطس ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة لجنة سياسة الإذاعة المجتمعية، وتضم أعضاء من تحالف محطات الإذاعة المجتمعية، ولها ولاية وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية خلال شهرين.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت لجنة "وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية"، تقريرها إلى حكومة نيجيريا الاتحادية. وعند تلقيه، أعلن وزير الإعلام أنه من غير المقبول أن تتمكن قلة ضئيلة من الناس من المشاركة في إدارة الإعلام، في حين تجبر الأغلبية على قبول أقوال الأقلية وآرائها. وقال إن الحكومة ملتزمة بأن فتح أبوابها لتوفير فضاء للإذاعة المجتمعية لابد وأن يساعد في علاج هذا الوضع ويثيرى الحوكمة في البلاد كما لم يحدث مطلقاً من قبل.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، توفر المداولات حول برنامج إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء الحكومي، منتدى مهما لحشد الدعم للسياسات وبرامج العمل التي تسهم في تعزيز المشاركة المدنية والحكومة الجيدة^(٦). ويتوفر برنامج

(٦) منذ ١٩٩٩، والحكومات في البلدان منخفضة الدخل تعد وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء التي تصف السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي ستتبنيها على مدى عدة سنوات للنهوض بالنمو عريض القاعدة وتقليل أعداد الفقراء، وكذلك الاحتياجات المالية الخارجية. ومصادر التمويل المرتبطة بذلك. وهي تتطور من خلال عملية قائمة على المشاركة تضم أصحاب المصلحة.

إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء إطارا للتشاور والاتفاق مع كل المانحين الأساسيين ووكالات المعونة الرئيسية الذين يعملون مع الحكومة، وهو ما ينزع إلى تدعيم تعاون وتلامم أفضل في دعم التنمية المقدم لبلد ما.

وعلى نحو متزايد، تحدد وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء - وكذلك أطر التنمية التي يتم إنتاجها في البلدان متوسطة الدخل - الحكومة باعتبارها مجالاً أساسياً للتركيز، وترتبط ذلك بالمشاركة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، تضمنت إستراتيجية غانا الثانية لنقليل أعداد الفقراء (٢٠٠٦) "الحكومة الجيدة والمسؤولية المدنية" باعتبارها دعامة من الدعامات الثلاث الرئيسية^(٧). وتبيّن المصفوفة التالية

= المحليين وشركاء التنمية الخارجيين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويتم تحقيقها كل ثلاث سنوات. والمحصلة النهائية لهذه الوثائق ليس مجرد وثائق، وإنما أعمال عامة ومجتمعية

لتقليل أعداد الفقراء. ويتم إنتاج الوثائق حسب عدد من المبادئ:

أن يكون محركها قطرياً، وتتطوّر على مشاركة واسعة القاعدة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء إنتاجها.

- تتجه نحو تحقيق نتائج وتركز على الحصيلة التي تفيد الفقراء.

- تعرف بأن علاج الفقر يقتضي نهجاً شاملًا لأن الفقر أكثر من مجرد افتقار للدخل، بل إن الفقراء يعانون أيضاً من الافتقار للفرص والأمن، وأن يكون لهم رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

- أنها متوجهة نحو الشراكة من حيث إنها تشجع انخراط المنظمات الثانية ومتعدة الأطراف والحكومة في البرنامج القطري لتقليل أعداد الفقراء.

- تستند إلى منظور طويل الأجل لتقليل أعداد الفقراء.

- تدعم الوثائق المزيد من الانفتاح في صنع السياسة.

وقد سعت الحكومات على نحو متزايد إلى إشراك الجماعات المهمشة تقليدياً، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في وضعها، وبسبب من هذا تترّزز إستراتيجيات تقليل أعداد الفقراء التي يتم وضعها من خلال هذه العملية إلى أن تكون لها قاعدة دعم مجتمعية ومن أصحاب المصلحة أوسع نطاقاً وتكون "ملوكة" للحكومات.

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/EXTPRS/>.

(٧) متاح في:

[http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/Ghana_PRSP\(Nov-2005\).pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/Ghana_PRSP(Nov-2005).pdf).

كيف تتفق مجالات التركيز العديدة داخل هذه الدعامة مع هدف النهوض بالبيت المجتمعي للصالح العام، بما في ذلك الإذاعة المجتمعية على وجه الخصوص.

الجدول ١ مصفوفة: إستراتيجية غانا الثانية لتقدير أعداد الفقراء

وعلاقتها بالمساعدة التقنية لوسائل الإعلام وحرية الرأي

<p>كيف ترتبط المساعدة الفنية الرامية لتحسين سياسة وتنظيم البث ودعم تعديلية الإذاعة المجتمعية بالإستراتيجية الثانية.</p>	<p>المراجع ذات الصلة في الإستراتيجية الثانية.</p>	<p>مجال تركيز الإستراتيجية الثانية في إطار الحكومة الجيدة والمسؤولية المدنية.</p>
<p>ستحيط المساعدة التقنية الرأى العام بإجراءات الأمور وتبني مهارات المجتمع في الإعراب عن القضايا المهمة له، وتطوير فهم واقعى ومناقشة القضايا وإخضاع الحكومة المحلية للمساءلة.</p>	<p>ـ دعم المناصرة المجتمعية لرعاية ثقافة الديمقراطية، ـ دعم المؤسسات والمخططات الرامية إلى التمكين للمشاركة المدنية، ـ الحصول الحر على المعلومات.</p>	<p>ـ تدعيم ممارسة الديمقراطية.</p>
<p>ستدعم الريادة الشراكة بين شبكة غانا للإذاعة المجتمعية ومركز غانا للموارد القانونية لتوسيع بناء القدرة للفقراء، والتمكين القانوني لهم من خلال البرامج الإذاعية.</p>	<p>ـ "نهوض بتوفير معونة قانونية للفقراء".</p>	<p>ـ حماية الحقوق في ظل حكم القانون.</p>

<p>ستقلل نتائج المساعدة التقنية إذا نجحت الحاجز التنظيمية التي تعرّض تنمية الإذاعة المجتمعية، وترخيص نسبة من الطيف اللاسلكي للبث المجتمعي، وتدعم قدرات هيئة التنظيم التي تتوافر لها الولاية والقدرات اللازمة لتنسيق تنمية الإذاعة المجتمعية بغية تحقيق أهداف سياسة الإعلام الوطنية.</p>	<p>"النهوض بالاتصال من أجل التنمية في مناخ الولايات والمجتمع المدني. "ضمان الالتزام بتعزيز فرص الحصول على المعلومات العامة وتوفير المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة".</p> <p>إستراتيجيات: تسهيل الوصول لوسائل الإعلام وتوفير مناخ يمكنها من أسباب القوة"، "إشراك المهمشين في الحكومة من خلال الحصول على المعلومات"، "تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية الخاصة غير الحكومية".</p> <p>المؤشرات تشمل "عدد محطات الإذاعة المجتمعية الإضافية المرخصة والعاملة".</p>	<p>تعزيز الاتصال من أجل التنمية.</p>
---	---	--------------------------------------

أموال لدعم الصوت والحقوق

يوفّر بعض المانحين بعيدى النظر أموالاً للمنظمات الجماهيرية للاضطلاع بالأعمال التي تساهم في تحقيق فهم الفقراء لحقوقهم ولبناء قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق بفاعلية. فعلى سبيل المثال، دعمت مبادرة لإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، هي مبادرة الصوت والحقوق، الأنشطة المشتركة لمركز غانا للموارد القانونية، وشبكة غانا للإذاعة المجتمعية لوضع وإذاعة برنامج للتمكين الاجتماعي والقانوني، بمشاركة نشطة من الجمهور. ونظراً لأن الشواغل المتعلقة بالحكومة تجري ترجمتها إلى بناء قدرة مجتمع المدني ووسائل الإعلام، فإن هذه الجهود تبشر بالكثير في المستقبل.

الدور الخاص للبنك الدولي

لدى البنك الدولي طائفة من الأدوات التي يستطيع استخدامها لتعزيز المناخ الذي يمكن البث من أسباب القوة، ويتحرك تفكيره الإستراتيجي في هذا الاتجاه بصورة متزايدة.

إستراتيجية البنك الدولي للحكومة ومحاربة الفساد

في مطلع ٢٠٠٧، اعتمد مجلس إدارة البنك الدولة إستراتيجية "لتدعيم مشاركة مجموعة البنك في الحكومة ومحاربة الفساد" (٢١ مارس ٢٠٠٧)، وهي نتاج لمشاركات موسعة مع الحكومات ومنظمات ومنتديات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص في كل الأقاليم. ويسلم التقرير بأن البنك تعلم من التجربة أن:

دعم الخصوص للمساءلة يقتضى توافر قدرة في الحكومة والمؤسسات خارج الحكومة المركزية، مثل البرلمان، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية، وكذلك مناخ يمكن من أسباب القوة يستطيع فيه أصحاب المصلحة هؤلاء أن يعملوا بطريقة مسؤولة وفعالة^(٨).

ولا تزال الحكومات هي الزبائن الأول للبنك الدولي في الحصول على مساعدات التنمية، لكن إستراتيجية الحكومة تشير إلى أن البنك له حالياً ولالية المساعدة في تحسين المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة - السياسات والقوانين والتنظيمات التي تمكن وسائل الإعلام من الإسهام في المشاركة المجتمعية الواسعة، والإشراف والمطالبة بالحكومة الجيدة. وفي إستراتيجية لإشراك البلدان، يلاحظ تقرير الحكومة ومحاربة الفساد، أنه حسب السياق القطري، تتضمن تدخلات الحكومة ما يلى:

دعم مشاركة أكثر اتساعاً وإشرافاً أكبر من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية (وهو موضوع متكرر في مشاورات الحكومة ومحاربة الفساد)، والمساعدة في تحسين المناخ الذي يمكن من أسباب القوة والقدرات الخاصة لهذه القوى الفاعلة لكي تلعب دورها في التنمية بطريقة بناء^(٩).

ويتمثل قرار البنك بشأن وضع إستراتيجية لتدعم الحكومة تغييراً مهماً في مناخ الترخيص ببرامج البنك لتقديم المساعدات القطرية. وهو سيدعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في البنك في البلدان العميلة، ويمكن أن يشكل برامج المساعدة متعددة المانحين. ونظراً لأن البنك يعقد اجتماعات لمعظم المجموعات

(٨) موجز تفيذى، ٤، البنك الدولي، تعزيز مشاركة مجموعة البنك في الحكومة ومحاربة الفساد، ٢١ مارس، ٢٠٠٧.

(٩) المرجع المذكور، ١٨.

الاستشارية التي تنظم المساعدات الإنمائية لبلدان العالم منخفضة الدخل، فإن هذا الاختراق يمكن أن يكون له تأثير حفاز هائل. وتذكر إستراتيجية الحكومة ومحاربة الفساد ما يلي:

في حين أن شفافية الحكومة يمكن أن تيسر المشاركة والإشراف، فإن مشاركة المجتمع الاستباقي بدرجة أكبر حيوية أيضاً. وستطيع البلدان أن تحقق هذا عن طريق:

- خلق فرص محددة للمشاركة والإشراف، على سبيل المثال عن طريق وضع السياسات وتحديد أولويات الإنفاق العام استناداً للمشاركة (وقد وفرت عملية إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء دافعاً كبيراً في هذا المجال في البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات مؤسسة التنمية الدولية)، والخضوع للمساءلة في مجال تقديم الخدمات، والتنمية التي يحركها المجتمع، وإشراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التوريدات العامة، ورصد إقرارات الدخل والأصول، وغير ذلك من الترتيبات التي تمكن المجتمعات الاجتماعية المشروعة من أسباب القوة.
- دعم تنمية المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، وتوفير القدرات الازمة حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تستفيد من هذه الفرص بطريقة فاعلة.
- التمكين لتنمية وسائل إعلام مستقلة وتنافسية يمكن أن تجري تحقيقات وترصد وتقدم تغذية مرتبة عن أداء الحكومة، بما في ذلك الفساد^(١٠).

وتتضمن الإستراتيجية خمسة مداخل من أجل "الجهود القطرية": مدخل لمحاربة الفساد وإصلاح الحكومة. والثاني هو "زيادة فرص المشاركة والإشراف

(١٠) المرجع المذكور، ٢٢.

من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية^(١١). كذلك، فإنه مع مواصلة "العمل مع الحكومات باعتبارها طرفاً مقابلة رئيسياً"، سيستخدم البنك الدولي شكلية من الأدوات على نحو أكثر انتظاماً - حوار السياسة، أعمال التحليل، بناء القدرة، الإقراض المستند لسياسة، والتنمية التي يحركها المجتمع - للارتفاع بالمارسات القائمة والجيدة لزيادة فرص الإشراف^(١٢).

وفي ديسمبر ٢٠٠٧، وتحت قيادة روبرت زوليك رئيس البنك، أعلن البنك الدولي أنه يستهل مرحلة من العمل أكثر استباقاً لتنفيذ إستراتيجية الحكومة ومحاربة الفساد وإدراجها كتيار رئيسي في كل عمليات البنك الدولي. وسيركز التنفيذ على خمسة مجالات، ونلقي فيما بعد الضوء على الدور الذي يستطيع هذا الدليل أن يلعبه في دعمها.

على المستوى القطري، ستبدأ إستراتيجيات المساعدة القطبية في إدراج الحكومة ومحاربة الفساد بها. وسيبدأ هذا في ٢٦ بلداً، وسيركز على التعلم من النظرة بشأن المناهج الفاعلة. وهذه الخطوة ستزيد التأكيد على، وتقديم المساعدة الفاعلة، والرصد النشيط للسياسات الحكومية، والتنمية المؤسسية والقدرات الازمة لتحسين شفافيتها وخصوصيتها للمساءلة أمام الناس كافة، وفي هذا فإن الأمر سيقتضي أن يلعب المناخ الذي يمكن الفحص العام والصوت من أسباب القوة دوراً. والمرجع أن تتضمن الإستراتيجيات القططية للحكومة ومحاربة الفساد تدابير يمكن تنفيذها بسرعة - في النظم الحكومية، وكذلك برامج للتحليل

(١١) المرجع المذكور، الملحق باء: "الجهود القططية: مدخل لإصلاح الحكومة ومحاربة الفساد، ٤٨.

(١٢) المرجع المذكور، ٥٤.

وإجراء حوار وتنمية مؤسسية للنهوض بالشفافية، والمناخ الذي يمكن الفحص العام من أسباب القوة، بما في ذلك تنمية إعلام مستقل. ويتعلق جزء كبير من هذا المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، بالمناخ السياسي والقانوني والتنظيمي للبث المستقل والتعددي الذي يخدم الصالح العام، ويمكن المجتمع من المشاركة. ولابد أن يشكل هذا الدليل أداة نافعة في إجراء التقييمات الفطرية وجهود المساعدة المقبلة.

- ستدرج معونات القطاعات التي يقدمها البنك الحكومة وتدابير الخضوع للمساءلة كتيار رئيسي في العمليات. وسيوسع هذا الجهد الفرص لمنظمات المجتمع المدني التبابية والخاضعة للمساءلة لتعزيز أدوارا محددة في الإدارة أو التنفيذ في المشروعات، مثل إدارة المنح المقدمة للتعليم المحلي أو ضمان تنفيذ المشروعات العامة. وسيغدو تكثيف هذه التدابير أمرا عمليا على نحو متزايد عندما تدعم أيضا المنابر - مثل الإذاعة المجتمعية - الازمة لمشاركة المواطنين في المعلومات والحوار واتخاذ القرارات، والتغذية المرتدة إلى الحكومة، كما نوقش في هذا الدليل.

- سيتم تصميم تدابير مكافحة الفساد في المشروعات التي يمولها البنك لتعزيز الشفافية والإفصاح لعامة الناس. والمرجح أن ينطوي هذا على اتفاقيات مع الحكومات لإعلان الإيرادات والمصاروفات المخططة، والالتزامات بالأشغال العامة، والمسؤوليات عن تنفيذ البرامج، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بالمشروعات التي يمولها البنك. ويستطيع قطاع شامل للبث أن يلعب دورا محوريا في إتاحة الفرصة لأقسام واسعة من السكان للحصول على هذا النوع من المعلومات، والتعبير

عن شواغلها. ومن ثم، فعلى الرغم من أن البنك قد يركز جهوده على شفافية المشروعات، فإن الأمر يتضمن أن تلعب تقوية المؤسسات والقدرات اللازمة لإيصال هذه المعلومات للناس، دورا.

- سيدعم البنك عمله على الجانب المتعلق بالطلب على الحكومة - تقديم المساعدة اللازمة لدعم دور المجتمع المدني في المطالبة بالحكومة الجيدة وإخضاع الحكومة للمساءلة. وفي ضوء الميزة النسبية للبنك في مساعدة الحكومات في تحسين سياساتها وتقدمها للخدمات، هناك وسيلة رئيسية متوافرة للبنك لكي يدعم قدرة المجتمع المدني على المطالبة، هي مساعدة الحكومات على تحسين المناخ الذي يمكن الإعلام المستقل والقوى والتعدي من أسباب القوة. ويمكن أن تكمل هذا المساعدات المالية والتكنولوجية التي يقدمها البنك لتحسين استقلال وشفافية وقدرات هيئات تنظيم البث، والمساعدة المقدمة للمشروعات لتطوير قطاع البث المجتمعى كأداة للتعبير عن الصوت والضغط.

- سيحتشد البنك لتنفيذ إستراتيجية في المكاتب القطرية وفي حشد من القطاعات. وسيتضمن هذا توفير مستشارين في الحكومة ومحاربة الفساد يعملون في موقع ميدانية وإنشاء محاور إقليمية لدعم تنفيذ خطوط العمل السالف ذكرها.

أدوار البنك الدولي

يقوم البنك الدولى بأدوار خاصة يمكن أن تركز الانتباه وتبلور العمل. فهو يروج لخطط جديدة ومشتركة للتنمية، مثل وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء و"إطار التنمية الشامل" للمساعدات التي يقدمها المانحون لبلد ما. ويدعو لاجتماع أعضاء مجتمع التنمية وغيرهم من مختلف أصحاب المصالح للتركيز على قضايا

بعينها وبلورة الدعم اللازم لعلاجها. وهو يقدم المشورة للحكومات، ويحشد الأموال لتقديمها لأفقر البلدان من خلال مؤسسة التنمية الدولية. زد على ذلك، فإنه يضع برامج ضخمة ومنكاملة لدعم الحكومات الوطنية، لتنفيذ عمليات تحسين السياسة، وتقوية المؤسسات، وتنمية القدرات، وتوفير التمويل الاستثماري اللازم لأهداف إيمانية بعينها.

وعملياً، تتركز كل المساعدات الاستشارية والمالية التي يقدمها البنك على المستوى القطري، عادة على الحكومات باعتبارها العميل الأساسي. وتركز مشاركة البنك الأولية على:

- الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي للحكومة، الذي إما أن يركز على قطاعات معينة (الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطرق، الموانئ، السكك الحديدية، الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية) أو على تحسين عملية الحكم العريضة مثل الإدارة المالية والتوريدات، إصلاح الجمارك، فرص الحصول العامة على المعلومات، والشفافية.
- التغييرات المؤسسية، مثل تحسين أداء النظم التي تقدم الخدمات، والتمويل، ونظم استرداد التكاليف للخدمات العامة الأساسية، وعمليات التصحيح في مسؤوليات الوزارات والحكومات دون القومية، وإصلاح الهيئات التنظيمية.
- الاستثمار الموجه لتحسين الفرص الاقتصادية والرفاهية للفقراء والسكان المهمشين في المجتمع.

استراتيجية المساعدات القطرية

استراتيجية المساعدة القطرية التي تتجدد كل ثلاثة سنوات هي المحدد الأول للموضوعات والقضايا الأساسية التي سيتصدى لها البنك، والأدوات التي سيستخدمها. وهي مصممة أيضاً للنهوض بالتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية في بلد ما.

ويجعل عدد متزايد من إستراتيجيات المساعدة القطرية، الحكومة داعمة من دعامتها الأساسية، بما في ذلك على سبيل المثال إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لاندونيسيا وألبانيا وبنجلاديش. وتذكر إستراتيجية المساعدة القطرية لألبانيا لعام ٢٠٠٦ "صوت المجتمع المدني ومشاركته" كواحد من المكونات الأربع للحكومة الجيدة. وتسعى إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لكمبوديا لعام ٢٠٠٦ إلى "النهوض بطلب أقوى، وعلى الحكومة الجيدة بزيادة التعبير عن صوت المواطنين ومشاركتهم في عملية وضع السياسة". ويتضمن برنامج المساعدة القطرية الوارد في إستراتيجية المساعدة لقطرية، المساعدة بالإقراض، والدعم بالتحليل، وتقديم المشورة بشأن السياسة. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، انتوى نحو نصف مشروعات الإقراض الجديدة على مكونات للحكومة وسيادة القانون، مع تكرис ١٩,٢ في المائة من الإقراض الجديد، أو ٤,٥ مليار دولار، لتقديم الدعم في هذا المجال.

تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض

يدعم معهد البنك الدولي عن طريق تقديمها لبرامج أطول أجلاً للمساعدة التقنية والتدريب، العمليات عن طريق تقوية القدرة القطرية في مجالات لها أولوية عالية لا يمكن علاجها على نحو ملائم من خلال المشروعات العادية. وعادة لا يتم توجيه المساعدة التي يقدمها معهد البنك الدولي من خلال الحكومات، ويمكن في هذه الأحوال نقلها بصورة أكثر مرونة مما يمكن تحقيقه من خلال نقلها من خلال الإقراض القطري الذي يقوم به البنك وما يتصل به من دعم استشاري. ويعمل المعهد مع أصحاب مصالح متعددين في البلدان، إقليمياً وعالمياً، لتقاسم الممارسات الجيدة، وحفر شبكات ومجتمعات الممارسة، ودعم المساعدات المقدمة من الجنوب إلى الجنوب. ويعمل المعهد بصفة خاصة على تقوية الأدوات المجتمعية للإخضاع

للمساءلة بدعم تنمية وسائل الإعلام، والإصلاحات البرلمانية والقانونية والقضائية، والمشاركة المدنية، وبناء قدرة القطاع الخاص على العمل الجماعي في محاربة الفساد، وقيادة الشباب^(١٣). ويركز نحو نصف عمل المعهد على بلدان معينة، ويدعم إستراتيجية المساعدة القطرية من خلال المساعدة التقنية غير المتعلقة بالإقراض، والمشورة بشأن السياسة، وبرامج التدريب، ودعم التنمية المؤسسية لمختلف أصحاب المصلحة.

التحليل القطاعي ووضع السياسات

قبل أن يقدم البنك مشروعه الأول للإقراض لقطاع معين، قد يجري تقييمًا للقطاع. وعندما يكون إطار السياسة في القطاع ضعيفاً وخطئاً، أو مفتواً، يجوز للبنك أن يطالب بإصدار بيان حكومي عن السياسة. وفي مناقشة هذه السياسة، قد تظهر فرص للتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك الوزراء، حول القضايا التي يتطلب علاجها.

الإطار ٥٦ - سياسة غالا الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع قانون للبث
في التمهيد لخطيط مشروع كبير للاتصالات السلكية واللاسلكية لغالا، وضعت الحكومة سياسة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وقدم البنك الدولي المشورة بشأن هذا الجهد من خلال إرساله بعثات لمراجعة سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل نتائج طبيعياً لهذه المناقشات في أن السياسة الوطنية للاتصالات -

: (١٣) متاح في:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20040922-menuPK:34480-pagePK:34370-theSitePK:4607,00.html>.

= السلكية واللاسلكية التي اعتمدتها مجلس الوزراء ونشرت في يناير ٢٠٠٥ أعلنت عزم الحكومة على وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم للبث، ويشمل ذلك بصفة خاصة نظاما له ثلاثة شرائح، من محطات الإذاعة والتلفزيون المكرسة للخدمة العامة والمجتمعية والتجارية. كما أعربت السياسة أيضا عن عزم الحكومة للاضطلاع بمراجعة شاملة لسياسة البث وتشريعاتها الراهنة في غانا، بهدف زيادة فرص كل المواطنين في الوصول إلى وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني، وتوفير أكبر قدر من التنوع للأصوات واللغات، والحفاظ على المضمون الأهلي والاستمرار في إنتاجه. ووصف البث المجتمعى باعتباره أولوية يجب أن تصبح مجالا جديدا للتنمية.

ومع امتداد المناقشات إلى مجال الحواجز التي تعرّض مقدمي الطلبات لإنشاء إذاعات مجتمعية، طالبت الحكومة البنك بأن يقدم مساعدة لدراسة لقطاع الإعلام في غانا، وكيف يمكن التوفيق بين المناخ الذي يمكن البث من أسباب القوة وبين الممارسات الجيدة الدولية البارزة على أفضل وجه. واستندت الدراسة إلى مشروع الدليل بشأن الممارسة الجدية المتاحة في ذلك الوقت. وقادت الحكومة بتوزيع الدراسة للتعليق عليها، إلى جانب مشروع الدليل في أواخر ٢٠٠٥. ومع توافر هذه المواد، انطلقت مناقشات أصحاب المصلحة في ٦، ٢٠٠٦، التي دعت إليها لجنة التوجيه والمناصرة عريضة القاعدة الداعية لقانون جديد للبث، وفي مطلع ٢٠٠٧، وضع فريق من خبراء غانا مشروع إطار لقانون البث لكي تستعرضه الحكومة رسميا.

وسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية حجة على هذا، ولها صلة وثيقة بصفة خاصة بتنمية البث. ويمكن للحوار الخاص بسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، أن يوفر سياقا مهما تجري فيه مناقشة وتحليل سياسات البث،

والمسؤوليات التنظيمية، والإجراءات، ويجعل الحكومات تدلّى ببيانات رسمية عن السياسة وتقترح تغييرات في الإطار القانوني والتنظيمي على حد سواء.

وفي حين تسيطر قضايا التكنولوجيا والبدائل التقنية، على سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية عادة، فإن توسيع منظورها لتشمل المصالح العامة الواسعة التي تتعلق بتنمية مجتمع علیم ومشارك، يستطيع أن يمكنها من علاج القضايا المتعلقة بسياسة البث. وتوضح السياسة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانـا الصادرة في ٢٠٠٥ (الإطار ٥٦) هذه النقطة.

طفقت مشروعات الحكومة والشفافية والمشاركة المدنية، تصبح جزءاً مهيمناً على نحو متزايد من عمل البنك الدولي (تظهر الأمثلة في الإطار ٥٧) وهي توفر فرصاً ملائمة للتحليل وال الحوار، وتقديم الدعم لتحسين الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر على أداء وسائل الإعلام وتنمية قطاع متتنوع للبث. وعند النظر في وضع تشريع حرية المعلومات، ينبغي علاج حرية الإعلام وسياسات الدعم في الوقت نفسه. "أن حق إعلان الرأي (كما ورد في كتاب البنك الدولي بنفس الاسم) يرتبط بصورة لا انفصام فيها يجعل تدابير الشفافية تؤدي عملها المنوط بها".

الإطار ٥٧ - تكثيف التغذية المرتدة من المواطنين: بيرو

في بيرو، تضمن قرض الإصلاح الاجتماعي المبرمـج الذي موله البنك الدولي تدريب محطـات الإذاعة المجتمعـية على النهوض بمشاركة المواطنين والمراجـعة الاجتماعية، وتسـير اجتماعـات التخطيط الإسـتراتيجـي مع المجتمعـات الـريفـية والأـهـلـية، وإـعداد برـنامجـ للـإذاعـة المجتمعـية معنى بالـخـصـوـعـ للـمسـاعـة الـاجـتمـاعـية والـمرـاجـعة الـاجـتمـاعـية. وقد رـكـزـ لـقـرـضـ على تـحسـينـ المناـخـ الـذـيـ يـمـكـنـ مواـطنـيـنـ منـ المـشارـكـةـ فـيـ الـقطـاعـاتـ الـاجـتمـاعـيةـ،ـ منـ خـلالـ تعـزيـزـ فـرصـ =

= الحصول على المعلومات ووضع الميزانيات على أساس المشاركة. وقد طفت محطات كثيرة بما يقدر بألف محطة إذاعة مجتمعية في بيرو تروج لحقوق المواطنين ومشاركتهم بتوفير قناة للمعلومات، وللتعبير عن الصوت لفقراء بلغاتهم الأهلية. وأصبحت شركاء طبيعين في جهود الحكومات لتحسين التغذية المرتبطة من المواطنين عن البرامج الاجتماعية.

الطلب على الحكومة الجيدة: كمبوديا. اقترحت كمبوديا تكريس مشروع للطلب على الحكومة الجيدة على وجه الحصر، لوضع نهج تتعلق بجانب الطلب من قضايا الحكومة، وتفوية وربط عمل كل من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. والمشروع في مراحله الأولى، ولابد أنه سيطور مدى مشاركة وقدرة المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من القوى الفاعلة غير الحكومية في إخضاع الدول للمساءلة وجعلها تستجيب لاحتياجاتها. وينتوى المشروع على أربعة عناصر أساسية: الترويج، والواسطة، والاستجابة، ورصد الطلب، مع جعل الشفافية والمشاركة، وآليات الخضوع للمساءلة، مفتاحاً للمشروع. وكجزء من دعم المشروع للتنمية المؤسسية، وكذلك لبرامج بعضها، فإنه يركز على بناء قدرة هيئات البيث باعتبارها مؤسسة، وعلى البرامج التي تقوم بالترويج للحكومة الجيدة والواسطة فيها ورصدتها.

تتطور مشروعات التنمية التي يحركها المجتمع، في كل البرامج الكبيرة جداً التي تبني القرارات لتقديم الخدمات العامة المحلية والآليات لإخضاع الحكم المحلي للمساءلة. ولا شك أن تنمية البيث المجتمعي يشكل تدخلاً بالغ التأثير بينى النظم والقدرات اللازمة للمجتمعات المحلية، الفقيرة عادة، لإشارة القضايا التي تشغل بها، وينظم محادثات منتظمة مع قادة الحكومات المحلية، و يجعل الميكروفونات مفتوحة لفضح الفساد أو الاستبداد الحكومي.

ونظراً لأن محطات الإذاعة المجتمعية تنتج برامجها الخاصة، فإنها توفر منبراً لمجتمع المستمعين ليثير القضايا ذات الأهمية بالنسبة له، ويسهل حوارهم حول هذا الموضوعات. وتتيح للمجتمعات فرصة دعم قدراتها التنظيمية وبناء تحالفات للعمل من خلال برامجها. وتمكن المجتمعات الفقيرة من الإهاطة بالقضايا المثارة في الخدمات العامة، والحد وتقاسم المعلومات، والتشارك مع بعضها البعض، وتطوير مهاراتها في الضغط على موظفي الحكومة وإجبارهم على الخضوع للمساءلة. وتسمم كل هذه الجوانب في تغيير حسابات المسؤولين ودفعهم وتشجعهم على التصرف باعتبارهم موظفين عاملين متباينين.

ويلى الإطار ٥٨ الضوء على دعم برامج التنمية التي يحركها المجتمع من أجل الإذاعة المجتمعية في تيمور الشرقية، ودور الإذاعة المجتمعية في إخضاع الحكومات المحلية للمساءلة.

وكما لوحظ في الإطار ٥٨، فإن مشروعات التنمية الكبيرة التي يحركها المجتمع في نيجيريا - فاداما ٣ - في وضع يؤهلها أيضاً لتمويل محطات الإذاعة المجتمعية في ولايات كثيرة.

الإطار ٥٨ - التنمية التي يحركها المجتمع والتعمير فيما بعد إنهاء المنازعات: تيمور الشرقية

منذ ٢٠٠٠، بدأت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحكومة المحلية التي يدعمها البنك الدولي والتي اكتملت حالياً، في مساعدة مجتمعات تيمور الشرقية على تعمير بنية الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية التي دمرها عنف ١٩٩٩. وقدم هذا المشروع للمجتمعات منحاً صغيرة للبنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية، ودعم التراث الثقافي وأنشطة المصالحة الاجتماعية، كذلك قدم مساعدات مباشرة للإذاعة المجتمعية. وبموجب =

= المكون الأخير، استطاعت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحكومة المحلية دعم وتكثيف تنمية وسائل الإعلام الجماهيرية، خاصة البث المجتمعي، بتمويل تدريب المراسلين المتميزين من أجل دعم هيئة البث العامة الوطنية والمساعدة في إنشاء ثمانى إذاعات مجتمعية في مناطق مختارة بعد ذلك.

وحتى أبريل ٢٠٠٧، كانت سبع من محطات الإذاعة المجتمعيةثمانى بث إرسالها (تواجده الثامنة مشاكل تقنية يجري علاجها). وكجزء من هذا المجهود، ساعد المكون الخاص بالإذاعة المجتمعية في مشروعات تمكين المجتمع المحلي من أسباب القوة والحكومة المحلية في إقامة مركز للإذاعة المجتمعية في ديلي، يواصل العمل كمحور دعم لشبكة الإذاعة المجتمعية. ومركز الإذاعة المجتمعية عضو في رابطة أكبر للإذاعة المجتمعية لtimor الشرقية (الصياغة وتنتمل ولاية المركز في دعم هذه المحطات بالتدريب والمساعدة التقنية (الصياغة والتشغيل)، والن هو ضم بفرص الشراكة وتكوين الشبكات مع مختلف المجموعات - بما في ذلك المانحون - لبناء قدراتها ودعم تنمية وسائل الإعلام التي تحقق المصلحة العامة والتغيير عن الصوت المدني. وتواصل الإذاعة في timor الشرقية العمل كقطاع دينامي، وإن كانت تجاهد، نظراً للاقفال لمناخ يفضي للتمكين من أسباب القوة، وإلى فرص التمويل اللازمة للنمو والتطور. لكنها تلعب دوراً إستراتيجياً في العملية الراهنة لبناء الأمة والمصالحة الاجتماعية والتنمية، والحكومة المحلية.

جعل الحكومات المحلية أكثر خصوصاً للمساعدة: غالباً. في غانا، بدأت محطة للإذاعة المجتمعية في حوار على أرضية تجمعات وجمعيات المراكز. وأذاعت محطات أخرى من خلال الاتصال بها أثناء بثها والكتابة إليها أسلمة عنيفة على كبار المسؤولين في المراكز، وأثارت الشواغل التي تحتاج لاهتمام فوري من قبل الحكومة. وقد استفأر هذا كبار المسؤولين في المراكز وأعضاء الجمعيات للاتصال، والحديث عن القضية المطروحة والبرنامج لا يزال يذاع على الهواء.

وتبني محطات الإذاعة المجتمعية، اجتماعات للمتابعة مع المسؤولين، وطرق إعداد التقارير المعدة عن عدم التحرك يزداد كثافة حتى يتم الوفاء بالخدمة العامة الموعود بها، أو إعادة الأموال العامة التي سرقت. المتوقع أن تنتشر هذه التحولات التي تؤثر على حواجز الموظفين العاملين سريعاً بمجرد أن تتمكن محطات الإذاعة المجتمعية من الحصول على التراخيص على نحو مناسب.

المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية

الاتصالات من أجل التنمية مجال متام للمساعدات التي يقدمها المانحون، وقد تطورت من تجهيز الحكومات بإستراتيجيات الاتصالات، إلى توجيهه إستراتيجية أوسع صوب قطاع الاتصالات ككل^(١). ولا تتوافر لمجال العمل هذا الإمكانية لدعم تقييمات قطاع الاتصال فحسب، كما يجري حالياً، ولكن أيضاً لدعم

(١) لخص مدير الاتصالات من أجل التنمية في خطاب ألقاه في مارس ٢٠٠٧ "مناخ الاتصال الذي يمكن من أسباب القراءة، بأنه لا بد أن:

- ١- يصلح وزارات الإعلام، بما في ذلك توفير المعلومات كخدمة، وتحويل هيئات البث الحكومية إلى هيئات بث عامة، باعتبارها "جهاز اتصال من أجل التنمية".
- ٢- تحقيق لا مركزية الاتصال، المضى بالاتصال لما وراء العوالم سواء من الناحية المادية أو من حيث اللغة.
- ٣- تحسين أداء وسائل الإعلام الخاصة، كيفية بناء الاستدامة المالية، ودعم البنية الأساسية المادية.
- ٤- التوصل لكيفية حصول الناس على المعلومات والعاملين التي تؤثر على القراءة.
- ٥- تتعديل المناخ القانوني للاتصال، التنظيمي والخاص بالتاريخ، ولكن أيضاً فرض الضوابط، والنظم المستوردة، وحرية المعلومات، وقوانين المسؤولين الجنائية.
- ٦- بناء سوق أكثر استدامة لوسائل الإعلام والقطاع المرتبط بها.
- ٧- بناء قدرة المجتمع المدني فيما يتعلق بالاتصال.
- ٨- تحسين قناعة نقل التدريب الأكاديمي للعاملين بوسائل الإعلام.
- ٩- تقصي إمكانيات وسائل الإعلام الجديدة في التقدم للأمام بويثات. متاح في:

<http://web.worldbank.org/wbsite/external/topics/extdevcommeng>.

مشروعات قطاع الاتصالات. وتعتبر هذه الجهود بالخير عندما يدعمها التزام الحكومة بحرية المعلومات والتعبير وتشجيع قيام مجتمع مشارك وعليم. وفي ضوء تركيزها على تعزيز الاتصال مع القطاع العام، توافر للاتصالات من أجل التنمية إمكانية كبيرة في خلق منصة تدعو لإصلاح وزارات الإعلام أو الاتصال والمساعدة على نشر المعلومات من الحكومة إلى المواطنين وبالعكس.

نقطة القاء: دعم الخصوص إلى المسائلة، والمجتمعات المشاركة والقيادة الجماعية

يعد دعم إعلام قوى ومتعدد وقائم على المشاركة جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الحكومة الجيدة والخصوص للمساءلة. ويمكن للبث التعددي أن يلعب دوراً قوياً بصفة خاصة بسبب قدرته على أن يشمل ويشكل المنظورات والقدرات الاجتماعية، ونطاق وصوله الذي لا يبارى، خاصة إلى سكان الريف. وفي مقدوره أن يعزز تبادل المعلومات وإذاعة وتقاسم المنظورات المختلفة، وعرض التحليلات، وحفر المناقشة العامة والتعليق على أعمال الحكومة وتقاعسها عن العمل. واستمرار هذه التغذية المرتدة والتحليلات والمناقشات من خلال وسائل الإعلام، وبصورة أكثر شمولاً من خلال البث، مكملاً مهماً لجهود الحكومة في دعم التنمية وتحسين شفافيتها وخصوصيتها للمساءلة وفاعليتها الخاصة. والخصوص الحقيقي للمساعدة عملية مستمرة من التفاعل بين الحكومة والناس. وهذه الفرص للتفاعل الإيجابي وتصحيح السياسات، والمقصورة على أوقات الانتخابات فحسب لابد وأن تحدى إلى رمزية شكلية.

وفي حين روجت وكالات التنمية لسياسات التوسيع في توفير فرص الحصول على المعلومات - على سبيل المثال من خلال تشريع يحمي حرية المعلومات - فإنه نادرًا ما أولت اهتماماً مساوياً لاستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها

وسهولة منالها وبناء قدرتها في بدء عملية المقرطة. بيد أن تعزيز الاتصال الأفقي في المجتمع، ووسائل تقاسم المنظورات المختلفة، ضروري بالمثل على نحو لا يقبل الجدل.

ولا ينبغي بخس حجم التحدى الذى يواجه البلدان النامية، خاصة عند إقامة هيكل مؤسسية قوية ومستدامة تشكل العمود الفقري للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة. وهناك مشروع أساسى يتمثل فى إنشاء هيئة لتنظيم البث مستقلة حقاً تتوافر لها القدرة والسلطة اللازمة لتنمية القطاع للصالح العام، وتحويل هيئات البث التى تسيطر عليها الدولة عادة إلى هيئات للبث للخدمة العامة، وتيسير قيام البث التابع للقطاع الخاص والبث المجتمعي غير الساعى للربح على حد سواء، وأن تتوافر لهما أقصى إمكانية للإسهام فى تحقيق الصالح العام. والمرجح أن يتم تحقيق هذا أحياناً بصورة تدريجية، وأحياناً من خلال خطوات جريئة للأمام فحسب.

وحتى التقدم الجزئى يمكن أن يفضى إلى تحسن كبير في المشاركة والتعبير عن الصوت. وإضافة لذلك، من المرجح أن تتحقق الإصلاحات في الحكومة واستدامتها على خير وجه عندما تخضع للتحليل والفحص العام من مختلف وجهات النظر. وهكذا يصبح من الرشد توفير المناخ الذى يمكن من أسباب القوة من أجل إعلام قوى ومتعدد ومستقل - بما في ذلك البث - كخطوة أولى لإصلاح الحكومة.

كذلك يتطلب الأمر توفير حواجز لاستقاء الأخبار المتوعدة وتحليلات القضايا وتنمية القدرة لتحسين نوعية مضمون الإعلام، بما في ذلك برامج البث. وتعليم المراسلين والمحررين وتدريبهم، والتوجيه وزيادة الوعى إزاء مدونات السلوك والتنظيم الذاتي داخل الصناعة، كل ذلك يلعب دوراً. ويمكن أن يفيد تعريف الصحفيين بالمارسات الدولية في مجالهم. وكل هذه الفرص يمكن أن تساعد المهارات في مجال التوصل للحقائق وإجراء البحوث، ومراجعة الحقائق مع

مصادر متعددة، وتقنيات إجراء الحوارات. وهناك سمة حاسمة لقدرة وسائل الإعلام على إدامة دورها الرئيسي في المجتمع هي التفهم المتأصل بين العاملين في الإعلام لأهمية الحفاظ على النقمة والاستقلال والنزاهة.

وذلك مسؤولية مهمة بالنسبة للقائمين على البث. فسواء عن قصد أم لا، يؤثر القائمون على البث على اتجاهات جماهيرهم ونظرتها، وبذا فإن لهم تأثيراً حقيقياً تماماً على المجتمع عامه. ذلك أن ما يسمعه الناس كل يوم على موجات الأثير له تأثير واسع على تصور الناس لما هو طبيعي ومقبول. ويشمل هذا ميلهم وقدرتهم على التفكير بطريقة انتقادية، والإصغاء بصورة إيجابية أو سلبية، والتعبير عن آرائهم صراحة وبوضوح أو البقاء في حالة انسحاب، ومناقشة الخلافات في الآراء بصورة تحليلية وباحترام أو أن يصبحوا معادين ونزاugin للهجوم بدلاً من مقارعة الحجة.

ويمكن أن يكون لمحتوى البث وأسلوبه تأثير قوى على مهارات العامة من المستمعين واهتمامهم بالمشاركة المدنية، وقدرتهم على تدبر المنازعات والحلولية دونها، وتقتهم في المشاركة والمساعدة في تشكيل اتجاهات مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم بصفة عامة. وفي ١٩٩٨، طرحت منظمة غير حكومية في جنوبى ألبانيا وهى تفسر لماذا خططت لإقامة محطة للإذاعة المجتمعية، المسألة على نحو التالى:

هناك قدر كبير من العنون يذهب للبرلمان وهياكل الحكومة الأخرى فى ألبانيا. لكن هنا، فإن الناس لا يعارضون بقوة ويظلون هادئين لذلك يستطعون الاستمرار فى الكلام. وهم يتكلمون بصورة شخصية ويفضبون من بعضهم البعض، ثم يصبحون عنيفين. إننا فى حاجة إلى عروض الحوار والموائد المستديرة على الهواء، لوضع نموذج لكيفية مناقشة القضايا والتداول، حتى مع الآراء المخالفة تماماً، إننا فى حاجة لهذا لتنمية ثقافة الديمقراطية^(١٥).

(15) Auron Tare, speaking on behalf of plans fot Radio Butriint, established in Saranda, Albania in 2000.

ويبرز هذا التفسير دور البث، خاصة الإذاعة المجتمعية، كمحفز للمداولات والحوارات المحليين. وعادة ما تنشر وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية بطبعتها في إقامة هذه الصلة مع الحقائق القائمة على الصعيد المحلي، خاصة في البلدان التي تضم أعداداً ضخمة من القراء الذين يدفعون عادة إلى هامش الحوار العام الرئيسي. وهنا تحديداً يستطيع البث المجتمعي أن يمارس تأثيراً ضخماً، ويساعد الغالبية الأقل اتصالاً على مناقشة شواغلها.

إصلاحات أساسية للسياسة

من بين جميع التدابير التي نوقشت في هذا التقرير، يبرز عدد كبير منها باعتباره يتطلب أولوية في الاهتمام ويمكن فيه تحقيق تقدم كبير. وإنما، فإن حماية حرية التعبير أمر أساسي. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركون بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا حكوماتهم للمساعدة. وبدونها ترتكب تنمية وسائل إعلام مستقلة. وفي هذا السياق، تكتسب ثلاثة مجالات للإصلاح أهمية قصوى لتنمية قطاع البث:

- ١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة وخاضعة للمساعدة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.
- ٢- التمكين من انتقاد الموظفين العاملين في وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.
- ٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدنى بما في ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعي غير الساعى للربح.

١- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغط التجاري على حد سواء.

و غالباً ما تتمثل خطوة أولى أساسية في إصلاح قطاع البث في إنشاء هيئة لتنظيم البث تكون مستقلة عن المصالح الحكومية والمصالح التجارية على حد سواء. والمهمة ليست سهلة لكنها تستحق جهوداً مبكرة ومتضائرة. وخطر الاستحواذ على هيئة تنظيم - سواء من قبل الحكومة أو المصالح التجارية - مائل دوماً، خاصة في الأيام الأولى عندما تكون هيئة التنظيم مشغولة ببناء مصداقيتها وقدرتها. وإحدى استراتيجيات التصدي لهذا هي إنشاء آليات محددة للاستعراض العام لقراراتها وإجراءاتها، بما في ذلك الوسائل التي يستطيع بها عامة الناس المشاركة، وبصفة عامة لضمان مستوى مرتفع من الشفافية والخضوع للمساءلة داخل التنظيم. ونتيجة ذلك هي بناء الثقة العامة، الأمر الذي يمكنه بدوره أن يعزز سلطة الهيئة واستقلاليتها.

٢- عدم تجريم التشهير وإلغاء الحماية عن الموظفين العاملين.

ومن المهم ضمان أن المناخ القانوني الأوسع يمكن، ويسهل حينما يمكن، النقد العام وإعداد تقارير التحقيقات الصحفية. وللهذا عدد من المكونات مثل� احترام الحق في حرية التعبير وقوانين حرية المعلومات، التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل. بيد أنه، من كل السياسات الخاطئة التي تتعرض الأداء القوى لوسائل الإعلام من أجل تحقيق الصالح العام، فإن الحماية المفرطة للمسؤولين من النقد، واستخدام عقوبات جنائية للتشهير، يمكن أن يكون لهما تأثير محبط بصفة خاصة على الخطاب الحر ويجهضان إسهام وسائل الإعلام. وفي ضوء الإرادة السياسية، فإن علاج هذه التشوّهات سيواجه صعوبات تقنية، ويمكن أن يحدث فرقاً كبيراً في ممارسة صناعة البث.

٣- النهوض بالتعبير عن الصوت المدنى والتنوع: فضاء مفتوح أمام البث المجتمعى غير الساعى للربح والنهوض بآليات التمويل المستدامة للهيئات غير الساعية للربح.

والهدف الشامل المقترن هنا هو خلق مناخ يمكن أن تظهر فيه طائفنة من قطاعات البث الفرعية المختلفة، من الخدمة العامة، للقطاع الخاص، للهيئات المجتمعية غير الساعية للربح، وعدد قليل تماماً من الأشكال المختلفة فيما بين ذلك. وستعتمد الأشكال المحددة الممكنة على الظروف والاحتياجات المحلية. لكن للبث المجتمعى غير الساعى للربح، خاصة الإذاعة المجتمعية، صلة وثيقة خاصة بهذا في سياق نهج المصلحة العامة نظراً لقدرته على التصدي وخلق الحوار عن الأمور التي تمثل مصالح محلية، وغرس العادات والمهارات الازمة لمشاركة المواطنين، بما في ذلك التفاعل مع من هم في السلطة، وتمكين المجتمعات المهمشة من أسباب القوة، بما في ذلك لغاتها المحلية. ويمكن لتأثير الإذاعة المجتمعية عندما تمنح فرصة للازدهار، أن يكون لها ظهور مباشر وبارز على حد سواء.

وهناك خطوة أولى هي الاعتراف بهذه القطاعات الفرعية المختلفة للبث في القانون، ووجود نظام الترخيص وفرض الضرائب بشروط مختلفة بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح عن تلك المطبقة على من يتولون التشغيل التجارى، بغية القضاء على الحواجز التي تعرّض الدخول وتعزيز الأدوات المختلفة لنقل الحوار العام، خاصة بالنسبة للقراء. وينبغي ألا يفرض الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح رسوماً، ويجب أن يكون مبسطاً في إجراءاته. ويجب أن يلغى أو يقلل لحد كبير الاشتراطات التقنية، مقارنة بهيئات البث التجارية، وأن يؤكد بدلاً من ذلك على المشاركة المجتمعية في ملكية محطات البث وإدارتها وتشغيلها، ويدعم تنمية المجتمع الذي تتم خدمته وحاجاته للاتصال.

ويجب ألا يضع الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح قيوداً على تغطيتها للأخبار وللأحداث الجارية، أو يفرض قيوداً موحدة على قدرتها وتغطيتها، وهذه الأمور ينبغي بدلاً من ذلك تحديدها على أساس احتياجات المجتمع الذي تتبعه خدمته والسياق الظبوغرافي.

وفي العادة، تتم إقامة القطاع المجتمعى غير الساعى للربح استناداً لطاقة والتزام المجتمع نفسه. ويمكنه أن يجتذب دعماً كبيراً من المانحين فى بعض الظروف، لكن الاعتماد المتداول على هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبى. ومن المهم السماح لهيئات البث غير الساعية للربح بحشد الموارد من مختلف المصادر، مثل الرعاة، ورسوم العضوية، والإعلانات والإعلان المحلي. ويتمثل تحد محوري فى كيفية توفير دخل أساسى جار، وخلق الظروف التى تتيح اجتذاب مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى للتمويل. وهناك نهج جيد آخر هو فتح درجة من التباعد بين وسائل الإعلام التجارية المحلية والنموذج المجتمعى غير الساعى للربح عن طريق ضمان أنها لن تنافس بصورة مباشرة، مع الحفاظ على الاستقلال الكامل عن المصالح السياسية باستخدام آلية أخرى غير مخصصات الميزانية الحكومية أو البرلمانية. فعلى سبيل المثال، يجمع الصندوق الفرنسي لدعم التعبير الإذاعى، تمويلاً ضخماً من ضرائب خاصة تجبي على إعلانات الإذاعة والتليفزيون التجارى - ضريبة صغيرة على مجمع ضخم نسبياً - وتعيد توجيهه صوب الإذاعة "الشاركية"، فارضة شروطًا معينة تشمل القدرة على اجتذاب الدعم المحلى وإنتاج البرامج جيدة النوعية ذات الأهمية المحلية. وتوجه موارد الصندوق إلى تلك المحطات التى لا تستطيع حشد أكثر من ٢٥ في المائة من احتياجاتها الإجمالية من الموارد من الإعلان التجارى. وقد نوقشت آليات بديلة للتمويل العام فى الفصل ١٢.

بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتنميته

يتعين استكمال هذه الخطوات السياسية والمؤسسية بتنمية قدرات كل من هيئة التنظيم وهيئات البث. ومع سريان نظم جديدة لتبسيط الترخيص وتعيين الترددات للهيئات المجتمعية غير الساعية للربح والتعجيل بذلك، يحتاج العاملون في تنفيذ هذه النظم إلى تدريب متضاد. ويتعين أن يشترك ممثلو هيئة التنظيم المجتمعية في نفس التدريب، حيث إنه من المرجح أن يمكن الحوار الذي سينبثق من هذه الخبرة المشتركة، من تفصيل الإجراءات حسب الحقائق على خير وجه، وخلق إدراك واضح لدى كل من مقدمي الطلبات وهيئات التنظيم لكيف يفترض تنفيذ هذه الإجراءات.

كذلك، فإن بناء القدرة لجهات البث، عامل مهم في تمكين القطاع من تحقيق أهداف الصالح العام في غرس مشاركة اجتماعية نشيطة وبناءة. وهناك وجه قصور حالياً يتمثل في الافتقار إلى القدرة لدى العاملين في صناعة البث، على تعظيم إمكاناتها في تعزيز الخصوص للمساءلة والحوار والتفاعل. وبالطبع يتعين أن تتضمن مثل هذه البرامج التدريب على إنتاج البرامج، وتهيئة الأجزاء، واستقاء الأخبار. لكنها يجب أن تتضمن أيضاً تدريباً على كيفية تنظيم مناقشات الموارد المستديرة وتوضيح وتنفيذ القواعد الإجرائية، وكيفية تشجيع تنوع الآراء وممارسة الاعتراف بالحق والبناء على إسهامات بعضهم البعض، وكيفية عرض التحليلات النقدية ومتابعة القضايا بالتداول، وكيفية الحفاظ على الهدوء واحترام الجميع وتشجيع ذلك.

ويمتد هذا بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعة للربح، إلى تدريب المراسلين والمنتجين المجتمعين، وحفز الناس على المستوى الجماهيري - حتى الفقراء والمهمشين للغاية - على طرح القضايا التي تهمهم، والتقييم النقدي للمعلومات التي يحصلون عليها، وتحديد مصادر المعلومات والخبراء المهنيين المحليين - الممرضات المحليات وموظفي الإرشاد الزراعية - اللازمين لتقديم برامج، والإجابة عن أسئلة على الهواء. وهذا الأسلوب للتفكير والعمل هو وسيلة لتعهد قدرات الناس على القيادة الجماعية.

ويقتضى التنفيذ الناجح للخطوات الساعة للأخذ بنهج المصلحة العامة إزاء البث، قيادة على المستوى السياسي في المراحل الأولى، ومع تحقيق التقدم، على كل المستويات داخل القطاع، في قطاعات الخدمة العامة والخاصة والمجتمعية غير الساعية للربح. وإضافة لذلك، فإن نفس هدف قطاع البث الذي يشجع على المشاركة العلمية هو الذي يبني قدرات القيادة والممارسة في كل أرجاء المجتمع.

وكما أوضح الخبراء باستمرار في مؤتمر "شئون القيادة" في أبريل^(١٦) ٢٠٠٧، فإن القيادة ليست مسؤولية فردية أو قدرة فردية - بل هي عملية جماعية. ويقتضي الأمر أن يكون بناء القدرة على القيادة، تجربة وتكرارياً ومستمراً. أنه يتعلق ببناء قدرات تعاونية، والتمكن من احترام التنوع والعمل معاً على الرغم من الخلافات، وتنمية القرارات على التحاور والتحليل واقتراح شكل المستقبل وتجسيده.

ولنegrug المصلحة العامة تجاه تنمية البث الأهداف نفسها.

(١٦) البنك الدولي، يوم القدرة ٢٠٠٧: شئون القيادة - الرؤوية، الفاعلية، والخضوع للساعة، واشنطن العاصمة، ١٩ أبريل ٢٠٠٧.

ملحق ببليوجرافى

هذا الملحق البليوجرافى هو مجموعة من الوثائق والمواد المرجعية الأساسية الرامية لتزويد القارئ بخلاصات وروابط بالنص الأصلى لمواد المصادر المشار إليها في هذا الدليل، وكذلك الأدوات والمواد الأخرى التي قد يجد القارئ أنها مفيدة. وهذه المواد مصنفة في الفئات التالية:

- ١- التنمية والإعلام.
- ٢- الإعلام المجتمعي.
- ٣- الاتصالات والتنمية.
- ٤-- تمويل إعلام البث.
- ٥- استهداف جمهور لإعلام البث.
- ٦- إدامة إعلام البث.
- ٧- أطقم عدة وأدلة عن الإعلام المجتمعي.
- ٨- الإعلام الجماهيري: قضايا النوع الاجتماعي، والعرق والشباب.
- ٩- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ١٠- تقييم وقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ١١- تقييم التأثير والرصد والتقييم (عام).
- ١٢- الإعلانات الدولية المعنية بالتنمية وحرية التعبير والاتصال والصحافة.

- ١٣ - الاتفاقيات والمواثيق الدولية.
- ٤ - مسؤولية المقررين الخاصين المعنيين بحرية التعبير.
- ٥ - أطر التنمية القانونية والتنظيمية لإعلام البث.
- ٦ - حرية التعبير، الحصول على المعلومات وحرية الصحافة.
- ٧ - قوانين تظهر الممارسة الجيدة بشأن حرية المعلومات.
- ٨ - الإعلام الجماهيري والحكومة.
- ٩ - الإعلام الجماهيري والديمقراطية.
- ١٠ - حالات وتعليقات على حرية التعبير والاتصال والصحافة.
- وهذا الملحق مصمم لكي يستخدمه المسؤولون الحكوميون، والممارسوں فى وسائل الإعلام، ومجموعات المجتمع المدنى، وأعضاء المجتمع عامه، والمهتمون بالمارسة الجيدة في سياسة البث، والقانون والتنظيم الخاصين به. وفي حين أن هذا الملحق ليس شاملًا، فإنه يوفر مقدمة إلى قضايا البث المهمة، ووثائق عن المعايير الدولية الأساسية ومعايير الممارسة الجيدة، ومواد مفيدة ترتكز على تقييم الاتصال، والمشروعات القائمة على المشاركة، والخبرات، ومناهج البث (بما في ذلك محطات الإذاعة المجتمعية)، والحالات البارزة، وتعليقات على حرية التعبير، والاتصال، والصحافة، وتوجيهات بشأن وضع سياسة محددة محلية، والتشريع، والتنظيم، والمؤسسات، وكثير غير ذلك.

الجداؤل

الجدول ١ الإعلام والتربية

النقطية	السنة	المعرض	المصدر	ردد	ملايغ فطرية	عنابة	موقع على الإنترنت
٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	لبي بي سى	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	http://news.bbc.co.uk/1/hi/communities/profiles/1676113.stm
٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	شيلدر	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	http://faculty.chicagoga.edu/mathew/genzkon/researchBiasReputation.pdf
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	روشناتها	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	http://www.pnclids.ac.uk/docs/FLASC.pdf
٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	عاسة	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	http://www.pnclids.ac.uk

النطوية	السنة	الموضوع	المصدر	موقع	المرفق على الإنترنت
علمية	٢٠٠٥	البيت الخديمة العاملة - البرنسك الأبتسد للتأثير	البرنسك	يبحث التقرير وقترح بشرقيات لادم المؤذق للحقوق والتعليم للسيد كخدمة عاملة في صناعة الدخان للسيد المقرب وجهاً بالصلفى	http://portal.unesco.org/cilev.php?URL_ID=19144&URI_SECTION=201.html (بيان بالإنجليزية وفرنسية)
علمية	٢٠٠٤	الأسنان والتأثير والتعليم	البرنسك	مخر لحاء الشمام، ويبحث قصل الأول كليب مطرور لكررة الپيت كتفه عاملة ريفية بمقدمة قهرملدة، الأمر الذي يعتصس نفسه عن سلطنة السعيدية الدبلومية واسطيد، الأصطيافية للسرى، ويسطور القصول التي إلى المساجي الفخرى اليمى للظفرىون (بنى في الأسران الكثيرة والتفتة) لا يتفق مع الأعادات التقليدية بل يواكد أن مهنة الفتى يجب أن تنص على الدعاظ على مؤسسات عاملة كروية وستقلة سهلها ويعتها زعمها، ورقيم القصل للثبات نظره على رطللا لخدمات البيت بالسائل في لسها، وينخص القصل الربس لوظائف التقليدية للبيت كخدمة عاملة في عربى لربها، ويفهم القصد الخامس حاله للقلادة لإقليم نفس ببرليسج ورسكل الإعلام الإكترينية في شرق ووسط لربها، وينخص القصل السادس الوظائف التعلية والتفتة لغيره للبيت فى لفريضا جنوب الصحراء، وأخيراً ينخص القصل السابع وظائف الخدمة العاملة في الإذاعة والتلفزيون المجهزين فى لربها والتفتة.	http://www.blackwellsenergy.com/pdf/10.1111/j.0023-5962.2004.00241.x
علمية	٢٠٠٤	فراكل ما كتب عن.. كريستوف كروف	البرنسك	يقول الفعل لم يحصل الإعلام جزء من الإصلاح الاقتصادي، بحسب كتبه على بناء توافق في الأول، ويختتم تلقرة الفيلم كوف بعد مطلع حزير الإعلام التنمية الاقتصادية يتحول لارتفاع المحتوى إلى تسقى كذلك فنن طلاقها حسرا الإعلام، ويحمل نفسى مناخ وفرون مناسب، ورقيم مطرملك جودة الفروعية هدر لحسناً الرابية لتسقى لشطة	http://www.blackwellsenergy.com/pdf/10.1111/j.0023-5962.2004.00241.x

الشبيهين مع مطلب لشكك. كما يغتصب الفنل بورسل حدث
لعرض المرفق للذاتية من هذا النوع من التسويق (أولينا ومانفريدا)،
وشرر نوع فراغ (أوكارينا) والتسويق في غير المسلح للسلم
(بلطريا).

<http://fpf.sao.org/decampsfa000815983e00.pdf>

٢٠٦ علبة
٢٠٦ ملدة: مستثورة: منظمة الأمم المتحدة يتم التعرير نظره علة على دور الاتصال في التنمية. ويطبق عناويم
الاتصال: من لجدل للأغذية وزراعة موتبة بظاهره مجتمع المسلمين. يوحيد الأطبب الذي لم تجدهم
قتيبة تحرير: لغيره العادة: المستثورة: الناس في تكنولوجيا المسلمين والاتصال تند للثورة بين المعرفة
على التنمية المستدامة للاتصال والعلماء والذين يرويهم على شلوكه محدودة من قبل سكان مكتفين
من أجل التنمية - كافية تكفيت الاتصال من أجل التنمية، وأيضاً إلزام ذلك يشم توصيات عن
الأمم المتحدة:
في مشروعات التنمية ضد الديار، وتسريع الأطر الوجهية لدعم تنظم
المسلمات المرأة والتنمية وسائل التعليم للمجتمع. وأفضلة لذلك
يدعى إلى بحد تعيينات في البحوث والتربية من لجدل الأسس
ل صالح ممارس للتنمية، وتنمية ثور ودولت جديدة (القديم) واقتدار
التطور، وبإنه الشفافات، ردم الأصل الحال روطن ورؤوس

من أجل عملية التنمية.

٢٠٤ عليه
٢٠٤ عدم القيمة الخدمة: المفترض والد
العلامة: مع البرييت مكلوك
وتعلم من تحرير: برنامج الأمم المتحدة: يوستور التحرير لا بدررة حالة عن موكبة القيمة للرسنة
الإنساني رئيسة رويسك

المعرف على الانترنت

المعرف	المصدر	الموضوع	المنتهية	المنتهية
http://papers.ssm.com/doi/10.313/papers.cfm?abstract_id=368661	٢٠٠٧	وحدة قياس اندخل بيتر كروج ومسندر بيت توربروكه بولوك	عملية	الظاهرة
٣٣- الاعلام، وجعل المعلم الذي يستخدمها لتعليم الدروس فيها ينقل وتظم الاعلام، والآيات المستخدمة لغزارة المعلم الجديد، وتدرون هذه النظرة من الناحية الفالية، ١- الابتكار، ٢- فرك الاصل، ٣- التفريغ، ٤- الشلل الاجتماعي.	٢٠٠٦	رسائل الاعلام: تنظيم دروس للمدرسون في مدن طلاقها بعد فندر عات	ليرك رخوز	ليرك رخوز

اقراء

عليه ٢٠٠٣ التكين من لسباب بيهازيل
لقراءة: مرجع أولى
القوله ربائل اعشار تيلك الدوال

يضم الكتاب نظره : علة عن التكين من لسباب القوله من سنظر موسي ربائق
اللهمه بين الأصول والتراث الفارسية والجماعية، بما في ذلك الفصل السادس.
وقسم خاص لسياسة لفتح التكين من لسباب القوله، وبعد الفرز التي

علميه ٢٠٠٣ لستخدام ولبسه: ملوك فور هولرت
لستخدام وسائل الإعلام وجوتلن بين.
في مجتمعات معروضة بهذه الطريقة من اللطاسب، وتشمل
اللذوق والانسان، ودعم التقدير الجيد لهؤلاء المنشورين قسم لإعماله
المعلمات السلام

لقطاعات الإعلام، وتحديث مطابق التدخل لمجموعة للألعاب بوسائل الإعلام.
لذوق والتقويم للإعلام، وتأسل موشرات للم Gussonin قسم لإعماله
اللذوق والانسان، ودعم التقدير الجيد لهؤلاء المنشورين قسم لإعماله.
لقطاعات الإعلام، وتحديث مطابق التدخل لمجموعة للألعاب بوسائل الإعلام.

http://www.usip.org/pubs/
specialreports/sri10.htm
 [٢٠٠٢ الحق في إعلان حرلي: روماين إسلام يوضح الكتاب ملله من العادات من ثلاثة عشر ساساما، يؤكدون بمصره
لدور وسائل الإعلام \(ادر\)
جامعة إن الصناعة المستدامة ضرورة للتنمية الاقتصادية والتنمية إليها
تساعد على إعطاء صرات للفقاوه والحمدورين، وفي تسع عشر مقالة، يقصص
للكتاب دور وسائل الإعلام في حفظ قدرت عن الانفصال، سجن تركيز خالص
لأولست للتعبيه في عزفه؛ وسائل الإعلام على زواياه، فخروع الدركمة والشركي للسلامة،
معهد تيلك الدوال\)
يتضمن السجلات التي تنسج الإعلام من القيام بهادر كذلك الشتر ذاتى كل
لله الدال للناس. كذلك يقيم الكتاب الحرية التي تحفل بها وسائل الإعلام إلى
عقل الأذكر والسلمونات الجديدة، ويقدم بعض المسلمين بورسلت حالة عن
الخطيبات التي يوجهها الإعلام في يدان مبنية، منها بخلافهين ومصر والأخذ
السرفون السفون ربائدا زربوليدوي.](http://publications.worldbank.org/commercialcatalog
product?context=drilldown
item%5fid=1575968
(for purchase))

http://sitesresources.worldbank.org/INTEPOWERMENT/
Resources/4863120950949545
94drift.pdf

http://www.usip.org/pubs/
specialreports/sri10.htm

يضم تقرير نظره علة عن لفظ التي يمكن بها قلاب بوسائل الإعلام
لإذاعه زراع عين. ووضع موشرات للهيك وفضسن لتقسيم سا باكت

الموقع على الانترنت

موجز

المصدر / المعرض / التقنية المستخدمة

<p>http://www.communiti.com/evaluations/idmaternal/sl-2241.html</p> <p>يشاد في تجربة نوع التعليم العمل في مختلف المسابقات رياضي من المدرسو المستفادة (من تجربة ذلك الدول) لتبني نهج تعليمي ينبع ظلهم للبيك من لم يلب لقوه. ويتضمن مراجع عن أهمية الاعلام للمرء والتحدي، وكذلك الاممية الاساسية المسرول على للسلامات، وذكر غير ذلك.</p>	<p>تجربة نوع التعليم العمل في مختلف المسابقات رياضي من المدرسو المستفادة (من تجربة ذلك الدول) لتبني نهج تعليمي ينبع ظلهم للبيك من لم يلب لقوه. ويتضمن مراجع عن أهمية الاعلام للمرء والتحدي، وكذلك الاممية الاساسية المسرول على للسلامات، وذكر غير ذلك.</p>
<p>عليبية ٢٠٠٢ رسائل الاعلام وشكلها تشير إلى إيات مغيرا لمجتمعات من لم يلب ارسلة مقدمة لجامعة القرآن لإحداث تغيير منتشر للحصول على دراية بالكتوراه في كلية الابتدائي</p>	<p>عليبية ٢٠٠٢ رسائل الاعلام وشكلها تشير إلى إيات مغيرا لمجتمعات من لم يلب ارسلة مقدمة لجامعة القرآن لإحداث تغيير منتشر للحصول على طريق للبحث لبراءه حوارك، ومحادثات في ثروى مشهد الإذاعة، رسائل لبحوث للطلاب ذات دلالة درائق، وظاهر طوية وعامة، وكثير غير ذلك. (الترجمة)</p>
<p>علبة ٢٠٠٢ دعم لمشروع بعنوان صلندر الاسم للتنمية يتم البحث نظره علة عن كيف يستخدم إيماءات لم لم يتحقق في المطبخ في بلدان في مبتكات ايم المطبخ للسكن ومركز إعلام وركالات السمعة للسكن الإيجيبية يمثل موطن وغيره من الأذر - مستورفس للطعامية إيماءات ايم المطبخ في المعرض بالخمسة الإيجيبية، ولوكلية من الإندر رسلواه بعن لختين</p>	<p>علبة ٢٠٠٢ دعم لمشروع بعنوان صلندر الاسم للتنمية يتم البحث نظره علة عن كيف يستخدم إيماءات لم لم يتحقق في المطبخ في بلدان في مبتكات ايم المطبخ للسكن ومركز إعلام وركالات السمعة للسكن الإيجيبية يمثل موطن وغيره من الأذر - مستورفس للطعامية إيماءات ايم المطبخ في المعرض بالخمسة الإيجيبية، ولوكلية من الإندر رسلواه بعن لختين</p>

٢٠٠١	عالية	٢٠٠٢	جامعة	٢٠٠٣	جامعة
الجامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة

٢٠٠١	جامعة	٢٠٠٢	جامعة	٢٠٠٣	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة
جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة	جامعة

النقطة	المقدمة	المعرض	المصدر	موزع	الموقع على الانترنت
٢٠٠١	تقرير عن التنمية في البنك الدولي	٢٠٠١	بنفس التقرير مختلف لبعد القراءة، بما في ذلك الاقتراف إلى ما يكتسب من الدناء والذلة والظلم والمسخرة، ومحنة تلك من لفواج الحرمين، وكذلك المعاشرة من مشاكل صحيحة، وأوضاعه في الصدلي، وذكر رث طبيعية، ويوضح لمنين كيف يسرقون عن قيامه بالعمل، مع يلده، اعتبار خاص للقرار الإيجابي للسلبية والإقصادية	بنفس التقرير مختلف لبعد القراءة، بما في ذلك الاقتراف إلى ما يكتسب من الدناء والذلة والظلم والمسخرة، ومحنة تلك من لفواج الحرmins، وكذلك المعاشرة من مشاكل صحيحة، وأوضاعه في الصدلي، وذكر رث طبيعية، ويوضح لمنين كيف يسرقون عن قيامه بالعمل، مع يلده، اعتبار خاص للقرار الإيجابي للسلبية والإقصادية	http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPoverty/contenMDK:20195989~pagePK:148956~piPK:2166~theSitePK:336992.00.html
٢٠٠٢	الفقر	٢٠٠٢	ويحدد التقرير بوجه خاص، الاقتراف إلى التدقق الحر	ويحدد التقرير بوجه خاص، الاقتراف إلى التدقق الحر	
٢٠٠٣	العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٣	لتحليل المعلومات بالغلو، علاقتها لنسبياً لشئون الأقصالية في كل لحاء العالم للناس، ويرورد ملاحظات عن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	لتحليل المعلومات بالغلو، علاقتها لنسبياً لشئون الأقصالية في كل لحاء العالم للناس، ويرورد ملاحظات عن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	
٢٠٠٤	العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٤	يشتمل الكتاب ولداناً وضررها تجاهه للأباء، كتبها لشخص من مختلف البلدان متضمناً ببساطة في هذا الجدول.	يشتمل الكتاب ولداناً وضررها تجاهه للأباء، كتبها لشخص من مختلف البلدان متضمناً ببساطة في هذا الجدول.	
٢٠٠٥	العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٥	من يملك وسائل الإعلام من يملك وسائل الإعلام	من يملك وسائل الإعلام	http://www.comunica.org/pressurebd/pressure4radio.pdf
٢٠٠٦	العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٦	الحكومة تدرك شفاعة ليث عبادها في رسائل الإعلام	الحكومة تدرك شفاعة ليث عبادها في رسائل الإعلام	http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2673855&PaperDownload
٢٠٠٧	العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٧	الحكومة تدرك شفاعة ليث عبادها في رسائل الإعلام	الحكومة تدرك شفاعة ليث عبادها في رسائل الإعلام	http://www.comunica.org/pressurebd/pressure4radio.pdf

يد الكتاب في التنمية جرى وضياع صدور جدلاً لها من جراء التعرض بجريدة الإسكندرية، وللعربيات السليمة، وللعربيات السليمة شرط تحقيق التنمية المستدامة. ويتذكر الكتاب هذه الغزارة بمستخدام عددة نوادرات حادة، بما في ذلك بيان في فخرها وفارق الأنصار والكلفة المسروقة للنافذة، وذكر على الوراء، من حيث الوركدة، وأغفاله مثلراً في نفس العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كرسالة، وذكر الكتاب أن هناك خمسة لرام متفرزة من العروبات السليمة: ١- العروبات السليمة: فروس تجده من يبني لي يعم رعن لسان أي مبني، بما في ذلك حرية التغيير للعملية، ٢- العروبات الاقتصادية: فرمان لاستدام رخصة غير الخانقنة الرقابية، ٣- العروبات الاجتماعية لاستلهاته الارتفاع أو البطلان، ٤- العروبات الاجتماعية: العروبة المجتمعية للتعليم والقصص... التي تؤثر على كل من حرية الأفراد والدولية في عيش جهاد العمل ومشكلاتهم قطبية في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، ٥- صناعات التقنيات: الحاجة للانتاج والعمارة في تحالف المسلمين مع بعضهم يوجب مشكلات الإصلاح والتغيير، ٦- الأستان والعدية: الدعية لشيك العمل لختماني لبس اللوس الداه، أو حتى التجنود جوها والمررت. ويعتبر الكتاب ليسين إن التنمية تتطلب إنشاء المسماط، الأسلوبية "النظام الدوري" (النقر والقطفين)، ويعتبر لفتر من الاقتصاديات، وتصدر من تنظيم الإجتماعي، وأسفل الفرق العالية، وعدم التسامح، وفرض نشاط دول (القشم) وإن السوق عادة للمرة على الإسماعيل للضرر الاقتصادي الريفي وتحقيق القسم الاقتصادي للعمل ومحذر الكتاب بين أمينة السوق يجب أن تكون تابعة في الأهمية لحرية القليل (أيقل الكلم والسلبي وطبلي... إلخ).

العنوان	الموضوع	السنة	المصدر	موقع على الانترنت
عليه ١٩٩٩	الإذاعة وـ ررض جوردون ألم	١٩٩٩	بغير	http://www.unesco.org/ Publications/IRC/pub51/JC429_Radio_en.pdf
فريديز الإذاعة: إحدى رياض لا هارفرد	يغرس قليل درر للبيت في المؤدية من فدروس وعرض الإذاعة. ويذكر في العمل الأول على البيت التجاري والبيت كمنفذ عملية.			
فوقـ للطفل المسلمين	برنامج الأيم لمنفذة، لمكالمة الإذاعة العمل			

النقطة النسبية	الموضوع	المصدر	موجز
لبند	٤٠٠١ تنظيم مستثرو طريق الهدى ويلم كرولى والبيهيج الستبل	يضم الفعل نظره عامة على خدورة اللشلى فيقه، والتي تقدى كفرسة حالة الكف بحسب لغزان فيقوله بين لما يحيى بين السرى وبين صالح الحجج العدى. ويذكر الفعل لن ويلل اللشلى كلن يحركيها الإعلان ووصلح الأصل للدرلية، ولها قسمت بعضى جديده نسيا للتدبر، مما لفترة عن عدد قليل من موئلاته لذاته.	http://www.opendemocracy.net/neuroecology/publicservice/article_42.jsp
تبيل	٤٠٠٤ تطلاع تقسيم ما - درلة مسدرش مسرو، مثليا، تتنفس للدرلة الذي تقوى له لمجموعات المستعملن - لو ملوك لمجموعات مستعملن سنتوريا، بروس راجي مثرا، المجموعات المعرفة لرسائل اللشلى - معونة صصبية عن تنفس الأسرة الإلاعنة فى قبرلى - وكولين جلوكى نييل، جوز مويكى موك برنايج جزيرت: العجلة الدرلية: الأسلام فى مدرسة لدرلوك الصحن، لجدك لمجموع لمجموعة للدرلة بتيمور، لم دى	١٩٩٥ الاستعلامات الاجتماعية لوسائل الراجس وسلسلات الإذاعية: التصل للدول والقارة لستخدام الإذاعة للمجتمعه الشعيبة - ويسرت فود بروس من قبل الأطباء العرقين في المكسيك	http://www.comminit.com/materials/materials/materials-1146.html [الشارع]
تبيل	٤٠٠٥ تطلاع تقسيم ما - درلة مسدرش مسرو، مثليا، تتنفس للدرلة الذي تقوى له لمجموعات المستعملن - لو ملوك لمجموعات مستعملن سنتوريا، بروس راجي مثرا، المجموعات المعرفة لرسائل اللشلى - معونة صصبية عن تنفس الأسرة الإلاعنة فى قبرلى - وكولين جلوكى نييل، جوز مويكى موك برنايج جزيرت: العجلة الدرلية: الأسلام فى مدرسة لمجموع لمجموعة للدرلة لدرلوك الصحن، لجدك لمجموع لمجموعة للدرلة بتيمور، لم دى	يخص الكتاب كفت ويلدا جواهر العرق والفنصر والشعر الاجتماعي على نطاق زاوية الشذرية الشعيبة في جهود اللشلى المكسيك. يوحن الكتاب (العنوان) منهجهة درلة الداعمات الاجتماعية والفعوية للإذاعة نسيا للتدبر، مما لفترة عن عدد قليل من موئلاته لذاته.	http://www.opengroup.com/cgi-bin/reprint/661163

كتاب يصنف الازانة كأداة للمشارة إلى المفهول والشيء المفهوم في سيره، مستخدماً بطرائق العادة والتلغير عن تجربة من شلوكه في الإذاعة بما في ذلك الإذاعة المعمدانية.

١٠٦ فوسس اي موبيلاس جورجي ليفيتو
لابوس سيدوالايس - (مصدر)
إكرنيبولس كورينيلو
ليتيلر لرسوس اي ناسيلون دى راليو
ريكلوسونس

دندى إمريلينا
نامرين دى راليو
ليتيلر لرسوس اي ناسيلون دى راليو

ليتيلر لرسوس اي ناسيلون دى راليو

٢٠١ تقدير ليكست ميلاره بى جى س

تشبة الإعلام فى لفيفيا وريسيفيز نورست

جنسروب تشبة الإعلام فى لفيفيا وريسيفيز نورست

بعض الفرعون يعنى أن يشارن للصحابون والمستعربون والإسلام
ومنظفات تشيبة الإعلام لعلم قطاع الإعلام فى لفيفيا وتشوهه وريشم سلطة
من سبعة عشر تقريراً عن حالة الإعلام فى لفيفيا، ديوشولا وكانتشون،
جمهوريّة الكونغو للسوبرطية ولويبيا، زاغسا، ريفينا، روزابسيف،
روبيهارا والستفالن، ويسيليون، والصومان، ريجوب لافريبا، وقريفا،
رلاغندا، وزالبيها، روزابسيف. يتضمن كل تقرير معلومات عن أحد هذه
البلدان في لفيفيا خذوب للصحراء ويعكس تطورات قطاع الإعلام
والتحديثات الدائمة التي سترأها إنشطة تطوير الإعلام في المستقبل، كما
يقدم كل تقرير دراسة حالة محددة تبين المؤشرات الجديدة في تشيبة الإعلام
في تلك البلد.

الروايات ١٩٩٨ للبنفسن قسام نس موزود بولس
المقدمة لفيفيا
مقدمة: التعبارات والرسائل الشائكة للرسائل بدور التظليلون للدم في
مثل ينفك التعبارات والرسائل الشائكة للرسائل بدور التظليلون للدم في
الروايات المقدمة.

مشروع التلفزيون العالم
وافتخار بجهات الجديدة

جدول ٢ وسائل الإعلام المتعريبة

النقطية	السنة	المعرض	المصدر	موجز	المرفق على الإنترنت
عليبة	غير ملائج	الصوت العربي: بثك الدول	الصوت العربي: بثك الدول	يضم نظرية عامة عن مكتب يمكن لجريدة بإذاعة المسحلحة قلدنة، فالرس	http://silverresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIOOrnref.pdf
عليبة	غير ملائج	تمكين القراء من	تمكين القراء من	قتضتها محدثات إذاعة المسحيبة، إن تكتب بثرا عموديا في شكل قلواه،	لغير ليسا
عليبة	غير ملائج	الطب القراءة من	الطب القراءة من	من لسباب القراء، ويعمل بطل المشاكل على المسقري المسبيسي والمطهري،	http://silverresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIO_EACReport.pdf
عليبة	غير ملائج	وذلك متوجه من قلباً طلب على لحضور للمساجلة، وفضلة لذلك تقوم مطويات	وذلك متوجه من قلباً طلب على لحضور للمساجلة، وفضلة لذلك تقوم مطويات	لسدية عن دعم البك الورلى للإذاعة المسبيسيه لى سوق عده سشورعات	
عليبة	غير ملائج	الخطاب الإذاعي	الخطاب الإذاعي	لتقيفه.	
عليبة	غير ملائج	الشبكات المستدنة: بين ابروك	الشبكات المستدنة: بين ابروك	تقدير يصف كيف يمكن للشبكات والتكتلوجيا المسندية للتجبي، بما ليس	http://www.propoor-ict11.net/documents/00_UNDP_Report_p.1-58.pdf
عليبة	غير ملائج	والرس مهار	والرس مهار	ذلك الإذاعة المسجنبة، والتكتلوجيات ذات المسندة، لن تسر للتبثة:	
عليبة	غير ملائج	التكتلوجيات برنامج الأسم للفنددة:	التكتلوجيات برنامج الأسم للفنددة:	الإقليمية والإجتماعية، خلاصه تخدم القراء المسبيفات على الإعراب عن	
عليبة	غير ملائج	الشبكة: إنسلاج الإذاع	الشبكة: إنسلاج الإذاع	رلهما. ربتك ل على الرسم من قلبة المسنرة دوسا القراء المسحول	
عليبة	غير ملائج	جديدة القراء	جديدة القراء	على تكتلوجيات بصل المطروك، فلذ مثائق تكتوا، خلاصه لأهم	
عليبة	غير ملائج	رعيتهم من لسباب القراءة	رعيتهم من لسباب القراءة	الرويد وقاره للضر - لا تزال تقصص للخدمة، ربتك ل قبل التغيير،	
عليبة	غير ملائج	لهم ستيج للسائل الذي كانوا يعلون من نفس الخدمة من قبل، لى يسخن	لهم ستيج للسائل الذي كانوا يعلون من نفس الخدمة من قبل، لى يسخن	والشبكات المسندية للتجبي يمكن لكتسي لهذا التجبا، بصورة الماطنة،	
عليبة	غير ملائج	على موارد المفجع دعمل، مما يعم الاسكندنة ريوس في سبلات كانت	على موارد المفجع دعمل، مما يعم الاسكندنة ريوس في سبلات كانت	لستم من قبل بعد لسترا لسرى. ربكم للضرر لصالح الشبكت للضركي	
عليبة	غير ملائج	التجبي لأن لها مصلحة في لشرار تضرر المفجع.	التجبي لأن لها مصلحة في لشرار تضرر المفجع.		
عليبة	غير ملائج	كتاب جيد بشرجي	كتاب جيد بشرجي	كتاب مرجعي شعن وكليج شغور قى أميد	http://portals.unesco.org/tiler/en/PHP_URL_ID=20469_URL_D0+D0_TOPIC_URL_SECTION=201.html
عليبة	غير ملائج	الفضل للمسربات	الفضل للمسربات	للذهنه مكتوب لمعناع الإعلام، وعندنى القراءات، ولسلطة، ولملسة.	

التدليل، مثل لستة المنشورات، والتمويل، والتمويل للمعاهد، والتمويل للنشر من كل المنشورات والشمس بالتفصيل، والتقرير، والسلسلة العلمية، والسلسلة الأخذاء، والسلسلة، وللنشر للدراسات، والدراسات، والدراسات، والدراسات.

http://portal.unesco.org/ci/enfiles/22/29/1147736935C_MCEvaluation_Final.pdf/CME+Evaluation_Final.pdf

٢٠٠٥ علمية تقديم بوينساك لمركز هير جوش وأخرين ٢٠٠٥ علمية ٢٠٠٥ الإذاعة المبنية بمهد بوينساك الدولي

http://www.jee.ac.uk/Deps/global/EventsPDFs/GCSWorkshop_AmenbergCover.pdf

للسنة: تقديم بوينساك للسنة المبنية

دررية عمل يتم نشره على أحد الأذاعة الجماعية، ينشر فيها، بما في ذلك ظهورها للتبرير في سيدات التربية في كل أنحاء العالم، وكذلك نفسها لأجهادات التعليم والتثقيف المبنية، راسخة للدرسون، ولأغذية للأكل، قدم سلسلة من الأذاعة للإذاعة المبنية، راسخة للدرسون، وروجت فيه مذكرة.

من ذكره يبحث كفت ديلانا بحث للسلسلة العلمية والمبنية مسرور لو: مستشاراً رياضياً للتنمية عرضية القاعدة والقيقة على للمطري، وهي تعرف لفترة في الإعلام للبنين مهم بعثة خاصه للبن في العالم الشامل لها، فوزير ديلانا بحث للسلسلة العلمية والمبنية مسرور لو: من ذكره يبحث للسلسلة العلمية والذمة على للمطري، وهي تعرف لفترة في الإعلام للبنين مهم بعثة خاصه للبن في العالم الشامل لها، فوزير ديلانا بحث للسلسلة العلمية والمبنية مسرور لو: يدرس للحصول على المعلومات يتحقق من الإحراز عن شرطائهم، ويشتمل تقدير مواد الكرومود ونظم المعلومات والغير، للمطربة، بعددها لـ ٣٧ كتاباً للطببة، وأقفل للوص العلبة، كما تقص المذكر، على أن يكتب المبنية يتيح لسكان في لبنان قافية بسامع صوتهم والإطلاع على مجرد الأمور، وشكيل لرأي ليبية وشم.

http://sitesresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIOtranscript_Part1.pdf

٢٠٠٣ علمية ٢٠٠٣ الدخنوج للمساعدة البنك الدولي للمبنية والرأي للعام من ذكره يبحث للسلسلة العلمية والذمة على للمطربة، وهي تعرف لفترة في الإعلام للبنين مهم بعثة خاصه للبن في العالم الشامل لها، فوزير ديلانا بحث للسلسلة العلمية والمبنية مسرور لو:

الموقع على الانترنت

موجز

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر
عالية	٢٠٠٣	رسائل الاعلام المعاصرة - ستيف بلباكي	وتعلم الأذن واللسان في حوار مستمر، ولن يعبر افقر ناطحة خمسة لها يتعلن بكتابتهم الخاصة، الامر الذي يمكن له بعض المخترع للساسة الاجتماعية، والجوية، والسوسيولوجية، ورتقي بهم في تغريد يخص ما يسمى انتقام الرئيس بريجيت شفيتسهيلد، القاسم في الصisel في ضوء التوصيات غير المعاصرة للغواصات المرسل الى بيته الاصوات العقليه وطبع تدليله عقلية واقراراته لدرج اربعة عشر الفوازن المعاصرة. يذكر التقرير ان مولاه اللناس يدعون توجهه للشك من حرية المعلومات والتغيير. ولمواجهة هذا الاقتراف للترؤس، يؤكد للتغريد ان الاعلام للجهاز ورسالة حرية التفكير من الشراكة للملمة، وتقديم النوع التقليدي والقووي، والهادف بمحضه للمعلومات يحقق المسارتين للجنسين بتوسيع التفاصير والشهادات للتغيير خارجهما.
علومية	٢٠٠١	جريدة من الحديث - ينك اغزوتو السرقة في الاستشراف في الاتيه الاسلامية المطردات في البذل الشاملة خاصة الاعلام المسكك، المتدبر، ببره العبيسي. كما يoccus الحديثات المعتقدة لتعبير البنية الاساسية للتبغية القراءية	http://infundodigitalbrain.com/infundohwebtech/documents/kb19kb19.pdf
علومية	٢٠٠١	الاذاعة الجمجمية - شسورة: سيف بكلى تقرير يتم تنظر عالمه على منفهم «الفهم الرئيسي» يفعلاون الحاجة الى نظم الاتصالات الدقيقة.	http://wwwcommunit.com/making-waves.html

النشرة من أجل تغريدة موسعة ردكتر تشير الى اذاعة المسجية على التقى الاخذان وتقدير المجتمع.

٤٠٠	علمية	البيوض بالاعلام ايس تي كولس بفقر	كتاب يقدم دراسات حالة لوسائل الاعلام التي يوجهها الاعلام	http://www.unesco.org/wewebworld/publications/community_media/
	المجتمعى فى (معر)	المجتمعى فى (المدن الأوروبية، مثل عدم قدرة قبروز الاوكراني	للتنهى والنشرية)	(باحث بالإنجليزية وفرنسية)
٤٠١	لارقيا - الدنمرك	لنك عالم دعلام - فراسرا كور	ليل ينبع عنوان من الترسية التي يمكن ان تستند لها محطات الإذاعة المجتمعية، ويضم توجيهها للمراسلين في الإذاعة المجتمعية	ليل للإذاعة الريفية للار
			من زاوية منظر في الغرب - الجنوب وطلق برمجة نظر	الصلبة.
٤٠٢	الفنون	ابكليت للإذاعة بروس جيلدرو	جريدة تخصص المكتبات وتشجع توصيات لإنشاء إذاعة مستند للمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. كما تقدم لائحة لكتيف سطحي الإذاعة المجتمعية دعم تربية المجتمع وكل القصد منها هو إرشاد الولايات وتنظيمات التي تنظر في دعم شبكة الإذاعة والإعلام والاتصالات فيAfghanistan	http://wwwcommmedia.org.uk/about_community-media/publications/publication-items/community-radio-in-a-global-context/_for-purchase
٤٠٣	موسعة مساعدات	الاتصالات	الإذاعة المجتمعية ربطت الإذاعة تزوير ينظم عملية رقمية للإذاعة المجتمعية في لسغبار، وكذلك، وفرنسا، وروسيا، ودول آخرين، وجذب المعرفة الصياغة توسيعات محدثة: تتلقى بحسبية وتقدير مخطط إذاعة القرص في المملكة المتحدة.	http://wwwcommmedia.org.uk/about_community-media/publications/publication-items/community-radio-in-a-global-context/_for-purchase
٤٠٤	لارقيا	لارقيا، كندا، فرنسا، هولندا، إنجلترا	الإذاعة المجتمعية لأن لـ كونور (محرر) رقة تقصص تزيز وتطور مخططات إذاعة عمل الشمام في بوليفيا	لى بوليفيا: مخططات مطابق لبولندا مطابق

الموقع على الانترنت

النقطية	السنة	المعرض	المصدر	موقع	الموقع على الانترنت
برلينا	٢٠٠١	كلاروس أر جاشارس كتاب يoccus مطالات الأذاعة المجتمعية للتلفزيون لأفراد (الشبيبة) لوردي	هذه الإذاعات المجتمعية في برلين (أ من زوسي سا إبا إكشن منسون يرميها باسم (ستوري ليفير ليفيه، كما يقتضى تلقر بعض جامعة لينينا سمورون	برلين	http://www.i-m-s.de/media/pdf/Radio20%20Regional%20Peace%20process%20in%20Eastern%20Congo%20by%20Birn%20William%2014%20October%202003.pdf
برلين	٢٠٠٣	إذاعة ماتشيلير بورن يرلم جمهوريات الكونتر الإقليمية في شرق لكرنوت - تحويل لستوري ليفيه بسس أند ليفينز الدولية لاسم الإعلام لستانا لبنة تقييم رسالت إلى جنوب كفر	شريف والطب الإقليمية في شرق لكرنوت في طور كفر. ويتناول التقرير أن هذه الإذاعة لعيت دورها في إعلام المسلمين في دولة يوكوف عن نفسها للعمدة والسبيل للصلوة، وكذلك تناول عمل التنظيم خسر الحكومة، وتعمّق إلى نطاق السلطة المعاودة منها من القائم بدور الكر ونها على نحو أعنف في عملية قيام الإذاعة. تقدير الإذاعة المحلية والمجتمعية في لاريا، مع التركيز على لسبانيا	برلين	http://www.i-m-s.de/media/pdf/Radio20%20Regional%20Peace%20process%20in%20Eastern%20Congo%20by%20Birn%20William%2014%20October%202003.pdf
برلين	١٩٩٨	الإذاعة للعلم الطبعة لكرنوت	لكرنوت وتحظى الإذاعة العامة المحلية في منطقة الأطلس، ويقدم نظرة عامة على كفت محتوى مطالعات إذاعة ليبنيك بغير ليفيه، الأحصل على مستوى العدل ولا مركزية الإعلام.	برلين	http://www.i-m-s.de/media/pdf/Radio20%20Regional%20Peace%20process%20in%20Eastern%20Congo%20by%20Birn%20William%2014%20October%202003.pdf

ع34	غير مترافق	الإذاعات المجتمعيه: ويلبلور نظم المسندرة - كورمن	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
ع35	دليل للتدريب	بلاوس مترقي لريفا	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
٢٠٠٣	تغذى لمجتمع غير بلوت ملادي	الإذاعات المجتمعيه نفس قوية غافيه	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
٢٠٠٤	موجلات الابيرز:	لسيادى الأسماك	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
٢٠٠٥	الإذاعه المجتمعيه جامعة حمير ابلد	الإذاعه المجتمعيه كتاشان كوكولار مدرس الاتصالات فى في الهند: بورلة	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
الهند	٢٠٠١	برسم الإذاعه المجتمعيه - الهند	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
الهند	٢٠٠٢	برسم الإذاعه مروسة للسكن فى الهند	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
لصر ليفسا		برلمون لاذاعه المجتمعيه لإعلام المستهجنين بمدات ووصلات فقط لغبي.	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html
		برلمون لاذاعه المجتمعيه يتضمن نصرا عن درجه الإذاعه المجتمعيه ويعبر عن تعليق الشذريه، وكذلك عن كيفية تبرك القرى للذلة المجتمعيه وسهيل مشرقه المحيط.	http://www.communiti.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html

الموقع على إنترنت

التنظيمية	المنطقة	المنطقة	المصادر	الموضوع	موجز
أمريكا	لاتينية	La Radio Popular Frente Al Nuevo Siglo Estudio de Vigencia e Incidencia	La Radio Popular Frente Al Nuevo Siglo Estudio de Vigencia e Incidencia	كتب يخص نظر الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. وشمل المنهج عمل بيدوار روزاروس مع المسلمين والمجهود في لوج ربيتون مطعن إذاعة مكسيكية في شهر يناير في أمريكا اللاتينية، ونظم التقى بين قادة بالدول التي لانتفت للتغيير، إجراءات البعد.	كتب يخص نظر الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. وشمل المنهج عمل بيدوار روزاروس مع المسلمين والمجهود في لوج ربيتون مطعن إذاعة مكسيكية في شهر يناير في أمريكا اللاتينية، ونظم التقى بين قادة بالدول التي لانتفت للتغيير، إجراءات البعد.
أمريكا	لاتينية	Siguen Vigentes Las Radios Populares? مذا (أحرن) البر	Siguen Vigentes Las Radios Populares? مذا (أحرن) البر	كتاب يقدم مسماً لأداء ثلاثين من إنجازات التصالات بஸطون في أمريكا اللاتينية، ويعرض نظرة عامة عن بث الإذاعة المجتمعية في المنطقة ويعرض الكتاب معلومات عن تغير الإذاعة المجتمعية على التقى الاتصال في أمريكا اللاتينية في التاريخ الحديث.	كتاب يقدم مسماً لأداء ثلاثين من إنجازات التصالات بஸطون في أمريكا اللاتينية، ويعرض نظرة عامة عن بث الإذاعة المجتمعية في المنطقة ويعرض الكتاب معلومات عن تغير الإذاعة المجتمعية على التقى الاتصال في أمريكا اللاتينية في التاريخ الحديث.
أمريكا	لاتينية	بروفبرا	بروفبرا	ووصف مشروع معلومات عن إلقاء درويثرا، وهو من أول مسلسلات الإذاعة المجتمعية للستةties في مالي، ويتبع بياتات الكاتب لـ المسجلة لورت يسمورة لمجazine على المجتمعات العالمية، على الرغم من مبنية التقى لسمفونيا، وأتغيرت على نطاق واسع معاشر أولياء المطلوبات، قبل سبيل العقول، فوق من تغرسوا بهذه الإذاعة كلها أقبل على ما يمثل الإذاعة من إسلامهم في قنابل الأخرى.	ووصف مشروع معلومات عن إلقاء درويثرا، وهو من أول مسلسلات الإذاعة المجتمعية للستةties في مالي، ويتبع بياتات الكاتب لـ المسجلة لورت يسمورة لمجazine على المجتمعات العالمية، على الرغم من مبنية التقى لسمفونيا، وأتغيرت على نطاق واسع معاشر أولياء المطلوبات، قبل سبيل العقول، فوق من تغرسوا بهذه الإذاعة كلها أقبل على ما يمثل الإذاعة من إسلامهم في قنابل الأخرى.

<http://www.communi.com/pdf/ImpactAssessmentFinalRadioJournalVersion.pdf>

وريلقد قيمياً التأثير على مراكز الأذاعات مجتمعية في موزمبيق، وأن روكر منتج تشييء سلبي تسبّب في قيود فوت.

المردود العائد على مراكز الأذاعات للصالح العام، بما في ذلك تزويد المنشآت، واستخدام الأسلوب المريحية بالاتفاق، وكانت وجنت التفتيش المبرأة، والمعرض، والمعرض، وحقوق رسمياته مخترعاتي الإذاعات.

الباحثية، وما إذا كانت عملية الإذاعة قد خضرت للتغيير والتغير الاجتماعي، والتطور.

http://www.informonrac.org/downloads/informonrac_mission_report.pdf

تقدير عن برنامج بين لـ محدثات الإذاعة التجريبية جزءاً مهمـاً من المنشآت، التي تجربة بينها الجذوب والتأثير، مما يسهل من تنفيذ أحد القوامـ، وهو تأثير على تجربـات بريلـاج لفـورـمـورـكـ.

١١٥ تقييم تغير معايير معيون: بروبيـت جـالـ

منتج تشييء سلبي تسبّبـةـ بـ

فـوتـ

وريلقد قيمياً التأثير على مراكز الأذاعـاتـ مجـمـوعـةـ فيـ مـوزـمـبـيـقـ،ـ وأنـ رـوكـرـ

منتج تشييء سلبي تسبّبـةـ بـ

فـوتـ

المردود العائد على مراكز الأذاعـاتـ للـصالـحـ العامـ،ـ بماـ فيـ ذلكـ تـزوـيدـ

المـنشـآـتـ،ـ واستـخدامـ الأـسـلـوبـ المـرـحـيـةـ بالـافـاقـ،ـ وكانتـ وجـنـتـ التـفـتيـشـ

المـبـرـأـةـ،ـ والمـعـرـضـ،ـ وـحقـوقـ رـسـمـيـاتـهـ مـخـتـرـعـاتـيـ الإـذـاعـاتـ.

الـبـاحـثـيـةـ،ـ وماـ إـذـاعـةـ قدـ خـضـرـتـ لـ التـغـيـيرـ والتـغـيـيرـ

الـاجـتمـاعـيـ،ـ والـتـغـيـيرـ.

تقـدرـ عـنـ بـرـامـجـ بيـنـ لـ مـحدثـاتـ الإـذـاعـةـ التجـيـريـةـ جـزـءـاـ هـيـاـ بعدـ

الـمـنـشـآـتـ،ـ التيـ تـجـربـةـ بيـنـهاـ الـجـذـوبـ والـتـأـثـيرـ،ـ مماـ يـسـهـلـ منـ تـنـفـيـذـ

الـقـوـامـ،ـ وهوـ تـأـثـيرـ عـلـىـ تـجـربـاتـ برـيلـاجـ لـفـورـمـورـكـ.

الـبـاحـثـيـةـ،ـ وماـ إـذـاعـةـ قدـ خـضـرـتـ لـ التـغـيـيرـ والتـغـيـيرـ

الـاجـتمـاعـيـ،ـ والـتـغـيـيرـ.

<http://www.personal.psu.edu/faculty/dah/axo8/Joburg/manuscript.html>

جنـسرـبـ ٢٠٠٣ مـشـيـشـ لـبـيـثـ،ـ أـلـيـسـ مـوسـرـتـ دـرـمـ قـمـ بـرـاسـةـ حـالـةـ عـلـىـ مـسـاـلـوـزـ،ـ التيـ تـجـبـرـ لـإـذـاعـةـ

أـلـيـتاـ فـورـلـاجـ لـاـسـتـيـنـ

وـفـورـلـاجـ جـوـنـ

فـلـ زـلـ

وـفـورـلـاجـ أـمـيـةـ الـلـيـلـ الـمـرـدـوـدـ تـجـبـرـ لـإـذـاعـةـ الـمـجـمـوعـةـ.

السنة	الموضوع	المصدر	الموجز	العنوان على الإنترنت
٢٠٠٤	تطور ناطحة سحاب في الصين على مستوى الأداء المتباعدة للصلة من مختلف الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية.	طس مستوى الأداء المجتمعية	لجعل برمجة الإذاعة المتباعدة للصلة من مختلف الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية.	http://www.id21.org/insights/insights58/art08.html
٢٠١٩	رسالة خط الأساس عن تطوير الكيف ومؤسسة مضمون التنمية المستدامة للمعمر روزينا موضرعات لمعطيات الأذاعة خوب لريفيا المجتمعية في لريفيا روسيا الرسائل المنطقة ينبعها التنمية المستدامة، خاصةً في قدر أن المعرضات لـ التدريب التي تم تطبيقها.	جنوب إفريقيا، يدرس خوب تقدّم قدر محظوظ ببريمية الإذاعة المتباعدة لـ لريفيا الذي يعالج التربية الـ المستدامة، كما يطلق التقدّر على الهيئة الإعلام العتيقة من أجل تسهيل مكانة العتبين للعمل وقطضى بدوره اصل للجمع، خاصةً عندما يتم بـ مستوى الرسائـ بالـاتـ العـلـيـةـ. وـ يـطـلـعـ لـ تـقـرـيرـ إـلـيـ مـعـطـاتـ الـأـذـاعـةـ (ـأـلـيـ لـفـوـرـيـ)ـ لاـ تـقـدـمـ سـاـيـكـيـ	لـ جـنـوبـ إـفـرـيـقـيـاـ،ـ تـقـدـمـ قـدـرـ مـحـظـوظـ بـبـرـيـمـيـةـ الـإـذـاعـةـ الـمـتـبـعـادـةـ لـ لـرـيفـيـاـ لـ فـوـرـيـقـيـاـ،ـ بـرـوـتـقـلـاـ لـ فـرـيقـامـيـ،ـ لـ جـنـوبـ إـفـرـيـقـيـاـ -ـ تـقـرـيرـ لـ مـسـنـتـلـ،ـ درـسـةـ خـطـ الـأـسـاسـ عـنـ تـقـرـيرـ لـ لـرـيفـيـاـ وـمـوـسـسـةـ مـضـمـونـ الـتـعـيـنـ الـمـسـدـدـاـمـ الـمـعـمـرـ رـوزـيناـ موـسـرـعـاتـ لـمـعـطـاتـ الـأـذـاعـةـ خـوبـ لـرـيفـيـاـ	http://Africa.amarc.org/fif/M4SDDStudyMay04I.pdf

<http://www.comminiti.com/experiences/pd07-11-99/experiences-244.html>

وصف المشروع بـ سـلـوـمـاتـ عنـ كـيـنـيـلـ يـقـرـرـ دـوـرـيـنـجـ عـاـسـلـ عـنـ السـتـمـرـنـ فـيـ الـإـذـاعـةـ بـاـنـيـ ١٩٩٤ـ يـتـصـلـلـ الـأـخـيـرـونـ لـفـطـرـوـنـ يـقـرـنـلـجـ دـوـدـ لـفـسـرـاءـ مـنـ قـسـطـنـطـيـنـيـهـ.

الملكة	٢٠٠٣	للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت الحمدة	للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت
لبنان	٢	عشر مشرعاً لاكس رابو	الحججية (أرض محدد هو إعلام ركبة التقليم يكتب يمكن تقليم سفلة أكس رابو، وتمويلها والتعرض بها ودورتها)
لبنان	٢١٦٣	http://www.communiit.com/ experienceststevalld- 2163.html	تغريد يقيم مختلف الدرجات الترتيبية لآداء منحمر الإذاعة
لبنان	٢٢	http://www.communiit.com/ experiencestdsklv 11203/experiences-957.html	روشم شنبه للغزو شططاً رسمياً من الاستثناءات المجنحة.

لبنان	٢٣	للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت	رونة تقييم الشطر الإذاعي للشعب من خلال مدرسة لإذاعة على مستوى التعليم الجمجمي، قريبة في زلبيا.
لبنان	٢٤	للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت	تقدير تقييم الأثر على زلبيا، بقوس جنوب الريفيرا
لبنان	٢٥	للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت للسول جديده: تقديم لفترة لغيرت	تقدير تقييم مختلف الدرجات الترتيبية لآداء منحمر الإذاعة

الجدول ٣ الاتصال والتنمية

النقطة	السنة	الموضوع	المصدر	موجز الموقف على الانترنت
عملية	٢٠٠٦	الاسفل من لجل التقىر متطلبات متحورة وفهم مسلسل من الامثلية، بما فيها لمسلك اسورة، الاجسامي متطلبات مختلفة مختلطة: قدرات توت (احرار)	لفونسو جوموشير دراجون رومانس ولاريون، اسربيه لاقبه، عن كيد يعنى للقر دلسريه ل يعنى التقىر الاجتماع	http://www.communicationforsoicalchange.org/publications/reviews.php?dt=269 (for purchase)
عملية	٢٠٠١	٢٠٠٥ بعد الشود: استخدام الاسفل معاود معد وسبا بعض المؤديات للتحسين لوص نجاح لبر فيجيت عدل قدر لدى الإسرار لتجيئ لمحلية القر من اووجيبي دخل وائق لبر تجيبة تقبل [احرار] — بعض المؤديات تخفيف القر قاطاعه وتقديم بديل للكسر لبل والمسنلين الآخرين الدخرون بتشاطل فى تقدير وخلق لسترة قوية تقدير القر حول لبدل المدرسات، وكذلك الورس المستندة من مجسم العصرية المشتر حول العرش.	٢٠٠٥ برلس تقدم لشرضا عاما لملوك الاصمل على التقىة البرلينة على المسنرات النظرية والعلمية والسياسية. روى شخص تعبه مختلف الاطر النظرية التي تحدد ممررة الاصمل من محل التقىبة، وناسر شنج المسرح لقص ما لا يكمل لفراص ان الاصمل لمحل التقىبة لا يتم تقديره على العرش ولكن من قبل صناع القرارات والسلطات فى منطقة التقىبة، هو قرفض صحيح لا، ربما كان كذلك فما هي.	http://www.uncdf.org/english/local_development/documents_and_reports/thematic_papers/devcom/2003_state/Rogers_DevCom2003-h.pdf

لليب ذلك، ونظل الدالة إلى حينما يكتون معاً الأقرض
صعيدها، فلي الأبيب الممكدة لذلك تشمل: -
التي يمكن لمسانع البيضة أن يغير أو رفع قناع الخدمة بالطريق عليه
للس منها، لرب - نفس الأصل للقطع بين من يتصدون الأصول

<http://isos.comunica.org>

علمية ٢٠٠٤ هل منتصد لقسم للبيبة من أرسوكدر

لتحقيق المنشية لمجتمع
لملزمات؟ للقاء التاريـخ
المجتمع للملزمات: ومتىـسـ

الأصل.

علمية ٢٠٠٤ التسريع التقني والحسنى على سيف باكل

http://programs.ssrc.org/didm_knl/publications/knowvid_report/memos/huckleymemo4.pdf

رواية عمل شخص العقل على الأصل والتسبة في باسل الويسكر،
الإعلاـم، والـأصلـ. وبـيلـ كـيفـ يـغـدرـ بـصـورـةـ فـوـيـهـ وـيـزـ عـلـاطـمـ.
في مـؤـرـخـتـ لـقـعـةـ الـعـلـمـيـةـ يـشـلـ مـنـصـعـ الملـزمـاتـ روـدـاجـتـ الـلـاجـمـ.

تقـرـيرـ جـوـنـ جـوـنـ جـوـنـ

وـقـدمـ توـصـيـلـ لـلـذـمـيـنـ الـمـجـمـعـ الـشـذـينـ.

ورـةـ زـيـكـ لـ مـفـهـومـ الـأـصـلـ يـجـبـ لـ يـخـلـبـ معـ اـنـقـلـ طـرـيـةـ، دـلـوقـىـ
الـقـاعـدـةـ الـاخـاصـيـةـ الـجـديـدـ، الـرـوـصـ الـتـىـ تـقـعـهاـ الـتـكـرـيـرـاتـ الـجـدـيـدـ

الـمـلـزمـاتـ الـأـصـلـ، الـقـرـيـزـ عـلـيـلـ الـأـصـلـ الـقـدـمـةـ عـلـىـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ
وـرـسـ تـقـيـفـ عـبـرـ، الـقـرـيـزـ رـاتـسـيـنـ لـسـبـبـ رـوزـ الـجـمـاسـتـ الـمـوـرـضـةـ

الـسـلـادـ، وـتـقـرـحـ الـوـرـةـ سـهـيـاـ لـقـنـابـ علىـ الـقـرـدـ وـدـخـسـيـنـ لـأـطـيـبـ

الـأـصـلـ بـالـسـعـمـعـاتـ الـسـنـرـةـ وـالـسـمـسـةـ.

المرجع على الإنترنٌت

التقطيفية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز
علمية	٢٠٠٤	٢٠٠٤ التصدى مؤسّب ملوك رابري وبروليد تقدّر ببعض مذايحة المركبة الشديدة في الصدف من زاوية التفاعل والتفاعل بين مختلف التوى القاعدي ومسارح السبلة.	جامعة مونتريال والإسلام؛ مدل تسلسل رباعي غير مطرد ^٣	تصدر بيت نظرية مبنية على نظرية مبتداة التوى القاعدي، التي شُخص إلى نشر لفظ الماء من خلال شبكات فرد بطيء تقوى القاعدي البدوية، والتغذية، والثانية، وبخصوص الصدف الفطر المنشئ للنذرية خود (الدور) تكتولوجيّات الإعلام والاتصال لرسى الجيسمت للسفسرة، في سلسلة لقيم جوهر وحدود ظاهرة شبيهة التوى القاعدي.

التقطيفية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز
علمية	٢٠٠٤	٢٠٠٤ التصدى مؤسّب ملوك رابري وبروليد تقدّر ببعض مذايحة المركبة الشديدة في الصدف من زاوية التفاعل والتفاعل بين مختلف التوى القاعدي ومسارح السبلة.	جامعة مونتريال والإسلام؛ مدل تسلسل رباعي غير مطرد ^٣	تصدر بيت نظرية مبنية على نظرية مبتداة التوى القاعدي، التي شُخص إلى نشر لفظ الماء من خلال شبكات فرد بطيء تقوى القاعدي البدوية، والتغذية، والثانية، وبخصوص الصدف الفطر المنشئ للنذرية خود (الدور) تكتولوجيّات الإعلام والاتصال لرسى الجيسمت للسفسرة، في سلسلة لقيم جوهر وحدود ظاهرة شبيهة التوى القاعدي.

التقطيفية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز
علمية	٢٠٠٤	٢٠٠٤ التصدى مؤسّب ملوك رابري وبروليد تقدّر ببعض مذايحة المركبة الشديدة في الصدف من زاوية التفاعل والتفاعل بين مختلف التوى القاعدي ومسارح السبلة.	جامعة مونتريال والإسلام؛ مدل تسلسل رباعي غير مطرد ^٣	تصدر بيت نظرية مبنية على نظرية مبتداة التوى القاعدي، التي شُخص إلى نشر لفظ الماء من خلال شبكات فرد بطيء تقوى القاعدي البدوية، والتغذية، والثانية، وبخصوص الصدف الفطر المنشئ للنذرية خود (الدور) تكتولوجيّات الإعلام والاتصال لرسى الجيسمت للسفسرة، في سلسلة لقيم جوهر وحدود ظاهرة شبيهة التوى القاعدي.

علمية	٢٠٣	الاستعمال نسبي بروس جيلارد	كتاب يoccus مفهوم "مفهوم التعليمات": كما أصررت على اللغة العالمية قافية بمفهوم التعليمات، بما في ذلك الدعم للتنمية للمرء المطرد في الجمجم والطربة التي ظهر بها للغير، لغيرها إلى الروس العاديين، ويفك يمكن تعبئته في التطبيق التعليمي للصالح العام العاديين.
علمية	١٠٥	مفهومه الاستعمال نشين لو سبوركرر عالياً بناءً على منظروه عبر قوية	من أجل التنمية الاجتماعية ل فعل يوك ل فقام حملة مناصرة غير قوية ضد الإسلام والصلب، تذكر على المستوى العالمي خطوة ثانية ضرورية لمحاربة الاتجاهات الدينية القائمة في تربية الإعلام المسلمين ونحوها بالتأثير الأخيرية المساعدة والمساعدة.
علمية	١٠٣	١٠٣ حلقة غير قوية: شيشن لو سبوركرر ل المستوى الاجتماعي الأذري لـ"الإسلام" والاتصال، وتركوك له قبل أن يصبح إلى الإيمان خلود مثل هذه الحركة، تكون النظيرات الثالثية ضرورة: يجب لهم المحافظة رؤوفة قطبها بصدره، راحضه، ريجيب ونسخ نصوص عن قطبها ذات لصلة ال المختلفة بالاعلام والاتصال بطريقة تحيي التراث العادي، ورثى إلى دوره جديد، وينهي تضور بدل اللذام للقيقة، ويتحقق مثلك القرى القاعدية القوية وغير الترمودية.	علمية
علمية	١٩٩	١٩٩ نوع تقني لإيه جوس بيلوكاري الاتصال	ل فعل يوك تفوق إيه وجيهي نظر مطرضون بينسل الانسان: منظوري "العقل" و"الشمار": وهو يصف الحال باعتداله، يوسل بيلوك
		http://www3.miue.edu.acad/gunkel/coms465/carey.html	http://www.comunica.org/com_rights/

النقطة	السنة	الموضوع	المصدر	الموقف على الإنفت
١٩٩٣	أفريل	الإسناد من الجبل موجود مسلم	التقى - شهادة شفوية زيارة طموحة والتشبيه، بسلوؤس، من غيرها وبحاسانت على جهود الشفاعة.	كتاب يخص تثقيف الإعرب عن الرأي على المستوى فعلى الكاتب وتصف وجهة النظر الشفوية عن التصال بفهمها تقسم إلى مذكرة منظوراً مثنياً، مملاة للعنصر الثنائي، لعدم ذلك مما يشبه تمهيد المعتقد المثني، والخطأ على المفهوم على مر الزمن.
٢٠٠٤	الغربي	الملائكة للنقدة	بروفيسور العريف منظور لمجتمع لندن لدوره المعنى بالإعلام الاتصال، استاذًا لمبحث خدمة الإنسان ولدوريات قذيبة للستينية، ورقة عمل تناولت المفهوم الذي يذكر على النسخاء إحياء الحق في مجتمع معلومات سين؟ سيف يأكل	رصف وجهة النظر الشفوية عن التصال بفهمها تقسم إلى مذكرة منظوراً مثنياً، مملاة للعنصر الثنائي، لعدم ذلك مما يشبه تمهيد المعتقد المثني، والخطأ على المفهوم على مر الزمن.
٢٠١٣	العربي	المسؤول عن لقasse للطالب المستحب بجهنم	للمعلوم	http://www.certimediac.org/ contentview/33/388/lang.en/

الجدول ٤: تمويل وسائل إعلام الابش

التقطبة	السنة	المعرض	المصدر	موقع على الإنترنت
علمية	غير مناسب	دبلومات الكلبة لقترح	Net-NGO.com	http://www.ngo.com/funding
علمية	غير مناسب	دبلومات الكلبة لقترح	بتمويل	http://www.groundspring.org/learningcenter/handbook.cfm?c=036EB9
علمية	غير مناسب	دليل لبيع الأموال على الإنترنت	بتمويل	http://www.civics.us.org/news/civics_toolkit_Project.asp
علمية	غير مناسب	كتاب لمشادات يمثل تطبيق عن كيفية جمع الأموال على الإنترنت مع مشاركات عن كيفية تحديد المعنعين.	موفر	http://www.ngo.com/

المقدمة	المنها	المعرض	المصدر	موقع على الانترنت
عليه غير صالح برتبة لفيف المعنف؛ فيه الدولى	عذرية	غير صالح برتبة لفيف المعنف؛ فيه الدولى	موجز	http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSMALLGRANTS/0,,contentMDK:952550-pagePK:64168427-piPK:6418435-theSitePK:952535,00.html
صفحة على الانترنت تتم معلومات عن برلمان الملك الدولى لتشريع لدفع للمسنون، وهو هو دعم صورت للجنة مجلس القبرص؛ والى بهدف رغبتها الى عملية التنمية، ويضم البرنامج خبراء لتحلية مطالبات لمجتمعات التي يتشكل منها الأول لى تحفظ النشر في المدينة للمجموعات الفقيرة والمهنية، رسمياً ملحوظ؛ فما يأخذ من المجتمع لمباركت القبرص.				
صفرة على الانترنت تتم تفاصيل عن كيفية عينة هرراج بالشروع. http://foundationcenter.org/getstarted/tutorials/shortcourse/index.html	عليه	غير صالح برتبة مقتبس مركز المؤسسة	موجز	http://foundationcenter.org/getstarted/tutorials/shortcourse/index.html

عليه ٢٠١ دليل لبيع الأموال لرئست هارون، دلورم آن، بيلد يتم تطبيقات بيل جمع الأموال في عملية من ثلاثة لجزاء: ١- العملية للمبتدأ، ٢- تنظيم المسودرة، ٣- بيع الأموال رياض جعفر Net work الشدرج Learning.org

- | | | | | |
|------------|-----|---|------------|--|
| الهدى | ٢٠١ | استخدام الامصالات لافتوى وبيان، وسلكية للاسلاكية مارشالى سيلان، يعلن عبر كافل: تيلكسيطا ويلما | غيري | غيره يعمد بعده على تعلم التقنيات بين مستخدمي |
| الإسكندرية | ٢٠١ | الامصالات السلكية والاسلكية متفقى العدل في الهدى وسرى، يذكر، وآخر تغير في تكلفة الدفع على خطط مستخدمها. | الإسكندرية | غيره يعمد بعده على تعلم التقنيات بين مستخدمي |
| الإسكندرية | ٢٠١ | الامصالات السلكية والاسلكية مارشالى سيلان، يعلن عبر كافل: تيلكسيطا ويلما | الإسكندرية | غيره يعمد بعده على تعلم التقنيات بين مستخدمي |
| الإسكندرية | ٢٠١ | الامصالات السلكية والاسلكية مارشالى سيلان، يعلن عبر كافل: تيلكسيطا ويلما | الإسكندرية | غيره يعمد بعده على تعلم التقنيات بين مستخدمي |

الجداول ٥ استهلاف جمهور من أجل وسائل الاتصال

النقطة	المادة	المعرض	المنطقة	المنة	موجز	الموقع على الانترنت
عامة	غير صالح	مبدئي غير جيدة من	AMARC Africa	جمهور	جمهور	http://www.audiencecatalogue.org/dox/ggur.pdf
لassel بدور		ارسل لـ	جمهور	جمهور	جمهور	http://www.audiencecatalogue.org/page.php?Topic=Audience+Research+Guide
الجمهور المستدامة		الجمهور المستدامة				

يلقى بهم نجاح مبدئي غير جيدة من المعرض، وذلك ينبع من تقدّم رصنا موظراً المتابع بحث الجمهور لوسائل الاتصال، بما في ذلك نظرية الأداء السابقة، للبيك، الدينك، الشوف، قيق، مطليس، الجمهور المستدامة، وغيرها ذلك، والقصد بهذه المبادئ التجريبية هو إنشاء ملخص وسائل الاتصال التي يجريها جهوداً زراعة مشتركة للمجتمع في سهلة البيك، وأعلام وتحصين قيمها، وتنمية جدول أعمال تعيين المسطحة، ورضخ لبشر قويون تسريف لاجهة.

٢٠٠٢	اعرف جمهوريك: تقويم ليست عليه	٤٠٠١	دليل سريع لبحوث نيسن ليس	جمهور	جمهور	http://www.audiencecatalogue.org/dox/ggur.html
الاعلام	دليل على بحوث	الاعلام	كتاب يقدم نهجاً مختلفاً في سلسلة من التوصل عن كيفية إجراء بحث الجمهور، مع إلقاء انتباه خاص لتناول حجم الجمهور والكتاب تقييمات الجمهور، وهو مصمم بمعونة خاصة لسلسلة الإعلام، بما في ذلك تذليل التقريرات والإذاعة.	جمهور	جمهور	http://www.audiencecatalogue.org/page.php?Topic=Audience+Research+Guide

١١٩	عليه	والميزيون فيينا الإذاعة للمجود، ويؤس لـ	١٩٩	دليل عن بحث جرائم مغرون لـ	طفل بعد منهج بحث الجمود، والبحث الكبير، حيث الإذاعة البريطانية المجود، ويؤس لـ	١١٩	دليل عن بحث جرائم مغرون لـ	طفل بعد منهج بحث الجمود، والبحث الكبير، حيث الإذاعة البريطانية المجود، ويؤس لـ

الجدول ٦ وسائل الاتصال

النقطة	المعرض	المصدر	السنة	عنوان
موقع على الانترنت	موجيز	موقع على الانترنت	عامة	http://www.unesco.org/cii/en/cv.php?URL_ID=5590&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
		صفحة على الانترنت تقدم معلومات عن تصنيف الإذاعة على الانترنت حيث يجمع من يشتمون برسم على شفاهه بصورة شريطية معلومات من موقع موافق بها على الانترنت (أو من موقع رئيسي لغيرها)، خلالodcast، بيئة ثقافية لمصنعين دارلود على مشفر لفهم. وتذكر هذه المصنفة على الانترنت لتصنف الإذاعة يستخدم حالياً كل أشكاله، لسباق الراليات والمدنية الكلابيات.		
غرف ملاجع تصنيف الإذاعة	غرف ملاجع تصنيف الإذاعة	علمياً	عامية	http://www.irainonline.org/irainonline/unitk/radiobrowsing.shtml
بروتوكول التصنيف لإذاعات بيروت	بروتوكول التصنيف لإذاعات بيروت	علمياً	عامية	http://www.schammi.org/leadership.pdf
علمياً	علمياً	علمياً	عامية	http://www.developingradiopartners.org/programsProjects/crsp.html
علمياً	علمياً	علمياً	عامية	http://www.unesco.org/cii/en/cv.php?URL_ID=5590&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
علمياً	علمياً	علمياً	عامية	http://www.comunica.org/1-2-watch/

كتاب يضم بشرى توجيهات التدريقة فلية على المدرسة باسم رابطة المدارس التعليمية.
روم موسس لكي يستخدم ألى نوع من مسلطات الادارة المدرسية (نهاية المسلطات التي
يملكها توجيه)، روم شفه بحسب خاصية الاداريين الجدد في الادارات المدرسية، كما

وتم تكتيب نظره عادة على الطريق فقام على تطويره التطبيقية بمنتقى افراع تيبيك

الاصل والشبكات الابتدائية.

منحة على الانترنت تقدم لكمية بالغة بحواله يحق للمتحفين ان يحصلوا منها على
مهمات محددة، وابعاد التقرير او التدريب على الارواه فى المجالات التالية: ١- تربية
القيادة، ٢- ادارة وسائل الإعلام، ٣- تدريب على الكسبير فى تكنولوجيات الإعلام
جديدة، ٤- الأدبيات المعاصرة، ٥- مهارات صحفية متخصصة، ٦- المرأة بين
العمل والأسرة، ٧- بناء الاتصالات، ٨- إبعاد تغير عن قبروس ومرض الإيزن.

لوريها خرى مثاب ورش عمل للتدريب مركز ابعد العراء
على السريرجنسى الارقينه
لوريها

تقديم سلسلة تكتب العمل هذه توجيهات حول كيفية تدريب، وتدريب، وتقدير اداء اصحاب
مهمات الارواه المنشطة لااسم الواقع يمكن تطبيق تلك على اصحاب (السي). ويتضمن
سلسلة كتب بصفة خاصة تعلميات عن: ١- وضع تصميف للوظيف بالاساسية
لأعضاء مجلس إدارة شئونه لائى، ٢- وضع مشروع للرائع وتقديمه،
٣- تقييد وتنمية احصاهه فاعليه في مجلس الادارة في المنظمة التي لا يشتمي للمربي،
٤- توظيف واجهاء قيمه لاداء المسؤوليات الداللية لمجلس

كلدا خرى مثاب سلسلة كتب العمل: حكمه البرنا،
برنامج تربية المجلس

لوريها

لوريها خرى مثاب سلسلة كتب العمل: حكمه البرنا،
برنامج تربية المجلس

الجداول ٧ أطقم عدة وكتيبات الإعلام التقليدية

النقطية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عربية	غير مناح	يد الانترنت يسرت	AMARC	منحة على الانترنت تقدم تعلمات بسيطة عن كيف يمكن قياس	http://www.itamaraviki.amarc.org/wikis.cgi/mernet_broadcastin.shtml
		لحسنا بذلك ستفق الشبيه المذكرية)		الانترنت، وتقديم برنامج حائز على جائزة المحتوى العربي لتسهيل البحث. ويذكر أنه بالإضافة للبرامج المعاوز الجميلة، فإن الانترنت يوفر إمدادات الوجهة تتضمن:	
		لعمل الكثيرون يوجهون للتعلم الفوري، وصلة جيدة بالانترنت، وحصل على درجة القمة.		لعمل الكثيرون يوجهون للتعلم الفوري، وصلة جيدة بالانترنت، وحصل على درجة القمة.	
علمية	غير مناح	بناج مستوى الابدأة	AMARC	منحة على الانترنت تقدم الوحدات التعليمية لتحسين الكفاءة المساعدة للسفر حتى الابدأة الجيئية، لـ تدريب المتطوعين والمساهمين: - ١- كتبة الناصر، - ٢- لبراء الغرارات، - ٣- المرض، - ٤- الدليل، - ٥- الدليل الإذاعي، - ٦- مشتركة الجبهور، - ٧- مستوى من الجل تقبل.	http://www.itrainonline.org/itrainonline/mmrkt/radiocontent.shtml
علمية	غير مناح	بناج مستوى الابدأة	الرباطية	دليل يفهم تعلمات عن كيفية إبعاد حروك الابدأة، بما في ذلك حروك بنية الإذاعات	http://www.bbctraining.com/onlineCourse.aspx?uID=25555&cat=2772
علمية	غير مناح	لبراء حول للإذاعة	الرباطية	التدريب والتقويم في دليل يفهم تعلمات عن كيفية إبعاد حروك الابدأة، بما في ذلك حروك بنية الإذاعات	http://www.newscreipt.com
علمية	غير مناح	كتبة الأخير للإذاعة	مايلك ميلار	منحة على الانترنت تقدم معلومات تهدى إلى مساعدة صحفى الإذاعات على تحسين مهاراتهم مكتباً ويفتحون.	http://www.risinfo.org/pdf/ggren.pdf
علمية	٢٠٠٣	تقديم حرق الأصل	شنن لوبيوك	دليل يقدم تقنية مرئية للتقييم حقوق الأصل في سبقات قوية معدة -	
		بلور وبلونه: التقييم		كلامًا من زاوية المذاق الذي يمكن من	
		سلسلة اللواد وخصائصها		بيان واحد وما هو متعدد -	
		حقوق الأصل		ويتمكن أن يكون الدليل مفهوماً لمجموعات	
		حملة حقوق الأصل		المنظف إلى المجتمع المدني في الشارع مع (الموارد) الحكومات لترسيخ حقوق الأصل.	

عاليه ٢٠٠٤ عاليه ٢٠٠٤ عاليه ٢٠٠٤	<p>الصلة</p> <p>العنوان</p> <p>المؤلف</p> <p>المحتوى</p> <p>الموضوع</p> <p>الكلمات المفتاحية</p>	<p>http://www.odi.org.uk/publications/rapidtools2.pdf</p> <p>http://portal.unesco.org/cil/ebooks/16162/0884073091How_to_do_Cons_radio.pdfHow%2Bto%2Bdo%2BCom_radio.pdf</p> <p>http://www.idrc.ca/openbooks/066.7/</p> <p>http://www.global.ucc.ie/penn.edu/docs/Reports/PSB_in_Transition.pdf</p> <p>http://www.global.ucc.ie/penn.edu/docs/Reports/PSB_in_Transition.pdf</p> <p>http://www.global.ucc.ie/penn.edu/docs/Reports/PSB_in_Transition.pdf</p>
		<p>للمزيد يرشد منهج تقديم المفهوم الاجتماعي للأذاعة المجمعيه</p> <p>للمزيد يستخدم معلم العدد من تقديم المفهوم الاجتماعي للإذاعة المجمعيه</p> <p>ويذلك لم يتميز بمقدمة شرارة في رغم أن معلم العدد لا يقل عن تحديد الإذاعة المجمعيه.</p>
		<p>للمزيد يتقدم بخطه وفقراته لبيان مفهوم الإذاعة المجمعيه، كيبيه</p> <p>للسنتين الإذاعييّة قيادة إلغاية مجتمعية، بما في ذلك ظاهره على المعدات للأذاعيّة، روزنر سارك عامله، روزنر البريميه.</p>
		<p>للمزيد يذكر بذلك مفهوم الملايين من الأذاعيّات القائم على المفهوميّة من أجل فهمه، بسا</p> <p>لأنّها تقترب من تقال مفهوم للاتصال تشير إلى مفهوم الاتصال تشير في سلسلة، يعرض منها تخطيط رقبيه</p> <p>للفترة على الشراكة، رحدها الجواب ويشتمل على تقييمات التوصل، ويحيط هذا المفهوم المسماه بالبساطه والرسان على تحسين التصل مع المجتمعات المحلية، وأصحاب المسؤول، وتعزيز مشاركة المجتمع في الجمود ولدى بذوقات الفعالية، وتحسين قدرة المجتمعات على المشاركة في إدارة مواردها التعليمية.</p>
		<p>٢٠٠٤ بفرانك السابجي: مثل يذكر مفهوم مثالي عن الأذاعيّات القائم على المفهوميّة من أجل فهمه، بسا</p> <p>لأنّها تقترب من تقال مفهوم للاتصال تشير إلى مفهوم الاتصال تشير في سلسلة، يعرض منها تخطيط رقبيه</p> <p>للفترة على الشراكة، رحدها الجواب ويشتمل على تقييمات التوصل، ويحيط هذا المفهوم المسماه بالبساطه والرسان على تحسين التصل مع المجتمعات المحلية، وأصحاب المسؤول، وتعزيز مشاركة المجتمع في الجمود ولدى بذوقات الفعالية، وتحسين قدرة المجتمعات على المشاركة في إدارة مواردها التعليمية.</p>
		<p>٢٠٠٤ عاليه</p> <p>٢٠٠٤ عاليه</p> <p>٢٠٠٤ عاليه</p> <p>٢٠٠٤ عاليه</p>

العنوان	المنة	المعرض	المصدر	موزع	العنوان على الانترنت
٢٠٠١ عليمة	٢٠٠١ دليل الاداء للمجتمعية	٢٠٠١ دليل بطريخ مختلطة بمعملات الاداء للمجتمعية المساعدة	مكتبة افوندز ومنايا ريشيرو لسترا (فينسكون)	موزع	http://www.unesco.org/webworld/publications/community_radio_handbook.pdf
٢٠٠١ عليمة	٢٠٠١ لستخدام الازاء	٢٠٠١ كتيب يتم تهديداً لمحدث مفيدة عن كيفية استخدام الاداء	المجتمعية للتعليم غير الرس	موزع	http://www.savoyhill.co.uk/technique/
٢٠٠٢ عليمة	٢٠٠٢ لستخدم الازاء	٢٠٠٢ كتيب يتم تهديداً لمحدث مفيدة عن كيفية تبليغ درساً لماهية، بما في ذلك لاستخدام المعدات، والبروتوكول للمحتوى، وفهمه.	الدرس الفن	موزع	http://www.hri.ca/doccentre/documents/handbook97/

١٩٩١	عليبة	مركز إعداد القادة الأكاديمية والبحوث كلية رانلي، ركتاب للعمدى للمشكوك سى خالص بالمساعد فى التعليم.	مجلد للمعدين
١٩٩٢	علية	كيفية كتابة مسلسل سيناريو فوسورد دراس يلاس من لجل مركز دون مويفر للتربية الابتدائية: دليل لراسمي الصisel دركلة التربية لتحف المدرسون	مشروع خدمة الصisel المدرسي
١٩٩٣	علية	كتاب يقام سلسلة من دراسات العادة عن تحرب الأصل من لجل للنسمية كل لقاء للعلم، كما يقيم: ١- لسس للنظام للتعلقة بالستخدام الأصل فى التربية، ٢- الصisel فى تربية الدول العماصرة، مسلسلات التربية الإلزامية، ٣- لروزه بحاجة الأطليت العافية من زاوية الأصل والتربية.	عبد
١٩٩٤	علية	الاصisel فى التربية فرويد كاسبر	مشروع خدمة الصisel المدرسي
١٩٩٥	علية	بورة: الإذاعة فى م المجتمع السفرة والرفيقة فى التربية، ورقم سلطة من البيشيت من مجرى الإذاعات المتعددة، الفاعلة عن فضل بور: لمخطول البيت الجمجمى.	علية
١٩٩٦	علية	بورة: الإذاعة فى م المجتمع السفرة والرفيقة فى التربية، ورقم سلطة من البيشيت من مجرى الإذاعات المتعددة، الفاعلة عن فضل بور: لمخطول البيت الجمجمى.	علية
١٩٩٧	علية	عذر محتاج دراسات حالة عن الويسكي بوردا روكشولست البيبة للإذاعة المتعددة فى فرقها، ربى برلسست فحالة الضرر، على للعديد ريشن كيف يوصل فيت المستد للجيتس طررتا لتحقق اهداف التربية.	علية
١٩٩٨	علية	عذر محتاج دراسات حالة عن الويسكي بوردا روكشولست الإذاعة المتعددة، الفاعلة وأعلنت	علية
١٩٩٩	علية	http://www.jhuccp.org/pubs/jg http://www.jhuccp.org/pubs/jg 3/3.pdf	علية

العنوان	المصدر	الموضوع	المنفذة
موقع الواقع على الإنترنت			
http://www.radiopreAfrica.org/index.cfm?lang=ar&register_for_free_to_access_the_Guide			
لاريبيا	٢٠٠١	البحث عن رتبة مدير فحص تقييمات لmasters الإذاعية في شبكة تطوير مستوى برامج من أجل بناء السلام: مشورة	لعل بوضع دور منظس لتيث الأذاعة وبيان كيف يمكن مرازنة الموارد بصرية تساعد على تقليل المخاطر (إلا من خارجاً أو خليها للقدرة).
لاريبيا	٢٠٠١	تدبيبة البت وترعى: المادة ١٩	دليل تدبيبة البت وترعى: المادة ١٩ من أجل بناء السلام: مشورة
لاريبيا	٢٠٠١	دليل تدريب المtrainers	لعل بوضع دور منظس لتيث الأذاعة وبيان كيف يمكن مرازنة المساحات المفتوحة لبيانات التردد لمشغل الإذاعات العامة والجاذبية، كما يقدم لممثلات لمشغل حتى الممثلات ليس بالعمل على المعلومات، وكذلك تزويد جمهور مختلف المجموعات
لاريبيا	٢٠٠١	الأفرقة	رجن لها ببروجة عالية الوعي رذاك صلة، وبهضفت سطح إلى الإهمام في تنمية مناهج التنشئة كل لرجه، قلادة، والأرقية، وهو موجه للأصحاب والمعلمين في مهارات تنظيم البيت الأفريقي، وكذلك المنشقين، والمبنين، وجمهورات الجمجم العدن.
لاريبيا	٢٠٠١	المرسلون والإعلام: جملة دينيس ساجي	لعل يتم توسيع عن كيفية دعم حوار بين المروليتين (مجموعات المجتمع المدني) والإعلام (أخصائية هيئات اللوث)، ومو بصن تحديداً
لاريبيا	٢٠٠١	لعل على أحد المنسق	الرسائل في بلدان لاريبيا الشاملة بالقوسية وبالغ العرب
لاريبيا	٢٠٠١	حوار بين المسؤولين	ويقترح بعض المسارست الجديدة المرجعية بهويتها وظروفها الخاصة بما في ذلك عدّة نهج، ولذلك، ونحتاج مسكنة لبيانها في مطلع أخرى.
لاريبيا	٢٠٠٠	الطبخ لإذاعة المساعدة لمشغل بروفتر	لعل يجد عملية إبراء وإلا مدخلة لإذاعة متحممية على التلفزيون: الملك لاريبيا
لاريبيا	٢٠٠٠	الطبخ لإذاعة المساعدة لمشغل بروفتر	الأرقية، كما يقدم القراءات للعروض ينشرها للسبعين لمسي إبس الإذاعية الجاذبية.

<p>للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، وهو http://www.unesco.org/webworld/publications/media_trainers/manual.pdf</p>	<p>العنوان: موسكو، روسيا التاريخ: ٢٠٠١ المؤلف: سامي الإذاعة، موسكو، روسيا</p>	<p>عنوان: موسكو، روسيا التاريخ: ٢٠٠١ المؤلف: سامي الإذاعة، موسكو، روسيا</p>
<p>عنوان: موسكو، روسيا التاريخ: ٢٠٠١ المؤلف: سامي الإذاعة، موسكو، روسيا</p>	<p>عنوان: موسكو، روسيا التاريخ: ٢٠٠١ المؤلف: سامي الإذاعة، موسكو، روسيا</p>	<p>عنوان: موسكو، روسيا التاريخ: ٢٠٠١ المؤلف: سامي الإذاعة، موسكو، روسيا</p>

http://www.osf.org/za/file_Uploads/pdf/CRM4.1_Prelims.pdf#search=%22manuals%20on%20community%20evaluation%22

جنوب إفريقيا للإذاعة والتلفزيون، وهي تنشر الكتب والدراسات التي تتناول مختلف جوانب التنمية في إفريقيا، مثل التعليم والصحة والبيئة والتنمية الاقتصادية.

الكتاب يتناول مفهوم المدنية ودورها في التنمية المستدامة، حيث يوضح أن المدنية هي عملية تغيير في الأفراد والمجتمعات، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يتناول الكتاب التحديات التي تواجه المدنية، مثل التغير المناخي والعنف والفساد، وكيفية تجاوزها.

المحتوى ٨ الإعلام الاجتماعي والعرق والشباب

النقطة	السنة	المعرض	المصدر	موقع على الإنترنت
٢٠٠٧	١٩	الملفات النسائية والمرأة	تقرير يضم ملخص رئيسيات من صحفيات بذك سن حوريلا، المرأة، وملفها، والسودان.	http://www.article19.org/pdfs/publications/2007_womens-day.pdf
٢٠٠٥	١٩١	العنصر الأجتماعي	حول يتم عد روز شتصدر في تداعيات تكنولوجيا الحصول والعلميات على النوع الاجتماعي، خلصت الإشارة وحركة المقررات. كتير لينا	http://www.genderit.org/en/index.shtml?qr=a-e91324-1&r=91324
٢٠٠٤	١٩٢	العنصر الأجتماعي	حول مسائل تشمل حركة الإنترنت وفضليا كتير-إ-بلداً مختلف تخصص مختلف تفصيلها للبيئة يتقطنه الإعلام للأطفال وربط الأطفال بالإعلام، وتسلل هذه المغالات رضي توسيع مراد التدريب في سبلات تطورية مختلفة.	http://www.presswise.org.uk/display_page.php?id=71
٢٠٠٣	١٩٣	العنصر الأجتماعي	كتاب يخصص دور المرأة في الأزاعة المجتمعية، كما يخصص كافية عرض لضمان قدر العناصر الاجتماعي في الأزاعة المجتمعية	http://www.irir.nl/publications/mcgongalo/Access_main_to_media_Eng.pdf
٢٠٠٢	١٩٤	العنصر الأجتماعي	لردة مصممة للتوجيه للعمر حول كيفية الموضوع يضر من الأطباق الوطنية إلى الإعلام في مثلك إعلام متضرر، وتنقص الرلة ظاهر، له على بلاطفلا المسئولة طهون مورث	http://www.irir.nl/publications/irir_2002_irir.pdf

الجدول ٩ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

العنوان	المعرض	المصدر	الخطبة	السنة
http://www.worldbank.org/api/publications/knowledg_repo/memos/huckleymemo.pdf	١٠٤ التدخل في حوكمة مكتب بكل مجلس بحوث العالم	عالية والاتصالات الدولية الابتدائية	٢٠٠٥ موجبه معلومات تقنية: اس روست	٢٠٠٥
http://www.ids.worldbank.org/services/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/03/02/00000341_2004302004541RenderedPDF79490PAPER0WBWP0no1012.pdf	١٠٦ التدخل في حوكمة مكتب بكل مجلس بحوث العالم	عالية والاتصالات الدولية الابتدائية	٢٠٠٥ المطبعة للإعاقة ودون يدor لإعاقة سهلة راهيبر للدعاية	٢٠٠٥
http://www.article19.org/pdf/publications/ict-vis-report-on-development.pdf	١٥ التدخل في حوكمة مكتب كل مطابع الكتابية، وتأثر بالمعلومات المنشورة في كل المجالات المحض ويسى إلى توجيه الدور الدولي ببيان العمل البائد لإذاعة الشفه برسالة التنمية.	عالية والاتصالات	٢٠٠٥ غير مطرد ينبع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كتقنية، وتأثر بالمعلومات المنشورة في كل مطابع	٢٠٠٥

التبية الإقليمية، والحكم، ومعنى المراد، بحسب أن يقدر وصوله تغدوه على المعلومات والاتصالات على نحو متزايد لأكثر عدد ممكن من المهمة على إيقاع ذلك حتى أصلها، تلك المجموعة الأشد تمثيلاً ولأن تلك شرعاً تغدوه على المعلومات والاتصالات بطلب

السموعة المستقبلة.

http://europeanardis.unep.org/?menu=p_cms/show&content_id=62D51851-F203-1EE9-B05EB064C88A32FA

٢٠٤ كثيف بـ، يحصل لـ معلن (آخر) معلومات مترسبة: برنامج الأمم المتحدة للرسالة الفنية لزيريا برلمانية الدول المستقلة، والتي ثبتت كف يعنى لتجدرها المعلومات والاتصالات لـ تغيير بالسموعة الإقليمية

الاقتصادية والحركة العالمية، وتصمل دراسات الدولة، هذه، برسم وظيفيات الوركمة الإقليمية، مثل صياغة السياسة، إصلاح الجدول، التعليم، التعليم، ينشر تغدوه على المعلومات والاتصالات في الريف وتدريب عليها، وربما قواعد البيانات للطاولة، والزغبي، يوضح تغيير قوته تغدوه على المعلومات والاتصالات كذلك، وإيقاع على التغريب عندما يتم بصره؛ لغاية دفعه للتغريب إلى التعرض بالليل بين البلدان لأفضل المعلومات والمعززة للبيئة؛ فعلاقة تغدوه

المعلومات والاتصالات والبيئة.

٢٠٥ تغدوه المعلومات وروشاد جوسن رقة، علاقة تتم نظره عملة عن كفت تغدوه تغدوه على المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون، ومحاربها، في بغدوه التي الأقصى في للبلدان للبيئة، وتسقط تغدوه

وقد يدرك،

عليه

http://162.23.39.120/datenweb/resources/resource_en_24102.pdf

٢٠٦ تغدوه المعلومات وروشاد جوسن راتصالات من لجد تغدوه ورونيا زمريل القراء.

العنوان	الموضوع	المصدر	المؤجر	موقع على الإنترنت
عليبة ٢٠٠٣ بحث قيد بمتطلبات الاتصالات	٢٠٠٣ جريتسي، دون نيل بيت يكتب بحث المصل الشهرواني لبرنس تشير	http://unesco-delli.nic.in/publications/ear.pdf	جريتسي، دون نيل بيت يكتب بحث المصل الشهرواني لبرنس تشير	http://unesco-delli.nic.in/publications/ear.pdf
دبل المستند موجه لإنتك سلبر، جون هم تشير بحث المصل الشهرواني والاتصالات على تنفيذ عبء القوى، ويصنف منها	٢٠٠٣ جريتسي، دون نيل بيت يكتب بحث المصل الشهرواني والاتصالات على تنفيذ عبء القوى، ويصنف منها	دبل المستند موجه لإنتك سلبر، جون هم تشير بحث المصل الشهرواني والاتصالات على تنفيذ عبء القوى، ويصنف منها	جورج تشير بحث المصل الشهرواني والاتصالات على تنفيذ عبء القوى، ويصنف منها	http://unesco-delli.nic.in/publications/ear.pdf
الدرية ٢٠٠٤ دراسة تقييم فهم التطور على المستويين القرسي والقطبي، وكتاب تساعد صناع السياسة على تحمل المسؤولية	٢٠٠٤ عليبة ٢٠٠٣ تقرير عن تنمية الاتصالات الأداء قدرى تقرير يفحص قضايا المتعلقة بغير فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات للسلطة والسلطة المدنية، للأعمالات والاتصالات رقمي لمحة عن حالة الاستند للخاص (ستي ٢٠٠٣) بعدد ٢٠٠٣: فرض من الحصول السلطنة والسلطنة مجتمع المعلومات، مثل التقلب على الاقتصاد الرئيسي، والقدرة على تحمل تكاليف ونسبة المعلومات والاتصالات وغير ذلك، وإرشاد	٢٠٠٣ عليبة ٢٠٠٣ تقرير عن تنمية الاتصالات الأداء قدرى تقرير يفحص قضايا المتعلقة بغير فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات للسلطة والسلطة المدنية، للأعمالات والاتصالات رقمي لمحة عن حالة الاستند للخاص (ستي ٢٠٠٣) بعدد ٢٠٠٣: فرض من الحصول السلطنة والسلطنة مجتمع المعلومات، مثل التقلب على الاقتصاد الرئيسي، والقدرة على تحمل تكاليف ونسبة المعلومات والاتصالات وغير ذلك، وإرشاد	عليبة ٢٠٠٣ جريتسي، دون نيل بيت يكتب بحث المصل الشهرواني والاتصالات على تنفيذ عبء القوى، ويصنف منها	http://unesco-delli.nic.in/publications/ear.pdf
الدرية ٢٠٠٥ دراسة تقييم فهم التطور على المستويين القرسي والقطبي، وكتاب تساعد صناع السياسة على تحمل المسؤولية	٢٠٠٥ عليبة ٢٠٠٣ تقرير عن تنمية الاتصالات الأداء قدرى تقرير يفحص قضايا المتعلقة بغير فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات للسلطة والسلطة المدنية، للأعمالات والاتصالات رقمي لمحة عن حالة الاستند للخاص (ستي ٢٠٠٣) بعدد ٢٠٠٣: فرض من الحصول السلطنة والسلطنة مجتمع المعلومات، مثل التقلب على الاقتصاد الرئيسي، والقدرة على تحمل تكاليف ونسبة المعلومات والاتصالات وغير ذلك، وإرشاد	٢٠٠٣ عليبة ٢٠٠٣ تقرير عن تنمية الاتصالات الأداء قدرى تقرير يفحص قضايا المتعلقة بغير فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات للسلطة والسلطة المدنية، للأعمالات والاتصالات رقمي لمحة عن حالة الاستند للخاص (ستي ٢٠٠٣) بعدد ٢٠٠٣: فرض من الحصول السلطنة والسلطنة مجتمع المعلومات، مثل التقلب على الاقتصاد الرئيسي، والقدرة على تحمل تكاليف ونسبة المعلومات والاتصالات وغير ذلك، وإرشاد	عليبة ٢٠٠٣ جريتسي، دون نيل بيت يكتب بحث المصل الشهرواني والاتصالات على تنفيذ عبء القوى، ويصنف منها	http://unesco-delli.nic.in/publications/ear.pdf

من الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد إيداعه في
هذه دار نجاح ينبع منه زاوية تقدم لتنقى بهاد الأدفاف
الأخيرة، ليس بخارز القسام الرؤساني.

عليه ١٩٨٢ نمو نظام عالي جيد لمدى ماروس
المعلومات (مصدر) وذلك من الفكرة الاستعملية حتى المنشآت الأولى: ١- انتشارت
برقة عن النظام الجديد للمعلومات، ٢- العاملين الإعلام والمكتوبة نفس
بالمكتبة من المنشآت لتحليل مملكة تسمية الإعلام
تجاهاري في البلدان النامية، ٣- فراغات عن كيفية تعزيز المسماة في
الروابط للتحدة بالنسبة للمنشآت عن الصناعية الدولية، ٤- انتشارت عن
سيطرة المكرونة على الصناعة والتغير على التدقق الضرر للمعلومات،
٥- دور البريسكر في الدعم وحمل سلام المعلومات الوسائل،
٦- شخص موظفات يمكن لها ملساهم قوافل تتفق المعلومات وعدي الإعداد
على المعلومات الدولية، ٧- شخص دور وكالات الأداء الغربية في المجتمع الدولي.
تفرد بعض بذيلات ثمينت لتجربة طرس وضخم بذيله تكنولوجيا

[http://www.researchchicagrica.net/
images/uploadToward2.pdf](http://www.researchchicagrica.net/images/uploadToward2.pdf)

لوريغا	٢٠٠٥	نور قيس البكرى نور جيلاد	لوريغا: فهو الأسر (مصدر) والآزاد في الحصول على المدركون الدولى تكنولوجيا المعلومات الكىدى للجهاز والاتصالات ومتاحها عبر الشبكة سبع ١٠. بذيل لفريقيه	العلمه رياضه القىحة فى جامعه رويش
--------	------	--------------------------	---	---

العنوان	المصدر	الموضوع	السنة	العنوان
موقع موقع على الانترنت http://gmc.sagepub.com/cgi/content/abstract/11/2/149 (الشرا)	مجل يختص تجربة تكنولوجيا التعليم في مصر وتقديم نظرية عامة على التعلم بالإنترنت، فضلاً عما يتناوله من تطبيقاته، ومتغيراته، وتأثيراته على التعليم والتعلم الإلكتروني. الشرا	ر. عبد الله ركزب الطحاوي الإلكتروني: تطبيقات الإنترنت في مصر	٢٠٠٥	العنوان

المحلول ١٠ تقييم وقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النقطة السنّة	المعرض	المصدر	المرجع	المرفع على الإنترنّت
علية	٢٠٠٥ الباحث والاشتراك: تكنولوجيات فرق عمل الامر تتيّر يتصدّق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهداف الشبكة الشبكة لن يتم بها اهداف التنمية، وهو يؤكد بصفة خاصة انه يتمنى الصدّي لخدمة مجالات من لجعل التعميم الكاسل والفالس الأكاديمية تقدّر اعده فريق بتكثّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الروف، بأهداف الافقية الإقليمية:	عمل الأسم المختصة للعنوان المعلومات والاتصالات والاسلامات ١- تحديد لبلد عن التأثير، ٢- تقييم للميدان، ٣- محدود الموارد، ٤- قيادة تدالق عالي لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٥- تقييم جملة وبيانات عالمية، كما يؤكد للتقدّر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابد وان يتم لغير الشفافية، درجة تنقّب عبءه للتغيير، ترقى السلطة حسب تقييم القيمة، التغيير، تعيين التسيّيف والتقدّر لتقدير الميدان والباحثين، زواياه مشاركة التداعي الخاص، ومتزلاز الويسل حشد الموارد.	على الانترنت: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأهداف الشبكة لن يتم بها اهداف التنمية، وهو يؤكد بصفة خاصة انه يتمنى الصدّي لخدمة مجالات من لجعل التعميم الكاسل والفالس الأكاديمية تقدّر اعده فريق بتكثّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الروف، بأهداف الافقية الإقليمية:	http://www.unictachforce.org/documents/pl/id=1519

موقع على الإنترنت

موجز

لتحدد لنفسها ظن الدلالة عن المفترض الأدسي للسكن للمشرعون
الراوند على نطاق أكفر. ويمكن استخدام نوع دليل لتقديم تغير محدث

البروتوكولية

التفضية السننة

المصادر

الموضوع

الجهة

العنوان	الموضوع	المصادر	الجهة
http://www.infoden.org/en/Document_9.aspx	علىية ١٠٥٥ منهاج تقييم التسريع الاجتماعي للإنترنت وتقنيات المعلومات والاتصالات: آراء تقييم رحلة الاتصالات لتنمية القرية	٣٣٧ جريسا الإذاعة الموريتانية.	لتحدد لنفسها ظن الدلالة عن المفترض الأدسي للسكن للمشرعون الراوند على نطاق أكفر. ويمكن استخدام نوع دليل لتقديم تغير محدث
http://www.infoden.org/en/	عليبة ١٠٥٥ رسالة رقمية الرسائل في سفر رعات قطليس: مطر، وتمام	رسالة رقمية الرسائل رسالة رقمية	لتحدد لنفسها ظن الدلالة عن المفترض الأدسي للسكن للمشرعون الراوند على نطاق أكفر. ويمكن استخدام نوع دليل لتقديم تغير محدث
http://portat.unesco.org/cit/en/exp.php?URL_ID=1243&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html	عليبة ١٠٥٦ رسالة رقمية الرسائل رسالة رقمية	رسالة رقمية الرسائل رسالة رقمية	لتحدد لنفسها ظن الدلالة عن المفترض الأدسي للسكن للمشرعون الراوند على نطاق أكفر. ويمكن استخدام نوع دليل لتقديم تغير محدث
http://www.register.umich.edu/TechSbk.pdf	عليبة ١٠٥٧ رسالة رقمية الرسائل رسالة رقمية	رسالة رقمية الرسائل رسالة رقمية	لتحدد لنفسها ظن الدلالة عن المفترض الأدسي للسكن للمشرعون الراوند على نطاق أكفر. ويمكن استخدام نوع دليل لتقديم تغير محدث

الدرس والتعلم: مهد للجودة الإقتصادية، وهذا الكتاب المرجعي في أنه يمكن لاستدائه في تقديم أسلوب مخطط
كتاب مراجع للطلاب في جامعة متعددة الأذاعة المسموعة.

معلم ينبع من خلاص الأذاعة، ويقدم تحليل قياساً
أثر العزف والمعنى من سبب القوة فيه الجذب والجذب، وكذلك
أهمية صور الشخص.

دليل بروقر
كتالو

علية

١٩٩٤

<http://www.idrc.ca/openbooks/708-6>
قبل تلقي المعلومات مثل جندي (احمر) كتاب ينبع كتب تؤثر تقدرات المعلومات على تكهن التجسس من
لسباب القوة والحكمة، ويقدم منها مقدماً في وضع مواطن وبيان
على الشفاعة
تقدير
عافية

١٩٩٥

<http://www.comminiti.com/pdf/impactsAssessment-FinalRadioJournalVersion.pdf>

ورقة عمل تعلم منهاجاً للقيم التأثير ثم تصميمه لاستثمار وتقديره في مدن
للوينستوك، برئاسة الأمم المتحدة الإنمائي كيف عزز النهج مشاركة المجتمعات، وحصل على تكمني المسلمين
تقدير تقنية الخطاب
مزاسبيت
تقدير تقنية الإعلام في المجتمع: نهج تقييم
للوينستوك، برئاسة الأمم
مزاسبيت
للهذا السند رفع وشمل النهج للمكونات التالية: ١- تقديم دليل لكتيب
عمل الأذاعة للمعemie في كل محلة، قدرة مشتمي المسلمين
على إنتاج البرامج الولائية بالشراحتين الجمجم درجه، ٢- تقديم سلسل
الأذاعة للمعemie على تقديرات الأصلية الإيجابية في داخل كل مجتمع.

الجدول ١١ تقييم الأثاث والرصد والتقييم (عام)

الخطبة	السنة	الموضوع	المصادر	موقع	موقع على الإنترنٌت
٢٠٠٦	عاليٌة	تصورات ودراسات: كالي سيلين سيربرسيا مخطط قدم لبعض هؤلاء حالات (أي تلك المُستَهدفة) عن تقديم تقييم قابلٍ	٢٠٠٦	تصورات ودراسات: كالي سيلين سيربرسيا مخطط قدم لبعض هؤلاء حالات (أي تلك المُستَهدفة) عن تقديم قابلٍ	http://www.ananyc.net/uploads/file_enimpact%20assessment.pdf
٢٠٠٦	عاليٌة	مخططات من تسلب نزدين من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنها المخططات مدرج في المركز التقني للمسارين التقليديات.	٢٠٠٦	مخططات من تسلب نزدين من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنها المخططات مدرج في المركز التقني للمسارين التقليديات.	http://www.capacity.org/en/content/download/3769/97948/fileEBR+07-29-ENGLISH-optmakk+FINAL_II_SepInwres.pdf
٢٠٠٦	عاليٌة	عملية رصد والتقييم: زندافارز (Capacity.org) تقوم بشراسة الشائع بحسب إلى الرصد والتقييم المستند إلى المعايير، بما في ذلك ملحوظة التقريرات عبر فترات طويلة من الزمن، وتحوصلت عن كيفية الإنجاز في الرصد والتقييم، مع إثبات خاص للإسهام في بناء القواعد، وتشمل العملية على الأثرات مثلاً للمسارين طرداً لهم؛ وطالعة الرصد والتقييم كيف تستندوا إلى التطبيق.	٢٠٠٦	عملية رصد والتقييم: زندافارز (Capacity.org) تقوم بشراسة الشائع بحسب إلى الرصد والتقييم المستند إلى المعايير، بما في ذلك ملحوظة التقريرات عبر فترات طويلة من الزمن، وتحوصلت عن كيفية الإنجاز في الرصد والتقييم، مع إثبات خاص للإسهام في بناء القواعد، وتشمل العملية على الأثرات مثلاً للمسارين طرداً لهم؛ وطالعة الرصد والتقييم كيف تستندوا إلى التطبيق.	http://www.capacity.org/en/projects/comdev/comdev_PDF_docDanida_CoDev.pdf
٢٠٠٥	عاليٌة	رسالت دومنشوك لروكفلر لاريبر: تزير بعض كينت يهضن الأصل الإسترليني (أشد الدمار عبر العقود وتقسم المعرفة بالتنمية، كما تقدم مبادئ توسيعية على الرصد ومؤشرات تقييم دور العمل الإسترليني من أجل التنمية.	٢٠٠٥	رسالت دومنشوك لروكفلر لاريبر: تزير بعض كينت يهضن الأصل الإسترليني (أشد الدمار عبر العقود وتقسم المعرفة بالتنمية، كما تقدم مبادئ توسيعية على الرصد ومؤشرات تقييم دور العمل الإسترليني من أجل التنمية.	http://www.cifsc.org/pdf/who_measures_change.pdf
٢٠٠٥	عاليٌة	تقرير يتم لشراسة خطة؛ لتغدو الكافية لبلدة عملية الرصد والتقييم ذلك على الشريحة الفرعية وتلتقط برسم	٢٠٠٥	تقرير يتم لشراسة خطة؛ لتغدو الكافية لبلدة عملية الرصد والتقييم ذلك على الشريحة الفرعية وتلتقط برسم	http://www.cifsc.org/pdf/

لحد التصل من أجل التوصل لمستددة للمجتمع. يمكن تطبيق هذا النهج على تقييم تغير الأذانة المجتمعية.

[Measuring_change.pdf](http://www.cimrc.info/pdf/newsImpactAsses.pdf)
http://www.cjsc.org/pdf/Communities_measure_change.pdf

عالية
٢٠٠٣
مبدئي توجيهية لتقييم معيان لولد إلى نظر المنشآت، مركز سرارة بـ، الأصالة والطراب، تغير لورقة متاتل لافت للناظرة، مثل الخطيط والرصد والتقييم لسقان المشركي.

ورقة تلزم ملدي توجيهية للنظم غير الحكومية لتقييم تغير أهداف بر، للنفط، قطبة الدين على تكيف عبد القراء، وتنسل هذا إسناه، والأتراب يعتمد لمؤشرات قمني وكيف تتفق الأحداث. كما تتفق لورقة متاتل لافت للناظرة، مثل الخطيط والرصد والتقييم لسقان المشركي.

٢٠٠٤
عالية
٢٠٠٢
مثقب من منظمات وأفراد دوبلس موتون تقييم تقدر؛ - دوبلس موتون

كتاب يوزع فيها دليل لتقييم جهود تنمية القراءة، وقد أعد للدبرين والذعن بالتقدير في منظمات للجروح والتربية (إيساف) ذلك للجروح والتربية نفس الأدلة الدولية للجسرات الوكالات الحكومية والدولية التي تدعمها)، روكالت التربية الدولية، وزارياً قومية، ولذا وساعد تقييم الأدلة، والمؤسسات التعليمية، شئ لداء العلم درسرك قدرى الجرس، قطبة قدرية، كندا، دوبلس لافت للناظر، لراعي والريفي ACP - EU

العنوان	الموضوع	السنة	المصدر
http://networkoflearningncsi.org/knowledge-base/research-papers/participation-relationships-and-dynamic-change-madeine-church-2002.pdf	موجز نشر يفصّل التبيّنات التي تواجهها شبكات الارجاء، مع إيلاء اهتمام خاص للرسد (التشيّر). ومنهج تقدير موروث في التسمّي الأول، وبعدها التسمّي الرابع المُسلكى، والرصد والتقييم، يمكن للخطاب الوارد إلى التقدير أن يوفر مرشداً لتقديم تأثير شبكات الأذية المجتمعية.	٢٠٠٢ مادلين شتروس والعلاقات (مجزء) لـغوردن. والتقدير وحدة تطبيق الشريعة. الدينين: تفكير جعلمه الدين	الموقع على الانترنت
http://www.idrc.ca/uploads/openbooks/868-6/	الرواية علوم ١٩٩٨ على المستوى الإنساني وأولئك الذين في الشأن الإنساني بما في ذلك الأدلة، وبيان ذلك الأدلة، وبيان ذلك الأدلة، والذريعة. القارئ الإنساني (مورتون كومبلون) وبرنس العادة، والذريعة. IDRC كتابات سفر REACH	١٩٩٨ الرواية علوم على المستوى الإنساني وأولئك الذين في الشأن الإنساني بما في ذلك الأدلة، وبيان ذلك الأدلة، والذريعة. القارئ الإنساني (مورتون كومبلون) وبرنس العادة، والذريعة. IDRC كتابات سفر REACH	عملية ٢٠٠٢ المشتركة مادلين شتروس والعلاقات (مجزء) لـغوردن. والتقدير وحدة تطبيق الشريعة. الدينين: تفكير جعلمه الدين

عنوان: ١٩٨١ لقرن المريخ

رقم العدد:

مئات

العدد: ٣٧٦
الاستفتاء
وهيمن

كتاب يخص الأسلوب للغة باللغة بشكل عام والجاءات بشكل خاص، وهو يقتصر على تحليل المجموعة اللغوية، الذي يذكر على عرض الألفية، مثقب بمضامين فلسفية لفظية، وطور تحليله بذكرا على الكلمة، وتفاصل لمساهمة في تفعيل الكتاب تفعيل الاستفتاء، على مساحة من بورسات اللغة للباحثين حديثة نسبيا، بما في معاشرة قيبدل لغيري (١٩١٢)، ولحساشت نسيب بورسات (١٩١٤ و١٩١٧)، لمجاهدة بيكلايشن (١٩١٣)، والسباعات في بيان لصالح لغويها (أحد السبعينات). كما يمثل الكتاب تجربتين يعكسان الفرق المستخدمة علم الفيصل

علم الأختبار لنظرية البيانية.

الجدول ١٢ الإعلانات الدولية المعنية بالتنمية وحرية التعبير

النقطة	الموضوع	المصدر	السنة	موجز
١٠٠	أحد الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة	موقع	٢٠٠٠	موقع على الإنترنت http://www.un.org/millenniumgoals/
١-١١	مشكلة أهداف روت تتمثلها في إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي قررت فيه دولة عضواً في الأمم المتحدة يتحقق ما يلي بحسب	في ١١ دولة عضواً في الأمم المتحدة يتحقق ما يلي بحسب	٢٠١٥	لتحصل للجوع والقفر (نصف المليون الذين يعيشون من البروج
٢-٣	روزية: النساء للنجاح للبيئة)، ٢- تحقيق التعليم الابتدائي (المنفرد	الرس (الكامل والشامل للدولة الأخرى)، ٣- توزير المسار أو بين	٢٠١٥	النساء للنجاح للبيئة)، ٢- تحقيق التعليم الابتدائي (المنفرد
٤-٥	التعليم الابتدائي والثانوي)، ٤- تخفيف الفجوة (إيلاده للتوارث بين الجنسين وبينهن وبين المرأة أو من لسبب الفوة إيلاده للتوارث بين الجنسين)،	النساء للنجاح للبيئة)، ٤- تخفيف الفجوة (إيلاده للتوارث بين الجنسين)،	٢٠١٥	النساء للنجاح للبيئة)، ٤- تخفيف الفجوة (إيلاده للتوارث بين الجنسين)،
٦-٧	يعتذر هنا من المؤلف أرجو اتفه عذره، لتشكر المؤرخ وفوكس وراسن	يعتذر هنا من المؤلف أرجو اتفه عذره، لتشكر المؤرخ وفوكس وراسن	٢٠١٥	يعتذر هنا من المؤلف أرجو اتفه عذره، لتشكر المؤرخ وفوكس وراسن
٨-٩	لعدم تمكن المؤلف لا تقرير لهم فوصن المصطلح على ماه للمرتب للعاملين،	الإيدز والمرضى الآخرين)، ٧- مصطلح الاستدامة البيئية (السماح للكبار	٢٠١٥	لعدم تمكن المؤلف لا تقرير لهم فوصن المصطلح على ماه للمرتب للعاملين،
١٠	وتعتذر مساعدة المؤلف في جواه ١٠٠ مليون على الأقل من يمكن قصر قيده)،	بمفهوم مستدامة في السياسات وبرامج التنمية، لتفعيل بعض المصطلح	٢٠١٥	وتعتذر مساعدة المؤلف في جواه ١٠٠ مليون على الأقل من يمكن قصر قيده)،
١١	لتحددت نزعة طلبية للتنمية (تشمل قيادة الدين التي تكتيدها بالدين	لعدم تمكن المؤلف لا تقرير لهم فوصن المصطلح على ماه للمرتب للعاملين،	٢٠١٥	لتحددت نزعة طلبية للتنمية (تشمل قيادة الدين التي تكتيدها بالدين
١٢	لطلبية مبنية، وتقدم مزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية، وترغف	الإيدز والمرضى الآخرين)، ٧- مصطلح الاستدامة البيئية (السماح للكبار	٢٠١٥	لطلبية مبنية، وتقدم مزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية، وترغف
١٣	عمل للشبكة، وتوسيع حصول للبلدان less developed على المزيد جودة يمكن تحمل	بمفهوم مستدامة في السياسات وبرامج التنمية، لتفعيل بعض المصطلح	٢٠١٥	عمل للشبكة، وتوسيع حصول للبلدان less developed على المزيد جودة يمكن تحمل
١٤	نفعها، وزياة توفر مذاق للتطور ووجهات الجديدة، خاصة تكنولوجيا المعلومات	لعدم تمكن المؤلف لا تقرير لهم فوصن المصطلح على ماه للمرتب للعاملين،	٢٠١٥	نفعها، وزياة توفر مذاق للتطور ووجهات الجديدة، خاصة تكنولوجيا المعلومات
١٥	والاتصالات لدى العالم النامي.	لعدم تتمكن المؤلف لا تقرير لهم فوصن المصطلح على ماه للمرتب للعاملين،	٢٠١٥	والاتصالات لدى العالم النامي.

٢٠٠	العلبة	http://www.cidh.oas.org/declaration.htm	بيان مبدئي حرية منظمة الدول الأمريكية ب شأن حقوق الإنسان، يحصل حق الإنسان في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات التي تعرّفها الدولة (اتفاقية سيدني)، مما يضمن تأثير شفافية وشفاف عرض المسألة على نحو أكبر للاشتغال الحكومية وتنعيم المؤسسات المدنية للبلطية.
١٩٩٣	فيينا	http://www.unesco.org/webworldfed/temp/communication_democracy_Windhoek.htm	إعلان لحقوق الإنسان، اعتمد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ يونيو ١٩٩٣ في فيينا، النمسا. ويتضمن مكما (المادة ٣٩)) يطلب بالحد في إسلام حرمات.
١٩٩١	فيينا	http://www.unesco.org/	إعلان دبريلنج عدل الأمم المتحدة، الإعلان هو مجموعه من جملتين حرية الصحافة جمعها المحفوظ الأدلة، وألغب تحالف الشركات الإعلامي المسيطر على الموقف، بما في ذلك حالات القرصنة والتجسس، والرقابة غير الفنية، وقد تم لبس رقابة نفس شركة فوكسبرغر بعنوان القنوات بمحنة سفلة، وتحذيرها لمربيها، عقدت في وتشنفال، في تايوانيا في ١٩٩١، وصدق عليها لاحقاً المسؤولون العالم للويسنكر. يدعو الإعلان إلى إعلام حر رومان وتندي في كل تجاه، ويفسح على وجود حرليط بين الصحافة المستقلة على تحرر كامله وللبيرون لمهمة الكاتبة للرواية على الشارك. كما ينس طرس إلى الصحافة الحرية حتى حقوق الإنسان.
١٩٨٤	عليبه	http://www.un.org/Overview/rights.htm	إعلان يتيح الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤، يتضمن بالغين ملء تند وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان المقررة لكل الناس. ويتضمن حكم المادة (١) يطلب بحق الإنسان في حرية التعبير والرأي من خلال أي رسائلة إعلام.

الموقع على الإنترنت

موجز

العنفية

السنة

المعرض

<http://www.cidh.oas.org/docs/basic2.htm> إعلان الأمانة دول الأمريكية مؤتمر الدول للأمم المتحدة في بوجوتا، كولومبيا في ١٩٦٨ وتحصل الإعلان حقوق الدولة، والسلطة، والهيكلية، والاجتماعية، والثقافية التي يعطي بها دولها للدول الموقعة عليه، وكذلك للجهات التي ينتمي إليها، يتضمن عدداً (١١) من مادتين (١٢)، يتناول بعض الإنسان لحرية تعبيره ورأيه من خلال أي وسيلة

وأحياناً

العلمية

إعلان الأمانة دول الأمريكية مؤتمر الدول للأمم المتحدة في بوجوتا، كولومبيا في ١٩٦٨ وتحصل الإعلان حقوق الدولة، والسلطة، والهيكلية، والاجتماعية، والثقافية التي يعطي بها دولها للدول الموقعة عليه، وكذلك للجهات التي ينتمي إليها، يتضمن عدداً (١١) من مادتين (١٢)، يتناول بعض الإنسان لحرية تعبيره ورأيه من خلال أي وسيلة

إسلام.

الموقع على الإنترنت

<http://www.hrcr.org/docs/frenchdec.html> إعلان حقوق الإنسان الجسيمة فلسطينية يضم ما يتعلّق بالإعلان رقمية للبرلمان التشريعي، رسمياً، وبعد الحصول على كل

العلمية

إعلان حقوق الإنسان الجسيمة فلسطينية يضم ما يتعلّق بالإعلان رقمية للبرلمان التشريعي، رسمياً، وبعد الحصول على كل

البرلمان (الإنسان) (١١) الأركان والأسس، ولها زرقاء يعطيه الإنسان، وتحصل حكم (الصلة) يتناول بعضه الإنسان في تناول الأفكار من خلال الإعلام (الرسماً) (١٢) قاطنطون، وتحصل حكم (الصلة) يتناول بعضه الإنسان في تناول الأفكار من خلال الإعلام (الرسماً) (١٢) قاطنطون، وتحصل حكم (الصلة)

الجدول ١٣ الاتفاقيات والمواثيق الدولية

النقطة	الموضوع	السنة	المصدر	موقع على الإنترنٍت
١٧٨	اتفاقية من وثيقة دولية لحقوق الإنسان اعتمدها البلدان الأمريكية في سن خروزية، كمسودة يراد تدالياً سريعاً، عقب تصديف جريتناها عليها في ١٨ يوليو ١٩٧٨ . رسمى التقليدي لتفعيل نظام العدالة الشخصية، والعدالة الاجتماعية، لاستاد الاعتراف حقوق الإنسان الجوروبية.	١٩٧٨	اتفاقية بين الولايات الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية	http://www.cieh.ous.org/Basics/basic3.htm
١٧٩	وتصنف حكم (الشدة) بـ(شيفرة) يعني في حرية التفكير واقتصر من خارج أو رسائل إعلام.		الأمريكيين	http://www.unhchr.ch/html/menu3/B/a_ecpr.htm
١٨٠	عنيفة	١٩٧٩	(إيه سريون) بـ(شيفرة الشدة)	http://www.hri.org/docs/ECHR50.htm
١٨١	تجربة اعتمدته بـ(شيفرة) مجلس أوروبا في ٤٥٠ المادة خtron		نزبة	
١٨٢	الإنسان والمربيات الأساسية، وتصنف حكم (الشدة)، (١) يعني بالمعنى نفس حرية التفكير.		الإنسان والمربيات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية للغير)	http://www.hri.org/docs/ECHR50.htm

المجلول ١٤ مسولييات المترفين المخاضين لمعربة التعبير

الخطبة	السنة	المصدر	الموضوع	الموقع على الإنترت
٢٠٠٤	١٩٩٣	المطربيا للمريديا	الغدر الناصي للآباء الأجداد الأفريقيين (البنية) يحصل للغدر الناصي بعيارات اللثغى للدول الأصلية في الأوروبية المتقدمة بعذرها الأوروبية، ويعتقل لغير العدول لبيان الدول الأصلية، لبيان العلام، وتقديم التفسير للدول الأفريقيه لفهم سماته، ولغاف ذلك، لم يخطر في غير تلك اللحظة الأفريقية بالاتساعات العلنية لغيره من العبر. راضفة لذلك باسم العبرة تقدير الغدر في كل دولة عالياً، للهبة الأفريقية عن حملة القمع بالمعنى في حرية التعبير.	http://www.achpr.org/english/issues/opinion/index.htm
جاري	٢٠٠٤	نفس حرية الرأي (الإنسان) والتعبير	الغدر الناصي للآباء الأجداد الأفريقيين (البنية) يحصل للغدر الناصي بعيارات اللثغى للدول الأصلية في الأوروبية المتقدمة بعذرها الأوروبية، ويعتقل لغير العدول لبيان الدول الأصلية، لبيان العلام، وتقديم التفسير للدول الأفريقيه لفهم سماته، ولغاف ذلك، لم يخطر في غير تلك اللحظة الأفريقية بالاتساعات العلنية لغيره من العبر. راضفة لذلك باسم العبرة تقدير الغدر في كل دولة عالياً، للهبة الأفريقية عن حملة القمع بالمعنى في حرية التعبير.	http://www.achpr.org/english/_infoindx_free_exp_en.html

القرار الخامس للمنسق منظمة الدول الأمريكية يوصي المقرر الخاص بتشكيل إعفاء منظمة الدول الأمريكية لاختصاصها بمقدار بحقوق الإنسان يلاه، اعتبار خاص لجريدة العبر. جريدة التايمز (الجديدة الأمريكية العالمية) تنشر في تقرير ترد عن رفقاء المقرر الداخليين يبعثون لافتات الحقوق العالمي في تطوير تردد من حركة التغييرات التي تحيط بالدول الأعضاء في المنظمة وجعل المكتوى عن تقييد منظمة الدول بحقوق الإنسان. ويضم توصياته

الأمرية

اللجنة عن هذه الحالات، ويصادر بذلك صحفة، ويعجز كثيرون بدورهم عن التلقى لرسائل الدول الأعضاء للحملة من قبلك حرية التعبير، وذلك من بين مستلزمات أخرى، ويصدر القرار الخاص بقراراً سرياً، يحدد تفصيل حالة حرية الصحافة وحرية التعبير في كل بلد في الأمريكتين.

الجدول ١٥ إطار التنمية القانوني والتنظيمي للوسائل الـبـيـث

النقطية	السنة	المعرض	المصدر	موقع على الانترنت
٢٠٠٣	٢٠٠٢	حربة المدرستات: نسخة مدل	برلمان	http://portal.unesco.org/cii/enfile/19697/11232335331_freedom_info_en.pdf
		برلمان يفتح في حربة المدرستات (والذى يابل باعترافه) بحق نفس الحصول على المعلومات التي تتعززها الوسائل العامة) بتقديم نظر؛ علامة عن الأسس الدولية لهذا الحق، ومتغير الممارسة الفنزلي، وتحليل للرسائل من غير دوليات حالية، وتحليل مقتنيات الفنزلي والبيانات ذاتصلة الإضافية.	رسوخ سج فالوزي مقلن	(الشاراء)

عالية ١٩٩٨	سيادة الإعلام العالمية: ندوة ملوك روبروي عن التقنيات والإشراف في البث (مقدمة)	اللهم الشئ على نهر النيل. كما قدم التقرير توصيات بشأن مثل هذه الأطر التنظيمية التي تقتضي
٢٠٠٣	٢٠٠٣ بروتوكول تكنولوجيا المعلومات للذكاء الاصطناعي	اللهم الشئ على نهر النيل. كما قدم التقرير توصيات بشأن مثل هذه الأطر التنظيمية التي تقتضي
٢٠٠٤	٢٠٠٤ بروتوكول المعرفة	اللهم الشئ على نهر النيل. كما قدم التقرير توصيات بشأن مثل هذه الأطر التنظيمية التي تقتضي
٢٠٠٥	٢٠٠٥ بروتوكول المعرفة	اللهم الشئ على نهر النيل. كما قدم التقرير توصيات بشأن مثل هذه الأطر التنظيمية التي تقتضي
٢٠٠٦	٢٠٠٦ بروتوكول المعرفة	اللهم الشئ على نهر النيل. كما قدم التقرير توصيات بشأن مثل هذه الأطر التنظيمية التي تقتضي

النقطة	الموضوع	السنة	المصدر	العنوان	الموقع على الإنترنت
١٩٦	الصحر الراهن: قيمته مطلبه ورياحه السمينة الارادية (إنس)	١٩٩٨	لوريا	مقدمة مطلبه لوجها للسفر عن السين	http://ceceuropa.eu/culapolicy/docs/library/studies/finalized/high/high_en.pdf
١٩٧	الكتف والاعلام: تغير يشكل مبنية من الإعلام يأخذ على التور	١٩٩٧	الهد	الكتف والاعلام: تغير يشكل مبنية من الإعلام يأخذ على التور	http://www.questia.com/PM.qst?a=o&q=14370720
٢٠٠	الكتف والاعلام في الهند: ابلاج الإعلام في الهند ورفض الإعلام مثل قرم نظره عالة لأداء إبلاج الإعلام في الهند ورفض الإعلام الهindi للسلوك والمجتمع في الهند ساً بالكل سسر	٢٠٠١	لوريا	ابلاج الإعلام في الهند: الكتف والاعلام على الرابط	http://www.wacglobal.org/wacpublications/media_development/archive/2004_11/media_reform_in_india_legitimizing_community_media

الجلد ١٦ حرية التعبير والحصول على المعلومات، وحرية الصحافة

النقطية	المنة	المعرض	المصر	الموقع على الإنترنت
٤٠٠٢	غير مناح حرية تعبيرية لـس طلبة	١٩	مجز	http://www.article19.org/pdfs/standards/modelfairw.pdf
٤٠٠٣	غير مناح حرية تعبيرية لـس طلبة أقرت المطربيت	١٩	علمية	http://portal.unesco.org/ci/en/ei.php?URL_ID=21890&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

العنوان	المعرض	العنوان	المعرض
http://www.article19.org/pdfs/tools/jointuniversmannual.pdf	٤٠٠١ حرية التعبير و حرمة انسان كل اهل	http://www.article19.org/pdfs/human-security-spec.pdf	٤٠٠٢ حرية التعبير و حرمة انسان كل اهل
عالية	٤٠٠١ حرية التعبير و حرمة انسان كل اهل	عالية	٤٠٠٢ حرية التعبير و حرمة انسان كل اهل
العنوان	المعرض	العنوان	المعرض

المرفق على الإنترنت

موجز

خطبة تبرير حالات فوضى تؤدي إلى محاولة إثبات خطأ العذاب في كل أنحاء العالم يغير قوام على جميع شعوب بالأنزل القروي، وتشتمل الخطبة التي تحد من حرية المساجلة، حيث اعتبر خادم اليمين محلية الإلهي، باسم الأمن القروي، وتحاكي الخطبة بليل، تقويد ليست لشجاعة ملوكه للهبيك، وإنما رشق نظره عاليه على النجاح الذي حدثه مباينا جورجيوس، وهي حسنة رضورون بينما تقدّل للطريق المحدود للقروي الذي يمكن له صاحب على درجة التقدير، وحرية المساجلة، والوصول على المعلومات لصالح الأمان القروي.

تقدير يتمثل في عامة على كوف طورت بلدان في غرب أوروبا، خاصة فنلندا، ولطالما رسمت المساجلة بحسب التكاري المعرفة والتقييم الذي يعزز حرية التعبير والإعلام، وكذلك فالحضرى للمساجلة التطبيقية، كما تعمص بذلك في حصة بلدان في جنوب شرق آسيا (البنغال، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، رومانيا وسلوفاكيا) مستمدت تحسين التعليم للصغار، وتنمية ذاتي للإعلام، يستخدم شهادات من المساجل، مصلحة لمجلس في المساجلة، مثل مذكرات الإعلام، والحرفيين، والمسعفين والنظمت غير الحكومية.

عليها ٤٠٠١ حرية التعبير: تيلر برنسندر، كـ لافر بمقدمته إلى العبدان التي تقر عليها حرية المسلمين، وهو يصنف كـ تمسكي بالبيانات الدالة توفر فرص عامة للحصول على المعلومات، والرسائل مع طلبها للتفتيت بهم لم الحصول عليهما، ويحصل المعلومات التي تم بها مصادقة طلبها الحصول على معلومات.

<p>عالية ١٠١ سانترال دبليو: لمباراس لريلبلد فايربرس: لصفحة</p>			
ورلة عمل تقم نشرة عامة على كيف ان ننسخ اللسان بعد وملبة لسدية لمسحة الوجهه والأنف وتبين دماغيات التيبة المصالحة، رغقول له هناك	١٠٢ حرية الصحافة، رس ومحاربون العدل الفيدري، والعد	١٠٣ المصروفات توسي مطل الأظر: مهدن حرية للدعا ١١ قطير ونظم الدين	
ارتفاع عكسى بين دن قفشد في بلدا ما وانتغيرات تنس تفين سستوى تشيه، كما شتر فى الأذنة للغربية التي تفين ان قيبلان الذي دربع فهوها ستوى حرية الصحافة لليها مستربلات مختلفه من للدعا العكرس.			
ويقنه تحدي مشارقى دعمفون كيفية تغزيل دصلية اليدست ريكيل فى الورق نفسه أن يضم ثيوبن للصلح شلام، وكذا كف به مطرد هذا التعليم فى رسالة للطير؛ فلكرمه، كما تقد لمشاد عن كوكبة شيبة الحادية لقيمة العظفين يضع المسلاح التجوية ان تضيع ميله طرفة غفرطة.			
http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSPP/B/2001/04/07/000094046_01032805491162/Rendervf/PDF/multiDpage.pdf	عاليه ١٠٠٢ العدل الفيدري، والعد	عالية ١٠٠١ المصروفات توسي مطل الأظر: مهدن حرية للدعا ١١ قطير ونظم الدين	http://www-article19.org/pdfs/standards/acrossainvres.pdf

موقع على الانترنت

العنوان	الموضوع	المصدر	السنة	الخطبة
لادام العبدة، وذلك كيف أن الإعلام هو لادة مهنة ازية: الموسى في المسألة القسام.	موجز			
http://www.article19.org/pdfs/standards/rightsknown.pdf	تقدير يورد تناول المعيارين للحرية لمساعدة القراء، حتى قيس ما إذا كانت الفوائد المطلوبة في بلد القراء، تتوجه حق الحصول على معلومات رسمية، وللحكومات أن تحقق المعايير لأقصى حد. ويشمل التقرير بمحة عامة لإعلام الذين، تحت عنوان حرية التعبير من خلال أي وسيلة إعلام.	مقتضى ميثادي جورجي هاتشينز	١٩٩١	حق العادة في المسألة: المادة ١٩ مباني تشريع حرية المعلومات

١٩٩٥	السنة ١٩ من ديل	مادر اکابر	
١٩	جريدة التعليم، الفتن	الدالة ١٩	
الدول والعلمون،	المسند من المأذق المرتبط بذلك (الذي يعنى للدرس، والذى	ساقى تحسن الحق في حرية التعبير، والتجمي، ويكون المبررات،	
مطهير وبراءات	والحصول على المعلومات، كما يتم ملخصات عن الفتن للدرس	الإنسان راجهات تفهم الشكلوى لدى المنظمات الحكومية الدولية.	
٢٠٠٣	الكتاب مصمم لكي يستخدم للطلاب وللعلمون ويعظز حملات	حقوق الإنسان.	
٢٠٠٧	برلمان قدم عرضاً عما لدور الإعلام البصائرى فى التنمية، ورتاجع	الإعلام الجماهيري ولدور شرام	
٢٠١١	بيان فوى التربية الاعدائية يمكن أن يستخدم مثلاً في تعليم قيمة الإلاغ	والتربية والطishiء؛	
٢٠١٣	رسائل عن الاعذار للتجاوز به في سبل مبارك للتنمية.	دور المعلومات فى	
٢٠١٩	حقوق الإنسان.	الفنان للذيبة	
٢٠٢٣	عرض لجنة الشئون الدينية والثقافية في الجمعية الوطنية الأفغانية:	الفنان للذيبة	
٢٠٢٧	يشكل تقييم ميداني حرية التعبير وspread معنوي الإعلام.	للفتيان	
٢٠٣١	ممثل يختص ببيانات لحرية الصحافة فى افريقيا، مس بـ.	للفتيان	
٢٠٤١	http://www.article19.org/pdfs/ conferences/Afghanistan media-presentation.pdf	الاعلام الجماهيري ولدور شرام	
٢٠٤٦	http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/65/6/6427	والتربية والطishiء؛	
٢٠٤٧	http://gaz-sagepub.com/cgi/content/abstract/65/6/6427	الموسک	
٢٠٤٨	http://ann.sagepub.com/cgi/content/citation/36/0/11204	دور المعلومات فى	
٢٠٤٩	http://www.article19.org/pdfs/ sonent/citation/36/0/11204	الفنان للذيبة	

العنوان	المقدمة	المعرض	المصدر	السنة
القضايا في الصحافة				
موقع على الانترنت	الى يفهم بها الطالب فلذلك يدرسون الاتصالات في البلدان الأفريقية قضية اعلام، ربانيا يمكن ان تغير للرسلات الفعلية والإعلامية في تعليم المساعدة لوسائل الاعلام بين المستقرين. كما تقدم فعالية قرارات حول كيفية علاج هذه القضية الى المفترض	موقع الى يفهم بها الطالب فلذلك يدرسون الاتصالات في البلدان الأفريقية قضية اعلام، ربانيا يمكن ان تغير للرسلات الفعلية والإعلامية في تعليم المساعدة لوسائل الاعلام بين المستقرين. كما تقدم فعالية قرارات حول كيفية علاج هذه القضية الى المفترض	موقع	الاfrican-internet.pdf
الاfrican-internet.pdf	تزيد ينبع من الدليل للمعلم لسياحة الاربique: فمثمن للبيان الاربique: تنقل الى قسمه: على التربية بخدمات الانترنت من خلال لست فرصية.	الاfrican-internet.pdf	الحق في الحصول: سللي بيرنيل الاfrican-internet.pdf	الاربique
الاربique	لها الحكمة السببية: كلامة على التحذير بالجهود، للتحذير بالتدبر على الحصول ودحها على الإدراك، وفي بعض الحالات للسراة السهرة: على المستديرين، كما يوصي للتغذية والخطاطر المرتبطة بالاقترن للصالات السلكية، والاسلكية، ومن ثم تتفقد ثورة لم يتعجب على التغذير على القطر للحصول على المعلومات والتغذير على حرية التغذير في المروي.	الحق في الحصول: سللي بيرنيل الاfrican-internet.pdf	الحق في الحصول: سللي بيرنيل الاfrican-internet.pdf	الاربique
الاربique	تزيد ينظرة عامة على مدى تقييد تحرير المعلومات لمزيد لمسنا وخبربيط ودرجهما، وتطور هذا التحرير على الاعلام من هذه البلدان، كما يتم ملخصات عن تطور مشهد الاعلام في كل من البلدان الثالثة.	الحق في الحصول: سللي بيرنيل الاfrican-internet.pdf	الحق في الحصول: سللي بيرنيل الاfrican-internet.pdf	الاربique

٢٠٠٣	أثرياء	منكر؛ للإعلام عن الملاحة ١٩	تقديم المذكرة الإعلامية نظرًا عامة على الشراطел المتعلقة بمشروع الإعلام الإلكتروني للخاص بجريدة المساجلة، وتنص إلى مشروع الإعلان الإلكتروني للسائلة	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Ethiopia-media-law.pdf
٢٠٠١	لربا	مشكل في فحجل رويترزونيلوس العلم الأردن؛ خدمة روكيل سيركس	مشكل في فحجل رويترزونيلوس العلم الأردن؛ خدمة روكيل سيركس مثل ينفع الشراكلي للبريشة بيتلبيغ مفهوم العمل العام على الرضم الرابعون في الأحد الأردني، ويذكر أن الإعلام السياسي في العدد الأربع لا زال في غلبته ممثل رقى خطوط اللورل الحكومية للعديد وليس على لسان علار للحدور هنا، مما ينبعل توفر احسن طرق ملاحة التنقل؛ التفصيل الأردنية تطلب قدمها المساجلة القوية.	http://www.jarnost-thepublic.Mediadatoteke/2001-1-Kunelius.pdf
٢٠٠١	فجيج	١٠٠١ تغلق طرس لسفراء العدد ١١ للرفضين للبنس	١٠٠١ تغلق طرس لسفراء العدد ١١ للرفضين للبنس	http://www.article19.org/pdfs/analysis/jiji-broadcasting-law.pdf
		١٩٠١١ مكروه؛ تحمل الفدرون المفترض لرخص اللبت في فيجي في ٢٠٠١، وتقضي بفرضيات لتفزيذ التقليم المستقل للبنس، خالصة ما يتطلب بطربيه تعيين أصحابه جهة تنظيم اللبت، وتنص إلى اللقعن يوم مواعيده سافر فيجي	١٩٠١١ مكروه؛ تحمل الفدرون المفترض لرخص اللبت في فيجي في ٢٠٠١، وتقضي بفرضيات لتفزيذ التقليم المستقل للبنس، خالصة ما يتطلب بطربيه تعيين أصحابه جهة تنظيم اللبت، وتنص إلى اللقعن يوم مواعيده سافر فيجي	http://www.article19.org/pdfs/analysis/jiji-broadcasting-law.pdf

الموقع على الانترنت

موجز

الموضوع

السنة

المصدر

التقطية

جورجيا	٢٠٠١	نطقيات على مشروع جريدة سلوك لليبي	١٩	المقالة	موجز	http://www.article19.org/pdfs/analysis/land/ysis/hong-kong-psb.pdf
جورجيا	٢٠٠١	تلفيق ترمومولت حول مشكل وعيوبية درجة سلوك الـبـيـت في جورجيا، لتحسين ملامحها الفقـونـيـةـ بالـبـيـتـ وـصـلـاحـيـةـ للـطـلـبـيـفـ منـ قـدـمـ الـلـجـةـ				http://www.article19.org/pdfs/analysis/Georgia-broadcasting-coc.pdf
جورجيا		الوطـيـةـ لـلـتـسـمـيـلـ لـلـبـيـتـ				

جورجيا	٢٠٠١	تلفيق عـلـىـ لـجـةـ	١٩	المقالة	موجز	http://www.article19.org/pdfs/analysis/iran/press-law.pdf
جورجيا	٢٠٠١	تلفيق عـلـىـ لـجـةـ	١٩	المقالة	موجز	http://www.article19.org/pdfs/analysis/iran/press-law.pdf
جورجيا						

جورجيا	٢٠٠١	تلفيق عـلـىـ لـجـةـ	١٩	المقالة	موجز	http://www.article19.org/pdfs/analysis/iran/press-law.pdf
جورجيا	٢٠٠١	تلفيق عـلـىـ لـجـةـ	١٩	المقالة	موجز	http://www.article19.org/pdfs/analysis/iran/press-law.pdf
جورجيا						

٢٠٦	العراق	سلطة الإعلام في المادة ١٩	لبنان	فراح بعد شروع سلطة التقدير إعلام عراق حر رسمي
٢٠٧	لبنان	لبنان	لبنان	يشمل ضمادات الفراون بين مدخل الدولة إلى مجالات معدة ودعم يتها في مجالات أخرى، كما يضم الحق في حرية الإعلام لم
٢٠٨	لبنان	لبنان	لبنان	التأثير رئيس على الحق العلمي الحصول على المعلومات عن الأمر الذي تتفق المصالح العام من تحكمه من المصادر.
٢٠٩	لبنان	لبنان	لبنان	متكرر؛ تظل قانون مدينة البيت في بطريل المصادر لـس ١٩٦٥ فهو للمعهد الدولية لحرية التعبير ريث الخدمة العالمية وقدم رسائل عن حيث تتطلع منه للبيت في بطريل تحسين مهاراتها الأوروبية، ويحيى الحركة فيها، وزيعيها للحياة، وخصوصاً
٢٠١٠	لبنان	لبنان	لبنان	لسنة الرأي العام.
٢٠١١	الأردن	لبنان	لبنان	متكرر؛ تظل قانون الإعلام العربي للنشر في مجلة الأردن والوحة الصحفية في ضوء المعهد الدولي، وتظل المصادر المعلن وفعلن المعلومات في بيان في منت لفاه العالم. كما تحدد الروايات الأردنية للمقدمة ببيان حرية النشر.
٢٠١٢	الأردن	لبنان	لبنان	متكرر؛ تظل قانون كل من المسلمين في دعاية النشر لـس ٢٠٠٣ في ضوء المعايير الفعلية لكتابه بالحق في حرية تفسير وتحمل الشارط المقترنة بمعنطل قرر خصوص رغيد التقدير لكتابه لـس
٢٠١٣	لبنان	لبنان	لبنان	متكرر؛ عن سفر عن العدد ١٩٦٤
٢٠١٤	لبنان	لبنان	لبنان	الإعلام العربي لـس مملكة البرنس لـس مملكة
٢٠١٥	لبنان	لبنان	لبنان	متكرر؛ عن سفر عن العدد ١٩٦٤
٢٠١٦	لبنان	لبنان	لبنان	الإذاعة والتلفزيون للنشر في العدد ١٩٦٤
٢٠١٧	لبنان	لبنان	لبنان	متكرر؛ عن سفر عن العدد ١٩٦٤

العنوان	المصدر	الموضوع	السنة	المغزى
الآن والمعنون في أوروبا لسر الصالح العام، وتقديم الحكم العادل للنبلاء بمقابلات التنظيمية، رحق الشرف والتطهير، رفود المنسوبين والثقة، رمحون للمستفيدين والشرعيتهم، رحق الارواه دراجب لعدم نسخ من كل المعلومات في الوسائل المركزية، ونظم المنشئين والاعمار.	لسر الصالح العام، وتقديم الحكم العادل للنبلاء بمقابلات التنظيمية، رحق الشرف والتطهير، رفود المنسوبين والثقة، رمحون للمستفيدين والشرعيتهم، رحق الارواه دراجب لعدم نسخ من كل المعلومات في الوسائل المركزية، ونظم المنشئين والاعمار.	الآن والمعنون في أوروبا لسر الصالح العام، وتقديم الحكم العادل للنبلاء بمقابلات التنظيمية، رحق الشرف والتطهير، رفود المنسوبين والثقة، رمحون للمستفيدين والشرعيتهم، رحق الارواه دراجب لعدم نسخ من كل المعلومات في الوسائل المركزية، ونظم المنشئين والاعمار.	الآن والمعنون في أوروبا لسر الصالح العام، وتقديم الحكم العادل للنبلاء بمقابلات التنظيمية، رحق الشرف والتطهير، رفود المنسوبين والثقة، رمحون للمستفيدين والشرعيتهم، رحق الارواه دراجب لعدم نسخ من كل المعلومات في الوسائل المركزية، ونظم المنشئين والاعمار.	الآن والمعنون في أوروبا لسر الصالح العام، وتقديم الحكم العادل للنبلاء بمقابلات التنظيمية، رحق الشرف والتطهير، رفود المنسوبين والثقة، رمحون للمستفيدين والشرعيتهم، رحق الارواه دراجب لعدم نسخ من كل المعلومات في الوسائل المركزية، ونظم المنشئين والاعمار.
Http://www.springerlink.com/ Content/414n723726714855/	كوفيا في كوفيا في كوفيا	بيان عن مشروع المادة ١٩ قانون مجلس الإعلام في كوفيا	٢٠٠١ ٢٠٠٢	بيان يعرض الشرائع المتعلقة بالزواج تظام قانون الإعلام لمجلس النبلاء، يختار بترخيص سقال، الإعلام يستعين بالدعاية للمرء للمربيات، رمحون للبيان أهمية تنظيم النبذ للإعلام.
http://www.article19.org/pdfs/ analysis/Kosovo-broadcasting. pdf	كوفيا كوفيا كوفيا	الإعلام والرأي العام من شيك كوفيا جريدة المساجلة كوفيا	٢٠٠٣ ٢٠٠٤	مثال يعدد وسائل الإعلام الإخبارية في كوفيا من المسجلات، شجاعة لإلغاء القيد والسيطرة، كما ينفس مطرد تحرير الإعلام على العمل باستخدام العادة له وتعهدي الإعلام رقمي لوضع اللوائح لحرية الصحافة في كوفيا ورخص للمرأة في إنفصال الكونفدرالية لا تزال تواجه تحديات من قيود، رشم للسيارات نفس مجالات مبنية.

٢٠٠	فرغستان مذكر عن تشكين العدل للعنسي بحوره متذكر تشكيل مجلس الجمهورية القرغيزية بشأن الإعلام الجماهيري والفنون في منظمة الأذن القرغيزي فمسن رشوان في لوريا بسلطنة المسخين	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Kyrgyzstan-media.pdf
٢٠١	لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Liberia-pub.pdf
٢٠٢	لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Liberia-pub.pdf
٢٠٣	لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Liberia-pub.pdf
٢٠٤	لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان لوريا مذكر عن إنشاء لجنة مراجعة معايير شفافية ونزاهة وبراعة اللجان	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Liberia-pub.pdf

الموقع على الإنترنت

العنوان	الموضوع	السنة	المصدر	موجز
http://www.article19.org/pdfs/analysis/macedonia-bro.03.pdf	مشكلة تهم ظهر ظاهرة علامة عن كيف يعتقد شرذع القوزان، الذي يقترح إصدلاً شاملًا للبلطنة التطهري للبيت في مقدونيا، بحسبة سبوز الحى في حرية التعبير في البيت في البلاد. ودون تمثيل يقترح للقانون إنشاء هيئة جديدة مشكلة للبيت، وكذلك إطار تشريع جديد لإنشاء هيئة بيته الجديدة للدولة في مقدونيا. كما تقدم مجموعة من ممثلين للبرس لكل مهارات البيت - عامة وخاصة - وتشمل حلبة حرية المسلمين للمسيحيين. كما تطلب السلطات الدبلومية بإعلان المعلومات عن الأسر التي تهم السلاح العام، كما تقدم الدسخة بعض الوسائل لجعل حرب أفرادى من القانون مشفقة مع المسلمين والسلفيين.	٢٠٠٣	مشكلة بشأن قانون المادة ١٩ للبيت في مقدونيا	مشكلة تهم ظهر ظاهرة علامة عن كيف يعتقد شرذع القوزان، الذي يقترح إصدلاً شاملًا للبلطنة التطهري للبيت في مقدونيا، بحسبة سبوز الحى في حرية التعبير في البيت في البلاد. ودون تمثيل يقترح للقانون إنشاء هيئة جديدة مشكلة للبيت، وكذلك إطار تشريع جديد لإنشاء هيئة بيته الجديدة للدولة في مقدونيا. كما تقدم مجموعة من ممثلين للبرس لكل مهارات البيت - عامة وخاصة - وتشمل حلبة حرية المسلمين للمسيحيين. كما تطلب السلطات الدبلومية بإعلان المعلومات عن الأسر التي تهم السلاح العام، كما تقدم الدسخة بعض الوسائل لجعل حرب أفرادى من القانون مشفقة مع المسلمين والسلفيين.
http://www.article19.org/pdfs/analysis/Malawi.bro.03.pdf	الدرية والممارسة الجودة.	١٩٩٦	مشكلة عن قانون الأسلات فى سلروي الملاوى	مشكلة تبحث الحرية التي يتم بهما قانون الأسلات فى سلروي الملاوى فى ١٩٩٦ قطاع البيت فى ضوء للمطير الدولي للحق فى حرية التعبير. كما تتضمن رسالة علامة الفروع والتقطيفات التي يفرضها القانون على جهات البيت.
http://www.article19.org/pdfs/analysis/malaysia.prs.06.pdf	مشكلة عن قانون الأسلات فى سلروي الملاوى	٢٠٠٤	مشكلة عن قانون الأسلات فى سلروي الملاوى	مشكلة تهم مساعدة فى رفع الشرذع الخامس بشأن مجلس المسحلات فى ماليزيا لعام ٢٠٠١ لمليون يورو للمسحولة، وذكر على دعم لاستقلال مجلس المسحلات، ويؤكد باستخدام المسلمين الملاوية التي تخدم الحق فى حرية التعبير وحرية المسحولة.

المطبوع	٢٠٠٧	مذكرة عن مستر راجن في المددة ١٩ للسجن للبيت في نفس	٢٠٠٧	http://www.article19.org/pdfs/analysisismaldives-broadcasting-analysis.pdf
منفزا	٢٠٠٢	مذكرة عن سكرن قلددة ١٩ منفزا بكل الاداء والظفرعن العاملين، وتنقل هذه الفوضوك بعملية تعيين مجلس الادارة التي ينفي التصدى للقرار العاملة تقليق متغرسا ببيان الاداء	٢٠٠٢	http://www.article19.org/pdfs/analysisimmongolia.pdf
الملف	٢٠٠١	مذكرة عن سكرن قلددة ١٩ منفزا بكل الاداء والظفرعن العاملين متغرسا الى جهة اليمين، ورثكله معلمة لغير وكل الدعومن التي فتحها الحكومة الى جهة اليمين، وانفلت الى فرض مسحورة للوصول لمصالح علية معينة للسريل بالواسية لأى تصفيى وتنقل يكتفى بمحروي التعديل (العلم).	٢٠٠١	http://www.article19.org/pdfs/analysisishanibbia-broadcasting.pdf
الملف	٢٠٠٠	٢٠٠١ مذكرة عن مستر راجن في المددة ١٩ الذين اتصالات في تمكراه تخلل مشروع قانون الاصالة في نديبا بالمستخدم قيسيل الدرية لجريدة التمير وتنظيم اليد، وتقدم توصيات بستان طبوبة ورياطك هيبة القطم المقرها، وعن تقطيم خصافت اليد، سج بعلا. اعظر خاص لاستقلال اليدية، كما تذكر له بعدون صسلطات كافريا للاستقلال، قد تخفيض هيبة القطم لتفريح لفوزه لمو سيرتها.	٢٠٠٠	http://www.article19.org/pdfs/analysisinegypt-media-submission.pdf

النقطة	السنة	الموضوع	المصدر	موزع	الموقع على الانترنت
٢٠٠١	١٩٠٦	الإذاعة والتلفزيون في تونس مثل	تونس	تونس	http://www.article19.org/pdfs/analysis/palestine-media-framework.pdf
٢٠٠٢	١٩٠٦	الإذاعة والتلفزيون في تونس مثل	تونس	تونس	http://www.article19.org/pdfs/analysis/moldova-audiovisual-code.pdf
٢٠٠٣	١٩٠٦	الإذاعة والتلفزيون في تونس مثل	تونس	تونس	http://www.article19.org/pdfs/analysis/egypt.pdf
٢٠٠٤	١٩٠٦	الإذاعة والتلفزيون في تونس مثل	تونس	تونس	http://www.article19.org/pdfs/analysis/iraq.pdf
٢٠٠٥	١٩٠٦	الإذاعة والتلفزيون في تونس مثل	تونس	تونس	http://www.article19.org/pdfs/analysis/montenegro-recs-may-2005.pdf

رومانيا	رومانيا: يخفرل ماريك ماركولى	١٩٩٧	الاعلام	الدورة ١٩	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام مع لورينس	تقدير ينبع بطر قerton وبيطنة الإعلام في رومانيا، يرسم توصيات عن كيف يمكن جعل القانون الروماني (السلطى بمدرسة) نتسير (استناداً من المعايير الدولية، خاتمة معايير التعليمية الأربعة حقوق الإنسان، والقصد به أن يكون مرجحاً للمعذفين والمعذرين	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Romania-media-law-and-practice.pdf
روبيا	منكرة عن سبردع المادة ١٩	٢٠٠٥	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	منكر: ظلم شفلاً لكل سادة على حدة من الذين حكموا الإلحاد الروس عن الإعلام للحاكمي، وكذلك مسنيه سلطاته للمسيحي الدينية. وهي تشهد بالحقائق لأنه يقطوي على حظر صریح للإله	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Russia.med.03.pdf
سلوفاكيا	منكرة عن سبردع المادة ١٩	٢٠٠٦	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الحكومة، روسيا سورة المسلمين، ويشتمي نظالماً اكتسبه منكر لاحكم يتكل لتعذيل وسائل التعذيب، وتقديم حقوق المسلمين بغير لائمه، يتكل لتعذيل وسائل التعذيب، وتقديم حقوق المسلمين دراجاتهم، وترفض انتزاعات على المستوى.	http://www.sfg.org/sfg/evaluations/summary_si.pdf&Research=%22Community%20radio%22_evaluation%22
سلوفاكيا	سلوفاكيا - تشريح البيش عن لضبة	٢٠٠٧	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	الروس عن الإعلام	سلوفاكيا - تشريح البيش عن لضبة، تهم بدور المعلومات في التغیر الاجتماعي في سلوفاكيا، وكذلك فاعلية وتأثير جهود مجلس الأوضاع للمشتراك في بلد واحد لجري التغيير والتقييم، حوارات مع ل Squad للمملكة (عن نفهم لورا ورحمة عل ترکي، ومسئولي سلطنة عمان). وشمل التقييم تنبؤه بمردود من المجردة لضرورة تدخلها.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Solomon-island.bro.03.pdf

التنظيمية	المنة	الموضوع	المصدر	موقع	الموقع على الإنترن
جنوب إفريقيا	٢٠٠٦	تشريع ميزانيات الإعلام	روابط عدو	صفحة على الإنترن تقدم معلومات عن مشروع رصد الإعلام، وهو الروابط الواردة: منظمة مستقلة غير حكومية ترصد الإعلام في بلغراد، صربيا، ودرز	http://www.wacc.org.uk/wacc/publications/media_development/archive/2004_11_changing_media_policy_in_south_africa.pdf
سريلانكا	٢٠٠٧	جريدة الصحافة وجريدة بحث دراسة المدنية	جريدة دروس	جريدة الصحافة وجريدة بحث دراسة المدنية تجري بمخصص للوضع الراهن في الإعلام للسلطان باللغة السينهالية والطبعة القديمة في سريلانكا: دروس تشير إلى لذا، مع إعتبار خاص لأنظر للبرد على العنف الشرعي للعملية من خلال معايير الإعلام باللغة الفارسية، وتقسم صراحتاً لجذب القاعدة.	http://www.article19.org/pdfs/publications/sri-lanka-mission-rpt.pdf
السودان	٢٠٠١	مشروع قانون بث التلفزيون والتلفون	الحكومة	لستانتاجات يمثل الأمان والثقة غير لوسبيه ويسلاح ميدانية الإعلام. مشروع قانون لبث التلفزيون والتلفون في السودان، مقترن بـ زراعة الإعلام الجهوي لبحث إمسار.	http://www.article19.org/pdfs/service-broadcasting-bil.pdf
السودان	٢٠٠١	مشروع قانون للإذاعة والتلفزيون	الحكومة	مشروع قانون يسع ببيانه أليات للتنظيم الذي الإعلام في جنوب السودان مقترن إلى زراعة الإعلام في جنوب السودان ليبحث بمساره. الجهوي لبحث إمسار.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/southern-sudan-promotion-of-self-regulation-bi.pdf
السودان	٢٠٠١	مشروع قانون للإذاعة والتلفزيون	السودان	مشروع بلغراد لسيستة الإعلام في جنوب السودان، يتم إلى زراعة الإعلام في جنوب السودان، ليبحث بمساره.	http://www.article19.org/pdfs/media-policy-framework.pdf
السودان	٢٠٠١	مشروع بلغراد سلسلة للملخص	الإعلام	مشروع بلغراد لسيستة الإعلام في جنوب السودان، يتم إلى زراعة الإعلام في جنوب السودان، ليبحث بمساره.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/southern-sudan-broadcasting-bill.pdf

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Tajikistan.med.02.pdf>

٢٠٢ طاجيكستان شكره عن قرارات المادة ١٩

الجاهوري تطوي على ضمادات لحرية الإعلام، ونظم لتصديق القرقوش بهذه الثقة للصلة، ونظم للمرسل على المعلومات التي توزعها الولايات التعليمية التي تتقى فيها القرقوش العلية مع القواعد الدولي كما تحدد اللوائح طاجيكستان

بغير وحده حرية التعبير بموجب القانون الدولي، ويتم تصديق القرقوش العلية مع المعلومات الدولية المتعلقة عن كيف يمكن تحقيق تسلق القرقوش مع المعلومات الدولية المتعلقة بالخصوص التربية ينزل، تجهيز الإعلام، تنظيم المستويين، نظام

تنظيم البيت، فدحي المستويين، الشهير، الدورسو، محليه للمساواة، ووحدة المعلومات.

طاجيكستان
الجاهوري نس

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Tanzania-media-services-bill.pdf>

٢٠٣ قرaria شكره عن قرارات المادة ١٩
خدمات الإعلام انس
٢٠٠٧ تقرير لعام ٢٠٠٧
يشترح تظلم رسائل الشهير الإعلام المطبوع في تقريرها يقتضي الإيه
للسجلين الصحفيين الأول ويفاقد الإعلام المطبوع كما يطالب
يعطى لاعطاف الإعلام ونظم لترخيص هيئات التي يهدف علبه
مساند المعلومات السوية، كما يقدم مشروع للقانون ظننا جديدا
للشهير في تقريرها.

<http://jhs.sagepub.com/cgi/content/citation/20/3/342>

٢٠٤ لعدا
٢٠٥ باعتباره، أنسري
الشريك
مثل رقم الإعلام الجاهوري (المطبوع والبيت) في لو عدا من زاوية
بسهله في تحقيق التشكيل، ويخطط إلى لستند الإعلم
لجمهوري في لعدا تلخص بسبب تتحقق مستويات مرتفعة لقراءة
رائدة التربية (خاصه في المناطق الريفية، حيث تتركز غالبية
الأربعين) والاعترف لنظم توزيع الماء.

الموقع على الإنترنت

العنوان	الموضوع	المصدر	السنة	موجز
http://www.informaworld.com/smpp/content~content=0713018948~db=all	مكرون: تقصى مشروع القانون في ضوء المطلب الدولي لدرء التهديد والتهديد، مع ذلك، اعتبر خاص لبيك للدرس لميسيت الإشراف والإدارة على شبكات دلينتيون للعلم، كما يقترح أن يكون الشخص على مستوى هذه المكونات صريحاً، وأعلن أن له الأداس وظيفته ببيان على مكون مطالباً بإذاعة برامج تفرضها الدولة وإن ينص على ذلك في الفقرة.	لوكاريا كلورن بست لندن الملحق لوكاريا	١٠٥	مكرون عن مشروع القانون في ضوء المطلب الدولي لدرء التهديد والتهديد، مع ذلك، اعتبر خاص لبيك للدرس لميسيت الإشراف والإدارة على شبكات دلينتيون للعلم، كما يقترح أن يكون الشخص على مستوى هذه المكونات صريحاً، وأعلن أن له الأداس وظيفته ببيان على مكون مطالباً بإذاعة برامج تفرضها الدولة وإن ينص على ذلك في الفقرة.
http://www.article19.org/pdfs/analysis/11zerbaijan-mass-media-law-06-2004.pdf	ملل بحث تطوير الإعلام فيها بعد الشيوعية في لوكاريا، وركزوا على التكتبات لطبقة في ١٩٩٤، ويقيم ظرورة عملية من المسوقات السليمة والاقتصادية والعلمية في لوكاريا بعد الشيوعية ل وبين إن حرية الصحافة قد أفرادت بين أولئك الشعبيين ولأنه ما تجنب المسقوط الحكومي، وسلطنة ملك وسائل الإعلام على مسمون للعمور، واستقرت الروملة السوفيتية في إعلام الأغذير للسلطة الدولة.	لوكاريا الاستاذية نسخة لوكاريا لوكاريا: موجة مكرون	٢٠٦	جريدة المساجدة خليل زبافا نيكولا بشكر الاستاذية نسخة لوكاريا لوكاريا: موجة مكرون

ملطة على شر ماراد مهنة، كما تزور المدحوك وتقضي لفترة
الشروع لعمل القانون ينسق مع المعلم للطيبة والسلسلة الجديدة.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/draft-yemen-press-and-publications-law.pdf>

ذكر: تسمى الإباهام في عملية وضع مشروع قانون الصياغة
والصياغات بقرار اتفاق طرق يمكن بها تحقيق قصفه سعى لقانون
والمعمول العربي بشأن حرية التعبير. كما تتضمن بعضه
توصيات عن كيفية تعزيز حرية التعبير والإعلام يتضمن بحراه
تنفيذات في عدد للكلام يغير له كم عدد به ما تلزم الصياغة لـ
السيطرة عليها.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Zimbabwe/joi.1.02.pdf>

ذكر: تحالف المدن توفر فرص حصول أهل زيمبابوي على
العلومات والخصوصية وتعدد له في حين أن القانون يتيح رسمياً
للحق في الحصول على المعلومات التي تغزوها البيشيت العدد
ويفرض حولاً على جميع البيشيت العاملة للعاملات الشخصية
والمعلومات التي يمكن أن تقوم بها هذه البيشيت لتلقي المعلومات،
فيما يتعذر للكلام تقد حرية التعبير. وبصفة خاصة، ثالث المذكر؛
وأوصيات مماثلة، وطلب كل مطلق الإعلام بالحصول على شهادة
تسهيل من للبيشيت، لـ لها سلطات تنفيذية ورسمية وتحتفظ بالسلطة
(إلا بسيطرة) لا لزوج المسؤول عن الإعلان وتنضم شرطها على من
يؤكد مشرسة الصياغة، وتطالب كل المسؤولين بالحصول على
اعتماد من للبيشيت، وترفض قيوداً دارمة على مفهوى الإعلام.

البيشيت	جمهورية البيشيت	الخطوات لدى	الخطوات لدى	الخطوات لدى	الخطوات لدى
٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠

الجدول ١٧ قرارات تضير بوضوح الممارسة الجيدة بشأن حرية المعلومات والاتصالات والصحافة

التاريخ	السنة	المعرض	المصدر	موجز	المرفق على الإنترنت
٢٠١٣	١٩٩٢	قانون حرية المعلومات العام	حكومة أستراليا	قانون يفرض بذريعة طبق الــ FOIA على جميع الأجهزة الحكومية، وهو مناسب لــ FOIA.	http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/act1992218.htm
٢٠١٣	١٩٩٣	قانون حرية المعلومات العام	حكومة أستراليا	قانون يفرض بذريعة طبق الــ FOIA على جميع الأجهزة الحكومية، وهو مناسب لــ FOIA.	http://www.comlaw.gov.au/comlaw/LegislationAct/Compilation_1.ngf/092C00277C49A2F548CA2571A8001205D0/OpenDocument
٢٠١٤	١٩٩٣	قانون حرية المعلومات العام	حكومة أستراليا	قانون يوضح حتى الحصول على المعلومات الحكومية، بما في ذلك وثائق الأدوات، والبيانات المالية، والوثائق الفيدرالية للوزارات (بحدود معينة)، كما يدخل للجمهور الحق في السعي لإدخال تعديلات في السجلات التي تخترق عصيّة بيانات شخصية غير كاملة، غير صحيحة، ومقابلة لــ FOIA، وذلك بعد تبرير معلم كل الولايات الفيدرالية والأقاليم الأسترالية، بالإضافة إلى بعض المعايير الجديدة (التي تنسحب على قرار [١٩٩١] (١٩٨٩)، رقم ١٢٠٢، كوبنل (١٩٩١) (١٩٩١)، فبراير [١٩٩١] (١٩٩١)، سبتمبر [١٩٩١] (١٩٩١)، ومارس [١٩٩١] (١٩٩١)).	http://www.comlaw.gov.au/comlaw/LegislationAct/Compilation_1.ngf/092C00277C49A2F548CA2571A8001205D0/OpenDocument

كدا	١٩٩١	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ إنهاء	١٩٩١	http://laws.justice.gov.sa/en/showdown/c/B.9.01
		قانون يحد سلطة البيش في كدا ويرامات لتنقل رسبلطه بالسبنة لبيبة الإذاعة الكتبية، كما يشن جهل انتظيرها للبيبة المذاعة		
		والتقىزون الاتصل السلكية واللاسلكية، لمجلس قبست الاذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية التقديري، يرفض للرسم نقلنا للبيبة سلوكا تكتدا رخضها لسيطرتها لينفسن لحكمانا يلتقطه محترفنا في البرجية والاتصالات السلكية واللاسلكية، للبيبة للاذاعي		
		وقلوزون والاتصالات السلكية واللاسلكية، كل البيث والاسلاك السلكية واللاسلكية في كدا، ورقد قرداده الذي يضمها زتشل هذه المسنبلات تقطلم هييلت فورجع للبيث، مثل تقطلم في القمرات يحب لبيهان توزيع البيش تكتيمها لو يوزع لها شتمها اسفل البيبة الالوريه في ايتلات الكتبية للمحسون الععن الذي بهم بخلل الاتورت، يضا في تلك العواد السببية للفيور، لكن مع استيد المخري الذي يكون مهبا رقينا في سجل الازار، مثل لوريد الايقرزني ورمطم صنحت الاتورت.		
كدا	١٩٨٥	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ السيارات (أ) لـ ١٩٨٥	١٩٨٥	http://laws.justice.gov.sa/en/4-1/
		قانون يسمح للمرطيش الكتبين بطلب المسجلات من البيبات الادارية، ويقنه مطرض المسجلات في كدا كما يوجه لدى مختار مختار		
		وكلهم كدد اشتريت بضم العرسان على السجلات الحكومية.		
		قانون ينس على إثناء مطرض أعلى للاتصالات السمعية والبصرية، روم سلطنة مستقلة، رخصن حرية مرارة الاتصالات لسمينة		
فندا	١٩٨٦	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ ١٩٧-٨٣	١٩٨٦	http://www.csajf/upload/dossier/loi_86_english.pdf
		البشرية او حق الحكم لفسرمن عطيفا في الفردا).		

العنوان على الإنترنت	موجز	المصدر	الموضوع	السنة	القطبية
http://www.aip.org/pdf/a_ipa_india.pdf	ملحق يوضح الحق الأساسي للحصول على المعلومات الحكومية أو الوكالات التي تشمل الحكومة بالاتفاق على كل السجلات، ونشر كل الحقائق ذات المسألة ال المتعلقة ببروتوكولات رسائل مهيبة تؤثر على المادة، وإعلان القواعد والسلبيات، وتقديم معلومات فوراً لها لمن يطلبه بها، وفوري.	ملحق عامة للمعلومات العام حكومة الهند بروتوكول العبر عن البيانات الحكومية أو الوكالات التي تشمل الحكومة بالاتفاق على كل السجلات، ونشر كل الحقائق ذات المسألة ال المتعلقة ببروتوكولات رسائل مهيبة تؤثر على المادة، وإعلان القواعد والسلبيات، وتقديم معلومات فوراً لها لمن يطلبه بها، وفوري.	ملحق عامة للمعلومات العام حكومة الهند	٢٠٠٢	الهند
http://www.bci.iel/documents/2003juringact.pdf	ملحق يدعو لوضع معيار قابل للاسم بوجه يثبت ببساطة للتقريرين) بعض رخص برفع باسم باللغة الأدوية للشرطة تستمد التلقف الأدوية، والتراث الأدوي، والغير، الإلهية، وإنشاء بيت سليم ويعينه. ولتحقيق هذه الأهداف، ينص القانون على شخصين في اللجنة من رسمه ترخيص لجهة الاستقبل لتقسي بذاته مستاجر للتقريرين لشرع تحريل ثبوت للسمى والبعضى.	ملحق شمول البث رقم ١٢ لعام حكومة بولندا ٢٠٠٣	ملحق شمول البث رقم ١٢ لعام حكومة بولندا	٢٠٠٣	بولندا
http://www.cmkaoom.com/kapan_lawsonfreeinfo.htm	القرار يدعو لاصح انصر عن المعلومات التي تذكرها الوسائل الإدارية للهوض بالخصوص للسالمة والمشاركة الفنية، ويتيح على هذه الجهات أن يستخرجوا المطلب المعلومات خلال ٥ أيام، أو أنسى غير ذلك تطلب ملأ المطلب، كما يخول للروابط حق الاستئناف عذر رخص طلبات الحصول على المعلومات.	قرار يطبق بالتصويب على حكومة قريلن ال المعلومات التي تذكرها الوسائل إيرلند	قرار يطبق بالتصويب على حكومة قريلن	٢٠٠١	قريلن
http://www3.itrs.lifpls/interr2/dokpierka.showdoc_e_p_id=101596	قرار يحصل حقوق ورسائل تنتهي بالمعلومات للملمة، ووزعها، وتحتوى هذه المعلومات، والمعلومات، كما يحد المراقب للمنطقة بالحصول على المعلومات العامة، وتحتوى ما يوزعها.	٦٠٠ قانون عن تقديم المعلومات العامة حكومة بولندا ١٩٩١ رقم ١٤١٨٢ لـ المسجل ٢٠٠٧ رقم ١٠١٠٠ لـ المسجل	٦٠٠ قانون عن تقديم المعلومات العامة حكومة بولندا	٢٠٠٠	بولندا
http://www.rtk.lk/l/en					

النكبة	٢٠٠١	قانون الدولي للمقاتلة حکرية المحكمة والمحصول على المحاربات	المن بنج الحق في المحصول على المحاربات من دولت مهات الدولة، بما في ذلك المحاربات عن لاه لوكات، واستقبل المراد العدالة، وغيرها، بدماء المحارب المختبر للحكومة المسماة
موزambique	١٩٩٢.	قانون الاتصالات السلكية حکرية موزامبيق واللادسلكيه (القانون ١٧٧٢)	المن بعد العيدان الاسلامية المتعلقة بيتهه وبلاده، قانون التعيين للاتصالات السلكية واللادسلكيه وخدمتها في موزامبيق، ويختبر لهم تطابق الورقة بمحصل دود ودور خذيل الاتصالات الالكترونية واللادسلكيه الالكتروني للاتصال لهم، وللتيه همية المؤلفين للاتصال، ووحدة الاشتبهية الاصحالية الاجتماعيه.
بعثتن	٢٠٠٢	قانون حرية المحاربات لهم حکرية بعثتن	المفنون بمحض الوصول للمحاربات للصلة المنطقية، وجريدة المحاربات، وزينة، خضرع لمحركية العالية للمسماة، ويضع قانون بسنة خاصه للمؤلفين الحق في الوصول للمحاربات العدلية قدر تسكمها الوزرات والأدوات والملابس والمعظم، ونهه، الويهات مازمه بالاستجابة للطلب خلل واحد وعشرين يوما، وللتيه طلبات الذي في الاستئناف عن رفض طلبات المحصول على المحاربات.
بورشا	١٩٩٣	موسم ثبات لـ ٢١ سبتمبر حکرية بورشا	موسم بعد ادتف بـ الادارة والقطفيون في بورشا ويشمل: تقديم المحاربات، ضمان المحاربات على اللائحة والقانون، وتسهيل المحاربات على قائم والاجزاء للطيه، ونشر التربية لمحبة، وغافر لفروفه، وغيره، الاتجاع المحارب للاعمل العمليه السمعيه اليسريه.

النطاقية	المنطقة	الموضوع	المصدر	موجز	موقع على الإنترنٌت
جنوب	٢٠٠٠	موسم هيئة الامصالات	حكومة جنوب أفريقيا	هيئة مستقلة للتنظيم، وطن الهيئة للبيئة الجديدة، يعدل للقوانين	http://www.info.gov.za/documents/casa_act.pdf
لريقيا	٢٠٠٠	الستمائة (القانون رقم ٢٠٠٠)	حكومة جنوب أفريقيا	السلطة لإنشاء الهيئة الجديدة، وهو يدّرس إلى تنظيم البيئ والامصالات	http://www.info.gov.za/gazettedacts/1999/04-99.pdf
جنوب	١٩٩٩	موسم اللبس (رقم ٤ لعام ١٩٩٩)	حكومة جنوب أفريقيا	تشمل بصورة عرضية المقتضى في طورب لريقيا.	http://www.noisim.se/mp/SLSLAG/19800100.htm

السود	١٧٧٦	للمدن حرية الصحافة حكمة البريد إينجلترا	١٩٩٧	للمدن ينتهي على المتنقل ومن ثم لم ينتهي مكنا للمدن في السفر السويدي. وهو لجزء من تشريع حرية العلومات بالمعنى الحديث ولا يزال سريا. وهو ينتهي مكنا بطلاق قرار العد من عرق على الأسطلة التي تقام بها الحكومة والمطالبات المحلية ويتطرق على كل الرائق الذي تتماسل فيها المطالبات، خصوصاً للغزو صريحة معيّنة في تشريع الأقوى. ريشفي سماحة حالات رفض تقديم المعلومات، حتى تلك التي تشرح تحت هذه القواعد لدى، وكل رفض خاضع للمستثنى.	http://www.riksdragens.se/templatess/R_Page_6313
المملكة المتحدة	٢٠٠٣	لondon ١٩٩٧	١٩٩٧	برسم المعلومات الرسمية حكمة بيلدرا بس ابس ١٥٦ (١٩٩٧)	http://www.com.int/intel/legal_affairs/legal_co-operation/_data_protection/documents/national_lawTHAI_Infoact_BE_2540.pdf

العنوان على الانترنت	موزع	الموضوع	السنة	الخطابة
http://www.opsi.gov:8080/act/acts2000/20000036.htm	قانون يحدد الحق العام في الحصول على المعلومات التي توزعها السلطات العامة كما يطلب كل بيئة عامة بوضع رقابة على النشر (خصوصاً لمواد الإعلام)، تفصل مطبات المعلومات التي تنشرها، والرسوم السارية، والمطردة التي تتضمن بها هذه المعلومات.	المصادر الملكية المنحة	٢٠٠٠ ٢٠٠٠	قانون حرية المعلومات العام حكمة المملكة المتحدة السلطات العامة كما يطلب كل بيئة عامة بوضع رقابة على النشر (خصوصاً لمواد الإعلام)، تفصل مطبات المعلومات التي تنشرها، والرسوم السارية، والمطردة التي تتضمن بها هذه المعلومات.
http://www.usdoj.gov/oip/joiastat.htm	قانون يطلب الوكالات الحكومية بالإباحة عن المعلومات التي يطلبها كغيرها من شخص (خصوصاً المسئولة لبيانات وثيقة استبيانات مدرجة في الفقرتين). ويسري القانون حصرًا على الوكالات الحكومية http://www.usdoj.gov/oip/joia_updates/foi_XVII_4/page2.htm	الإذاعات المنحة	٢٠٠١ برلس ٥٥١	قانون حرية المعلومات (ه) حكمة الوكالات المنحة ويطلبها كغيرها من شخص (خصوصاً المسئولة لبيانات وثيقة استبيانات مدرجة في الفقرتين). ويسري القانون حصرًا على الوكالات الحكومية ولا يطبق على المعلومات التي يحصل عليها الكبار (وهي رسائل)، أو الوكالات التي لا يطلبها لرجالات الحكم للعمل. وقد وضعت كل دولة كونفدرالية التي تحكم للحصول على مسجلات الوكالات المعلومات.

الجدول ١١: الإعلام العدائي والحاكمية

الخطبة	المقدمة	المعرض	المصدر	المنة	الموضع على الشبكة
٢٠٠٦ عليها	منظرات عن تدم ملوك ملوك الحكومة والتنمية لبنان أردا	تقدير يخص دور الإسلام في التنمية الفعلية وبعد الوصول إلى السنية لذاته القافية الوجهة لمسبح التنمية الدول: ١- اعتذر الإمام العسل جزا لا يغير من الحكومة الجيدة، وينهي تعميم الدعم عبر للسيطرة والسلطة على من المحتوى للناس ولبنان معاً حساء، ٢- يجب دعم المعرفت عن شفاعة الإعلام والاتصال على احتياجات القراء، ٣- تطلب ظهير الإعلام المستندة للسيطرة الفرع	للتربية والإعلام للتربية والإعلام	٢٠٠٦ عاليها	http://170.87.34/~intini/www/gfm/_info/pdf/MEDIAIMATTERS.pdf

المرفق على الانترنت

النقطية	السنة	المعرض	المصدر	موجز
وليسور لمحة الفهرطة باختصار ما يؤمن بهم الأصل وكم حد من قطر الماء من مثلك منظمة الفتلر وتنمية في الميدان الاقتصادي، البلد أو لبلدة ونظام الشرقي بأعتبار مما قيم ريشين. لم يدع اللدنم ونظم سر للسرت باعتبار مما قيم ريشين لعلم الأصل، http://www.worldbank.org/wbil/ rightstoloverview.html				

لرقة، وعرقة الحصول على المعلومات الرسمية، وطرق التقى وطر
ذلك من القوية، رسالة، لتقديم خدمات الإعلام مثل المطبوع،
والاقترن للتربية، والاقترن للدشنت في تأثير التقييات المصطفة،
وتحلخ لفلاس السبلس، والخاص بالإعلام لتد ظهورا في سبل
التي لم تؤدي فيها لفلاس التبيه طيبة جيد.

٦٠٢	دور حوكمة الشركات في تنمية الاعلام	عليبة	http://www.nber.org/papers/ w3909
٦٠٣	الإبلاغات المالية في توجيه مذكرة الشركات في نشر رؤسها	كاستريل	روي عدل تخصص دور الإعلام في المنشآت على مستوى وسيلة الشركات لزيادة طلاق مغول لبعضها، ومن قيم للة مرورية ونظيرية عن تطوير الإعلام الجماهيري على سلسلة الشركات تجاهه للبيئة ويشمل مورود الشركات التي تحول لصالح لصحاب الأسماء المستبددين، وينتفت لستاجات قوية إلى توجيه مذكرة الشركات رواشد الإبلاغات المالية إلى تحسين مهارات الشركات في نشر تجاهه للعلم.

العنوان	المصدر	السنة	الموضوع	التطبيق
http://libresources.worldcat.org/NBLResources/wb37158.pdf	بروكسل تخصص هيئات نسخ الإعلام للمسنين، وعطيت بحقوق الملكية الروسية، رخص عمل ونشر عامة كل من المؤلفات وروابطها المنشورة بها ملحوظة للصلة، وأوضحت من أجل تغذير لفظتين واللغة التي تتعلق بذلك، كما تتضمن كوب دعم الإعلام، وبيان، السفر، على مروي للناس، والمكتبة الخاصة مثل الملكية للهامة، والداعية إلى عملية معاونة المسندين	٢٠٠٠	دور الإعلام في ريك ستيبورت	عليبة
http://jstor.org/stuk.com/cgi/content/abstract/333331	الذين يعيشون في الفرد، ودوره المسجلة رخصة الإعلام للمسنة.	٢٠٠١	رسائل الزجر: ريك روكيوس	أمريكا
http://www.zagpub.com/cgi/Book20374	مثل يعرض لرواج الهراء على الإعلام المستخدم في شئ ليلان فنس (نشر)	٢٠٠٢	الاعلان والإعلام ودرزن جيلرس	روسيا

لوروا	٢٠٠١	كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ http://ec.europa.eu/governance/areas/group/report_en.pdf
البرلمان	٢٠٠٠	كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ http://econ.lse.ac.uk/~thorley/papers/media.pdf
البرلمان	٢٠٠٠	كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ http://www.developingradiopa.ners.org/caseStudies/sierra-eor.html
البرلمان	٢٠٠٠	كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ كتاب يوضح عرق الشari'ah في الموارد المالية، وفقاً لـ http://sierreresources.worldbank.org/WBIResources/Parliament_and_Access_to_Information_with_cover.pdf

الجداول ١٩ الإعلام الجمالي والمتصل

العنوان	المعرض	المصدر	المقدمة	المنة	القطبية
http://cyber.law.harvard.edu/home/uploads/50/12-InternetDemocracy.pdf	موسّر	مملوك بيت	٢٠٠٥ الفبرت والسوسيطه: مملوك بيت حلق على لم ينفّذ وكيجان ديد	١١٢ درسة بحث للنشر على الموقه الدولية من ١٠٠٢ إلى ١٠٠٣ بلاحظة الفلاحة بين المثقفين للمناقشه بالدويرطيه	موقع على الانترنت
http://www.wcc.org.uk/wccpublications/media/developmentarchive/2004_1_critical_social_movements_and_media_reform.html	لشبّرت والمبني الجبل رقم ٢٠٠٥	مشروع مرکز سریکان لنشر الانترنت. وتنص إلى وجود ربط بين تسلل الانترنت بمعطرطيه؟ (سلرع لشبّرت والمبني وسوري الدفتره في البلد، وتدين أن هذا الإزبط ثبت حتى عندما تكون للناصر الساهمه، مثل الإلئيم الججز فى البلد، (كبة القارن بهارود.	لشبّرت والمبني الجبل رقم ٢٠٠٥	١١٣ لشبّرت والمبني وسوري الدفتره في البلد، وتدين أن هذا الإزبط ثبت حتى عندما تكون للناصر الساهمه، مثل الإلئيم الججز فى البلد، (كبة القارن بهارود.	موقع على الانترنت
عليه	٢٠٠٦ حرکات اجتماعية دربرت به هايليت جلسهه بإصلاح دوبلوم کارول الاعلام لوبلاج للامرء لابلاح السوس	٢٠٠٦ مثل ينبع العلاقه بين المرکات الاجتماعية للمسنه، خاصه تلك التي تعقل ينبعون العيش من لسب قوي ورديديه مهنته للمهربت والرسالت المستقرره، ولصالح الاعلام للهوض بالمهربن للجرهه، رؤوس اهل مستخدم المرکات الاجتماعية للمسنه الاعلام لکعب عقد في العمل للعلم، ولن تعتد لغبب الاید، وتخفى لسر لکبر من الفسر عده داخل خطاب الایه اليهبي.	٢٠٠٦ حرکات اجتماعية دربرت به هايليت جلسهه بإصلاح دوبلوم کارول الاعلام لوبلاج للامرء لابلاح السوس	١١٤ الطبقة الطبقة	علميه

٤- ملخصات تقييمية دليل الإعلام لسد (الصعوبات، والضرورات،
والتأثيرات، الجماع)، ٥- تدخل ميلس (إنشاء ممارسة الإعلام)، كما
تتضمن المستفات للحالات الرسمية الأربع للتغيير على شرسيه:
الإعلام: ١- التوجّي التحرري، ٢- التنظيم ذاتي، ٣- قلادي المدقق، أو
المرجع المرجعي النتبه من أعلى لأسفل، ٤- التوجّي المؤسسي.

<http://ikht.undp.org/reports/global/2002/en/pdf/complete.pdf>

تقدير يقدم تقييمًا عريضاً لمجتمعات الفنون بالفنون للمنتمين
لل慢慢的 الأسم تقاضه أهداف الأمم المتحدة الشقيقة، بما في ذلك اتفاقية العصبية،
مع إيلاء انتباه خاص لبناء الشكل فوريه من الحركة البيطرية على
كافة مستويات المجتمع في العالم الثاني. وتحضن التقرير ملاحظات عن
أهمية الإعلام للحاجة والمستقل كداعمة حاسمة للبيطرة.

٢٠٠٢ تقرير للتربية سكيلر ووكيلبر
للسنة ٢٠٠٢، وأخرون يترأسون الأسم
تعبر عن المتحدة العالمي
لبيطرية في
علم بيطرية

كتاب يبحث كيف تؤثر التقنيات في ظرف البيطرة والموسبيه في البلدان التي
غير مرحلة لنقل صور البيطرة على العلاقات بين الإسلام،
والجمهور، والدولة، ونظرائهم في الخارج، كما يoccus تطور الإعلام على
سلسلة من البلدان الغربية من قرارات مصادقة من الحكم الديكتاتوري.

http://www.usaid.gov/our_world/democracy_and_governance/publications/pdfs/pmcue630.pdf

عامية ١٩٩٩ دور الإعلام في مركز البيطرة والحركة
لبيطرة: نهج وكالة التربية للدول، للتربية العالمية لعديد دس الإعلام في مشتّت أنحاء العالم، وستقتصر الوكلة بعدها
للتوجّي والإصلاح، ٢- تقوية دورها مناصرة الإسلام، ٣- إنشاء حلجز لوسائل الإعلام،
٤- التوجّي، ٥- دعم رسانة الإعلام، واستخدام هذه التوجه، تسمى لوحة في
بعد

المرفق على الإنترنٍت

العنوانية	السنة	المعرض	المصدر	العنوان
عليبة	١٩٩٨	لبنان والبلدان لدى تحرير الاعلام في العالم الاسلامي	لبنان والبلدان لدى تحرير الاعلام	http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/6/0/2167 بيان ينظم نظرية مذهبة عن ثواب وذلة عبد البث للعلم مؤسسة رشيدية في المعرفة في سياق العلمية، حيث تتحول قواعد الاعلام وتشكله على نحو متزايد من المستوى للعلم إلى المستوى غير القوسي، يؤكد أن البيت للعلم هو جزء للبيوض بالخصوص في العمل العلمي، خاصة نسب لهذه نبذة تحدد الاعلام بخطه لذاته، فاسم العلوم يخدم التدريبات التي يواجهها الشباب في تلك السبلات متعدد الأطوار.

٢٠٠١	غير دولري	الخطاب السياسي: تنشى - شوارن مقال ينحصر الإعلام و الشيفرة بطبيعة في ألمانيا، وهو ما يتم من المنشئ أنه نفس ضوء تندى خبرات ألمانيا وأوجه للتصور الشديدة في الدقراطية في بعض http://www.javnost-inpublic.org/media/dokumente/2001-2-krec.pdf
٢٠٠٢	البلدان الاسيوية	الاعلام والبيوريطية اسيا لبنان الاسيوية. كما يمثل الفراجز لعلام قيم علاج ناتحة بين الدول. ومنطق الإعلام، ربطا بالحول للسوق، وعلومه والميدالي البيضاطلطية.
٢٠٠٣	البلدان الاسيوية المسلمة حديثنا	إسلام الدين اسيا البلدان الاسيوية عصر العولمة: جونهارنيج تجاه التغيير وتأثيره ويد - شتيرونج رداخوه وحدوه هو الأخيرة الأربعة المسنفة حدثت تندى في العمل الأول من خلال تisper بستان خدمة بسبيل تغير الإسلام من طرقه بين أو غير مباشر لتفصين الإعلام، إن تغير الإعلام في سياق السياسي والاجتماعي الأهمي مهم دوره في تغير الإيمان في العالم، فالخطر؛ الأولى للعمرنة السلطنة والإجتماعية.
٢٠٠٤	متبليل	٢٠٠٥ الاعلام والاتصال درزولد برسان الطبول قعيد في مستاندرورك تشتيلين: وعدد أمريكا اللاتينية، الستة للسوق مع توزيع الجمل للعلم الذي رضمه متظرد الإعلام البيطرلي، وهو يخص بطرق الفتوحات المتقدمة تذكر، بمقدمة الإعلام في تشيلين، والجامرات في ملكية الإسلام فيها، وتنمية مطاعات إسلام جامعية، راستن المجتمع بها، كما يؤكد في حيث إن هذه الفكرة، قبعت لموج نموذج السوق عن دور الإعلام والدين نهج الجمل العالم، التي قطاع الإسلام في شيلي

العنوان	السنة	الموضوع	المصدر	المؤلف
هل ينتهي المستقرن الولني والمصلح السياسي الداخلي، ما قد مثّل الإسلام عن تعلم الماقفين عن حرمي الإنسان، وأسلوب طهيرية الجديدة، وغدّرهم من التقدين وحرّفهم من فراسة التسيير عن فهمهم، مما شكل حاجزاً لسلام مزيد من المفرطة في انتهاكها وينقض التزدد إلى حدّة الدافرفة في تبلي سخطها على خبر رجّه الدعم لمحكم لقطاع إعلام مستقل در علبة لقطاع إعلام مجتبسي صاعد.	٢٠٠١	الإعلام والسيطرة بوادي زمار الصين	الإذاعة والتلفزيون	الصين
درسة شخص الإعلام والمفرطة في اللسان من منظور سلريخى ويعاصر سيد لاء اعتبار ذاتي تفرض مقاومه للسيطرة الطبيعية لتحولات عادة الحال للصالف الأخير من قلوب المشرعين في الصين، كما يقيم الإعلام في الصين الذي تسقط عنه الدولة والجلري، الذي توّرك له راسخ في نظام لسرى الاستبداد الاجتماعي القائم.	٢٠٠٤	بين الواقع وطضم: يشير كروس مثل بقصص لتقديم الشفاعة في عملية الاعتقال والتحول في الإعلام الغربي والإعلام في شرقى الصين الأمريكي في شرقى لاريا وبكتويوك كاتله في مشهد الإعلام في غربى لاريا	الإذاعة والتلفزيون	شـرقي لـأـورـيا، الـاقـتـالـ، الـجـمـعـيـاتـ رـتـحـولـ وـالـكـاملـ، الـمـسـتـقـرـةـ
http://cep.sagepub.com/cgi/reprint/18/1/10.pdf				

<p>عنوان</p> <p>http://www.africanresource.com/_war/issue6/goghvandih.html</p>	<p>العنوان</p> <p>رتبة المعرفة</p> <p>المعرفة والإعلام كرس أو جوينا في غرب أفريقيا:</p> <p>تحليل للصلحات</p> <p>المساورة والشريعية الجديدة</p> <p>من قبل حرية من لبل حرية</p> <p>المسالة في غالبا</p>	<p>مثل يضم نظرة عامة على حركة المعرفة في لجأة أفريقيا، مع إلقاء اعتبار خاص للجهود المبذلة في غالبا وبطريسا لآئمة مؤسسة ديمقراطية، وتحصص العبارات المسرورة والشرعية التي زالت المسألة ظهروا وعززت العربية في كل للبنين. كما يتم بحثة ذلك سلسلة من القويمات لغربية أكثر حتى من مذافي كل البنين.</p>
<p>http://hjj.sagepub.com/cgi/content/abstract/18/3/87</p>	<p>العنوان</p> <p>رتبة المعرفة</p> <p>للكسب</p>	<p>مثل يتم نظره عامة عن كيفية إنشاء إعلام خيري ينبع إلى يعزز المؤهلة الائتمانية على المساركة وخصوصي الحكومة للمساولة، باستخدام درجة هذه الكسب. لقد تفرض تماماً الإعلام والصالحة في المكاسب السلسلة من التحولات المتقدمة، لشرط عن حل فرضية الاستدلالية السابقة إلى ثلاثة نتاج متلقنة لإنتاج الأفضل بداعيات سبلية اجتماعية مختلفة.</p>
<p>http://giz.sagepub.com/cgi/content/abstract/6/2-3/101</p>	<p>العنوان</p> <p>الترتيب</p>	<p>مثل يتم نظره عامة عن التطورات الأخيرة في الإعلام في الشرق الأوسط، الأوسط يذكر على بنيانيات المفترضة، ومشتركاً البنين، والمصطلح المفترض في الشرق الأوسط.</p>
<p>العنوان</p> <p>الترتيب</p>	<p>العنوان</p> <p>الترتيب</p>	<p>مثل سريرى</p> <p>٢٠٠١</p> <p>العقيدة بالمرسيط فى</p> <p>الشرق الأوسط</p>

الموقع على الإنترنت

العنوان	الموضوع	المصدر	السنة	التقطبة	موجز
http://gaz.sagepub.com/cgi/content/abstract/64/1/21 (الشرا)	كتاب يقام ضغوره لصالح التقديمة، ويترقب الإثباتات بين الشهادتين الافتراضي للخبر ورسالة من متقدرات الحديث، بما في ذلك الحضرنة، وارتفاع مستويات معرفة القراءة والكتاب، وシステム النور الطبيعية، والتقنية السياسية، وبخخص اللكتب التي ان الإعلام يمكن أن يصل كمماضع كبير للتشبه بغيرها رسائل التشبيه	دليبل ليرنز الأتسيط رسمل لوريقا	١٩٥٨	زجل المحبته	دليبل ليرنز
http://ijppr.oxfordjournals.org/cgi/content/abs/10/3/41 (الشرا)	مقال يضم، ويسعى إلى تقييم، لسلس نظرى ل مجرد الإسلام نمى المفروطة الأوروبية، مع براه، اعتماد خاص لرؤذات العجل للسلام والسبعين قدمى. ويترقب مشرورات عن الفضيل المعاصرة التي تتعلق بقدرة الإعلام، ودور الإعلام للذئب والذئبات حول الإسلام الذي تسيطر عليه الحكومات، ولذلك القواد على الدين في لوريقا.	جنسون لوريقا	٢٠٠٣	تقدير الإعلام - علاوة للبيطرية في خرب لوريقا	جاي بيرجر
http://ijppr.oxfordjournals.org/cgi/content/abs/10/3/41 (الشرا)	مقال يعكس حملة لسكنى في سياق لذى في المفروضة، بحسب دلالة جهوب لوريقا كدرسه حالاً له، من لعل بقدمة مخالع إعلام سلطنه. بردسم خرطه لمنظورات العكل فى مخالع لأخذى العشوائية مع بلهام إنغير خالص لعلمهم الحق فى العدالة، والاستقلال الشخصى	جنسروب لوريقا	٢٠٠١	خدمة بيطرية لذور كبر لإعلام بنده؟ لسلام من جهوب لوريقا	لذور كبر

جنيف	1999	حدود مقرطة كافب بارك	مثل قلم نظر عامة على المعلومات التي حدث من تطوير نظام إسلام ديغولي فيها بعد العمل الفقري في جنوب أفريقيا. ودخلت كوفت
لوبينا	الإعلام في جنوب	لوبينا: لوسبلة	لوركت خصخصت مسلطات الازاحة في ١٩٩٩ لغيريك، المسؤولية للرس
ولخصت	مشكل بصلاح الإعلام، دوكوك لقى قسم بصلاح الدين لبيغطرطي نس	لبيغطرطي نس	لبيغطرطي نس
والتنظيم	قيلا فرمته على نهر مترايد بيرنامج الروبة لإعادة هيكلة قياد	الاتصالات السلكية واللاسلكية.	قيلا فرمته على نهر مترايد بيرنامج الروبة لإعادة هيكلة قياد
بنيلد	٢٠٠١	التنظيم والإصلاح لغيريك	برلس تخصص الفضائل من لجد بمعربة إعلام البث في ميدان الإصلاح
		وكتيبة بمعربة سيريلسك	الاجتماعي والسياسي في بنيلد خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ٢٠٠٠
		إعلام البث نس	وهي تبين أن بنيلدا كانت خارقة في قررتها لتحرير سيريل سيس
		بنيلدا	واللتالي، مما حد من حق المؤلفين في الأصل.

المداول ٢٠ حلات وتعلیقات على حرية التعبير والاتصال والمصادفة

النطبة	السنة	المسطر	الموضوع على الانترنت
الأربعين	١٩٩٨	<i>Penic v Preginal 12, Dallas 315.1492 (April 16, 1998 (CS/N))</i>	http://www.abogarte.com.ar/cynergia.htm (in Spanish)
الأربعين	١٩٩٢	<i>Elenkakium v. Sofich, Fallos 315:1492 (July 7,1992) (CS/N)</i>	http://www.tododelderecho.com/dj/jpjuutes/Fallos%20Nacionales%20juutes/EN/MEKDJI/ANsojovich.htm (in Spanish)
سترب	١٩٩٧	<i>David Russell Lange v Australian Broadcast (1997) HCA 25 (July 8,1997)</i>	http://www.austlii.edu.au/au/cases/cth/HCA/1997/25.html
كادا	١٩٩٢	<i>H.M. Queen The Queen v. Butler /1992P 1 S.C.R. 452</i>	http://www.legisweb.ca/cases/1992/1992cas1-452/1992cas1-452.pdf
كادا	١٩٩٠	<i>Her Majesty The Queen v. James Keegstra /1990P 3 S.C.R. 1190</i>	http://www.cpi.org/news/2004/series_107_esp.pdf (in Spanish) (see also)
كرستنليكا	١٩٩٤	<i>Ibarra-Ulloa vs. Costa Rica (July 2, 2004) Series C, No 107</i>	http://www.justiceinitiative.org/dbs/resource?trs_id=102157
الصلح	١٩٠٣	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان <i>Refah Partisi and others v. Turkey (February 13, 2003) Application Nos. 41340/98, 41342/98, 41343/98 and 41344/98 (European Court of Human Rights)</i>	http://www.echr.coe.int/teng/Press/2002/feb/Nikulajudpress.htm
الصلح	١٠٠٢	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان <i>Nikula v. Finland (March 21, 2002) Application No. 31611/96 (European Court of Human Rights)</i>	http://www.echr.coe.int/teng/Press/2002/feb/Austriajudpress.htm

المصدر	المنتهى	المنفذة	المنفذة
http://www.halili.org/cases/ECLIR/199848.html	Incident Turkey, Application No. 22078/93 (European Court of Human Rights)	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	١٩٩٨
http://then.unige.ch/~clapham/hrcdocs/docs/echrgoodwin.case.rtf	Goodwin v. the United Kingdom (March 27, 1996) Application No. 17-88/90 (European Court of Human Rights)	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	١٩٩٦
http://www.halili.org/cases/ECLIR/199357.html	Informationverein Lenita und Others v Austria - 13914/88; 15041/89; 15717/89 (European Court of Human Rights)	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	١٩٩٣
http://www.halili.org/cases/ECHR/199149.html	Observer and Guardian v United Kingdom, Application No. 13-85/88 (European Court of Human Rights)	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	١٩٩١
http://www.legislationonline.org/legislation.php?id=219&lid=7137&css=false	Lingen v. Austria, (July 8, 1986) Application No. 9815/82 (European Court of Human Rights)	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	١٩٨٦
http://www.worldlII.org/cases/INSC/1985/205.html	Sanarash Bose & Another v. Amal Mirza & Another [1985] INSC 305 (September 24, 1985)	القضاء	١٩٨٥
http://www.austlii.edu.au/-andrew/CommonLII/INSC/1970/202.html	K.A. Abbas v. Union of India & Another [1970] INSC 202; 1/1971 ZCR 466; [1970] 2 SCC 780; AIR 1971 SC 481 (September 24, 1970)	القضاء	١٩٧٠
<a data-bbox="311 178 345 1188" href="http://www.corei.ie/ir/cases/casos/articulos/seriec_127 Esp.pdf (in Spanish)">http://www.corei.ie/ir/cases/casos/articulos/seriec_127 Esp.pdf (in Spanish)	Yatanna v. Nicaragua (Jun 23, 2003) (Inter-American Court of Human Rights)	المحكمة الدولية الأمريكية	٢٠٠٣
http://www.un.org/icty/presreal/p715.e.htm	Prosecutor v. Radislav Krstic & Momir Talic ("Ratko Ratko Case"), The Hague (December 11, 2002) L/PI/S/715-e (International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia)	المحكمة الجنائية الدولية	٢٠٠٢

السوق على الانترنت

[<http://jfax.org/delayoutset/print/content/viewfull/8002/>](http://www.legge.e.giustizia.it/200%20DOCUMENTI/11maggio.htm (in Italian)</p>
</div>
<div data-bbox=)

<http://www.nzlii.org/nz/cases/NZCA/2000/95.html>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/defamation-standards.pdf>

القططية

Cassazione Sezione Quinta Penale n. 2144 del 25 febbraio 2000

Kafumba and others v. The Electoral Commission and Malawi Broadcasting Corporation, Miscellaneous Cause Number 35 of 1999.

D. R. Lange v. J. B. Alkonson & Another (2000) Nca 95 (June 21, 2000)

Die Spoorbond v. South African Railways, 1946 (2) SLR 999 (S. Afr.)

Sirisoma v. Gingie [1992] LKca 12; (1992) 1 Sri L.R. 320 (June 6, 1992)

Oinyango-Obbo and Kivenda v. AG Constitutional Appeal No. 2, 2002, February 11, 2004

السنة

٢٠٠

١٩٩

١٩٨

١٩٧

١٩٦

١٩٥

١٩٤

١٩٣

١٩٢

١٩١

١٩٠

١٩٩

١٩٨

المصدر

بلجيكا

ملاوي

نيوزيلندا

جنوب افريقيا

سريلانكا

لوكسمبورغ

المملكة المتحدة

لجنة الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان

لولايات المتحدة

العنوان على الإنترنٽ	المصدر	السنة	التغطية
http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&vol=418&invol=241	<i>Miami Herald Publishing Co. v. Tornillo</i> , 418 U.S. 241 (1974)	١٩٧٤	الولايات المتحدة
http://supreme.justia.com/us/401/1265/case.html	<i>Monitor-Patriot Co. v. Roy</i> , 401 US 265 (1971)	١٩٧١	الولايات المتحدة
http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?navby=case&court=US&vol=395&page=367	<i>Red Lion Broadcasting Co. v. FCC</i> , 395 U.S. 367 (1969)	١٩٦٩	الولايات المتحدة
http://supreme.justia.com/us/388/130/case.html	<i>Curtis Publishing Co. v. Butts</i> , 388 US 130 (1967)	١٩٦٧	الولايات المتحدة
http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&vol=376&invol=254	<i>New York Times Co. v. Sullivan</i> , 376 U.S. 254 (1964)	١٩٦٤	الولايات المتحدة
http://www.whrc.org/safrialexpression/retrology/retrofit_telecomm.html	<i>Retrofit (PVT) LTD v. Posts and Telecommunications Corporation</i> 1996 (1) SA 847	١٩٩٦	زمبابوي
http://www.article19.org/pdfs/analysis/deformation-standards.pdf	<i>Posts and Telecommunications Co. v. Modus Publications (Private) Ltd</i> ; November 25, 1997, no. SC 19997	١٩٩٧	زمبابوي
http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-capital-radio-v-broadcasting-authority.pdf	<i>Capital Radio (Pvt) Ltd v. Broadcasting Authority of Zimbabwe</i> . Judgment No. SC 1627/2001	٢٠٠١	زمبابوي
http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-chavunduka-and-choto-v-zimbabwe.pdf	<i>Chavunduka and Choto v. Minister of Home Affairs and Attorney-General</i> , May 22, 2000, Judgment No. S.C. 3672/00	٢٠٠٢	زمبابوي

المؤلفون في سطور:

ستيف باكل

مدير بوكلة دعم مشروعات الإعلام، ومنذ ٢٠٠٣، رئيس الرابطة العالمية لجهات البث المجتمعى. وهو خبير فى سياسة الاتصالات ومستشار فى تنمية الإعلام، عمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

كرزنشيا دوير

قائدة تنمية مشروعات الأعمال الجديدة فى معهد البنك الدولى، ومدير برامج المساعدة التقنية لدعم السياسات والمؤسسات والقرارات من أجل المشاركة المدنية، والتمكين من أسباب القوة واحترام التوعى فى البلدان النامية. وهى عضو مجلس تحرير صحيفة علوم السياسة.

توبى مندل

هو مدير برامج القانون فى آسيا، الحملة العالمية من أجل حرية التعبير، وهو مؤلف عدة كتب ومقالات عن قضايا البث والحق فى المعلومات، والقذف وغيرها من قضايا حرية التعبير.

شين أو سيوкро

مدير معهد نيكوس فى دبلن بأيرلندا، ورئيس تليفزيون أيرلندا المجتمعى، والباحث باسم حملة حقوق الاتصال فى جمعية المعلومات، وقد نشر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

مونرو اي. برايس

مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية في جامعة بنسلفانيا، وأستاذ القانون في كلية كاردوزو للقانون، ومدير مركز ستانهوب لبحوث سياسة الاتصالات في لندن.

مارك رابوى

أستاذ كرسي بيفربروك للأخلاق والإعلام والاتصال، وأستاذ بقسم تاريخ الفنون ودراسات الاتصالات في جامعة ماكجيل في مونتريال بكندا. عمل مستشاراً بعدة وكالات دولية مثل: البنك الدولي واليونسكو ومجلس أوروبا، وهو مؤلف ومحرر عدّة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

المترجم في سطور:
كمال السيد

- عمل محررا في مجلة الطليعة وفي صحيفة الأهرام.
- عمل محررا في مركز الدراسات السياسية والاقتصادية في الأهرام.
- ترجم ٢١ كتابا من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية.
- قدم عددا من البحوث في مؤتمرات محلية وعربية.
- عمل مديرًا عاما لمركز الأهرام للترجمة والنشر.

التصحيح اللغوى: وجيه فاروق

الإشراف الفنى: حسن كامل



يتوقف خضوع الحكومات للمساءلة في جزء منه على وجود إعلام يوفر فرصاً واسعة للحصول على المعلومات من مصادر شتى تؤهل الناس وتشجعهم على إثارة القضايا العامة ومناقشتها، والضغط من أجل تحقيق مطالبهم؛ ففي قرئ معزولة عن العالم في إفريقيا وآسيا، أجبرت إذاعات محلية مقامة في أكشاك عند سفوح الجبال وفي أعماق الأدغال، المسؤولين المختلسين على رد ما سرقوه بعد أن جرستهم، إضافةً لدورها في الإرشاد الزراعي والصحي والاجتماعي.

ويشير الكتاب قضايا التنظيم والسياسة المتعلقة بدعم حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، وكيفية تطوير قطاع إعلامي تعدى ومستقل وقوى، وضمان شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة، وتمكين المهمشين من الإعراب عن احتياجاتهم.

ويؤكد الكتاب بالواقع والأرقام ومن تجارب الدول المختلفة في درجات تقدمها الاقتصادي والحضاري، أن الإعلام شرط لا غنى عنه للتنمية وتحقيق الرفاهية المشتركة، ووسيلة أساسية لفرض الديمقراطية والتخلص من النظم الاستبدادية، ووضع مصائر الناس بين أيديهم، بدلاً من انفراد قلة بتقرير مسار التطور والاستحواذ على ثمار التقدم.